

جلال طالباني

**أغد وديمقراطي وحرمان شعب
حتى من حق الحلم؟**



منشورات مكتب تنمية الفكر و التوعية
في الاتحاد الوطني الكردستاني



مكتب تنمية الفكر و التوعية

مكتب تنمية الفكر و التوعية مؤسسة ثقافية وتربوية، تأسست عام ٢٠٢٠ بموجب النظام الداخلي للاتحاد الوطني الكوردستاني، المصادق عليه في المؤتمر الرابع، تتولى توفير أرضية التوعية الفكرية والسياسية وفق مبادئ الاشتراكية الديمقراطية، وتعزيز قيم الديمقراطية والعلمانية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية وتداول موضوعات الفكر المعاصر وتوفير الادبيات التنظيمية وضمن وسائل التربية وتأهيل الكوادر في شتى المجالات وتدوين تاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني والثورة الجديدة ودوره في انبعاث روح المقاومة، وارشفة مطبوعات الاتحاد الوطني الكوردستاني وإعادة طبعها.

مشروع المؤلفات الكاملة للرئيس جلال طالباني

هو مشروع طموح يهدف في المرحلة الاولى الى جمع كل مايمكن الوصول اليه من المؤلفات المنشورة و غير المنشورة للرئيس مام جلال من كتب ومقالات و مقابلات مرئية ومسموعة ورسائل، ومن ثم طبعا ونشرها وترجمتها.

وهو مشروع مفتوح لمشاركة الجميع في انجازه من السادة الذين يحتفظون في أرشيفهم شيء من تلك المؤلفات ، مع الاحتفاظ بحقوقهم المعنوية. انه أبسط مشروع وفاء لأدامة نهج الرئيس مام جلال بما احتواه من فكر وتحليل وسياسات عملية هادفة ومنيرة لدرب النضال على طريق التحرر الوطني والسلم والديمقراطية و حقوق الانسان وحق تقرير المصير.

نجم الدين فقي عبدالله
المشرف العام على المشروع
مسؤول الهيئة الاستشارية لمكتب تنمية الفكر والتوعية

مشروع المؤلفات الكاملة

٢



جلال طالباني

أغد وديمقراطي وحرمان شعب حتى من حق العلم؟

تقديم

فريد اسسرد

- عنوان الكتاب: أغد و ديمقراطي و حرمان شعب حتى من حق الحلم؟
- تأليف: جلال طالباني
- التصميم الداخلي: اميرة عمر
- تصميم الغلاف: هريم عثمان
- الطبع: ميديا جرافيك
- عدد النسخ: (2000) نسخة
- الطبعة الثالثة
- سنة الطبع: 2021
- التسلسل: (16 /560)
- رقم الإيداع: (1671) لسنة 2021 للمديرية العامة للمكتبات العامة

المشرف العام لمشروع المؤلفات الكاملة لجلال طالباني

نجم الدين فقي عبدالله

الإشراف على سلسلة الكتب

عثمان حسن شاكر



منشورات مكتب تنمية الفكر و التوعية
في الاتحاد الوطني الكردستاني

www.pukhoshiari.com

info@pukhoshiari.com

الفهرست

١١ مقدمة الطبعة الثانية
١٧ مقدمة الطبعة الاولى
الفصل الأول	
٢٩	المبرر لاجترار الشتائم والاقتراحات
٣٣ لغة شارع الصحافة أم شارع الهرم
٣٤ من وقف او وقف خلف الجحوش ؟
٣٦ من الذي اورثته بريطانيا الاستعمارية على العراق
الفصل الثاني	
٣٩	كيف وعلى ايدي من ومصالحة من تأسس الكيان العراقي الحالي ؟
٤٤ حقيقة السياسة البريطانية حيال كردستان
٤٨ فيصل و وحدة العراق والحلم المميت
الفصل الثالث	
٥٣	الحلم المميت والمصيبة الكبرى
٦٨ المشروع الجديد المزعوم
الفصل الرابع	
٨١	حق تقرير المصير
٨٩ اولا : معنى ومضمون حق تقرير المصير
٩٤ ثانياً : ضرورات و مبررات حق تقرير المصير للشعوب
٩٦ بيان مبررات و ضرورات حق تقرير المصير

- ٩٩ - التصامن بين عمال مختلف القوميات
- ١٠٠ - تجربة انفصال النرويج عن السويد
- ١٠٥ - تجربة ايرلندا
- ١٠٧ - الاشتراكية و ايرلندا
- ١٢٢ - الدروس والعبر التي يستخلصها التقدميون الكرد
- ١٥٢ - الموقف المبدئي والتقدمي من حرية الانفصال وكيفية استعمالها والدعاوة لها
- ١٥٨ - الموقف المبدئي والثوري للقوى الاشتراكية
- ١٧٧ - موجز تطورات مواقف الحزب الشيوعي العراقي مع حق الانفصال
- ١٨٦ - انتقاد شديد ولكنه هادف خيال الشعب الكردي
- ١٨٧ - جانب واحد من الترابط النضالي فقط
- ١٨٩ - مهمات الحركة التحررية الكردية في الكفاح المشترك
- ١٩٠ - طرح الحكم الذاتي بشكل سليم
- ١٩١ - الانفصال او الاتحاد الطوعي
- ١٩٤ - حل القضية الكردية في العراق وتربية الجماهير الشعبية بحق حرية الانفصال
- ٢٠٠ - تربية الجماهير الشعبية العربية
- ٢٠٢ - حق الشعب الكردي في العراق في الوحدة مع سائر اجزاء الامة الكردية
- ٢٠٤ - المهمات المطروحة امام الطلائع السياسية للحركة القومية الكردية
- ٢٠٧ - دحض مزاعم المعادين والمعارضين لحق الشعوب في تقرير مصيرها
- ٢٠٩ - الانفصال وتصعد الدولة و وحدة التراب الوطني
- ٢١١ - المظالم الطبقيّة والقومية في الدول متعددة القوميات
- ٢٢٢ - وحدة التراب الوطني العراقي ووحدة اراضي الدولة العراقية
- ٣٣١ - دحض الانحرافات في الحركة الاشتراكية
- ٢٣٢ - الاشتراكية الظاهرة وممارسة حق تقرير المصير
- ٢٤١ - حول الامكانية العملية لتحقيق حض تضير المصير
- ٢٤٣ - استحالة تحقيق حرية تقرير المصير للشعب الكردي!

الفصل الخامس

- ٢٥١ **نعم للاتحاد الاختياري لا للوحدة الا لحاقية**
- ٢٥٦ - اللاحق والاشتراكية والتحرر

- ٢٥٨ – اضرار اللاحق ولملذا تعارضه الاشتراكية؟
- ٢٦٠ – اضرار اللاحق في العراق
- ٢٦٠ – فوائد اللاحق للاستعمار البريطاني
- ٢٦٣ – اللاحق ولماذا تعارضه الاشتراكية؟
- ٢٧١ – الوحدة العراقية اللاحقة
- ٢٧٤ – تأكيد البراهين عن حقيقة الوحدة العراقية اللاحقة
- ٢٧٦ – السياسة الاستعمارية الحراوية تفرز الوحدة العراقية اللاحقة
- ٢٨٠ – السياسة السرية – الحقيقية – للاستعمار
- ٢٨٢ – الغدر الاستعماري بالعرب الةلحة العراقية الناجمة منه
- ٢٨٤ – مضار اللاحق الجماهير العربية
- ٢٨٧ – الغدر الاستعماري بالشعب الكردي وكيف فرض الوحدة العراقية اللاحقة
- ٢٨٧ – ماذا لو نفذت معاهدة سيفر؟
- ٢٩٤ – كيف انجز الاستعمار عملية اللاحق؟
- ٢٩٨ – سعي الادارة الاستعمارية لتشكيل دولة عربية تضم كردستان الجنوبية
- ٣٠٣ – العرش العراقي
- ٣١٣ – عصابة الأمم والحق كردستان بالعراق
- ٢١٦ – اضرار اللاحق للشعب الكردي
- ٣١٨ – النضال ضد اللاحق كردستان بالعراق
- ٣٢٠ – المنبت والاساس الاقتصادي
- ٣٢١ – الاساس النظري هو الفكرة البعثية العقلية
- ٣٢٣ – الحل الصائب للقضية الكردية وللعلاقات العربية الكردية في العراق
- ٣٢٤ – تراجع الى وراء
- ٣٢٩ – الحكم الذاتي لا يحل القضية الكردية في العراق
- ٣٣٣ – الاتحاد الاختياري
- ٣٣٦ – كيفية اقامة الاتحاد الاختياري
- ٣٤٠ – الانفصال العربي الحلال و الانفصال الكردي الحرام
- ٣٤٥ – العون العربي الكريم
- ٣٤٦ – الصوت العربي البصير

٣٤٧ والصوت العربي الشريف العادل

٣٤٩ الحلم المنعش الخالد

مقدمة الطبعة الثانية

بدأ طالباني بالعمل في هذا الكتاب على الاغلب في بداية صيف عام ١٩٨٧، وانتهى منه قبل نهاية السنة، ما يعني ان الكتابة اخذت ستة اشهر تقريبا من وقت طالباني. و صدر الكتاب في بداية عام ١٩٨٨.

ويستوجب التنويه هنا الى ان هذه الطبعة، وهي الطبعة الثانية، التي تصدر بعد مرور ٢٦ عام على صدور الطبعة الاولى، تحمل لاول مرة اسم طالباني باعتباره مؤلفها، اذ ان الطبعة الاولى لا تحمل اسم المؤلف. ولا يعني وضع اسم المؤلف على الكتاب افشاء لأي سر لأن الكل تقريبا، وعلى وجه الخصوص الذين يعينهم الكتاب ومحتواه، لم يكن تخفى عليهم هوية المؤلف. وفي الحقيقة فإنه لم تكن هناك اية محاولة لاختفاء هوية المؤلف. اما لماذا لم يضع طالباني اسمه كمؤلف على الكتاب، فذلك يعود الى تقليد شبه صارم جرى اتباعه داخل الاتحاد الوطني الكردستاني في تلك الحقبة الثورية وهو اغفال اسم المؤلف. ويمكن ملاحظة ذلك في كل الاعداد الصادرة من صحيفتي «الشرارة» و «رييازي نوي» اللتين ندر ان تمت فيهما الاشارة الى اسماء كتاب المقالات. وسرى ذلك التقليد، بطبيعة الحال، على الكتب وعلى المقالات المطولة التي صدرت بشكل كتيبات. وفي احسن الاحوال جرى، احيانا، الاستعاضة عن وضع اسم المؤلف باستخدام اسماء مستعارة. مهما يكن، فأن طالباني والعديد من الكتاب اللذين نشروا اسهاماتهم بدون الافصاح عن اسمائهم، كانت تنقصهم النرجسية الموجودة بين المبدعين على نطاق واسع. وفي العصر الثوري، حيث تبلغ القيم الثورية ابعد المديات، لا تحظى النرجسية الا بأدنى درجات التجاوب.

الكتاب في مجمله رد على مقالة كتبها عبدالائمة الانباري ونشرت في صحيفة «الغد الديمقراطي» التي كان يرأس تحريرها صالح دكلة، عضو الحزب الشيوعي العراقي.

وحتى يكون القاريء على بينة من الموضوع، نتولى سرد القصة منذ البداية. في ايار ١٩٨٧ ترأس السيد نوشيروان مصطفى، نائب الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، وفدا للمشاركة في مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي. وحسب الرواية الرسمية للاتحاد الوطني الكردستاني فإنه قد جرت على هامش المؤتمر نقاشات حول المسألة الكردية ومستقبل العراق والاحتمالات الواردة، لاسيما وان الحرب العراقية-الايرائية كانت قد دخلت عامها السابع وكان ثمة قلق عالي المستوى ينتاب الغرب من احتمال انهيار الدفاعات العراقية وتحقيق ايران نصرا ساحقا في الحرب. وبالاستناد على الرواية الرسمية، فأن السيد نوشيروان تطرق في نقاشات على هامش المؤتمر الى مواضيع هامة، وكان بين الحاضرين مراسل صحيفة لموند الفرنسية الذي انتقى بعض النتف من اقوال السيد نوشيروان وقام بنشرها. في ١٦ ايار نشرت صحيفة «السفير» اللبنانية تصريحات منسوبة للسيد نوشيروان نقلا عن صحيفة لموند الفرنسية ابرزت فيها دعوة مزعومة لتقسيم العراق الى ثلاث كيانات منفصلة والتأكيد على حق الاكراد في ان تكون لهم دولتهم القومية الخاصة بهم. وفي ١٨ ايار وبعد يومين فقط من نشر التصريحات المنسوبة للسيد نوشيروان في صحيفة «السفير»، نشر الاتحاد الوطني الكردستاني توضيحا لما نشر في «لموند» اعتبر فيه ان ما نشر في لموند «لا تعبر عن سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني» وانه تم الاتصال بالسيد نوشيروان واتضح انه لم يدل باية تصريحات وانه لم يتلق اية اسئلة حتى يجيب عليها وان ما نشر «تشويه لاصل المناقشات التي جرت على هامش مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي». ارسل نص التوضيح الى عدد كبير من الصحف، بينها «الغد الديمقراطي». وقد تسلمت «الغد الديمقراطي» بالفعل نص التوضيح. وما يؤكد ذلك ان العدد الذي نشرت فيه المقالة يعترف بتسلم التوضيح لكنه يبرر عدم نشره بأن الجريدة كانت «مائلة للطبع».

اعتبر الاتحاد الوطني الكردستاني انه لم يكن ثمة داع لنشر المقالة طالما صدر توضيح بشأنه وانه كانت هناك فرصة لالغاء نشر المقالة تعمدت الصحيفة اهمالها. من الممكن ان يكون مبرر «الغد الديمقراطي» حقيقيا، لكن مضمون المقالة والاسلوب الذي كتبت به لم يكن ينسجم مع لغة السياسة التي يفترض ان تكون لغة راقية ولم يكن ينسجم مع جوهر حرية التعبير لانه احتوى الفاظا نابية ولم يكتف بشتم السيد نوشيروان، بل قدم

توصيفات طالت طالباني نفسه وتضمنت طروحات غير متعارف عليها من قبيل امتداح الملك فيصل الاول، المتعاون مع البريطانيين، والترويج له باعتباره «احرص على وحدة العراق» من الشيخ محمود الحفيد الذي حارب بريطانيا وطالب باستقلال كردستان. سخرت المقالة من مساعي الاكراد لتحقيق الاستقلال واعتبرت ذلك حلما «ممينا» وروجت لما معناه ان الدولة الكردية «مشروع استعماري». والحقيقة ان التحدث بهذه اللهجة عن النضال الكردي لم يقتصر على «الغد الديمقراطي» وحده بل تعداه الى منشورات اخرى بينها مجلة «الحرية» التابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة. رد طالباني على المقالة وجاء رد فعله من اعنف ردود الافعال. ويمكن ان نلمس هذه الحدة في مضمون الكلمات التي استخدمها في رده. وعلى العموم فان طالباني استخدم في هذا الكتاب اسلوبا غير مألوف في كتاباته السابقة. يبدو اسلوبه هنا حادا ولاذعا وصارما الى ابعد الحدود، يشبه الى حد كبير اسلوب الزعيم الثوري الروسي فلاديمير ايليتش لينين.

يدافع طالباني في كتابه دفاعا مجيدا عن حق تقرير المصير للاكراد. وهذا الكتاب يعتبر اكبر وثيقة سياسية يقدمها زعيم سياسي كردي حول حق الاكراد في تقرير مصيرهم السياسي بالطريقة التي تلائمهم. والفصل الرابع من الكتاب مخصص في غالبته لتوضيح الموقف الفكري للماركسية من حق تقرير المصير. هنا يركز طالباني عن قصد على تبيين موقف الماركسية من حق تقرير المصير لانه يواجه في معركته الفكرية اناسا يرون ان الماركسية تساهم في صياغة طريقة تفكيرهم وتحديد خياراتهم وهو بذلك يواجههم بنفس سلاحهم الايديولوجي ويضعهم في زوايا حرجة.

وعلى الرغم من ان طالباني يستند لدعم حججه بمقولات مطولة من ماركس ولينين فإنه استطاع ان ينجح الى حد كبير في تجنب وضع نفسه في موضع شرّاح الماركسية. وتقتصر اقتباساته على المواضيع التي تدعم آراءه وتعطي الانطباع بأن محاجبيه، على الرغم من زعمهم بالالتزام بالماركسية، قد انحرفوا في حقيقة الامر عن المضمون الانساني للفلسفة التي يدعون تمثيلها. في هذا الكتاب يقدم طالباني افضل ما في اللينينية على وجه التحديد من مآثر فكرية وطروحات ممزوجة بروح انسانية على ارقى مستوى. وفي وضع كهذا، فإن طالباني يتمترس باللينينية حتى يحرج محاجبيه ويجردهم من

سلاحهم الفكري وبتزكهم، عمليا، بلا اسلحة.

يرى طالباني ان الوحدة العراقية هي في جوهرها وحدة «الحاقية» وهو يتندد بشدة وفي مواضع عديدة من الفصل الخامس باللاحق. وهو يرى ان الاكراذ محقون في المطالبة بالغاء الوحدة اللاحاقية القسرية وتغييرها الى وحدة «طوعية» او «الانفصال» اذا اقتضى الامر، وهو بذلك يعبر بدقة متناهية عن مضمون حق تقرير المصير. يسترسل طالباني في مسألة اللاحق. ويتناول الفصل الخامس بشكل ممتع وعلمي وشامل هذه المسألة. يشكل اللاحق ظاهرة جرى تجاهل وجودها في الشرق الاوسط في الاحزاب الشيوعية في العالم العربي وايران وتركيا. وتقوم نظرية طالباني على اعتبار ضم كردستان الجنوبية الى العراق في منتصف العشرينات من القرن الماضي اكبر عملية الحاق في التاريخ السياسي الحديث للشرق الاوسط.

في معرض ترويجه لحق تقرير المصير، يركز طالباني على عدة امثلة من ضمنها المثال السويدي-النرويجي والمثال البولندي والمثال البريطاني-الايرلندي. وقد اعطى الافضلية للمثال السويدي-النرويجي، لكنه قيّم ايضا مثال بولندا المقسمة نظرا للشبه القائم بينها وبين كردستان المقسمة. وقد قارن ظروف المسألة الايرلندية بالمسألة الكردية وقارن، من هذه الزاوية، الموقف البريطاني من المسألة الايرلندية بموقف القوميين العرب من المسألة الكردية.

ويستخدم طالباني في رده تعبيراً لم يكن حتى ذلك الوقت شائعاً في الادبيات السياسية وهو تعبير «الشيوعيين العربيين» ويعني به ظهور جيل داخل الحزب الشيوعي العراقي، وفي معظم الاحزاب الشيوعية العربية، واقع تحت تأثير الحركة القومية العربية وطروحاتها التي تتسم بالتضييق على حقوق الاقليات وتركز بشكل مبالغ على مفهوم الامة. في السنوات التي تلت ظهور اشارة طالباني الى وجود جيل «عروبي» داخل الحزب الشيوعي العراقي، تفاقم الصراع بين تيارين داخل الحزب يستند كل منهما على معيار القومية وقد برزت طروحات لا تنسجم مع المفهوم الاممي تطالب باسترداد الحزب الشيوعي من قياديه الاكراذ وجرى الترويج لنظرية غريبة عن الماركسية تدعي ان القيادة في الحزب الشيوعي يجب ان تنبع من «الاجلبية»، والمقصود من ذلك انه يجب انتزاع القيادة من «الاقلية» الكردية واعادتها الى «الاجلبية» العربية. عمليا، كان جوهر

الطروحات التي تم ترويجها يرمي الى انتزاع القيادة من سكرتير اللجنة المركزية السيد عزيز محمد الكردي الانتماء واعضاء اكراد متنفيذين في المكتب السياسي. وكانت النتيجة ظهور جيل من الشيوعيين الاكراد طالب بالمقابل بتشكيل حزب شيوعي كردستاني. وآل الامر لاحقا الى عدة انقسامات داخل الحزب الشيوعي العراقي في بداية التسعينات وتشكيل الحزب الشيوعي الكردستاني وحزب العمل لاستقلال كردستان.

تركت المقالة المنشورة في «الغد الديمقراطي» اثرا كبيرا على العلاقة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي. في حينه، كان الاتحاد الوطني الكردستاني يتوقع ان يبادر الحزب الشيوعي العراقي الى التنديد بنشر المقالة، لكنه لم يفعل. واعتبر الاتحاد الوطني الكردستاني ذلك السكوت دليلا على الرضا. وفي ١٩ حزيران ١٩٨٧ اقدم الاتحاد الوطني الكردستاني على تجميد الاتفاق المبرم بينه وبين الحزب الشيوعي العراقي، الخاص بتطبيع العلاقات، وكتب مذكرة بهذا الشأن ارسل نصها الى الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردي وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني. اثر هذا، مرت العلاقة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي بفترة فتور جديدة وآل الامر الى ظهور ازمة ثقة بين الطرفين.

ليس هناك ادنى شك في انه كانت هناك عناصر شيوعية واقعة تحت تأثير مآل الاحداث خلال الحرب الاهلية، وبالتحديد الاحداث التي وقعت في عام ١٩٨٣ والتي ادت الى ان يفقد الحزب الشيوعي العراقي كل مقراته تقريبا في محافظتي اربيل والسليمانية ويقع عدد من قياديه المتنفيذين في اسر قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني.

ومن الواضح ان ذكريات الحرب المؤلمة لا تمنحي بسهولة وهي في الغالب تترك اثرا كبيرا على المواقف العامة والشخصية. وعلى الرغم من انه ليس هناك دليل قوي على ان نشر المقالة في «الغد الديمقراطي» قد تم بناء على توجيه مركزي، فأن النظرية التي شاعت آنذاك في الاتحاد الوطني الكردستاني هي ان المقالة نشرت بموافقة المراجع العليا للنيل من سمعة قياديي الاتحاد الوطني الكردستاني وقد اشار الكتاب في اكثر من موضع الى وجود «ملقن متواري» يحث على شتم الاتحاد الوطني الكردستاني وقياديه.

وبغض النظر عن وجود او عدم وجود «ملقن متواري»، فإنه كان يفترض ان يتعامل الاتحاد الوطني الكردستاني مع القضية بقدر اكبر من التسامح. ومن الجلي ان الاتحاد الوطني الكردستاني لم ينظر الى الموضوع من زاوية حرية التعبير واقرار حق الاختلاف. ولو نظر الى الموضوع من هذه الزاوية، لكان بالامكان حل الاشكالات بقدر اقل من الحدة. ولا يبغي هذا التقييم ان اسلوب المقالة كان بذيئاً واستفزازياً الى اقصى الحدود. ولكن كان بالامكان قطعاً اهمال الموضوع برمته وحتى عدم الرد عليه، خصوصاً وان «الغد الديمقراطي» لم تكن صحيفة واسعة الانتشار وبالكاد تصل الى ايدي القراء وان كاتب المقالة لم يكن معروفاً على نطاق واسع.

افصحت المقالة عن مزاج حاد الطبع للشيوخيين العراقيين واقع تحت تأثير مجرى الاحداث العاصفة في الحرب الاهلية، وافصحت ردة الفعل عن صعوبة التحكم بالمواقف الحادة احياناً داخل الاتحاد الوطني الكردستاني. وعلى اية حال، فقد تمكن الطرفان بعد عام واحد من تجاوز الازمة، عندما ساهما معا في تشكيل الجبهة الكردستانية التي ضمت الى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني وفرع كردستان للحزب الشيوعي العراقي، كلا من الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردي (باسوك) وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني. وقع ممثلو الاطراف المذكورة على اتفاقية تشكيل الجبهة الكردستانية في وادي خواكورك في الثاني من ايار عام ١٩٨٨ وبذلك اسدل الستار على الازمة التي قامت بعد نشر المقالة في صحيفة «الغد الديمقراطي».

ان اعادة طبع هذا الكتاب يندرج ضمن المشروع الذي تبنته اكااديمية التوعية وتأهيل الكوادر منذ عام ٢٠١٠ القاضي بنشر الارشيف الثقافي الخاص بالاتحاد الوطني الكردستاني والذي يوثق الفترة الواقعة بين الاعوام ١٩٧٥-١٩٩١ وهي فترة ثرية بوثائقها وجديرة بالدراسة.

فريد اسرود

مسؤول اكااديمية التوعية وتأهيل الكوادر

السليمانية ٢٠١٤/٦/١٥

مقدمة الطبعة الاولى

في خضم النضال من اجل تتويج المصالحة الوطنية في كردستان والعراق بالجبهة الوطنية الشاملة والجبهة الكردستانية الوطنية، وحيث يلعلع الرصاص وتشدو البنادق بايدي الثوار في جبال ووهاد كردستان وعلى ارض المعارك الثورية الضارية التي يخوضها ابطال الاتحاد الوطني الكردستاني منفردين او متلاحمين مع الانصار البواسل للاحزاب الكردستانية وللحزب الشيوعي العراقي، وفي غمرة المساعي الحميدة لجمع الصفوف وتوحيد الجهود من اجل تشديد وتصعيد النضال وتعبئة وقيادة الجماهير الغفيرة للانتفاضة الشعبية في مدن كردستان وتطويرها باتجاه التعريق، نعم في هذا الجو الفواح بعبق البطولات الرائعة والدماء الزكية للمناضلين الثائرين الصامدين على ارض الوطن طالعنا وريقة «الغد الديمقراطي» التي يشرف عليها صالح دكله الهارب من ساحة الشرف والنضال الحقيقي الى ربوع لبنان وسورية حيث فتح دكانه الصغير للمتاجرة السياسية كغيره من المرتزقة الانتهازيين الذين فضلوا عار الهروب على شرف الصمود واختاروا الفرار من مواجهة العدو بدلا من شرف الاستبسال في ارض الوطن وميدان الاقتحام، طالعنا بجمل مرصوفة من الشتائم البذيئة والافتراءات السافلة دبجها قلم المدعو عبدالائمة الانباري تحت عنوان «باسم من يتحدث السيد نوشيروان؟».

والقارئ المنصف او المدرك لحقائق مجريات الامور او المراقب للبطولات والتطورات النضالية في الوطن، لا بد ان يتملكه العجب والاستغراب لا من ضحالة وسخافة التحليلات والتقديرية الواردة فيها فحسب بل وايضا من الاغراض الكامنة وراء نشرها بهذه السرعة وبهذه التفاهة وفي مثل هذا الوقت بالذات؟ كما لا بد ان تمتلكه الحيرة الممزوجة بالاسف الشديد من «الحكمة» التي دفعت الجهة التي خلقت واوجدت الغد الديمقراطي وتمونها وتزودها بالافراد والاموال وتوجهها الى نشر هذه الاكاذيب والافتراءات والشتائم البذيئة وفي هذا الوقت بالذات؟ خاصة بعد صدور تكذيب رسمي من الاتحاد الوطني الكردستاني

وبإشراف وتوجيه الاخ المناضل الاستاذ نوشيروان مصطفى نفسه لما نسبته اليه جريدة (لموند) الفرنسية من تصريحات مزعومة، لان كل ذي ضمير حي لابد ان يقر حقيقة ان المناضلين وتنظيماتهم مسؤولون فقط عن مبادئهم وبرامجهم ومواقفهم المعلنة في صحفهم ومجلاتهم وفي وثائقهم الرسمية ولا يمكن ان يكونوا مسؤولين عما تفكره الصحف الاجنبية. كما ان طيف الشبهات يجب ان يزول بصدور التكذيب الرسمي، فلا يمكن ان يبقى مجال للاعتراض وللاحتجاج لدى احد بعد نشر الاتحاد الوطني الكردستاني تكذيبه الرسمي وبعد يومين اثنين فقط من نشر الخبر في الصحف العربية الا اذا كان هذا «الاحد» حاقدًا متربصًا او موتورًا في كمين او جاسوسًا وعميلًا للفاشية العراقية او لجهة استعمارية لا يعجبها الوفاق الوطني او مخربًا اعتاد الاصطياد في الماء العكر لتخريب المصالحة الوطنية وعرقلة الجهود المخلصة والمضنية والناجحة التي بذلها الاتحاد الوطني الكردستاني وبعض الاطراف الجدية في التحالف لتحقيق الجبهتين الكردستانية والعراقية الشاملة، اللهم الا اذا كان هذا «الاحد» عبد الائمة البرجوازية الشوفينية للقومية السائدة وعبد الائمة القومية المتعصبة ذات الاطماع التوسعية والسياسة الاستعمارية الاستيطانية، والا فلماذا التماذي في الغي وفي الفتنة والدسائس الخبيثة بعد استلام الوريقة للتكذيب الرسمي واعلان الزمرة الصغيرة التي تصدرها، الصغيرة بحجمها واخلاقيتها وبدورها التخريبي الذي لا يخدم الا الفاشية الحاكمة في العراق، انها تسلمت التكذيب والجريدة ماثلة للطبع، وماثلة للطبع تعني ان امكانية العدول عن النشر موجوده ومتاحة، خاصة والوريقة تشيد في افتتاحيتها بامكانية وحدة قوى المعارضة العراقية التي يذكر الاتحاد الوطني الكردستاني ضمنها، فلو لم تقصد هذه الزمرة الصغيرة التخريب في ميدان العلاقات الوطنية لما لجأت الى نشر هذه الجمل المرصوفة من الاكاذيب والتهامات الدنيئة والافتراءات المجتررة خاصة بعد تكذيب مانشر في (لموند) من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني وبالنص القوي والواضح التالي:

(ايضاح من الاتحاد الوطني الكردستاني-نشرت جريدة السفير اللبنانية في عددها ٤٦٢٥ الصادر في ١٦ / ٤ / ١٩٨٧ تصريحات منسوبة الى الرفيق نوشيروان مصطفى الامين العام المساعد للاتحاد الوطني الكردستاني نقلًا عن صحيفة لوموند الفرنسية وهي تحمل مغالطات وآراء غريبة لاتعبر عن سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني، وبعد الاتصال

بالرفيق الامين العام المساعد مستفسرا عن حقيقة هذه التصريحات، نود ان نوضح الحقائق التالية:

١- ان الرفيق نوشيروان لم يدل بأية تصريحات صحفية لجريدة اللوموند ولا لاية جريدة اخرى.

٢- ان مانشرته الجريدة المذكورة على لسانه تشويه لاصل المناقشات التي جرت على هامش مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي حول حركة شعبنا التحررية ومستقبل العراق والاحتمالات القائمة.

٣- اكد الرفيق نوشيروان على سياسة الاتحاد الثابتة بانه لاسبيل الى خلاص العراق والشعب العراقي عموما من الدمار والفناء الا بالنضال الثوري الدؤوب المتفاني ضد الطغمة الفاشية الباغية الحاكمة في بغداد، ذلك النضال البطولي الذي يخوضه الاتحاد الوطني الكردستاني وبقية الفصائل الثورية في كردستان منذ اكثر من عشر سنوات وعلى ارض الوطن مضحيا بالالاف من اعضائه القياديين ومقاتليه الابطال من اجل اسقاط النظام الفاشي واقامة حكم ديمقراطي يقره الشعب وينهي الحرب القذرة ضد شعب كردستان ويضمن للشعب الكردي حقه في تقرير المصير وانهاء الحرب العراقية الايرانية. نعم لو لم تكن هذه الفئة الصغيرة الهاربة من ساحة الشرف والنضال تنوي-عن قصد مسبق- ان تنفث سموم حقدتها الدفين وسموم الحقد البرجوازي الشوفيني للقومية السائدة على اكبر واعظم قوة ثورية كردستانية وعلى التاريخ النضالي للشعب الكردي، لاكتفت بالتكذيب الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني او لنشرت مقاله علمية او موضوعية او تحليلية موزونة تناقش الافكار والطروحات التي لاتعجبها لتعطي وتبشر براء ومواقف يحق لكل فرد بل ولكل فئة مهما كانت صغيرة او هامشية او تافهة بيانها. ويبدو انه لا يخلو من الحقيقة او بعضها القول بوجود «ملقن متوار خلف الستار» يفتقد شرف الاستقامة والاخلاص والجدية في العلاقات الوطنية ولا يرضى بالتحالف الوطني وبالمصالحة الوطنية التي تحققت بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الذي ينتمي الى قيادته، ويقوم هذا الملقن بتشجيع ودفع هذه الزمرة المتخاذلة كي لاكتفي بهذا التكذيب الواضح والصريح الذي اصدرته لجنة العلاقات الخارجية للاتحاد الوطني الكردستاني التي يترأسها الاخ المناضل الاستاذ نوشيروان مصطفى، بل يريد لها التماذي

في دورها، حتى ولو كان هذا الدور تخريبيا وخيانيا. اذن فلا بد من التصدي للرد على المضامين الحقيقية للافكار الشوفينية المدافعة عن المخططات الاستعمارية البريطانية التي قسمت كردستان وحرمت شعبها من حقه الطبيعي في تقرير المصير وتأسيس دولته الكردية المستقلة كما نصت على هذا الحق المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من معاهدة سيفر عام ١٩٢٠.

نتصدي لهذه المهمة دفاعاً عن الحركة التحررية العادلة للامة الكردية التي تناضل كشقيقتها الحركة التحررية للامة العربية المجيدة في سبيل التحرر الوطني والوحدة القومية وفق حق تقرير المصير وتحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية الموصولة بالثورة الاشتراكية، ولنفضح المفاهيم الكوسموبوليتية التي تظهر في الوريقة الصفراء وكأنها تقصد اساسا معاداة الاهداف القومية للامة العربية المناضلة في سبيل التحرر والوحدة العربية التي تعني انهاء الكيانات الرجعية للدول المتعددة التي اوجدها الاستعمار البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى عندما تنكر لاتفاقه مع الشريف حسين وتجاهل حقوق الامة العربية في الوحدة واقامة دولتها القومية العربية الواحدة. وبديهي ان ذلكم وعبدالائمة وامثالهما عاجزون اليوم عن تكرار مواقفهم المعادية للوحدة العربية اذ لايمكن وضعها «تحت نعال» هم !! بعدما غدت الشعار الرئيسي لاكثر الاحزاب الشيوعية ايضا.

اننا اذ نتصدي لهذه المهمة انما نستهدف في الحقيقة والواقع تحقيق تحقيق الضرورات التالية:

١- ضرورة دحض المضامين الفكرية الشوفينية والتحريرية لتاريخ شعبنا النضالي ودحض المفاهيم الاستعمارية والكوسموبوليتية النابعة اصلا من فرض المخططات الاستعمارية على العراق وما ولدته من فئات اجتماعية ومصالح اقتصادية وافكار ومواقف تتبلور احيانا بشكل كوسموبوليتي وحيانا اخرى بشكل شوفيني وتوسعي وبسياسة استعمارية استيطانية تمارسها الان البورجوازية البيروقراطية العفلية في كردستان العراق.

٢- ضرورة الدفاع عن المفاهيم التقدمية والثورية للاخوة العربية الكردية وللعلاقة السليمة والضرورية والقادرة على الحياة بين الشعبين الشقيقين العربي والكردوي وهي

المفاهيم التي يبشر بها الاتحاد الوطني الكردستاني.

٣- ضرورة بيان عدالة وفوائد تمتع الشعب الكردي بحقه الطبيعي والبسيط والمعترف به دولياً لجميع الشعوب والمعترف به تقديمياً واشتراكياً للشعب الكردي ايضاً ونعني به حق تقرير المصير، هذا الحق الذي اغتصبه المستعمرون والطبقات الاقطاعية والبرجوازية من الشعب الكردي. وهو الحق الواضح والمشروع الذي لاتتنكر له ولا تعاديه الا القوى الاستعمارية والرجعية والبرجوازية البيروقراطية والحكومات الدكتاتورية الممثلة لها.

٤- ضرورة ايقاف «الملقن المتواري» عند حده ومنعه من ممارسة لعبته: لعبة الظهور في موقف الواعظ الداعي الى توحيد الصفوف والتحالف الوطني علناً ودفع الاتباع والاذناب سراً الى مهاجمة القوى الثورية بالشتم والافتراءات وذلك بغية الابتزاز والاستفزاز ليس الا، وهي لعبة متممة للعبة قذرة اخرى يمارسها البعض مع الاسف الاشد ونعني بها لعبة ايجاد او تشويق وتشجيع التشرذم في الاحزاب الكردستانية خصوصاً والحركة التقدمية والديمقراطية العراقية عموماً.

ولماذا ايضاً؟ لاننا نلاحظ ومع الاسف الشديد اشتداد النزوع الشوفيني في التيار القومي العربي السائد في العراق وفي المعارضة... وكيف؟ ان التيار القومي العربي الشوفيني بدأ يقوى ويتعزز جراء الحربين العدوانيتين اللتين اشعلهما صدام العوجوي ضد شعب كردستان اولاً وضد شعب ايران ثانياً وهو الذي يتقمص زي حزب البعث العربي الاشتراكي ويقيم معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي ويواصل سياسة ديماكوكية عن «الدفاع عن الوطن» و «الحكم الذاتي لكردستان» و «الدفاع عن وحدة التراب العراقي» ودفع «الخطر الفارسي» و «الشعوبي».. الخ. ان هذا التيار القومي العربي الشوفيني يشند ويتشعب في الميادين الفكرية والسياسية والاعلامية وتنعكس مفاهيمه ومقولاته الرجعية:

١- داخل حركة الطبقة العاملة العراقية ممثلة بالتيار العروبي في الحزب الشيوعي اساساً الذي يخيف التيار الوسطي ويدفعه الى تقديم التنازلات الفكرية والسياسية ويخص الحركة التحررية الثورية للشعب الكردي ببركاته وافضاله ايضاً وذلك بالتراجع عن حق تقرير المصير والتحول من الموقف الاشتراكي الذي يحتم الدعاية لحرية الانفصال وحق تشكيل الدولة الوطنية للشعب الكردي بين الجماهير العربية الكادحة الى الاقتراب من

مواقف التيار القومي الشوفيني العربي في تشويه مضمون حق تقرير المصير والوقوف ضده عملياً بدعوى الحرص على وحدة التراب الوطني وحماية وحدة العراق ومعاداة الانفصالية وغيرها من الاقاويل الشوفينية.

٢- داخل الحركة الديمقراطية العراقية المتشردمة والواقعة تحت التأثيرين القومي العربي والاصلاحي «الماركسي» ومنها زمرة صالح دكله، ممثلة بمعاداة حق الشعب الكردي في تقرير مصيره الذي لا يمكن ان يعني «الا حق الانفصال وانشاء دول قومية مستقلة» على حد تعبير لينين، فهي لاكتفي بمعاداة حق الانفصال بل تعتبره مشروعا استعماريًا قديما جديدا، ولاتشفي غليلها محاربة الدولة الكردية فقط بل تعتبرها ايضا الحلم المميت وتشخذ من هذه الافكار الشوفينية البورجوازية والاستعمارية اسلحتها الفتاكة لتوجهها على طريقة المرحوم دونكيخوت الى اعظم قوة ثورية وتقدمية كردستانية يؤلف التيار الماركسي اللينيني جناحا رئيسياً وهاماً فيها. فتقوم هذه الزمرة الصغيرة باستبدال المبادئ الديمقراطية والاشتراكية التي تحتم معاداة الاضطهاد القومي والتمييز العنصري واقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وخلق مساواة حقيقية (وهي مساواة لاتتحقق في الدول المتعددة القوميات الا بهدم وحدتها اللاحاقية واقامة الاتحاد الاختياري الحر على انقاضها) نقول تقوم باستبدال هذه المبادئ العظيمة بالافكار المشوشة عن «وحدة التراب» والافكار الرجعية عن «وحدة العراق» التي حرص عليها الملك فيصل اكثر من الثوريين الاكراد-على حد تعبير وريقة زمرة صالح دكله.

٣- وداخل الحركة القومية العربية التقدمية المعارضة للنظام العفلي ممتثلة في «معاداة الانفصالية» و «حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه» وبالحرص الشديد على «وحدة العراق اللاحاقية» ورفضها بديلها الثوري «الاتحاد الاختياري الاخوي الحر» وفي شن حرب اعلامية ضد القوى الثورية الكردستانية بغية ترعيبها وتركيعها للخضوع لمفاهيمها وافكارها القومية الشوفينية الرجعية ومنعها من مواصلة النضال لتحقيق حق تقرير المصير وانشاء اتحاد اختياري حر بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي على انقاض الوحدة العراقية اللاحاقية الرجعية صنيعا ووليدة الامبريالية وحببية البرجوازية والقوى الرجعية والشوفينية المعادية لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، وكذلك لمنع القوى التقدمية العربية من اداء واجبها الثوري حيال الامة الكردية وبالتالي

دق اسفين عميق بين الحركة التحررية للشعب الكردي والحركة الثورية الاشتراكية للطبقة العاملة العراقية كي تظل بعيدة عن حلم استلام السلطة وتابعة لها في الحكومة الائتلافية المستقبلية التي يقودها التيار القومي العربي ويتكرم فيها بوزراء ثانويين على الحزب الشيوعي العراقي والحركة التحررية الكردستانية.

ومن المؤسف ان التيار العروبي والعناصر التحريفية الضالة كدكله والعبد يخدمون هذا التيار القومي العربي المعارض لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وحق الجماهير الشعبية العراقية والطبقة العاملة العراقية في استلام السلطة التي يعتبرها التيار القومي العربي حصراً وحكراً عليها.

٤- في المقولة القديمة التي فقدت مضمونها وعتقت ولم تعد صالحة الان والتي ترددها حتى قيادة الحزب الشيوعي العراقي وسائر الاطراف اليسارية والزاعمة بان الحركة التحررية الكردية هي جزء لايتجزأ من الحركة الوطنية العراقية، وبالتالي فان الجبهة الوطنية الكردستانية يجب ان تكون في اطار الجبهة العراقية وجزأً منها. فلنتمعن في الغلطة الكبيرة التي تحتويها هذه المقولة:

ابتداءً وكي لاثثير القاريء العربي نقول ان الاتحاد الوطني الكردستاني يعادي الانعزالية القومية وينادي بالاخوة الكفاحية العربية الكردية وبوحده الكفاح والمصالح بين الامتين الشقيقتين العربية والكردية وبضرورة التلاحم الكفاحي بين القوى التقدمية والثورية الكردية والقوى الوطنية العراقية المعارضة وبالتلاحم المصيري بين الثورة التحررية الكردية والثورة الديمقراطية الشعبية العراقية. واننا نعتبر الحركة التحررية الكردية جزءاً من الحركة الاشتراكية الثورية العراقية ولانعترها جزءاً من الحركة الوطنية العراقية... وذلك للأسباب التالية:

أ- ان الحركة التحررية للشعوب المظلومة لم تعد منذ ثورة اكتوبر الاشتراكية جزءاً من الحركة الديمقراطية بل غدت جزءاً من الثورة الاشتراكية.

ب- ان الحركة الوطنية العراقية هي حركة وطنية واسعة تضم البرجوازية التقدمية والبرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والكسبة وغيرهم وهي حركة برجوازية ديمقراطية في طبيعتها وجوهرها وبالتالي فان الحركة التحررية للشعب الكردي ليست جزءاً منها بل هي جزء من الحركة الاشتراكية الثورية العراقية. وهذه

حقيقة يجب ان تفرح الاشتراكيين العراقيين وممثلي الطبقة العاملة والثوريين وتزعج الرجعيين واليمينيين والقوى البرجوازية والقومية العربية غير الاشتراكية.

ج- ان الحركة الوطنية العراقية قد انجزت مهمة التخلص من الاستعمار الاجنبي المباشر وحققت ثورة ١٤/ تموز الوطنية الاستقلال الوطني وبالتالي فان التناقض الرئيسي الاول بين حركة الشعب العراقي بقوميتيه العربية والكردية والاستعمار المباشر قد حل وتحول التناقض المباشر الان الى العداوة بين جماهير الشعب العراقي والشعب الكردي من جهة والحكم البورجوازي البيروقراطي الفاشي الحاكم من جهة اخرى، وهو حكم اهلي غير اجنبي وان كان مرتبطا بالراسمالية العالمية او مرفوعا الى الحكم جراء انقلاب نفذه عملاء الاستعمار الامريكي- البريطاني.

فالحركة النضالية للشعب العراقي العربي ايضاً ليست حركة وطنية بالمفهوم القديم لها بل حركة ديمقراطية وثورية بمعنى انها تناضل لتحقيق الديمقراطية وتحقيق التحولات الثورية في البنيان الاجتماعي.

د- ان الحركة التحررية الكردية تقارع الحكم البرجوازي البيروقراطي الحاكم «الاهلي» مباشرة دفاعاً عن وجود الشعب الكردي الذي يهدده هذا الحكم بالابادة وعن كردستانه التي يمارس فيها هذا الحكم سياسة استعمارية استيطانية تقوم على تدمير الاف القرى وعشرات النواحي والقصبات وطرد عشرات الالوف من العمال والكسبة في المدن الكردستانية النفطية كخانقين وكركوك وعلى تشريد ملايين الاكرد وتفريغ كردستان منهم واحلال واسكان العرب العراقيين والمصريين محلهم، وبالتالي فان الشعب الكردي قد اجبر على الوقوف ضد البرجوازية الحاكمة وضد حكمها وضد نظامها. وهنا تلتقي مصالحه مع الحركة الثورية العراقية المناضلة لا ضد الفئة الحاكمة فحسب بل وضد النظام القائم والحكم البورجوازي البيروقراطي، وهذا يفرض نضالها لتحقيق الديمقراطية الثورية سبيلاً الى الاشتراكية وهي ليست من مهمات الحركة الوطنية بمعناها الكلاسيكي، لذلك فان المفاهيم القديمة للحركة الوطنية العراقية التي سادت في الثلاثينات والاربعينات قد عتقت ولم تعد صالحة، ولذلك فان الحركة التحررية الكردية ليست جزءاً منها الان.

والغريب ان لا يدرك الشيوعيون هذه الحقيقة ولا يعملوا على الاستفادة منها لصالح حركة الطبقة العاملة الثورية ولصالح الثورة الديمقراطية الشعبية فالاشتراكية والاغرب

ان يظلوا متمسكين بالمفاهيم البالية والجمل العتيقة للحركة الوطنية وكأننا ما زلنا في الخمسينات نردد شعارات الجلاء الجلاء والغاء المعاهدة العراقية البريطانية والخروج من حلف بغداد.

5- في مفاهيم ودعاوي حزب البعث العفلقى الحاكم في العراق ضد الكرد وضد الشعوب الايرانية فقد بعث البعث العفلقى مقولات شوفينية عن «كون كردستان العراق» ارضا عربية وعن «الفرس المجوس» ووصف الايرانيين باليوم والاوغاد... الخ. وفي تأجيج نيران عداوة تاريخية بين الفرس والعرب الخ.

وفيما يتعلق بالمفاهيم الشوفينية ضد الشعب الكردي نرى البعث العفلقى يتبنى نظرية مماثلة وشبيهة بالنظرية الصهيونية التي تقول ان ارض فلسطين كلها هي ارض اسرائيل، هي ارض يهودية ويوجد شعب عربي فلسطيني يعيش على قسم منها، فالشعب العربي موجود في فلسطين ولكن الارض العربية معدومة لان الارض الفلسطينية يهودية ومنذ القدم.

وحزب البعث العفلقى يقول بان ارض كردستان العراق التي تعيش عليها القومية الكردية هي ارض عربية وهويتها العربية قد تحددت منذ العهد العباسي وبالتالي توجد قومية كردية ولكنها تعيش على الارض العربية، واليكم نص قرار المؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي (العفلقى):

«ذلك ان هذه القوميات التي تمتلك لغات وسمات متميزة عن اللغة والسمات العربية والتي تعيش في الوطن العربي منذ حقبة طويلة كالقومية الكردية قد ارتبطت بالامة العربية بوشائج عميقة الجذور. فهي اصلا، تعيش منذ نشأتها وعبر هذه الحقبة في الارض التي عرفت تاريخيا بالوطن العربي على رغم اختلاف المسميات بين اجزائه واختلاف اسماء الدول التي قامت عليه. وهذه مسألة مهمة، فالارض التي تعيش عليها هذه القوميات كانت جزءاً من الدول العربية التي نشأت منذ الاف السنين والتي كان آخرها الدولة العباسية الكبرى وهذه الارض هي-في الوقت نفسه-موطن تلك القوميات... وعلى هذا الاساس فان الهوية العربية للارض التي تعيش عليها هذه الاقليات لم تأت عن طريق القهر او الاستعمار او الاستلاب وانما اتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر الاف السنين ولم يكن حول ذلك عبر كل تلك الحقبة التاريخية الطويلة اي جدال ونزاع».

فاذا تركنا جانباً التزوير والتزييف لحقائق التاريخ ووقائعه نرى بوضوح التطابق الكامل للفكرتين الصهيونية حول فلسطين والعقلية حول كردستان العراق، اذ تعتبر كلاهما (فلسطين ارضا يهودية) وكردستان (ارضاً عربية) بالاستناد الى التاريخ القديم!! ويتبين للقارىء ان حزب البعث العقلي يعتبر القومية الكردية «تعيش اصلا منذ نشأتها وعبر هذه الحقبة في الارض التي عرفت تأريخيا بالوطن العربي» وبالتالي فالقومية الكردية انما هي قومية لاجئة يمكن بل ويجب اخراجها من الوطن العربي عندما تثور او يمكن ويجب دمجها بالقومية العربية التي بلغت انسانيتها على ايدي البعث العقلي حد القبول بالقوميات ضمن الامة العربية واذابتها فيها دون تمييز عنصري خاصة ان قرار المؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي (العقلي) يقول عن القومية الكردية وغيرها من القوميات العائشة في «الوطن العربي» نص على ما يلي:

(وفي الوقت نفسه من الخطأ اعتبارها قوميات مختلفة عن الامة العربية بنفس المستوى الذي تختلف فيه القومية الفارسية او الهندية او غيرها من القوميات).

وهذا هو جوهر سياسة الاستعمار الاستيطاني العقلي المطبقة بحق الكرد وكردستان وبقوة الحديد والنار، وتنفيذا لهذه المفاهيم البعثية العقلية فان الحكم الفاشي العقلي يمارس سياسة تعريب كردستان بدأها بطرد الكرد من المدن النفطية ومندلي وخانقين وكفري وطوز وكركوك وصولاً الى عين زالة وسنجار، وكذلك طرد عشرات الالوف من العوائل الكردية (الفيلية الشيعية) من مناطق بدره وجصان وزرباطية ومن محافظات بغداد والكوت والعمارة والبصرة، واسكن الالوف والالوف من العوائل العربية في اماكن العوائل الكردية المشردة، وطور الحكم العقلي الفاشي مفاهيمه تلك لحد ايصالها الى سياسة استعمارية استيطانية يجري تنفيذها الان بقوة النار والحديد وبشن حرب ابادة وحشية تستعمل فيها الاسلحة الكيماوية والفتاكة بكثرة، وتسعى الفاشية العقلية لتلفل سياستها الاستعمارية الاستيطانية بدعاوى اقرار الحكم الذاتي لكردستان ورفض ذلك من قبل «الجيب العميل» سابقاً ومن قبل «المخربين» و «ادلاء» الخيانة» و «عملاء ايران» لاحقا وهي التسميات المفضلة لدى العقلي الفاشية لوصف الثوار والقوميين الاكراد بها وكذلك بالدفاع عن الوطن ضد «الغزو الفارسي المجوسي» والدفاع عن «وحدة العراق» ضد الانفصاليين الاكراد و «طروحاتهم الانفصالية» ايضا.

٦- في خوف البعض من الاكرد من المجاهرة بحقيقة امانهم ونواياهم بل التصريح بما هو مسموح به فقط من قبل الحركة القومية العربية (الشوفينية العقلية) منها او (الشوفينية المعارضة)، وهو الحكم الذاتي لكردستان باضافة كلمة الحقيقي اليه ان تخويف الحركة التحررية بالبعبع الانفصالي و«الطروحات الانفصالية» ودعوتها الى التعقل والواقعية والقبول بالممكن من الامور والرضى مما يتفضل به عليها التيار القومي العربي. ان هذا الخوف ينبع من انعكاسات وتأثيرات التيار القومي العربي الشوفيني المدعوم من الاصلاحيين في الحركة الشيوعية العراقية الذين لم يمانعوا حتى في مباركة الحكم الذاتي الكارتوني فكيف بالحكم الذاتي الحقيقي؟

وازاء ادراك الحقائق السالفة وادراك ضرورة مقاومة النزوع الشوفيني للتيار القومي اليميني ودفع مخاطره على الاخوة العربية الكردية والوحدة الوطنية للشعب العراقي وعلى النضال الثوري المعادي للدكتاتورية العقلية، وبسبب الحرص الشديد على التلاحم النضالي والعلاقات التاريخية والمصالح الحقيقية للشعبين الشقيقين العربي والكردي ودفاعاً عن المفاهيم التقدمية والثورية والانسانية في الحركتين التحريريتين للامتين الشقيقتين العربية والكردية، يرى الاتحاد الوطني الكردستاني من واجبه ان يتصدى بحزم و وضوح ودون خوف او وجل من الاتهامات الباطلة الظالمة لاشتداد النزوع الشوفيني في التيار القومي العربي اليميني بدءاً من البعث العقلي ومروراً بالبعث العراقي (الاصيل) اللاعقلي وبالقوى القومية المتعصبة ووصولاً الى التيار العروبي في الحركة الشيوعية العراقية.

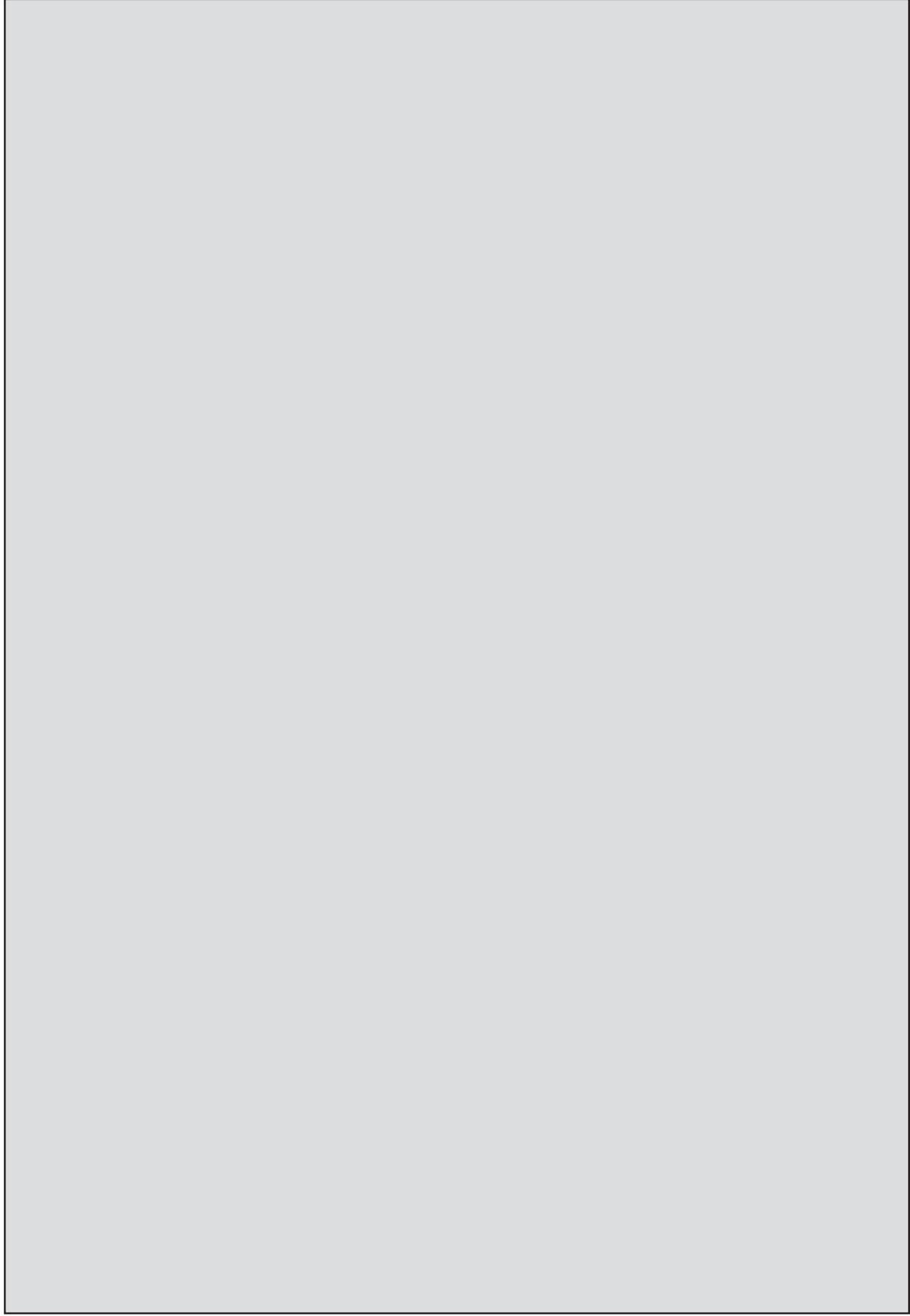
ان هذا التصدي قد اصبح مهمة مقدسة واجبة الاداء لان اشتداد النزوع الشوفيني يتزامن مع تطبيق السياسة الاستعمارية الاستيطانية في كردستان ويتوافق مع حرب الابداء الوحشية التي يشنها البعث العقلي الفاشي ضد شعب كردستان، ولان مفاهيمه الشوفينية كمعاداة الانفصالية والحرص على «وحدة العراق» اللاحاقية قد اصبحت الراهية المهلهلة لتلك السياسة وتلك الحرب ولحملات القمع الوحشية ضد الحركة التقدمية والثورية الكردية وشمولها لكل ما هو كردي وشريف.

اننا نقبل التصدي لاداء هذه المهمة ونحن عارفون بشدة المعركة وضراوتها مع العقلية الفاشية وبصعوبة وتشعب المناظرة الفكرية مع القوى القومية المعارضة والاصلاحية في الحركة الشيوعية العراقية. وكما كان بودنا ان نخصص كل جهودنا الفكرية والاعلامية ايضاً ضد العدو الالاد المشترك والا يجرننا الحلفاء الموضوعيون في الحركتين القومية العربية والشيوعية الى المنازلة الفكرية والاعلامية معهم وفي هذه الظروف، ولكن يبدو ان هؤلاء الحلفاء لايقبلون بالهجوم علينا بديلاً لرفضنا طروحاتهم المعادية «للطروحات الانفصالية» و «لوحة التراب الوطني» و «للحم المميت» و «المشروع الاستعماري القديم-الجديد». كما يبدو لنا ان التصدي وفي الميدان الفكري والسياسي والاعلامي لاشتداد النزوع الشوفيني هو ضروري ومفيد للجبهة الوطنية الشاملة المنشودة ايضاً التي لايمكن ان تقوم الا على اسس واضحة ومتينة من تحالف القوى الاساسية والثورية والفاعلة. فالنضال الفكري هو جزء من النضال السياسي والثوري ايضاً، ولا يمكن بدونه ازالة العقبات والعراقيل عن طريق النضال الثوري وعن طريق الجبهة الوطنية الشاملة، واملنا ان يجري هذا النضال الفكري بشكل مناظرة علمية وانتقادية موضوعية وبناءة وبشكل حوار منطقي وايجابي وصريح وجريء.

وان كان التصدي الحازم لهذه الافكار الشوفينية والنضال الفكري الجريء والدوؤب والثورى ضدها يقع اساساً ضمن واجب القوى الاشتراكية وفي مقدمتها القوى الاشتراكية العلمية وخصوصاً الماركسيون اللينينيون العرب في تربية جماهير شعبهم الكادحة بمعادة الشوفينية وبمعادة انكار حق تقرير المصير وبالروح الاخوية الحقيقية المؤمنة بالمساواة الحقيقية بين الامم التي تعني المساواة في حق تشكيل دولها القومية والاحتفاظ باوطانها وكذلك في شن نضال ثوري حازم ضد الافكار الانصهارية والاستعمارية والاستيطانية الرجعية. ولكن ها اننا نرى التاريخ يثقل كواهل الثوريين الاكراد لا بدفع ضريبة الدم عن التقدميين والاشتراكيين العرب في الثورة ضد الحكم البورجوازي البيروقراطي فحسب بل ايضاً بانجاز مهمة مشرفة اخرى هي مهمة التصدي للافكار الشوفينية والسياسة الاستعمارية الاستيطانية لهذا الحكم قولاً وفعلاً. والان دعونا نشرع في بيان الحقائق والمواقف.

الفصل الاول

المبرر لأجتزار الشتائم والأفتراءات



نشرت جريدة السفير اللبنانية الغراء في عددها ٤٦٢٥ الصادر في ١٦ / ٤ / ١٩٨٧ خلاصة مانسبته جريدة لموند الفرنسية الى الاخ المناضل الاستاذ نوشيروان مصطفى الامين العام المساعد للاتحاد الوطني الكردستاني. وبعد يومين فقط اي في ١٨ / ٤ / ١٩٨٧ اصدر الاتحاد الوطني الكردستاني تكذيباً رسمياً واضحاً وقوياً بتوجيه من الاستاذ نوشيروان نفسه الذي افاد بانه لم يتلق اصلا اية اسئلة من لموند كي يجيب عليها، بل كل ما في الامر انه التقى في اروقة مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي بعدد من الحضور جرى فيها نقاش ودردشة عابرة حول العديد من المسائل والشائعات، وكان بين الحضور كما يبدو احد الكتاب في جريدة لموند الفرنسية فنشر فيما بعد مقاله ضمنها بعض «التنف» من اقوال منسوبة الى الاستاذ نوشيروان.

وكان من المنطقي والطبيعي والمفروض ان يكتفي المنصفون وخصوصاً الاصدقاء والحلفاء منهم وكل سياسي مسؤول او حزب او جهة تحترم نفسها، بهذا التكذيب القوي والصريح الصادر من الجهة ذات الاختصاص في الاتحاد الوطني الكردستاني. ومعلوم ان للاتحاد الوطني الكردستاني جرائده ومجلاته وبياناته الدورية الصادرة باللغات الكردية والعربية والفرنسية والالمانية والانجليزية والسويدية والايطالية والهولندية، تعبر عن موافقه وسياساته وتنطق باسمه. وخصوصا ان للاتحاد الوطني الكردستاني مواقف معلنة وفي مقالات رسمية في صحفه المركزية ومنشورة غالبيتها في كراريس حول اهم المواضيع الواردة في التصريح كحق الامة الكردية في تقرير المصير والحركة التحررية الديمقراطية للامة الكردية ونضالها في سبيل التحرير والوحدة والدولة الوطنية وحول المشاريع الرجعية والطائفية والمطامع التركية في كردستان والعراق وحول الوحدة اللاحاقية الاستعمارية وضرورة تحويلها الى اتحاد اختياري قوي ومتمين بين الشعبين الشقيقين العربي والكرد في وحول السياسة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية في كردستان.

الا ان الحاقدين المتربصين الحالمين بتصفية بعض الحساب القديم والصيداين في الماء العكر والعملاء للحكم العنصري والشوفينييين المعادين لحركة التحرر الوطني

الديمقراطي الكردستانية، انتهزوها فرصة مناسبة واعتبروها كأنها بركة نازلة عليهم من السماء، لتحقيق الاغراض الخبيثة التالية:

١- دق اسفين بين الاتحاد الوطني الكردستاني وبعض القوى القومية العربية وبعض الدول العربية التقدمية بدغدغة مشاعرها القومية وبعث بعض المشاعر القومية المتطرفة لديها، وذلك طبعا بالصد من الواجب الاممي الذي يحتم الترويج لحق الشعوب في تقرير المصير كما سنبينه لاحقا.

٢- تشويه مواقف وتحريف سياسات الاتحاد الوطني الكردستاني لدى الاوساط العربية.
٣- تحريض الجمهورية الاسلامية ضد الاوك وهي التي تعارض بشدة الدولة الكردية والدعوة الى تقسيم العراق.

٤- ترويج الافكار القومية الشوفينية ضد الاتحاد الوطني الكردستاني خصوصاً وضد حركة التحرر الكردستانية المناضلة من اجل حق تقرير المصير عموماً.

٥- تعريض المصالحة الوطنية العراقية الى مخاطر التصدع وعرقلة قيام الجبهة الوطنية الكردستانية والجبهة الوطنية العراقية الشاملة.

٦- اعاقا النهوض الثوري التحرري الكردي واخافة الشعب الكردي من التطلع ليوم حريته واستقلاله.

نعم هذه هي اهم الاغراض من وراء الحملة المسعورة ضد الاتحاد الوطني الكردستاني التي ظهرت بسرعة عجيبة، فقد كان الفرق بين نشر الخبر (عريباً) وتكذيب الاتحاد الوطني الكردستاني يومين اثنين فقط، والوريقة الحاقدة اعلنت استلامها لخبر التكذيب دون ان يحول ذلك منع نشر الشتائم والاكاذيب والافتراءات المجتررة. بل وحتى دون ان يدفعها ذلك الى تعديل وتبديل صيغ الشتائم والافتراءات الى مناقشة للمفاهيم التي تخاف منها خوف المريض الهالك المشرف على الوفاة من عزرائيل، مما يدل على مدى الاستهانة الفظيعة بكل القيم النضالية والاخلاقية والصحفية الشريفة. ويبرهن ان تدفق الحقد الاسود الدفين فواراً وبهذه السرعة وفي مثل هذه الظروف الخطيرة لم يكن فقط تنفيسا عن مكنونات النفوس المريضة واحقادها الدنيئة بل ايضا تدبيراً متعمداً ومقصوداً وموقوتاً مما يجعل التصدي له محتوماً والرد عليه واجباً.

لغة شارع الصحافة أم شارع الهرم !

لافتقر الوريقة الصفراء في شتائمها الى الادب والاخلاق والقيم النضالية فحسب بل والى لغة الصحافة المتحضرة ايضا او لغة شارع الصحافة، فقد كتبت شتائمها بلغة شارع الهرم اذ لم تتجنب حتى الشهداء والاموات ناهيك عن المناضلين الثائرين الصامدين الذين يصبغون اديم المعركة الثورية يومياً بالدماء وفي ظروف هي في منتهى الصعوبة والخطورة. فهي تصف ثوار ومناضلي الاتحاد الوطني الكردستاني ب«الجحوش»: جحوش العراق تارة وجحوش ايران تارة اخرى. وتتهكم على نضالاته التي يشهد لها الاعداء قبل الاصدقاء وتستهزئ بامجاد ثواره وشهدائه وتعرض حتى بالاموات كالمغفور له والد الاستاذ نوشيروان: كل ذلك بكلمات بذيئة! مما يعد اسفاً في الاسفاف ويقال ان الملحن المتواري يتوهم بانه قد خلق زبانية للارعاب والارهاب والابتزاز-وهي جوقة الشتم والافتراءات المجترة-ولعل بعض الناس يخيفهم ذلك فيتورعون من اقحام انفسهم في معمعة الصراع السياسي الفكري ضد انحرافات وتخريبات الملحن المتواري فيفضلون السكوت عن دوره المريب الذي اثار استياء المئات من كوادر واعضاء حزبه ناهيك عن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي لايبخل عليه بشرف عدائه وباكاذيبه ومؤامراته المستمرة ضده.

اما نحن الذين نتحدى الاوساط الاستعمارية والعقلية الفاشية المستكلبة بكل قواها، بطائراتها ودباباتها واسلحتها الكيماوية والفتاكة، اما نحن الثوار الاكراد الصامدين على ارض الوطن المخضبة بدماء رفاقنا والمتكئين على صخور جبال بلادنا الشماء والمحتمين بصفوف جماهير شعبنا الواسعة الملتفة حول الاتحاد الوطني الكردستاني والثورة، فقد وجدنا وصادفنا الذئب ولم نخف كما يقوم المثل الكردي الشعبي فكيف نخاف من الكلاب السائبة التي لاتقدر الا على النباح دون ان تدرك ان قافلتنا الثورية تسير وتسير رغم نباحها.

من وقف او وقف خلف الجحوش؟

يستطرد المدعو عبدالائمة-وهو كاتب نكرة لدى العراقيين بعربهم وكردهم وسائر مواطنيهم- في سرد شتائمه حتى يقول دون حياء او خجل نص مايلي:
«فصدام حسين طلب منه ان يقف في آخر صف الجحوش اذ ان الجحوش الذين سبقوه يفضلونه وطنية» وجوابنا على هراء هذا العبد المرتزق وصنوه دكله والملقن المتواري ومن لف لفهم من رفاقهم من زبانية جوقة الشتم والافتراء وتخريب الصف الوطني هو ما يلي:

اولاً: من حسن الحظ والصدف معاً انه توجد لدينا المحاضر الرسمية للقاء الوفد الكردي مع صدام حسين ونائبه وغيرهما من قادة حكمه. وفي اللقاء معه الذي حضره ايضا الدكتور الاستاذ عبدالرحمن قاسم الامين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني قال صدام في مدح الاتحاد الوطني الكردستاني والثناء على وطنيته وثورته واستقلالته وعلى شجاعة مناضليه في القتال حتى ضد حكمه، قال ما لو قال عشر معشاره بصددهؤلاء السادة لظلوا يرقصون سبع سنوات اخرى في «المسيرة الثورية نحو بناء الاشتراكية» وتحت قيادة الحزب العقلي وظلوا سبع سنوات اخرى يرددون الاناشيد الثورية «جداً» والاهازيج الوطنية الحماسية «جداً» والهوسات العربية التقدمية «جداً» في تلك المسيرة لتمجيد «كاسترو العراق» والدفاع المستميت عن «عراقه العظيم».

ثانياً: ان يطلب صدام حسين موقفاً فيقبله المرء ويصبح رفيقا له في الجبهة الوطنية القومية التقدمية ويشاركه في الحكم المركزي ويبارك له الحكم الذاتي الكارتوني ويشترك فيه ويقاسمه المسؤولية في الحكم البورجوازي البيروقراطي الشوفيني الذي شن حرب ابادة ضد شعب كردستان وتحالف مع الشاه الجلاد وحارب جبهة الصمود والتصدي العربية والثورة الفلسطينية ودمر الحركة التقدمية والنقابية والطلايبية والنسائية في العراق شيء ويطلب منه صدام الوقوف خلف الجحوش فيرفض ذلك ويرفض الاشتراك معه في الحكم وعلى اعلى المستويات ومن ثم يوصل الثورة المسلحة والكفاح الشعبي

الثوري المسلح والسياسي والفعال والمؤثر ضد نظامه شيء آخر، الفرق بينهما كالفرق بين الثرى والثريا. نعم ان يطلب منه صدام الوقوف خلف الجحوش فيرفض ويقرر بملىء ارادته وعلى الضد من ارادة صدام ومحاولاته المستميتة وبيان واضح وصريح انهاء الحوار معه وبدأ القتال شيء وان يطلب منه صدام الوقوف خلف الجحوش ومعهم فيقبل ويحمل السلاح ليقاتل به ثورة شعب مظلوم يتعرض لحرب الابدانة ثم يساهم مع صدام في تدمير هذه الثورة ويواربها الثرى معه وهو ينشد النشيد الاممي ضدها ومن ثم ينتظر خاشعا ذليلا امام صدام حتى يجرده من سلاح الخيانة ومعاداة الثورة فلا يراه اهلاً للاستمرار معه في حكمه ويظل ينتظر لطف وعطف صدام حتى يقترب سكين الجلاد من عنقه فيهرب انثذ وحينئذ فقط لا الى الجبال ليواصل النضال ويقا تل بل الى ربوع لبنان وسورية لينعم بالمباهج والملذات ويفتح دكانه ضعيفا مرتزقاً صغيرا يبيع فيه العنتريات التي ماقتلت ذبابة شيء آخر.

من الذي اورثته بريطانية الاستعمارية على العراق؟!

يتجاهل عبدالائمة حتى حرمة الموتى خلافا لكل التقاليد الاسلامية والانسانية والعراقية الاصلية - ناهيك عن المبادئ المادية والديالكتيكية فيتعرض بوالد الاخ الاستاذ نوشيروان مصطفى قائلا: «فلا انا ولا اي عراقي سمع ان السيد والد نوشيروان ورث العراق عن احد ليتولى المحروس تقسيمه-بمعرفته-او بمعرفة غيره...». وجواباً على هذه الجملة المؤدبة «جداً» نقول:

ان المرحوم والد الاستاذ نوشيروان لم يوليه احد على ولم يورثه احد العراق، لان الكيان العراقي كان صنيعه الاستعمار البريطاني و وحدته المقدسة لدى البعض كانت وحدة قسرية الحاقية قائمة على الضم الاستعماري لكردستان الجنوبية الى الحكم العراقي الموالي للاستعمار البريطاني من جهة وعلى التقسيم الاستعماري للوطن العربي من جهة ثانية اذ اخلف الاستعمار البريطاني وعوده للاحرار العرب فاقام كيانات عربية متعددة موالية للاستعمار كالعراق والاردن وفلسطين والكويت وغيرها بدلا من الدولة العربية الواحدة التي كان المفروض ان تضم هذه الاقاليم وسورية الطبيعية ايضا بالاضافة الى الحجاز.

وبينما كانت الخاتون مس بيل التي عرفتها الحركة الوطنية العراقية بصانعة التاج الملكي العراقي للملك فيصل الاول تطرز التاج الملكي وتبني له الكيان العراقي مع السير ارنولد ويلسن وبيرسي كوكس الحاكم الملكي البريطاني على العراق، حينئذ كان المرحوم والد الاستاذ نوشيروان يؤيد الحكومة الكردستانية التي اعلن الشيخ محمود الحفيد الخالد استقلالها واعترفت بها الحكومتان العراقية والبريطانية وبالنص التالي الصادر يوم ٢٢/كانون الاول ١٩٢٢:

(تعترف حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية بحق الاكراد القاطنين ضمن الحدود العراقية بان يؤسسوا حكومة كردية ضمن هذه الحدود وانهم يأملون ان العناصر

الكردية المختلفة ستصل الى اتفاق فيما بينها حول الشكل المرغوب للحكومة وحدودها ويرسل الاكراد مندوبين مسؤولين لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية مع حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية).

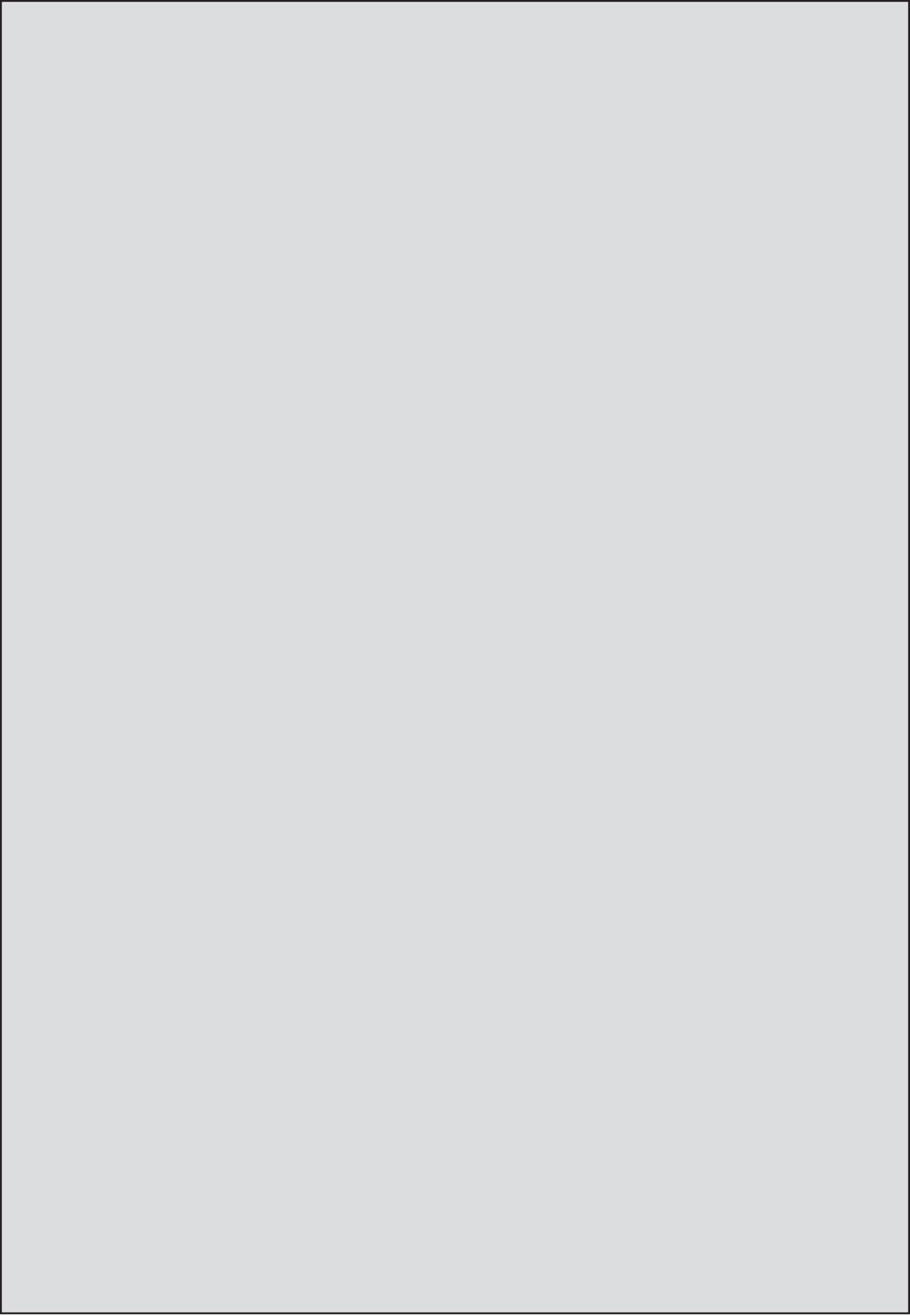
اذن فان احداً لايمكن ان يتوقع ان يورث الاستعمار البريطاني الكيان العراقي لشخص لايؤمن به ويناضل مع شعبه لتحقيق «حلم العصفير المميت» اي لصيانة حكومة كردستان الوطنية برئاسة الملك محمود الاول.

وكانت حكومة كردستان اقوى من الحكومة العراقية من الناحية العسكرية فكانت تملك عشرات الالوف من المسلحين المؤيدين بينما كانت الحكومة العراقية تملك فوجاً واحداً سمي باسم فوج موسى الكاظم لم يتجاوز عدده بضع مئات، وكان الضباط الاكراد العائدون من صفوف الجيش العثماني لا يقلون كفاءة واقتداراً من الضباط العرب. بل وكانوا اعلى رتبة واكثر تجربة في الحرب. فالجنرال مصطفى باشا الياملكي مثلاً كان اقدم الاكراد والعرب معاً. وكان جعفر العسكري الكردي اقدم الضباط العرب العاملين في خدمة الملك فيصل ايضاً. نقول ذلك لانه لم يتم القضاء على حكومة كردستان والحق كردستان بالعراق الا بعد عام ١٩٢٤ وبحراب جنود الاحتلال البريطاني وبقوة السلاح المدفعي والجوي الملكي البريطاني فقط وباشراف السيدة الخاتون مس بيل نفسها التي ارست قواعد الوحدة العراقية وباركتها وتوجت الملك فيصل الاول راعياً لها وملكاً عليها. وهنا نود ان نسأل هل اورثت الخاتون مس بيل السيدة والدة صالح ذكلة او السيدة والدة هذا العبد الامين والمخلص للوحدة العراقية التي باركتها الخاتون، هل اورثتهما ومن بعدهما اولادهما واحفادهما مهمة حراسة وحماية هذه الوحدة العراقية المقدسة؟ اذ اننا لم نعلم ان الاستعمار البريطاني قد اورث غير الحكم الملكي الموالي له والملك فيصلاً وغير الطبقتين الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية اولياءاً ووصياءً على العراق وكيانه المقدس لدى البعض فاذا كان السيدان الفاضلان ذكلة والعبد يملكان من الوثائق السرية البريطانية التي تنشر كل ربع قرن ما يخولهما حق حراسة وحماية الوحدة العراقية كما ارستها الخاتون مس بيل وغيرها من بنائي الامبراطورية البريطانية، فليفضلنا بنشرها واطلعنا عليها كي نناقشهما على اساسها؟ والا يصح عليهما وقبل غيرهما مضمون الجملة القائلة باننا لم نسمع «ان الشيعة او السنة اوكلوا - للسيدان ذكلة والعبد - التحدث

باسمهم. هذا فضلا عن الاكراه سنة كانوا ام شيعة؟
وسنفضل فيما يلي كيفية قيام الاستعمار بتكوين الكيان العراقي الحالي ومؤامراته لمنع الحركة الكردية التحررية من تحقيق «حلم العاصفير المميت» في اقامة الدولة الكردية ولماذا الحقت كردستان الجنوبية بالعراق وموقف الحركتين التحريريتين للامتين الشقيقتين العربية والكردية من الكيان العراقي ومن ثم نشرح حقيقة الحكم الذاتي وحق تقرير المصير والمواقف المختلفة حولهما ونبين بصراحة ووضوح ونعلن عداءنا الشديد للوحدة العراقية اللاحاقية-فليطرب وليرقص السيدان دكلة والعبد من فرح استحصال هذا الاعتراف منا وتمسكنا المبدئي الثابت بالاتحاد الاختياري الحربي بين الشعبين الشقيقتين العربي والكردية وعلى اساس الديمقراطية والمساواة التامة بينهما.

الفصل الثاني

**كيف وعلى أيدي من ولمصلحة
من تأسس الكيان العراقي الحالي**



يهذي عبدالائمة في وريقة صالح دكلة فيما يتعلق بالعراق والمشاريع البريطانية كما يلي:

(صحيح ان تقسيم العراق الى دويلات سنية وشيعية وكردية هو مشروع استعماري بريطاني قديم كان يجري التلويح به بوجه الملك فيصل الاول). فهل هذا صحيح ام كذب واختلاق؟ هل كان العراق بكيانه الحالي موجوداً اصلاً ام افتعله الاستعمار البريطاني؟ هل شجع الاستعمار البريطاني اقامة الكيان العراقي الحالي ام سعى الى ايجاد دويلات سنية وشيعية وكردية.. الخ؟ هل قمع الاستعمار البريطاني وبقوة السلاح، بالحديد والنار الحركة القومية الكردية الساعية الى اقامة الدولة الكردية ام ساعدتها وسعت الى اقامتها؟ اي مشروع استعماري بريطاني وفي اي زمان ومكان واستنادا الى اية وثيقة او محاولة او مناورة استهدف «تقسيم العراق» (العراق الذي لم يكن قائماً بكيانه الحالي ايام الاحتلال البريطاني) الى دويلات سنية وشيعية وكردية؟.

ان القاء نظرة موضوعية وعلمية على تاريخ تأسيس الدولة العراقية والاعتماد على الوثائق والادلة والبراهين والوقائع والحقائق يثبتان ويؤكدان ان الاستعمار البريطاني هو الذي اراد فاقام الكيان العراقي الحالي وهو الذي حارب وجود الدولة الكردية وهو الذي اغرق الحركة القومية الكردية في الدماء والدموع ومنع قيام الدولة الكردية، وذلك بالضبط على عكس الادعاءات الكاذبة لزمرة صالح دكلة. فلنرجع الى التاريخ وحقائقه ووقائعه:

١- كانت الدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الاولى، تضم غالبية الامة العربية وغالبية الامة الكردية وتبقيهما ضمن رعاياها، وكانت كردستان مقسمة على ولايات عثمانية عديدة منها ولاية شهرزور التي سميت في النصف الثاني من القرن الماضي بولاية الموصل، كما كانت الامة العربية مقسمة على الخديوية المصرية وولايات سورية وبغداد والبصرة والحجاز وبيروت وغيرها. فلم يكن للكيان العراقي من وجود اصلا كي يسعى الاستعمار البريطاني الى تقسيمه الى دويلات شيعية وسنية وكردية كما تخرف زمرة دكلة. بل لم يكن اسم العراق موجودا وكانت هذه البلاد تسمى ببلاد ميسوبوتاميا» بلاد الرافدين او ما بين النهرين».

٢- وإذا رجعنا الى التاريخ نجد ان كلمة العراق العربي او العراق العجمي قد اطلقت على مناطق معينة من البلدان الاسلامية، ولكن هذا المصطلح لم يظهر كدولة او كيان بل كمصطلح جغرافي لمنطقة محدودة لم تتجاوز حدودها الشمالية خط «تكريت-عانة» ابدأ، اننا لانقول ذلك وحدنا بل هو حقيقة لم تستطع لجنة تحقيق دولية موالية لبريطانيا انكارها وهي التي كانت تسعى الى فرض شمولية العراق لولاية الموصل ايضا، فجاءت تحقيقات لجنة عصابة الامم الدولية التي راجعت جميع المصادر الجغرافية العربية والايرانية والتركية والاوروبية والروسية فتوصلت الى استنتاج يقول بوجود مصطلحين هما العراق العربي والعراق العجمي وان العراق العربي لم يشمل قط كردستان الجنوبية التي سكنها الشعب الكردي منذ الالاف والالاف من السنين وان حدود العراق العربي لم تتجاوز قط خط «تكريت-عانة» ابدأ. وتفصيلات ذلك منشورة في كتاب «مشكلة الموصل» للدكتور فاضل حسين وهو في الحقيقة وثيقة علمية لانه يتضمن اطروحته للدكتوراه.

ولكي نفهم الرفيقيين صالح ذكلة وعبدالائمة نقتطف من الرفيق «ل. ن. كوتلوف» الذي اعتمد في مؤلفه المعروف «ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق» على وقائع تاريخية مهمة استقاها من عدد كبير من المصادر الروسية والعربية والانجليزية والالمانية والفرنسية كما يقول المترجم الدكتور عبدالواحد كرم. والرفيق كوتلوف يؤيد العراق وشعبه في النضال العادل ضد الاستعمار وبالتالي لايمكن اتهامه بانه يسعى-مثل الاتحاد الوطني الكردستاني وقادته - لتحقيق المشاريع الاستعمارية والصهيونية بتقسيم العراق الى دويلات كردية وسنية وشيعية. يستهل الرفيق كوتلوف بحثه بوضع علامة توضيح على العراق الذي يقول في ايضاحه النص التالي:

(ان اراضي العراق وبعبارة ادق «العراق العربي» حيث اطلق على المنطقة التي تشمل حوض نهري دجلة والفرات الى الجنوب من بغداد) ص ٢٥ الطبعة العربية. وكذلك فعل في تعريف العراق الكتاب السوفيات كالدجيان وآكوبوف وليفين وكذلك الكتاب الروس شيلكوفنيكوف وبيزنكر وجيركوف وآدموف. شأنهم في ذلك شأن الكتاب والجغرافيين العرب قبل ظهور الافكار القومية المتعصبة والتوسعية.

هذه كانت شهادات دولية عن حدود العراق تثبت ان كردستان الجنوبية التي تشكل جزءاً هاماً من كردستان لم تكن يوماً ما ضمن العراق العربي او العراق العجمي. وهذا يكشف ايضاً كذب الادعاء الشوفيني القائل بان بريطانيا كانت تريد تقسيم العراق الى دول سنية وشيعية وكردية. العراق لم يكن موجوداً بكيانه الحالي ابداً.

٣- اثناء الحرب العالمية الاولى اتفقت الدول الاستعمارية الكبرى بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية على تقسيم الامبراطورية العثمانية، فكانت كردستان الجنوبية التي عرفت ادارياً بولاية الموصل من نصيب فرنسا وليست بريطانيا، بينما كانت ولاية البصرة بما فيها الكويت وولاية بغداد من نصيب بريطانيا. ولكن بريطانيا كسبت حق الانتداب على ولاية الموصل من فرنسا باتفاقية سان ريمو بعد مناورة ذكية من لويد جورج الذي خدع كليمانصو.

٤- اثناء الحرب العالمية الاولى وعدت بريطانيا العرب في اتفاقية «مكماهون- حسين» باقامة دولة عربية تضم سورية الطبيعية والعراق العربي (الذي لايشمل كردستان الجنوبية) والحجاز بقيادة الشريف حسين وكانت خريطة هذه الدولة الموعودة لاتشمل كردستان الجنوبية. كما وعدت الكرد والارمن بحقهما في اقامة دولتيهما المستقلتين.

٥- بعد انتهاء الحرب نصبت بريطانيا الامير فيصل الاول ملكاً على سورية (دون لبنان) مما كان يتعارض مع اتفاقية سايكس-بيكو السرية ومع مصالح فرنسا الاستعمارية، ولكن فرنسا غزت دمشق بالقوة المسلحة واسقطت حكومة الملك فيصل العربية السورية فذهب فيصل الى لندن.

٦- عند انتهاء الحرب الاولى كانت كردستان الجنوبية خارج نطاق الاحتلال البريطاني، فكانت قوات الاستعمار البريطاني قد وصلت تخوم كردستان الجنوبية ومنطقة الشرقاط قرب الموصل. وكانت الدولة العثمانية قد عينت الشيخ محمود الحفيد حاكماً على منطقة السليمانية. وقد اضطرت بريطانيا للاعتراف بالشيخ محمود الحفيد حاكماً على كردستان الجنوبية بعنوان «حكمدار كردستان» كي تستغل هذا الاعتراف للوصول الى كردستان ولمحاربة بقايا النفوذ التركي ولتحقيق مصالحها الاستعمارية في كردستان التي لم يكن مصيرها قد تقرر بعد كما سنشرح ذلك فيما بعد، خاصة وانها كانت من نصيب فرنسا في التقسيم الاستعماري المعروف باتفاقية سايكس-بيكو.

حقيقة السياسة البريطانية حيال كردستان

لقد تحدد جوهر السياسة الاستعمارية البريطانية حيال كردستان قبل وبعد الحرب العالمية الاولى، اذ كان جوهرها تقسيم كردستان واستعباد شعبها ونهب ثرواتها المعدنية والنفطية واستغلال موقعها الاستراتيجي الهام لصالح المخططات الامبريالية وجعلها سوقا للبضائع الاستعمارية ومصدراً للمواد الخام اللازمة للصناعة الرأسمالية. ولكن السياسة الاستعمارية البريطانية لم تستقر على اسلوب معين، على كيفية تحقيق جوهر هذه السياسة حيال كردستان حتى عام ١٩٢٣ - ١٩٢٤، حيث استقرت سياسة بريطانيا نهائياً على معاداة ومحاربة وجود الدولة الكردية والقضاء المبرم على حكومة كردستان بقيادة الشيخ محمود والحاقها بالعراق بحراب قوات الاحتلال البريطاني والتسليم لتركيا الكمالية وايران البهلوية باستعباد الشعب الكردي في القسمين الشرقي والمركزي من كردستان. هذا يعني كذب الادعاء بان بريطانيا كانت تريد تقسيم العراق الى دويلات سنية وشيعية وكردية. فالدولة الكردية كانت موجودة واعترفت بها الحكومتان البريطانية والعراقية ببيانهما المشترك الصادر في ٢٢ / كانون الاول / ١٩٢٢. ولو كانت المصالح الاستعمارية او السياسة البريطانية تريدان وجود الدولة الكردية لما كان المطلوب سوى القبول بالامر الواقع وسوى عدم شن عدوان عسكري واسع النطاق لاسقاط حكومة كردستان والحاق كردستان الجنوبية بالقوة المسلحة البريطانية بالدولة العربية التي اقامها الاستعمار البريطاني في العراق صنيعة وريبة له.

فالحقيقة التاريخية المثبتة بالوثائق الرسمية البريطانية وبالوقائع الحربية والعسكرية هي ان بريطانيا هي التي اقامت الكيان العراقي الحالي والدولة العراقية لخدمة مخططاتها ولمنع تحقيق الهدف القومي العربي في الوحدة العربية والدولة العربية المنشودة وهي التي قمعت الحركة الثورية الكردية واسقطت وبقوة السلاح الحكومة الكردية برئاسة الشيخ محمود خدمة لمصالحها الاستعمارية ولمنع تحقيق الهدف القومي الكردي في الدولة الكردستانية التي نصت عليها معاهدة سيفر عام ١٩٢٠.

ولكي نفحم هؤلاء الرفاق ننقل التحليل الذي قدمه الاستاذ عزيز شريف الشخصية العربية والعراقية والدولية المعروفة والذي زامل صالح دكلة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي لبعض الوقت:

يقول الاستاذ شريف عن السياسة البريطانية حيال كردستان مايلي:

(اما في كردستان الجنوبية فقد كانت السياسة البريطانية في تذبذب ولم تستقر على قرار الا في عام ١٩٢٦. ففي العاشر من ايار ١٩١٩ امرت الحكومة البريطانية حاكمها الملكي العام في العراق بتأليف دويلات ذاتية تحت حكم شيوخ من الكرد على ان يعمل هؤلاء تحت ارشاد ضباط بريطانيين وحذرت من اتخاذ اية خطوة تدل على ان سياسة بريطانيا قد تعينت، كما انها كانت قد اقامت حكومة في السليمانية برئاسة الشيخ محمود وعند وضع معاهدة سيفر ١٩٢٠ ذكر مشروع دولة كردية ثم تراجعت بريطانيا عن المشروع امام معارضة تركية. وفي عام ١٩٢٢ اعلنت بريطانيا مع صنيعتها حكومة العراق التي كانت تحت الانتداب البريطاني عن تأييدها لتأليف حكومة كردية. اما اسباب هذا الاضطراب في السياسة البريطانية فانها-باستثناء المساومات التي انتهت بتنازل الاستعمار الفرنسي لها عن هذه المنطقة باتفاق سان ريمو ١٩٢٠ المتقدم الذكر، يمكن ان ترد الى سببين رئيسيين هما:

أ- عدم وثوق ساسة الامبراطورية بكردية ذي نفوذ يركن اليه في حراسة مصالحهم.
ب- تاخر حسم الموقف مع الحكومة التركية الحديثة-الكمالية-وتعيين اتجاهاتها السياسية.

فيما يخص السبب الاول نجد ان الاستعمار البريطاني اتجه الى الشيخ محمود الذي كان اوسع شيوخ الكرد نفوذاً فعينه حاكماً على السليمانية وصرح له انه لامانع من ان تضم دولته القبائل الكردية من الزاب الكبير الى نهر ديالى. غير ان طموح الشيخ واساليبه لم تأتلف مع مصالح الامبراطورية. يقول احد معتمديها في الشيخ «انه كان معضلتنا الرئيسية، فهو جاهل لكنه ليس ساذجا بريئاً وهو شديد الشراسة عند عدم وجود حامية. وان ماضيه في العهد التركي لا يوحى بالثقة فلقد كان في ثورة دائمة ضد الحكم التركي». فاين هذه الصخرة الوعرة من رخام فيصل الذي اراح بنائي الامبراطورية ونحاتيها؟ اما فيما

يتعلق بالسبب الثاني اي بموقف الحكومة التركية والمساومات والوحشية التي قمعت بها الثورة الكردية عام ١٩٢٥ فقد عينت اتجاهها الفاشي. وفي العام نفسه استحصلت بريطانيا من عصبة الامم قراراً بضم ولاية الموصل-التي كانت تشمل كردستان الجنوبية- الى العراق وفي عام ١٩٢٦ حصل التفاهم التام الذي افرغ في معاهدة انقرة الثلاثية المعقودة بين بريطانيا والعراق وتركيا). نقلا عن المسألة الكردية في العراق.

نعم ايها السادة المزيفون للتاريخ. تلك كانت حقيقة سياسة بريطانيا الاستعمارية التي تحايلت وتامرت ثم استعملت القوة الغاشمة من اجلها، من اجل منع قيام دولة كردية لا من اجل تقسيم العراق الى دول كردية وسنية وشيعية. وتلك كانت حقيقة مواقف بريطانيا الاستعمارية من صنيعتها الحكم العراقي الذي تقدسون وحدته اللاحاقية ومن عميلها فيصل الذي اراح بنائي الامبراطوية ونحاتيها والذي تفضلونه على الثوار الاكراد، ومن الصخرة الكردية الوعرة-الشيخ الخالد-الذي لو خدم الانجليز مثلما فعل فيصل لكانت الدولة الكردية «الحلم المميت على حد تعبيركم» مقبولة من بريطانيا ولما تعرضت هذه الدولة الى القمع الوحشي الاستعماري البريطاني. اما لماذا الحقت الحكومة البريطانية الاستعمارية كردستان الجنوبية بالعراق وماذا كانت اغراض ضمها الى الدولة العراقية فقد فسرها الاستاذ عزيز شريف كما يلي:

(... وبهذه الصورة استقرت سياسة بريطانيا بخصوص كردستان الجنوبي وذلك بالحاقة بالعراق وعدم افساح المجال لاي نوع من الحكم الذاتي الكردي. وقد علل هذا اللاحق في بيانات وخطب كثيرة ومن تاليف الكتاب الراسماليين انه مستوحى من الضرورات الجغرافية والتجارية. ولاريب ان بين كردستان الجنوبي ووسط العراق صلات اقتصادية واجتماعية عديدة. ولكن هذه الصلات لاتحتاج الى ضم استعماري. اما اغراض هذا الضم فانها استعمارية مفضوحة استراتيجية واستغلالية. ولم يستطع ممثلو الامبراطورية البريطانية انفسهم اخفاء هذه الحقيقة. ففي خطاب للمعتمد السامي البريطاني القاها في السليمانية في ١١/آب/١٩٣٠ قال:

وقد رايت ان بعض المراجع غير المسؤولة ترى ان سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية هي تشجيع القومية الكردية. وهذا غير صحيح، ليس لانه يربك الحكومة العراقية فقط بل لانه يربك كذلك جارتيهما الحبيبتين الحكومة التركية والحكومة الايرانية.

فلا شيء ابعد من هذا الظن عن الحقيقة.

اما علة عدم ادارة كردستان الجنوبي بالاحتلال المباشر فمردها الى تفادي النفقات الباهظة التي يقتضيها الاحتلال. وقد وجد الاستعمار البريطاني البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان ويجب نفقاتها ونفقات سحق الحركة القومية الكردية من جماهير العراق الكادحة بدلا من ان تقع على كاهل الخزينة البريطانية).

نعم ايها السادة المزورون للتاريخ والمدافعون عن سياسة بريطانية الاستعمارية فقد الحقت بريطانيا الاستعمارية كردستان الجنوبية بصنيعتها الدولة العراقية، والاستعمار البريطاني هو الذي ضم كردستان الجنوبية الى العراق ولاغراض استعمارية مفضوحة، استراتيجية واستغلالية، ولا شيء ابعد عن الحقيقة من ظنكم الاثم بان بريطانيا كانت تريد تقسيم العراق وانشاء دولة كردية. ولاحظوا الى اي درك اسفل تنزلتم حينما تفعلون ما خص به الاستعمار البريطاني الحكم العراقي الذي جعله البوليس الذي يحرس له العراق بما فيه كردستان. وها انتم تحرسون الوحدة اللاحاقية التي انشأها الاستعمار البريطاني لتحقيق اغراضها الاستعمارية الاستغلالية والاستراتيجية وبالضد من حلم العرب في الدولة العربية الواحدة ومن حلم الكرد المميت-الدولة الكردية- فما انت تتبرعون للدفاع عن المخطط الاستعماري البريطاني الذي نفذته الخاتون مس بيل والكولونيل ويلسن والسير برسي كوكس.

اما كيف نفذ الاستعمار البريطاني مخططه، فعدا المؤامرات السياسية التي حاكها ونفذها قادته بالدقة في خداع فرنسا وتركيا وايران والعراق فقد استعمل القوة المسلحة البريطانية. الطيران والدبابات لاول مرة في كردستان والقوات البرية البريطانية والهندية ضد الدولة الكردية لاسقاطها-لا لاقامتها وضد الحركة التحررية الكردية التي ناضلت لاقامة دولتها المستقلة وتحقيق حلمها المميت المستحيل.

فيصل ووحدة العراق والحلم المميت

عندما انتهت الحرب العالمية الاولى كانت قوات الاستعمار البريطاني قد اخترقت حدود كردستان الجنوبية واحتلت مدينة كفري وكانت بعيدة عن كركوك والسليمانية واربيل وسائر مدن كردستان. وكان الشعب الكردي يطالب بحقه في تأسيس دولة كردية مستقلة، وكانت الحركة التحررية الكردية تناضل ومنذ عشرات السنين لتحقيق الاستقلال القومي والسيادة الوطنية بانشاء الدولة الكردية التي تسميها زمرة دكلة - العبد ومن يلقتها خلف الستار بالحلم المميت «الذي هو اقرب الى حلم العصافير».

وكانت المؤامرات الاستعمارية المتجسدة في اتفاقية سايكس-بيكو بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية قد قسمت كردستان بين هذه الدول فاعطيت كردستان الجنوبية «الشمال الحبيب للوحدة العراقية الحالية» الى فرنسا مع بعض الاجزاء من كردستان المركزية. واعطيت كردستان المركزية الواقعة تحت الاستعمار التركي الى روسيا القيصرية مع بعض اجزاء كردستان الشرقية، وتركت كردستان الشرقية التي كانت ملحقة بدولة فارس الى النفوذ البريطاني. فلم تكن كردستان الجنوبية من حصة بريطانيا ولم تحتلها قواتها بل تعهدت بريطانيا وفق معاهدة مودرس التي نصت على استسلام تركيا بالوقوف عند الحدود التي تحتلها قواتها وكانت الغالبية العظمى من كردستان الجنوبية خارج هذا الاحتلال.

هنا يجب ان نشير الى حقيقة المنافسة الاستعمارية بين فرنسا وبريطانيا والى المؤامرات الاستعمارية البريطانية للاستحواذ على اكثر واعظم المغانم والمكاسب من بقايا الامبراطورية العثمانية ومن ايران التي كانت غارقة في الفوضى والقلقل والثورات. فبريطانيا حاولت باستغلال فيصل والحركة القومية العربية اخراج سورية من برائن فرنسا وفرض هيمنتها عليها وحاولت باستغلال الشيخ محمود وحركته القومية الكردية فرض هيمنتها على كردستان الجنوبية واخراجها من دائرة النفوذ الفرنسي. فانصاع الامير فيصل لسيدة الاستعمار البريطاني ورفض الشيخ محمود ان يكون العوبة بايدي الاستعمار البريطاني. لذلك نصبت الحكومة الاستعمارية البريطانية فيصلاً ملكاً على العراق عندما

طردته فرنسا من سوريا، بينما رفضت احترام اتفاقها مع الشيخ محمود ولحست توقيعها على البيانات التي تعترف بالدولة الكردية وبالشيخ حاكما وملكا ثم قمعت الثورة الكردية واسقطت الدولة الكردية بقوة النار والحديد وضمت كردستان الجنوبية الى صنيعتها الدولة العراقية وعلى رأسها عميلها الملك فيصل . وكي لايتهمنا العبد المخلص لجلالته ورفيقه دكلة بالشوفينية وخدمة الامبريالية والصهيونية ننقل هنا رأي الرفيق المؤرخ. ل. ت. كوتلوف السوفياتي الباحث عن ثورة العشرين وبالنص من ص ٢٦٣ ص ٢٦٤ ص ٢٦٥ من الترجمة العربية لدراسة هذا المؤرخ السوفياتي:

(وقد اتخذ المستعمرون بعد انتهاء القتال، عدداً من الاجراءات التي من شأنها تقوية مركزهم المتزعزع وكانوا يأملون من ذلك كما عبر بيرسى كوكس دعم الادارة البريطانية بتحقيق اهداف واضحة الى حد ما، ومن اهم تلك الاجراءات تنصيب الامبر فيصل ابن حسين، ملكا على العراق. وكانت السلطات البريطانية قد خططت لذلك لاول مرة اثناء تصاعد الثورة في البلاد، بعد ان هرب فيصل من سورية التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي. ففي اواخر تموز بعث المقدم ويلسن باقتراح الى حكومته بتنصيب فيصل على عرش العراق. وكان هذا الترشيح ملائماً جداً للمحتلين الانجليز: اولاً لان فيصل اعتبر نفسه عميداً للفئات الاقطاعية المؤيدة للانجليز في الشرق العربي، ثانياً لانه لايملك علاقات واسعة في العراق مما يضمن اخلاصه للمستعمرين الانجليز، ثالثاً ان الانجليز ارادوا من وراء ذلك استغلال سمعة فيصل باعتباره احد قادة الثورة العربية ضد الاتراك.. ولقد نصب المستعمرون خطتهم بتنصيب فيصل على عرش العراق في اواخر ١٩٢٠. ففي الثامن عشر من كانون الاول جرى لفيصل استقبال رسمي في وزارة المستعمرات البريطانية بلندن وتسلم عرضاً رسمياً بترشيحه لعرش العراق. وايد مؤتمر الشخصيات الاستعمارية البريطانية في الشرق الاوسط الذي انعقد في القاهرة في آذار عام ١٩٢١، قرار الحكومة البريطانية بترشيح فيصل لعرش العراق....) ويستطرد المؤرخ السوفياتي كوتلوف قائلاً:

(وبالرغم من تلك الظروف التي هياها المستعمرون الانجليز الا ان عميلهم-فيصل- استقبل ببرود عند قدومه الى العراق، ففي عدد من الاجتماعات الجماهيرية التي عقدت في بغداد، رفعت شعارات تدعو الى عدم الاعتراف بفيصل ملكاً على العراق الا في حالة

انهاء الادارة الاجنبية ودعوة الهيئة التأسيسية) ثم يقول المؤرخ السوفياتي:
(وفي ٢٣/آب/ ١٩٢١ نصب الامير فيصل ملكا على العراق في حماية حراب الانجليز.
وهكذا انتهت مهزلة «انتخاب» فيصل التي اعدت ونفذت من قبل المستعمرين الانجليز،
متحدين بذلك رغبات الشعب العراقي بل والقسم الاعظم من الطبقات المستغلة في
البلاد ولم يكن بالامكان تحقيق ذلك لولا الظروف المؤقتة التي مرت بها الحركة الوطنية
التحررية والهزال الذي اصابها بعد انتكاسة ثورة العشرين).

هذه هي الحقائق عن وقائع التاريخ، فلم يكن فيصل الادمية في ايدي بريطانيا ولذلك
كان طبيعياً ان «يكون الملك فيصل الاول على طريقته احرص على وحده العراق» من
المناضلين الاحرار الكرد الذين يستهزىء بهم العبد للائمة الاستعمارية الذين نصبوه ملكاً
على العراق وخلقوا له دولة عراقية ضموا اليها كردستان الجنوبية وبالتالي خلقوا واوجدوا
«وحدة العراق» التي اوكلوا الى فيصل وسائر العملاء والطبقتين الاقطاعية والبورجوازية
الكومبرادورية عندما كانت تقوم «بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان» والسادة
صالح دكله والعبد ومن لف لفهما من حماة «وحدة العراق» والمفتريين على التاريخ
والمزيفين لوقائعه التي تشهد بان الاستعمار منع قيام الدولة الكردية واقام وحدة العراق
الحالية بحراب جنوده الغزاة ولم يكن له مشروع باقامة دويلات كردية وشيعية وسنية، بل
نفذ مشروعه الحقيقي الوحيد-مشروع اقامة وحدة العراق بقيادة فيصل، نعم هؤلاء السادة
يساهمون الان في اداء نفس الخدمة «خدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان» دون
ان تكون لهم مصلحة طبقية في ذلك وخلافا للمبادئ التي يعلنون اعتناقهم لها.

فالعبد، عبدالائمة، يفتري على التاريخ ويزور وقائعه حين يزعم بأنه (صحيح ان
تقسيم العراق الى دويلات سنية وشيعية وكردية هو مشروع استعماري قديم) ويكذب
ويزيّف التاريخ حين يواصل تخرصاته قائلاً:

(... كان يجري التلويح به بوجه الملك فيصل الاول ليزداد خضوعاً للادارة البريطانية-
وينبغي هنا تسجيل ان فيصل الاول على طريقته-احرص على وحدة العراق من بعض
«الثوريين جدا» الان).

حقا ان امر هؤلاء السادة غريب وعجيب فعدا الكذب والافتراء وتزييف التاريخ يسعون
الى ان ينصبا من انفسهم حماة وحدة العراق ويبرهنوا على حرصهم عليها-حرص المرحوم

الملك فيصل الاول-ومن ثم يعيبون على المناضلين الاكرد انهم يفتقدون حرص الملك فيصل على وحدة العراق اليس في ذلك منتهى الصفاقة ومنتهى الشوفينية والتقليد الاعمى لعملاء الاستعمار في «حراسة وحدة العراق بما فيه كردستان؟ وكيف يجرؤ هؤلاء السادة في عصر الثورة الاشتراكية وعصر ثورات الشعوب المناضلة على مطالبة التقدميين والمناضلين الكرد بان يكون لديهم حرص الملك فيصل الاول على وحدة العراق التي اقامها الاستعمار البريطاني بحراب جيش الاحتلال ونصب فيصلا ملكا عليها.

هل العار والعيب في مقارعة ومحاربة المخططات الاستعمارية ومشاريعها وفي النضال ضدها او هو في اقرارها وتصديقها واداء خدمة الحراسة على وحدة العراق بما فيه كردستان وهي المهمة الشائنة التي اوكلها الاستعمار البريطاني الى خدامه وصنائعه امثال فيصل الاول؟ هل الثورية وحتى في حدها الادنى-وليست الثورية جدا للرفاق-هي في الرضوخ للمشاريع الاستعمارية ومخططاتها في تقسيم الامتين الشقيقتين العربية والكردية وتجزئة وطنيهما واقامة كيانات رجعية وفاشية ودكتاتورية عليها لتقوم بحراسة المصالح الاستعمارية والاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية او البيروقراطية، ام الثورية الحقيقية-في اضعف ايمانها-هي في رفض هذه المشاريع الاستعمارية وفي معاداتها بالكلام على الاقل بدلا من المناداة بها ومباركتها؟ حقا ان هؤلاء السادة من «الثوريين جداً» هم من طراز ثوري آخر الزمان الرديء والعفن.

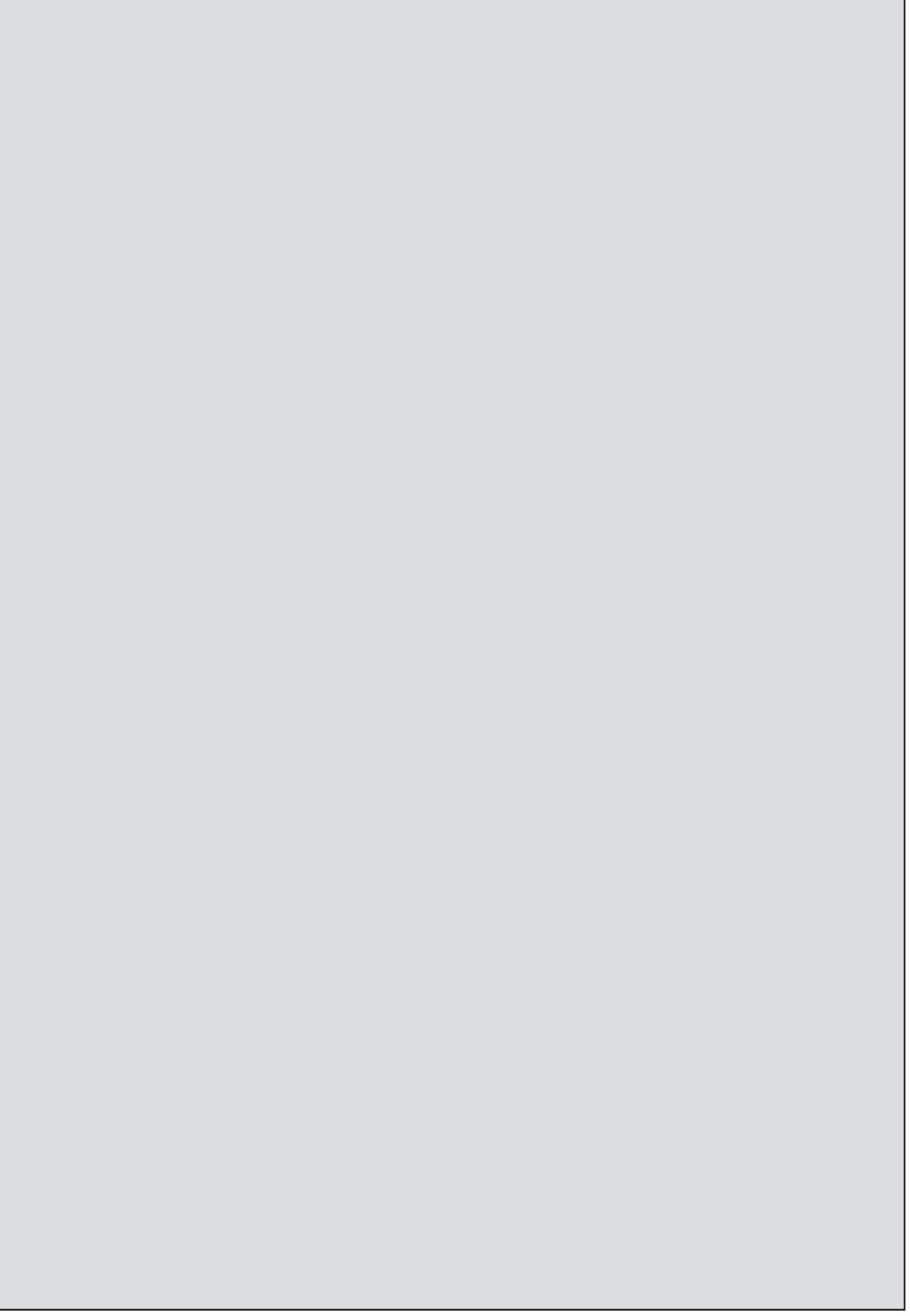
ويستطرد عبدالائمة في هذيانه وترديد سخافاته فيقول:

(وصحيح ان هذا المشروع يجري بحثه الان في بعض الدوائر الغربية لكننا لم نسمع ان البريطانيين اورتوا بعد خروجهم السيد نوشيروان العراق ليتولى تقسيمه على كيفه، كما لم نسمع ان الدوائر الغربية اوكلت له تنفيذ المشروع القديم-الجديد الا اذا كان للسيد نوشيروان ولهذه الدوائر رأي اخر). وجوابنا هو اولاً اننا برهنا بالوقائع وبشهادات موثوقة ان اقامة وحدة العراق الحالي، بضم كردستان الجنوبية والحاقتها بها على حراب الاستعمار البريطاني كان مشروع الاستعمار الاساسي وقد نفذه، ولم يكن للاستعمار مشروع اقامة دويلات سنية او شيعية او كردية في العراق وكردستان الجنوبية بل عارض الاستعمار البريطاني وبقوة باستعمال النار والحديد والقمع الوحشي اقامة دولة كردية. فالحريص على هذه الوحدة العراقية اللاحقية لا المناضل ضدها، هو الاولى بان يورثه الاستعمار

«خدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان» وقد «وجد الاستعمار البريطاني في حكام العراق البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان» كما يشهد الاستاذ عزيز شريف. وها اننا نعرف ان حكام العراق المواليين للاستعمار ليسوا الوحيديين الذين اورثهم الاستعمار خدمة الحراسة، بل هناك بعض المتطوعيين ايضا يبذلون اقصى ما في قدرتهم-وليس فيها غير الكلام الفارغ والافتراءات والشتائم- من اجل اداء هذه الخدمة: خدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان وهم السادة عبدالائمة وصالح دكلة ومن لف لفهما من بعض الرفاق ومن ضمنهم «احدهم» من الحاقدين المحسوبين على الكرد-لقباً-الذي يريد بتشويق جوقة «الارهاب الفكري» «وزبانية» «الابتزاز والاستفزاز» الرد على «رفاقه العروبيين» المعيرين له كرديته والاعلان عن حرصه على وحدة العراق حرصا لا يقل عن حرص «المغفور له جلاله الملك فيصل الاول باني الكيان العراقي» وهو بذلك يصيب هدفين بحجر واحد ذكرنا الاول واما الثاني فهو تنفيذ احقاده الدفينة (التي عجز عن تحقيقها في الميدان العسكري بعدما هدد بالويل والثبور والانتقام الدموي والتعادل في الحرب) على الاتحاد الوطني الكردستاني وقادته وعلى الاخص الاخ المناضل الاستاذ نوشيروان مصطفى، البطل الذي تكسرت على صلابته المبدئية والثورية وصموده الفذ في الثورة والنضال، سهام الحاقدين والمحرفين والموتورين بل ارتدت الى اصحابها الذين اذاقهم هذا المناضل الثوري المثقف مرارة الهزائم النكراء في الميادين الفكرية والنظرية والجماهيرية والعسكرية. ولكنهم يخطئون ايضا فالمناضل الثائر المثقف المعبر عن طموحات شعبه الاستراتيجية والاساسية يزداد احتراماً وتقديراً لدى شعبه وتنظيمه وثورته واتحاده الوطني الكردستاني بتصويره كانه يريد تحقيق حلم الاجيال الكردية المتعاقبة، حلم الدولة الكردية التي ينادي بها جميع الشرفاء الاكراد والعرب وفي مقدمتهم المناضل العربي الثائر الاخ العقيد معمر القذافي.

الفصل الثالث

الحلم المميت والمصيبة الكبرى؟



ليس غير العملاء، عملاء الاستعمار، وغير العنصريين والشوفينيين العرب، غير العفالة الفاشست والمفترين على التاريخ والحقيقة والمعادين من اراذل القوم من يجرأ على القول الاتي:

(ومصيبة السيد نوشيروان انه يحلم بدولة كردية ولو تطلب الامر مساهمة في مخططات قوى خارجية او دولية مشبوهة لتقسيم العراق، دولة كردية ولو على حساب تمزيق العراق وعلى اشلاء ابنائه وانقاضه، وهو حلم ادنى منه الى التحقيق احلام العصافير. لقد حلم غيره مثل هذا الحلم المميت ودفع الثمن حياة الاف من المناضلين الاكرد ومن نضال الشعب الكردي من اجل حقوقه القومية المشروعة...).

حقا ان هؤلاء السادة لا يخجلون من الكذب والهذيان، حقا انهم لا يتورعون من اهانة التاريخ النضالي لشعبنا الكردي. فاذا تجاوزنا حقيقة ان الاحقاد ضد الاستاذ المناضل نوشيروان مصطفى قد بلغت اوجها لدى هؤلاء السادة حتى يستكثرون عليه الانفراد بشتمتهم وتهمتهم الفظيعة-الدولة الكردية-التي يعتبرونها معصية لابد من تكفيرها وادانتها ويعتبرها الكرد الشرفاء ومعهم جميع الاحرار والشرفاء في العالم، حقا طبيعيا لهم والهدف الاسمى للامة الكردية وحركتها التحررية العادلة وتطبيقا منطقي لابطس حقوق شعوب هذا العصر ومنها الشعب الكردي وهو حق تقرير المصير، فاننا لابد من بيان الحقائق التالية.

اولا: ان المستعمرين الانجليز والفرنسيين والاميركان وعملاءهم وجواسيسهم والفاشييين الاتراك والشاهنشاهيين الفرس والعنصريين الشوفينيين العرب، هم الذين حاربوا قيام الدولة الكردية واعتبروها حلما مميتا ومستحيلا، بل هم الذين جعلوا هذا الحلم مميتا وهم المسؤولون عن «دفع الثمن حياة الالاف من المناضلين الاكرد» الذين قتلوهم او اعدموهم او اغتالوهم لمطالبتهم بحق امتهم الكردية في ممارسة حقها الطبيعي في تقرير المصير. فالسيد عبدالائمة وصنوه في الكذب والتزييف والافتراءات صالح دكلة ومن لف لفهما ليسوا اذن الا المرذدين لمقولات استعمارية وفاشستية وشوفينية ومغرقة في الرجعية وكذلك المبررين لجرائم هؤلاء بحق الالاف من المناضلين

الاكرد. وهؤلاء السادة لا يكتفون بتزوير التاريخ واختلاق اتهامات كاذبة ضد الشعب الكردي واهانة تاريخه النضالي وانما يسعون ايضا الى تجميل وتحبيب الاستعمار لدى الاكرد عندما يبشرون -كذباً وافتراءً- بان الاستعمار ضمن مخططاته اقامة دولة كردية. لقد برهن التاريخ ان الاستعمار قد ضمن مخططاته منع اقامة الدولة الكردية وحاربها بقوة السلاح عندما اقيمت:

أ- فبعد الحرب العالمية الاولى اقام الوطنيون الاكرد حكومة كردستان-عاصمتها السليمانية-ومليكها الشيخ محمود فشن الاستعمار البريطاني-لا الحكم العراقي الذي لم يكن له وجود آنذاك-عدوانا غاشما واستعمل الطائرات والدبابات والمدفعية والجيش البرية لاسقاط حكومة كردستان والحاق كردستان بالعراق. ففي البداية اضطر الاستعمار البريطاني الى الاعتراف بحكم كردي برئاسة الشيخ محمود ولكن عندما وجد ان «هذه الصخرة الكردية الصلبة» تدمي ايادي بنائي الامبراطورية وتجرح ايادي نحائتها شرعت بالتحرش ومن ثم العدوان المسلح على كردستان. ففي ٢٣/مايس/ ١٩١٩ حاولت قوة بريطانية مؤلفة من المدرعات والمشاة وتدعمها الطائرات وبقيادة الكولونيل بريدجس احتلال السليمانية ثانية اذ كان البريطانيون قد طردوا منها في ليلة ٢٠ - ٢١/مايس/ ١٩١٩ حيث تم اعتقال الضباط والجنود الانجليز من قبل الثوار الاكرد. ولكن قوة كردية بقيادة الشيخ الخالد محمود الحفيد تصدت للمعتدين المستعمرين الغزاة في منطقة طاسلوجة والحقت بهم هزيمة نكراء وقد تم تطويق القوة البريطانية الغازية في ٢٥/مايس/ ١٩١٩ ولم تستطع القوة المحاصرة الخلاص من الحصار الا بعدما وصلتها نجدة بقيادة الكولونيل كندي وبعد معركة ضارية انهزم فيها الانجليز واعترفوا رسمياً بالخسائر التالية: مقتل الملازم بول من كتيبة ٣٢/وجرح الكابتن جيشولهم والملازم ديكسون وقتل ٨ من ضباط الصف والجنود الانجليز وجرح ٢٢ اخرأ منهم وفقد ١٤ انجليزيا اخر كان بينهم الضابط طومسون: عدا المرتزقة الكثار.

ولكن القيادة العامة للجيش البريطاني واصلت العدوان فامرت الفرقة العسكرية ٨١ العاملة تحت قيادة الجنرال فرايزر والمتمركزة في الموصل بالتوجه الى منطقة السليمانية لاحتلالها واسقاط الحكومة الكردية وجعلها حلاماً مميتاً.

وعندما حاولت قوة بريطانية في ٣٠/مايس/١٩١٩ الوصول الى جمجمال تصدت لها قوة كردية وشتتها، وقامت قوة كردية اخرى بقيادة المرحوم محمود خان دزلي بتطويق قوة انجليزية في قرهنجير القريبة من كركوك وكان قائدها الميجر فريزر. وتقدمت القوات البريطانية الرئيسية بقيادة الجنرال فرايزر تدعمها المدرعات والمدفعية والطائرات ومعها قوات بريطانية اخرى يقودها الجنرال ساندوس في اربيل والتون كوبرى وكركوك فتجمعت هذه القوات للانقضاض على الثوار الاكراد في يوم ١٧/حزيران/١٩١٩ قرب مضيق بازيان. وقد شن المستعمرون الانجليز المدججون بالدبابات والطائرات والمدافع الثقيلة هجوما كبيرا في صبيحة ١٩/حزيران/١٩١٩ وبرعوا في الحيلة وفي الاستفادة من المرتزقة الاكراد الخونة اذ تسللت قوة منهم بارشاد احد الاغوات الى ما وراء قوات الحكومة الكردية المتخذقة في مضيق «دربندى بازيان» فوقعت القوات الكردية في المصيدة البريطانية حيث كان الانجليز يريدون جرها الى معركة مواجهة كبيرة يكون التفوق المطلق فيها لهم من حيث العدد والعدة. وعلى الرغم من الدفاع البطولي للقوات الكردية واستماتة ثوارها الابطال وعلى رأسهم قائدهم الشيخ الخالد محمود الحفيد الا ان قوة النيران البريطانية وكثرة عدد الانجليز وكثرة الدبابات والمدفعية التي استعملوها وفداحة الخسائر الكردية التي بلغت ٤٨ شهيدا بينهم الحاج سيد حسن عم الشيخ وطاهر افندي مدير الشرطة وجرح العشرات من القادة والامرين بينهم الشيخ نفسه قد ادى الى الانتصار العسكري البريطاني في معركة دربندى بازيان حيث اسر الشيخ ومعه الضباط الاكراد العائدون من الجيش العثماني وهم العقدا والنقبا والملازمون: قادر افندي القرداغي، عزت المدفعي، عبدالقادر آيشه خان ورشيد جودت ورشيد غفور وادهم افندي وعلي ياور صالح. فكانت المعركة بحق معركة ميسلون كردستان فادت الى انهيار الدولة الكردية التي تحولت الى حلم مميت لاكثر من خمسين كردياً استشهدوا في ساحة الشرف والمجد لا في ربوع الغربة ومراتع الفرار.

وهكذا نرى الاستعمار ينفذ بقوة النار والحديد وعلى اشلاء ابناء كردستان مشروعه الاستعماري مشروع القضاء على الدولة الكردية لا اقامتها، ومشروع ضم كردستان الى العراق لا تقسيم العراق الى دويلات كردية وسنية وشيعية.

وعندما اسر الشيخ الخالد محمود الحفيد حاول الحاكم العسكري البريطاني ارنولد ويلسن اعدامه. بينما كان يسعى الى جعل الحريص على «وحدة العراق» الامير فيصل ملكا على العراق. يقول ويلسن الذي كان من الد اعداء انشاء دولة كردستان في مذكراته انه اعترض على قرار لندن بتبديل حكم الاعدام الذي اصدرته على الشيخ محمود محكمة عرقية بريطانية عام ١٩١٩ وقال في اعتراضه نص مايلي:

(ان بقاء الشيخ محمود حيا امل لانصاره وارهاب لاعدائه، فانصاره لايتراجعون عن مواقفهم بامل عودته، واعدائه لايستريحون خوفا من عودته. والخلاصة فانه مابقي الشيخ محمود حيا فلن يستتب الامن في كردستان). ولكن هذا الاستعماري المعادي- هو ايضا- للدولة الكردية يعترف ببسالة الشيخ الخالد حين يقول:

(زرت الشيخ محمود في المستشفى ببغداد وقال بجرأة وحماسة وشجاعة انه ليست لاية محكمة بريطانية وغيرها سلطة محاكمته لانه قاتل الانجليز بالاستناد الى الحق الشرعي المعترف به من قبل الحلفاء، وانه سيفدي كردستان والکرد حياته).

ويستطرد هذا الاستعماري الذي هو ايضاً حاول جعل الدولة الكردية حلما مميتا بالعمل والممارسة، قائلاً:

(لقد ذكرني الشيخ محمود ببند ويلسن الاربعة عشر وقرأها لي حين اخرج القرآن الكريم وفي داخله بنود الرئيس الاميركي ويلسن مترجمة الى اللغة الكردية مع نص البيان الذي كانت بريطانيا وفرنسا قد اصدرته ونشرته في عام ١٩١٨ حول حقوق القوميات الصغيرة).

وقد صدق ويلسن في تقديره حول عدم استقرار الامن في كردستان بعد اعتقال الشيخ ونفيه الى الهند. فقد شهد عام ١٩١٩ مقاومة مسلحة ضد جيش الاحتلال البريطاني. ففي ٢٤/نيسان قتل المسلحون الاكراد من عشيرة كويان الكردية الكابتن بيرسن، وفي ١٥/تموز ثار سكان العمادية بقيادة الحاج شعبان اغا وقتلوا الحاكم السياسي البريطاني هناك مكدونالد ومدير البوليس واشترك اهالي برواري في الانتفاضة ايضا. وفي ٨ و ٩ آب تصدى ثوار العمادية بقيادة الحاج رشيد بك لقوة بريطانية وبادوا معظمها. وفي منتصف آب ١٩١٩ هب الدوسكيون الاشاوس بقيادة طاهر اغا وساندهم في ذلك السيدان صادق برو و سليمان قتي من زعماء الكلي والسندي الاحرار وقتلوا قوة بريطانية في

مضيق سوارتوكه والحقوا بها خسائر فادحة. وفي ٤/تشرين الاول ١٩١٩ قام الثوار الاكراد في منطقة عقرة بمهاجمة قوة بريطانية فقتلوا الكولونيل بيل والكابتن سكوت قرب-بيرة كبرة-. وفي ١٤/تشرين الثاني قامت قوة مؤلفة من شجعان بارزان والزيباريين بتحرير مدينة عقرة. وظل انصار الشيخ الاحرار الباقون على ثورتهم وخاصة الثوار الذين قادهم كل من محمود خان دزلي وكريم بك فتاح بك الهموندي وعباس اغا البشدري وغفور خان، واستمرت المناوشات والاصطدامات بين الغزاه الانجليز والثوار الاكراد. وظهرت في المدن الكردية تنظيمات سياسية وثورية وطنية كردية وخاصة في مدينة السليمانية عاصمة كردستان الثورية.

وشهد عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ اشتداد الاستياء والمقاومة الوطنية ضد الغزاة الانجليز فقتلت قوة كردية بقيادة كريم فتاح بك الهموندي الكابتن بوند وضابطاً انجليزياً اخرًا. وكان الكابتن قد نقل الشيخ محمود اسيرا الى بغداد واساء معاملته في الطريق. وظهر في منطقة السليمانية الثائر الكردي المغوار محمود خان دزلي داعية مخلصا لانقاذ الشيخ محمود وتأسيس الدولة الكردية. والتقت القوات اللتان قادهما كريم بك ومحمود خان فتجولتا لفترة من الزمن في مناطق قرداغ وسنكاو وجمجمال ثم توجهتا الى منطقة بشدر حيث توحدت جهودهم مع قوات بشدر الوطنية بقيادة عباس اغا وكذلك مع قوات آكو الوطنية بقيادة غفور خان. وجرت معركة كبرى بين هذه القوات الكردية الثائرة وجنود جيش الاحتلال البريطاني في ربيع ١٩٢٢ في منطقة دربند رمكان (المعروفة الان بمضيق بشدر) فدرحت القوات البريطانية التي ولت هاربة تاركة قتلاها وجرحاها في سهل بيتوين وانسحبت من رانية ومن ثم من كويسنجق ايضا.

ولقد هبت كردستان الثائرة مرة اخرى في ربيع عام ١٩٢٢ واجبرت بريطانيا على اعادة الشيخ محمود من الهند الى الكويت والى اعادته في صيف ١٩٢٢ الى بغداد ومن ثم الى كردستان الثائرة والمحرة. وشكل الشيخ الخالد دولة كردية عاصمتها السليمانية وحقق «الحلم المميت» مجدداً. واضطرت الحكومتان البريطانية والعراقية الى الاعتراف بها في ٢٢/كانون الاول / ١٩٢٢ خاصة وان كردستان كانت قد قاطعت او صوتت ضد تنصيب فيصل ملكا على العراق والحاق كردستان الجنوبية بالدولة العربية العراقية. فحتى الاحصائيات الرسمية البريطانية والعراقية تعترف بحقيقة ان السليمانية قد قاطعت وكرهت صوتت

ضد واربيل قاطعت او صوتت للحكم الذاتي وكذلك فعلت بهدينان.
وتشكلت الوزارة الكردية الاولى برئاسة الشيخ عبدالقادر في ١٠/تشرين الاول/ ١٩٢٢
وعلى النحو التالي:

١-الجنرال مصطفى باشا الياملكي - وزيرا للمعارف.

٢-العقيد صالح زكي صاحبقران - وزيرا للدفاع.

٣-السيد عبدالكريم علكه - وزيرا للمالية.

٤-الشيخ محمد غريب - وزيرا للداخلية.

٥-احمد بك فتاح بك - وزيرا للاقتصاد (الكمرك).

٦-حمه عبدالرحمن اغا - وزيرا للاشغال العامة.

٧-الحاج ملا سعيد - وزيرا للعدلية.

٨-الجنرال صديق القادري- مفتشا عاما لقوات كردستان.

وعين السيد احمد البرزنجي-مديرا عاما للامن والشرطة وانتهج ملك كردستان محمود
الاول-بخلاف ملك العراق فيصل العميل لبريطانيا سياسة وطنية مستقلة، ففي كانون
الثاني من عام ١٩٢٣ راسل الحكومة السوفيتية الفتية عن طريق قنصلها في اذربيجان
طالباً تاسيس العلاقات الدبلوماسية وتحقيق التضامن والتكامل الكامل مع الدولة
السوفياتية. وقال الشيخ الخالد في رسالته المؤرخة ٢٠/كانون الثاني/ ١٩٢٣:

(في عام ١٩١٧ طرق سمع العالم صوت الحرية الحقيقية وتحرر الشعوب من انياب
ومخالب الطغاة والجناة المفضوحين رحبت به جميع الشعوب والاقوام المستعبدة على
وجه الارض ترحيباً كبيراً وقامت بالنضال والتضحية في سبيل الحرية آملة من شرف
وحسن نية الشعب الروسي العظيم تحقيق آمالها ومطالبها). وكذلك يشخص ملك
الدولة الكردية حقيقة الاستعمار البريطاني وحقيقة النوايا البريطانية وحقيقة معاداة
الاستعمار البريطاني للشعب الكردي فيقول:

(اما فيما يخص حقوقنا فمعلوم في اغلب الجرائد كيف ان البريطانيين المتعطشين
لسفك الدماء وامتصاص دماء الشعوب انزلوا بالشعب الكردي تلك الضربات القوية
والشديدة للغاية من المدفعية والاسلحة النارية والقنابل المحرقة دون تفريق بين النساء
والاطفال والرجال عام ١٩١٩ وذلك قبل اربع سنوات عندما اراد الشعب الكردي المستعبد

تحقيق حقوقه ومطالبه المشروعة والقانونية في العاصمة-السليمانية).
نعم فان الحقيقة هي ما يقوله الشيخ محمود الخالد لا ما يزيفه العبد وسائر زبانية الكذب والتزوير. فالاستعماريون الانجليز المصاصون لدماء الشعوب هم الذين حرموا الشعب الكردي ومنعوه من تحقيق «حلمه المميت» وباستعمال الضربات القوية والشديدة للغاية من المدفعية والاسلحة الثقيلة والقنابل المحرقة.
ثم اسمعوا ما يقوله هذا الملك الثائر عن الصداقة الكردية السوفياتية، لا العبودية للانجليز التي نادى بقبولها الملك فيصل ثمنا لتاجه وعرشه المقام على حراب جنود الاحتلال البريطاني:

(ان جميع شعب كردستان الجنوبية ميال جداً الى صداقة ومساعدة الحكومة الروسية المجيدة والى التضحية في سبيل هذه الصداقة وتنفيذها بالمهج والانفس).
فاين هذا الموقف الثوري الواعي من الصداقة مع الدولة السوفياتية-قلعة الاشتراكية الاولى - من موقف فيصل الموالي للاستعمار البريطاني - قلعة الاستعمار الاولى؟
اذن فقد كان طبيعياً وبديهياً ان يعادي الاستعمار البريطاني دولة كردستان بقيادة هذا الملك الثائر ويجعلها حلماً مميتاً فيرسل جيوشه لاحتلال كردستان المتحدة كي لا تصبح قلعة للصداقة السوفياتية الكردية ومشعلاً للحرية في الشرق وحلقة وصل بين الدولة السوفياتية والعرب الاحرار والثوار ومن ثم للاحاقها بالحكم الفيصلي العميل له وخلق «وحدة العراق» التي كان حرص الملك فيصل عليها اكبر واكثر-نعم والف نعم- على حرص الثوريين الكردي-وبالف الف مرة طبعاً.

انظروا ايها القراء الاعزاء كيف يهين العبد ودكلة ومن لف لفهما التاريخ النضالي الكردي حين يصفون الدولة الكردية المعادية للاستعمار والميالة الى الصداقة والتحالف مع الاشتراكية بجزء من مخطط استعماري كان في حقيقته لا يستهدف الا القضاء على الدولة الكردية وجعلها حلماً مميتاً ويشمت بعد عشرات السنين من تدميرها بحراب الغزاة الانجليز، يشمت العبد ودكلة باستشهاد الالاف من اجل هذا الحق العادل والبسيط للشعوب الذي يصفونه بالحلم المميت. انظروا وتمعنوا كيف يدافعون فعلاً وحققاً عن المخططات الاستعمارية الحقيقية، وكيف يجملون الوجه الكالح للاستعمار البريطاني المعادي للشعب الكردي والمعادي للدولة الكردية فيحببونه لدى البسطاء بالزعم الكاذب

بان الاستعمار البريطاني كان يروم تقسيم العراق وتشكيل دولة كردية. فيا لوقاحة المفترين ويا لفضيحة المزورين للتاريخ العراقي والكردي فالواقع كان عكس ما شوهته زبانية الكذب والافتراء والتزوير اذ ان المواقف الوطنية والاستقلالية لدولة كردستان بقيادة الشيخ محمود ومساعيه لاقامة العلاقات التحالفية مع السوفيات وللصداقة مع مصطفى كمال باشا قبل انفضاح نياته الشوفينية والعنصرية هي التي اخافت الاستعمار البريطاني ودفعته الى محاربة الدولة الكردية مجدداً وخاصة بعدما ضمنت بريطانيا الانتداب على العراق واحالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم التي كانت دمية في ايديها وكانت مطمئنة انها ستصدر القرار المناسب والملائم للمصالح الاستعمارية البريطانية وهكذا كان حين اصدرت القرار بضم كردستان الجنوبية الى العراق عام ١٩٢٥.

عاود الاستعمار البريطاني العدوان المسلح على الدولة الكردية مجدداً. ففي مارت ١٩٢٣ قامت الطائرات البريطانية بقصف وحشى «مमित» لمدينة السليمانية - عاصمة الدولة الكردية - وفي عام ١٩٢٤ شنت القوات البريطانية البرية المدعمة بالطائرات والدبابات والمدفعية هجوماً كبيراً في شهر تموز على مدينة السليمانية واستطاعت دخولها في ١٩/ تموز/١٩٢٤، ولعله من المفيد ان ننقل الى القارىء الكريم تقدير شخصية آسيوية عظيمة هو جواهر لال نهرو عن الثورة في كردستان وكيفية القضاء عليها بالقوة والارهاب، عندما سجل لمحات من تاريخ العالم لابنته انديرا من السجن حيث كان يرأسها.

يقول الخالد نهرو نص ما يلي:

(البلاد كانت طوال الوقت في هياج مستمر. فلم يكن ذلك في صالح الانجليز ولا في صالح حكومه الملك فيصل لان استمرار الثورات دليل على ان الشعب لم يكن راضياً عن الحكومة التي فرضها عليه البريطانيون، فرأوا من المناسب الا تعرف عصبة الامم عن هذه الثورات فقرروا القضاء عليها بالقوة والارهاب ومن اجل هذا استعملوا سلاح الجو البريطاني وكان احسن وصف لنتيجة محاولاتهم فرض السلام والنظام بالقوة ما قاله الضابط الانجليزي الكولونيل السير ارنولد ويلسن في محاضرة في الجمعية الاسيوية الملكية في لندن في ٨ يونيو ١٩٣٢ فقد اشار فيها الى: «التصويب المحكم-بالرغم من كل مايقال في جنيف - الذي قام به سلاح الجو الملكي في قذف السكان الاكراد خلال العشر سنوات الماضية وعلى الاخص الستة اشهر الاخيرة». ان القرى المهدمة والماشية

المذبوحة والنساء المشوهات والاطفال المشوهين دليل لا يدحض حسبما قال مراسل جريدة التايمس على طراز فريد في المدنية) ص ٣٣٤. ويستطرد جواهر لال نهرو في وصف وحشية المستعمرين الانجليز في ضرب السكان الاكراد الامنين بالقنابل الموقوتة فيقول:

(ولما رأوا ان سكان القرى يهربون ويختبئون عندما تقرب الطائرات ولم يظهروا روحا رياضية في انتظار القنابل الساقطة عليهم، عمدوا الى استعمال نوع جديد من القنابل هي القنابل الموقوتة كي يغدروا بالقرويين فيعودوا الى اكوأخهم بعد انصراف الطائرات فتنفجر فيهم القنابل عندئذ... كان الذين يموتون في هذه الغارات يعتبرون سعداء بالنسبة لأولئك الذين يشوهون فتقطع ايديهم وارجلهم او تصيبهم عاهات خطيرة وخصوصاً لفقدان التسهيلات الطبية في تلك القرى النائبة). ص ٣٣٣ من كتاب-لمحات من تاريخ العالم-الطبعة العربية الثانية.

ب-والاستعماريون الاميركان والبريطانيون هم الذين حاربوا جمهورية كردستان الديمقراطية-عاصمتها مهباد- والتي اقامها الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦ بقيادة الشهيد الخالد قاضي محمد وبمساعدة مشكورة ونزيهة من الاتحاد السوفياتي وجيشه الاحمر المجيد الذي حرر قسماً من ايران اثناء الحرب العالمية الثانية.

وجمهورية كردستان لم تكن مخططاً استعمارياً او جزءاً من مخططات قوى خارجية او دولية مشبوهة الا اذا اعتبر هؤلاء المرتدون عن الماركسية ومبادئها في الاقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها الاتحاد السوفياتي ضمن هذه القوى فقامت قوات الشاه الجلاد بمساعدة قوية من امريكا وبريطانيا بالقضاء على هذه الجمهورية الكردية وحولتها الى «حلم مميت» مميت لمئات من العناصر القيادية والوطنية والثورية ولكن غير قادر على اماتة الحلم ابدأ. هكذا قضى الاستعماريون الاميركان والانجليز على هذا الحلم المميت مرة اخرى فمنعوا بقاء الدولة الكردية وقمعوها بقوة السلاح، فكانت جمهورية كردستان الديمقراطية-عاصمتها مهباد-ضحية المؤامرات الاستعمارية.

ولكن السادة عبدالائمة وصالح دكلة ومن لف لفهما لا يخلجون من تزييف التاريخ وتزوير الوقائع. فهاهم يجملون الاستعمار ويحببونه لدى سواد الكرد بزعمهم ان الاستعمار كان وما يزال يريد اقامة الدولة الكردية. ولاندرى ما الذي منع الاستعماريين

من اقامة الدولة الكردية؟ هل قاومت البروليتاريا الثورية بقيادة «الاحسن من الثوريين جدا» اصحاب الجلالة والفاخرة الملك فيصل ومصطفى كمال باشا والشاهنشاه رضا بهلوي وبالانتفاضة الثورية لمنع المستعمرين من تنفيذ «مشروعهم القديم-الجديد»؟ هل هناك احق واحد يمكن خدعه بكذبة او فرية كهذه؟ ان المستعمرين لو ارادوا الدولة الكردية لاصطنعوا العديد منها واسسوا بضع دول كردية مثلما فعلوا باصطناع الدول العراقية والكويتية والقطرية والاردنية للعرب؟ ان هؤلاء المفترين والمزورين يتجاهلون ايضاً حقيقة ان سواد الشعب الكردي يكرهون الاستعمار لا بسبب تضلعهم في فهم نظرية فائض القيمة وادراك ان الامبريالية هي اعلى مراحل الرأسمالية وفهم مخاطر الاخطبوط الدولي للكارتيلات والتروستات والشركات الدولية المتعددة الجنسيات، بل ان الجماهير الشعبية الكردية تكره الاستعمار وتبغضه لانها عرفت ان الاستعمار هو الذي اغتصب حقوق الشعب الكردي وجزأ وطنه كردستان ومنع اقامة الدولة الكردية وسام الشعب الكردي مر العذاب، عذاب الاضطهاد القومي والاستغلال وامتنص دماء الجماهير الكردية الكادحة.

فالذي يأتي الان ويقول للجماهير الكردية بغية خدعها وتضليلها ان الاستعمار- على عكس ما ثبتته التاريخ وخرنتها الجماهير في نفوسها واذهانها - كان ومازال يريد تنفيذ «المشروع القديم-الجديد» لاقامة الدولة الكردية ولكن يبدو ان «الثوريين جداً» و «الحريصين جداً» على «وحدة العراق» من امثال السادة عبدالائمة وصالح دكلة المفضلين جلاله فيصل على المناضلين الثائرين الكرد، هم الذين يتصدون سيراً واستمراراً في «المسيرة الثورية» لصدام الجلاد وفي «النهج الوجودي» لجلالة المغفور له الملك فيصل الاول باني كيان العراق وحمي وحده المقدسة يتصدون وينبرون لاحتباط «المشروع الاستعماري القديم-الجديد» لاقامة الدولة الكردية التي يعتبرونها «حلماً مميتاً» وهو «حلم ادنى منه الى احلام العصافير»، ان الذي يأتي الان ويردد هذه الخزعبلات السخيفة لا يقوم بتزوير التاريخ واهانة التاريخ النضالي للشعب الكردي واهانة مقدساته وتضحياته وتشويه نضالاته العادلة فحسب بل ويقدم ايضاً «خدمة جلي» للاستعمار وللصهيونية ولمصالح امريكا وبريطانيا واسرائيل وللجلاد الفاشي صدام حسين الذي يكون لا معذوراً بل ومشكوراً ايضاً على قيامه باغراق الثورة الكردية في الدماء

والدموع فهذه القوى هي التي حاربت الحركة التحررية وماتزال تعاديها وهي التي الغت الاتفاقيات والبيانات الرسمية المفيدة للشعب الكردي كبنود ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ في اتفاقية سيفر والبيان العراقي البريطاني المشترك الصادر في ٢٢/كانون الاول / ١٩٢٢ وهي التي فبركت الاتفاقيات الاستعمارية المضادة والمعادية لحقوق ومصالح الشعب الكردي ومنها حقها في تحقيق حلمه «المميت» وذلك بدءا باتفاقية سايكس-بيكو ومروراً باتفاقيات سان ريمو ولوزان وسعد آباد وميثاق بغداد، وصولا الى اتفاقية الجزائر التي انهت الثورة الكردية وصانت « وحدة العراق» ومنعت قيام دولة كردية حتى جمهورية كردية ذاتية على حساب «تمزيق العراق».

ولم يعد الدور الاميركي-دور الامبريالية الاميركية (لا البروليتاريا الاميركية وطليعتها الثورية)- في اسقاط الدولة الكردية (جمهورية كردستان في مهاباد) وفي صيانة الوحدة التركية المقدسة او الوحدة العراقية المقدسة خافيا على احد من المطلعين على حقائق الامور والاوزاع في الشرق وهاكم شهادة الاميركي الصهيوني كيسنجر-حيث يشهد شاهد من اهلها-حول الحكمة في الاسناد الاميركي لاتفاقية الجلادين الشاه والعوجوي في الجزائر:

يقول الاستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه الحل والحرب ص ١٤٠ (في مارس ١٩٧٥ توصلت ايران والعراق الى اتفاق كان من شأنه ان توقف ايران كل مساعداتها للاكراد وتمنع اية امدادات عن طريق اراضيها وان تغلق حدودها في وجه التحركات الكردية بعد مهلة معينة) (وفي اجتماع للجنة الاربعة في واشنطن برئاسة كيسنجر في نفس هذا الشهر سجلت لجنة بايك في تقريرها قول كيسنجر بالحرف في هذا الاجتماع: اننا سوف نتخلى عن الاكراد لكي نمكن العراقيين من ان يتفرغوا للسوريين لان السوريين يرفضون الدخول في مفاوضات من اجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك).

(ويصرخ تقرير لجنة بايك عند هذا الحد ويقول: ان سياستنا غير اخلاقية ازاء الاكراد فلا نحن ساعدناهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية. لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم).

اذن فان المشروع القديم الجديد للاستعمار وللصهيونية لايتضمن تأسيس دولة كردية كما تزعم الوريقة الصفراء بل ان المشروع الاستعماري الجديد هو كالمشروع الاستعماري

القديم يتضمن منع الاكراد من تحقيق حلمهم «المميت» ومساعدة العراق لصيانة «وحدته المقدسة» ولكي يتفرغ العراق لسورية طبعا ليس لمساعدة سورية وارسال الجيش العراقي الى هضاب الجولان لتحريرها بل ليتفرغ «الحكم التقدمي العراقي» الذي كان السادة ذكلة والعبد ورفاقهما يتحاضنون معه آنذاك ويغذون في السير تحت قيادة كاسترو «لتطوير المسيرة الثورية نحو الاشتراكية»، ليتفرغ «حكم الجبهة الوطنية القومية التقدمية» الى محاربة سورية الصامدة، الى الضغط عليها، الى امرار انبوب النفط عبر اراضي تركيا الاطلسية لتجويع سورية، ومن ثم لاركاع سورية امام المشروع الاستعماري الصهيوني، مشروع التسوية الاميركية.

فالذين ايدوا الحكم العراقي في تلك المؤامرة الاميركية، والذين ساعدوه-مثلما ساعده كيسنجر والاستعمار الاميركي- في القضاء على الثورة الكردية وحماية «وحدة العراق المقدسة» هم الذين قدموا «خدمات جلي» للاستعمار وللصهيونية ولمشاريعها وللطاغية الجلاد الفاشي صدام حسين. وبعكس هؤلاء فان الذين احبوا الثورة الكردية واحبطوا المؤامرة الاميركية لتهدئة كردستان كي يتفرغ العراق لسورية، نعم فان المناضلين الثوريين الكرد الذين اشعلوا الثورة الكردية مجدداً وبالتعاون مع سورية امثال الاستاذ نوشيروان مصطفى ورفاقه هم الذين وقفوا عملاً لا قولاً ضد الاستعمار الاميركي وضد المؤامرات الاستعمارية-الصهيونية، وهم الذين قاوموا صدام حسين وقارعوا نظامه البورجوازي البيروقراطي بالسلاح والفداء لا بالعبارات العنترية التي ما قتلت ذبابة والتي يرددها «الثوريون جداً» و «الماركسيون الامميون جداً».

نعم حينئذ وبينما كان الاستعمار الاميركي والصهيوني الاميركي كيسنجر ينقذون «الحكم التقدمي الائتلافي العراقي» و «جبهته الوطنية القومية التقدمية» و «حكمه الذاتي الكارتوني» من الثورة الكردية ويمكنونه للتفرغ ضد سورية العربية الصامدة بوجه التسوية الاستعمارية-الصهيونية، وتدفعان بعراق «الجبهة الوطنية القومية التقدمية» الى الاستعمار والصهيونية، آنئذ كان المناضل الثائر نوشيروان مصطفى يطوي الفصول الاخيرة من اطروحة دكتوراه الدولة التي كان يهيئها الى جامعة الدولة في فينا لينال عليها شهادة الدكتوراه. ويقفل راجعاً الى الوطن، مهاجراً ربوع النمسا وعازفاً بمباهج الحياة في فينا» ليقود المفارز الاولى من البيشمركة الابطال الذين بعثوا الحياة في الثورة الكردية

التحررية الديمقراطية، وذلك لا ليحقق « الحلم المميت » ولا ليحمى وطنه كردستان من التعريب وشعبه الكردي من الابداء فحسب، بل ليقارع الحكم البورجوازي البيروقراطي العفلقى الموالي للاستعمار والضالع في تنفيذ المخططات الاستعماري والصهيونية، ليمنعه من التفرغ لسورية العربية الصامدة ايضاً وبذلك يقدم خدمة جلي لحركة التحرر الوطني العربية، بينما كان دكله وعبدا لائمة وسائر الضالعين في ركب الحكم العفلقى الفاشي كانوا يخدمون - من حيث يدرون ام لا يدرون-المخططات الامبريالية والصهيونية لاركاع سورية الصامدة واخضاعها للمشاريع الاستعمارية القديمة والجديدة.

هنا ايضاً تبرز حقيقة ان الموقف الثوري والنضالي المبدئي للثوار الاكراد العاملين لاسقاط الدكتاتورية الفاشية وتحقيق حق تقرير المصير للشعب الكردي هو الذي يخدم الحركة التحررية العربية وصمود الدول العربية المتحررة ايضاً، اذ يحبط المؤامرات الاستعمارية الصهيونية الرامية الى تمكين العراق بعد تخليصه من الثورة الكردية- ليتفرغ للعمل الاجرامي ضد سورية قلعة الصمود العربي بوجه المخططات الاستعمارية والصهيونية بينما كان الموقف الانتهازي في التلاحم والتحاضن مع الفاشية العراقية الذي يبرز نفسه الان متجسداً في الحملة التضليلية والتحريفية ضد الثوار والمناضلين الكرد، يخدم عملياً هذه المخططات والقائمين بتنفيذها.

«المشروع الجديد المزعوم»

لقد برهنا كذب المزاعم القائلة بوجود مشروع قديم للاستعمار يتضمن انشاء دولة كردية، فدعونا نناقش وجود مشروع جديد للاستعمار: هل هو موجود ام هو محض اختلاق وافتراء، الغرض منه تبرير الحملات القمعية الفاشية التي تقوم بها الطغمة العفلية ضد شعب كردستان العراق والتي تتخذ منها الدوائر الرجعية الغاصبة لسائر ارض كردستان ذريعة لقمع الحركة التحررية الكردية؟ ام هناك حقاً مشروع استعماري يستهدف اقامة دولة كردية؟ في علمنا وعلم كل المنصرفين على حقيقة وجوه السياسة الاستعمارية للدول الاستعمارية الكبرى لا توجد لدى هذه الدول الا سياسة المحافظة على الوضع الراهن في الشرق، اي ابقاء كردستان مقسمة وموزعة وحرمان شعبها من حقها في تقرير المصير. والسياسة الرسمية المعلنة والسرية المعروفة لهذه الدول هي المحافظة على «وحدة تراب» هذه الدول التي تتقاسم كردستان مثل تركيا وايران والعراق. ونحن نتحدى السادة العبد ودكلة وسيدهما الملحق المتواري خلف الستار، ان ينشروا وثيقة او دليلاً جدياً للبرهان على زعمهم بوجود مشروع جديد للاستعمار يتضمن ايجاد دولة كردية.

بينما نستطيع نحن الاستشهاد بما نقلناه من الاستاذ هيكل ووثيقة اوتيس بايك الامريكية الشهيرة التي فضحت السياسة الاميركية الحقيقية حيال الشعب الكردي وقضيته العادلة والمشروعة وكذلك الاستشهاد بوثيقة سرية نشرها الطلبة السائرون على نهج الامام الخميني حصلوا عليها من احتلالهم للسفارة الاميركية في طهران. وكل ما هو موجود في هذه الوثائق يؤكد حقيقة واحدة واضحة هي معارضة اميركا-زعيمة الاستعمار العالمي- للاخلال بالوضع الراهن او بوحدة «تراب وطن» هذه الدول. هذا فضلا عن ان المنطق العلمي لا يؤكد بدوره الامعاداة الاستعمار لحق الشعب الكردي في التحرر والوحدة لان ذلك الحق يؤدي الى انهيار تركيا الاطلسية والانظمة الرجعية الموالية للاستعمار في الشرق الاوسط. ولو تمعنا في وثيقة اوتيس بايك وفي مخططات الصهيوني الاميركي كيسنجر الذي قدم خدمات جلي لاسرائيل لوجدنا انها تتضمن الخطة الاميركية المعادية

للشعب الكردي وحقه لا في تقرير مصيره بنفسه بل وحتى في الحكم الذاتي ايضاً وبصورة واضحة وبكل الصلافة والوقاحة الاستعمارييتين.

ان وثيقة اوتيس بايك تثبت ان السياسة الاميركية كانت تستهدف منع الثورة الكردية من تحقيق الحكم الذاتي لكردستان العراق لان ذلك كان يؤثر عكسياً على حليفتيها التركية الرجعية والشاهنشاهية الايرانية. وان الغرض الرئيسي لامريكا كان استخدام الثورة الكردية «كورقة لعب» ليس الا وان امريكا قد وافقت على دعم اتفاقية الجلادين صدام والشاه الرامية الى اثناء الثورة الكردية وحراسة وحماية الوحدة العراقية، ومنع تحقيق الحكم الذاتي لكردستان العراق. وكون الصهيوني كيسنجر مهندس هذه السياسة الاميركية وجعلها شرطاً لتحقيق التسوية الاميركية لصالح اسرائيل في القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي يبرهن ان اسرائيل والدوائر الصهيونية كانت موافقة عليها ايضاً. فالمشروع الاستعماري لا يخلو فقط من وجود الدولة الكردية فحسب بل يخلو حتى من وجود حكم ذاتي للشعب الكردي ايضاً. فلو وجد مشروع استعماري لتحقيق دولة كردية لكانت الثورة الكردية الكبرى التي غدت قوة كبيرة تملك اكثر من ١٥٠ الف مسلح عام ١٩٧٤ اكبر فرصة ومناسبة لاقامة مثل هذه الدولة. ولكننا وجدنا الاستعمار وعملاءه كالشاه والعوجوي والدول الرجعية العربية وسائر العملاء رأيناهم جميعاً يطبخون في الجزائر اتفاقية بين الجلادين الشاه وصادم حسين-الذي رفض تحقيق حلم مميت آخر هو التحول الى كاسترو العراق -وهي التي استهدفت القضاء على الثورة الكردية والحلم الكردي المميت في الحكم الذاتي ناهيك عن الحلم المستحيل في الدولة الكردية.

اما الوثائق السرية الاميركية الاحداث من وثيقة بايك والتي نشرها الطلاب الايرانيون في المجلدين (٣١) و(٣٢) تحت اسم كردستان (١) وكردستان (٢) وبعنوان «وثائق وكر الجاسوسية» وباللغة الفارسية فانها جميعاً لاتشير عن قريب او بعيد الى نية او خطة او حتى لعبة امريكية-ناهيك عن مشروع متكامل وجاهز للتنفيذ-لتحقيق الدولة الكردية، بل نرى عكس ذلك تماماً تلميحاً وتصريحاً. فبعض الوثائق يتهم بعض قادة الحركة الكردية كالاخ الامين العام جلال الطالباني والدكتور عبدالرحمن قاسمלו والشيخ عزالدين الحسيني بممالة الروس وبخدمة مخططاتهم وبالتعاون مع الحزبين الشيوعيين الايراني والعراقي بالنسبة للاخ جلال الطالباني اي بالنسبة لكردستان العراق التي تشكل جزءاً

(بل وبيت القصيد) في الوحدة العراقية المقدسة وتشير هذه الوثائق صراحة وفي اكثر من واحدة منها الى حرص امريكا الاكيد على (وحدة التراب الايراني) والى تطمين تركية القلقة جدا والمعادية جداً - مثل الاخوين العبد ودكلة - للدولة الكردية، تطمينها بعدم وجود تغيير في السياسة الاميركية ازاء محافظة الوضع الراهن واحترام حدود الدول القائمة في الشرق.

ولعل الوثيقة السرية المؤرخة في ٢٨/آب/١٩٧٩ والصادرة من وزارة الخارجية الاميركية والمرقمة (٢٢٦٧٣٠) والمكتوبة عليها سري للغاية عن مقابلة معاون وزير الخارجية الاميركية نيوسام مع السفير التركي، لعل في هذه الوثيقة الادلة الدامغة على ثبات السياسة الاميركية في مجال محافظة «وحدة التراب الوطني» للدول التي تتقاسم كردستان: تقول الوثيقة:

(١- في السابع والعشرين من آب حضر السفير التركي الك داغ لمقابلة معاون وزير الخارجية الاميركية نيوسام بناء على امر صادر اليه من انقرة للاستفسار عن الموقف الاميركي وسياسة اميركا حيال اوضاع الكرد في ايران. استهل الك داغ كلامه بالاعراب عن قلق حكومته من تصريحات الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الاميركية في ٢٤/آب/ وحول الاستئلة والاجوبة فيها. وذلك استوجب ان تطلب منه انقرة مقابلة المسؤولين الكبار في الوزارة من اجل توضيح الموقف الاميركي من العلاقة مع ايران ووضع الاكرد في ايران). وتستطرد الوثيقة قائلة مايلي:

(٣- صرح معاون وزير الخارجية الاميركية بان اوضاع كردستان مسألة داخلية ايرانية. لقد اوضحنا بجلاء اننا نحترم وحدة التراب الايراني واستقلال ايران. ان الوضع الكردي مسألة داخلية تواجه الحكومة الايرانية). وجاء في الوثيقة ايضاً:

(٨- لدى مغادرة السفير الك داغ سألته معاون الوزير فيما اذا كانت الحكومة التركية تشاهد اثاراً جانبية لاوضاع كردستان ايران، فاجاب الك داغ بانه: اذا تشكلت كردستان ذات حكم ذاتي في ايران فانها ستؤثر بسرعة على مسألة ايجاد دولة كردية وستتأثر الاقلييات الكردية في الدول المجاورة بذلك حتماً).

وجاء في ايضاح لوزارة الخارجية الاميركية في نهاية الوثيقة نص مايلي:
(تأكد لدينا بوضوح ان القلق الاساسي الذي انتاب الحكومة التركية كان ناشئاً عن عدم

ذكر امريكا في تصريحات ٢٤/آب لوحدة الارض الايرانية. وعندما اكد له معاون الوزير الاميركي ان اميركا تساند وحدة التراب الايراني رضي وفرح السفير وانهى المباحثات بسرعة).

يتبين من هذه الوثيقة وتظهر الحقائق التالية:

١- عدم وجود مشروع استعماري اميركي جديد عن الدولة الكردية، بل العكس هو الصحيح، اذ يظهر اصرار امريكا على الحفاظ على وحدة التراب الايراني ناهيك عن وحدة التراب التركي والعراقي.

٢- ان السفير التركي الك داغ قلق ومتألم من عدم التأكيد على (وحدة التراب) للدول التي تتقاسم كردستان.

٣- ان السفير التركي والحكم التركي يعاديان - مثل الرفيقيين دكلة والعبد- الدولة الكردية ويخشيان من قيامها لانهم جميعا يحرصون حرصا يفوق حرص الثوريين الاكراد- وبألف مرة- على وحدة العراق و وحدة الجمهورية التركية المقدستين لديهم.

٤- ان الاستعمار الاميركي حتى بعد قيام الثورة الايرانية بضرب مصالحه واسقاط عميله الشاه ونظامه الموالي للاميركان، تؤيد وحدة الدولة الايرانية المعادية له فكيف بوحدة الدول العميلة له او الصديقة معه كتركيا والعراق وبعكس الشائعات التي تروجها الاوساط الشوفينية العربية لحرمان الشعب الكردي في الدولة العراقية عن وجود مشروع استعماري جديد لتقسيم العراق او تجزئة المنطقة نرى الدوائر الاستعمارية العالمية تصرح وتكرر الاعلان عن حرصها وتصميمها لحماية «وحدة التراب» و «سلامة ووحدة الاراضي» في دول المنطقة وخاصة العراق وايران وتركيا وهي الدول التي تتقاسم كردستان المركزية والشرقية والجنوبية. ومعلوم للجميع ان الحفاظ على سلامة ووحدة الاراضي العراقية والايرانية يعني كذب الادعاء بوجود مشروع استعماري لتقسيم العراق، العراق الذي تحرص وتصر الدول الاستعمارية والبورجوازية الكبرى في العالم على الحفاظ على سلامة اراضيها و «وحدة العراق» المقدس لدى العديد من القوميين العرب واشقائهم في «الغد الديمقراطي». ولعل البيان الاخير لمؤتمر الدول الاستعمارية والبورجوازية الذي عقد في البندقية في الثلث الاول من حزيران / ١٩٨٧ يأتي دليلاً جديداً على صحة وصواب موقفنا وتحليلاتنا وكذب وبطلان ادعاءات السادة العبد ودكلة وسائر القوميين العرب،

فقد ورد في بيان رؤساء اميركا، بريطانيا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، كندا وهي الدول الاستعمارية والبورجوازية الكبيرة في العالم، الفقرة التالية:

(نحن متفقون على ان هناك حاجة ملحة الى بذل جهود دولية جديدة ومنسقة للمساعدة على ايقاف الحرب العراقية - الايرانية ونحذ التوصل في اسرع وقت ممكن الى انتهاء الحرب من خلال التفاوض مع الحفاظ على سلامة ووحدة اراضي كل من العراق وايران). نعم الحفاظ على سلامة ووحدة اراضي كل من العراق وايران. فليهدأ الرفيقان الامميان بالاً فأن « الحفاظ على سلامة ووحدة اراضي العراق» هو هدف اساس للدول الاستعمارية والبورجوازية الكبيرة وليس تقسيم العراق اذ لا وجود لمشروع في الوقت الحاضر كما لم يكن له وجود في الماضي لاقامة الدولة الكردية من قبل الاستعمار. بل مازالت السياسة الاستعمارية كما كانت تعادي قيام الدولة الكردية وتحرص - مثل الرفاق العبد ودكلة-على وحدة الارض للدول التي تتقاسم كردستان. فليهدأ بال الرفاق الامميين «جداً» والمعادين «جداً» للاستعمار ومشاريعه فقد كفاهم الله شر القتال وان كانت على طريقة المرحوم دونكيخوت ضد «المشروع الاستعماري القديم-الجديد» الرامي الى تحقيق حلم مميت» وهو حلم ادنى منه الى التحقيق احلام العصافير».

ثانياً: بعكس الاستعماريين والشوفينيين وغلاة الرجعيين وبالضد من مواقف الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية او البيروقراطية والاوساط العنصرية والشوفينية التي تنهل افكارها الشوفينية من المصالح الطبقيية الاقطاعية والبورجوازية والاستعمارية، فان الاحرار والشرفاء من العرب وغيرهم ايدوا باستمرار حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، هذا الحق الذي يتضمن حق تشكيل دولة كردية مستقلة او اتحادية. فالاحزاب الشيوعية والتقدمية والثورية في الشرق تؤيد حق الامة الكردية في تقرير المصير وسنشير الى اهمها في حينه. ولكننا نود هنا الاشارة الى:

١- موقف الاخ العقيد معمر القذافي القائد العربي الثائر والمناضل الدوؤب من اجل الوحدة العربية. فهذا المناضل الكبير في سبيل تحرير وتوحيد الامة العربية والدفاع عن الوطن العربي والوقوف بوجه الاستعمار والصهيونية والطامعين في النفط العربي وثروات الوطن العربي، هذا المناضل الثائر من اجل العروبة يقر حقيقة وجود الامة الكردية وحقوقها في تقرير المصير بنفسها - ويكرر في المجالات السياسية والفكرية والدولية وفي مؤتمرات

القوى التقدمية والثورية العربية والعالمية، نظريته المعروفة عن احقية وضرورة قيام الدولة الكردستانية المستقلة بجانب الامم العربية والتركية والفارسية وحينما سئل الاخ العقيد القذافي من قبل صحيفة عربية فيما اذا كان لا يخلق بدعوته هذه المزيد من المشاكل والتشردم في العالم العربي رد بوضوح انه لايمكنه ان يكون مطالباً بحق لامته وينكر في نفس الوقت هذا الحق لامة شقيقة لامته. وان دعوته الى الامة الكردستانية المستقلة تخدم التلاحم النضالي والمصالح المشتركة للامم العربية والتركية والفارسية ايضا. وانه باعتباره عربياً ثورياً لايمكنه ان يكون استعمارياً ولايريد ان يكون استعمارياً بانكار حق الامة الكردستانية في الاستقلال.

ومن المعلوم ان موقف الاخ الكريم العقيد معمر القذافي عن الامة الكردستانية المستقلة قد خلق له مشاكل عديدة مع القوى الشوفينية العربية - البعثية العفلقية خصوصا والتركية والفارسية وحتى مع حلفائه في الجمهورية الاسلامية الايرانية، ولكن دون ان يتزحزح او يتراجع عن موقفه هذا. ومن المعلوم ايضا ان الاخ قائد ثورة الفاتح العربية الوحودية المجيدة قد كرر موقفه هذا لدى القادة السوفيات وفي خطبة علنية في الكرملين وفي مؤتمر صحفي بحضور رئيس الحكومة التركية ولدى العديد من مسؤولي الجمهورية الاسلامية في ايران. فهل كان الاخ القائد الثائر يدعو ايضا الى الحلم المميت ليدفع كغيره من الحالمين به، بالالاف من المناضلين الاكراد الى دفع حياتهم هدرا وهباءا ثمنا لهذا الحلم المميت؟ هل ان «خطيئته» هو ايضا» تكمن في انه يقدم خدمة جلي ليس لمشاريع تفتت المنطقة الى دويلات لاحول لها ولا طول لمصلحة اسرائيل والامبريالية بل ايضا لصدام حسين الذي رغم انه- ينفذ عمليا ومنذ سنوات- بسياسته الفاشية، مخطط تقسيم العراق ويهيء له، فانه يتظاهر بانه المدافع عن سيادة العراق ووحدته ويرمي خصومه بدائه»؟

ان الجواب على هذين السؤالين يتطلب جرأة وصراحة لايملكهما المرتزقة من فاتحي الدكاكين السياسية ولكننا نوجههما الى العروبيين في الحزب الشيوعي العراقي والى القوميون العرب في القيادة الجديدة لقطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي الذين يمثلون معاً تياراً قومياً عربياً بدأوا يعبرون في تصريحاتهم عن مواقف شوفينية منافية للحقيقة ومناقضة للوقائع ومعادية في الجوهر للمصالح الحقيقية والمستلزمات الضرورية

للاخوة العربية الكردية والوحدة الوطنية الصادقة للشعب العراقي وللاتحاد الاختياري المنشود بين الشعبين الشقيقين العربي والكرد في العراق. فهل يتكرمون علينا بجواب صريح جريء بعيداً عن اللف والدوران.

٢- الموقف التقدمي الذي اتخذته القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ممثلة في وفدها الذي ترأسه الرفيق الاستاذ عبدالله الاحمر وضم احد ابرز اعضاء قيادة قطر العراق الاصلية لحزب البعث العربي الاشتراكي في المؤتمر العالمي للقوى الثورية الذي عقد في طرابلس الغرب بالجماهيرية الليبية عام ١٩٨٥ حيث اجمع المؤتمر - وفي مقدمتهم وفد حزب البعث العربي الاشتراكي - عدا مندوبي المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذين انسحبوا- اجمعوا على حق الامة الكردستانية في تقرير المصير والاستقلال، باعتباره حقاً طبيعياً ومشروعاً وباعتبار ممارسته عملاً يخدم الامم العربية والتركية والفارسية وسائر الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والصهيونية والدكتاتورية. ومن المعلوم ان مندوبي الاحزاب الشيوعية العربية والاحزاب الاشتراكية العربية وممثلي الكثير من حركات التحرر والقوى الثورية من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية قد حضروا المؤتمر وصادقوا على هذا القرار.

فهل ان هؤلاء ايضا صادقوا على الحلم المميت الذي «هو حلم ادنى منه الى التحقيق احلام العصفير» ليدفعوا بالالاف من المناضلين الاكراد الى الموت والهلاك؟ هل وافق هؤلاء الثوار والتقدميون والشيوعيون والاشتراكيون العرب والاسيويون والافريقيون والاميريكيون جميعاً وصادقوا على المشروع الاستعماري القديم «الذي يجري بعثه الان في بعض الدوائر الغربية» كما اتحفتنا بهذا الهذيان زبانية الكذب والشتم والافتراء على صفحات «الغد الديمقراطي الذي هو في الحقيقة الامس الديماكوكي»؟

٣- موقف العديد من القوى التقدمية العربية ورجالات العرب الكرام وفي مقدمة الاحياء منهم قائد ثورة الجزائر المجيدة الاخ المجاهد الكبير احمد بن بلة ورفاقه في الحركة الديمقراطية الجزائرية المعارضة من القادة التاريخيين لثورة الجزائر، ومواقف الشخصيات العربية الديمقراطية الكبيرة امثال الاساتذة عزيز شريف وعبدالفتاح ابراهيم وشاعر العرب الاعظم الجواهري الكبير وكلهم ايدوا حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه واشادوا بنضالاته في سبيل تحقيق الحرية والتحرر الوطني. فهل يمكن اعتبار

هؤلاء الافاضل من كرام العرب واما جدهم بان «مصيبتهم» هم ايضا انهم يحملون بدولة كردية على «حساب تمزيق العراق وعلى اشلاء ابنائه وانقاضه»؟

اذن ماهو الاستنتاج المنطقي من كل الحقائق السالفة؟ اليس هو ان الاستعماريين والعملاء والحكام الدكتاتوريين وممثلي الاقطاع والبورجوازية والقوى القومية العنصرية والشوفينية هم الذين عادوا وحاربوا حق تقرير المصير للشعب الكردي واعتبروا الدولة الكردية «حلماً مميتاً» وان الاحرار والشرفاء والكرام من العرب وان التقدميين والثوريين والشيعيين والديمقراطيين الحقيقيين (لا المزيفين والمزورين) والاشتراكيين الاصليين بما فيهم القياديون البعثيون اليساريون هم الذين ايدوا حق الامة الكردية في التحرر والوحدة وحق تقرير المصير. اي ايدوا الحلم المميت.

ثالثاً: وهل يمنع منا حتى حق الحلم؟

عصرنا الحالي يعرف بانه عصر انهيار الامبريالية وتمزيق الامبراطوريات وتحرير الشعوب. عصر التحرر والديمقراطية والاشتراكية. وفي هذا العصر تجاوز عدد الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة المائة والستين وبينها دول لاتتجاوز نفوسها عدد نفوس مدينة السليمانية او اربيل من كردستان العراق. وبينها دول لاتملك مياه الشرب في ارض بلادها فتستوردها ودول صغيرة بحجمها ونفوسها وارضيتها. ودول تعيش على الارتزاق والتهريب والمساعدات الخارجية.

في هذا العصر يحرم على الامة الكردية التي تتجاوز نفوسها الخمسة والعشرين مليوناً من البشر لا من حق الدولة الكردية بل حتى من حق الحلم بالدولة الكردية التي يعتبرونها حلماً مميتاً ويقولون انه حتى اذا قامت ونتيجة مشروع استعماري ستكون «دويلة لاحول لها ولا طول في نظرهم» لاندرى لماذا تكون دولة تتجاوز نفوسها ٢٥ مليوناً وتملك وطناً تتجاوز مساحته الخمسمائة الف كيلومتر مربع وتخزن منابع مياه الرافدين وروافدهما وثروات نفطية ومعنوية هائلة وثروات حيوانية هائلة وارضاً زراعية خصبة واسعة ومناطق بساتين الفواكه المتعددة الواسعة ومناطق سياحية جذابة، لاندرى لماذا تكون دولة كهذه دويلة لاحول لها ولا طول حتى كدويلة مثل الكويت التي لم تكن الا قضاءً تابعاً لولاية البصرة وتفتقر حتى الى مياه الشرب ولا تبلغ نفوسها عدد شهداء كردستان من الالاف والالاف من المناضلين الاكراد الذين ماتوا ودفعوا الحياة ثمناً لهذا الحلم.

نعم في اواخر القرن العشرين، قرن تحرر الشعوب وانتهاء الاستعمار وتأسيس العشرات من الدول الوطنية في افريقيا وعشرات الدول الاخرى في آسيا واميركا اللاتينية، عصر التكنولوجيا والالكترون والكومبيوتر عصر النور والديمقراطية والحرية، عصر حق الشعوب في تقرير مصيرها بانفسها، في اواخر القرن العشرين وفي عام ١٩٨٧ يحرم علينا نحن الاكراد ويحرم على شعبنا الكردي، نفس ما حرم عليه عام ١٩١٧ من حق اقامة الدولة ويعتبرون حراما واجراما حتى حق الحلم بها والتحرير والتجريم لا يأتيان فقط من الفاشيين الطورانيين الذين يسجنون الان في زناناتهم الرهيبة «الالاف من المناضلين الاكراد» لانهم ينادون باستقلال كردستان ولامن البعثيين العفلقيين الفاشست الذين يقتلون وبالاسلحة الكيماوية والثقيلة والفتاكة «الالاف من المناضلين الاكراد» لانها يعرفون في القاموس البعثي العفلقي بانهم «يقدمون طروحات انفصالية» وينادون بحق شعبهم الكردي في تقرير المصير، بل ويأتي هذا التحريم والتجريم من اناس يزعمون انهم ماركسيون- لينينيون ويصدرون «الغد الديمقراطي وابعبارهم يسعون من اجل غد ديمقراطي يجب ان يختلف (نوعياً وجذرياً) حتما من الامس الغابر الدامس.

احقا غد وديمقراطي وحرمان شعب بأكمله حتى من حق الحلم بالدولة الكردية؟ اي غد مظلم اي غد كئيب جائر هو هذا الغد واية ديمقراطية مزورة ومشوهة هي تلك التي تحرم شعبا كاملا من حق تقرير المصير، هذا الحق الذي نادى به الثورة الديمقراطية الفرنسية قبل مائتين عام بالتمام والكمال بل وتحرمه حتى من حق الحلم بتحقيق النتيجة الطبيعية والمنطقية لممارسة هذا الحق وهي الدولة الوطنية الديمقراطية وهي التي توفر للانسان وتضمن حقوق النشر والفكر والدعاية والتنظيم والاحزاب والانتخاب والعمل والنضال لتحقيق امانيه - الديمقراطية ومنع شعب باكماله حتى من حق الحلم بامنية من امانيه المشروعة فيا لفضيحة تلك الديمقراطية ويا لمخازيها! اما عن ماركسية ولينينية هؤلاء السادة فلا نقول الا ان على كارل ماركس وعلى فلاديمير ايليج لينين ينطبق الان المقتطف من القول المأثور:

(لقد زرعتم التنانين وحصدتم البراغيث).

وفيما يتعلق بحق الحلم لا بد من البيان بانه حتى اشد القوانين الفاشية ايعالاً في الاجرام ومنع الانسان من حقوقه تضمنت نصوصا تمنع الانسان من حق نشر او ترويج او

المطالبة والمصارحة ببعض الافكار والاراء والمطالب، فقد نص مثلا قانون العقوبات في العهد الملكي الاسود في المادة (٨١) السيئة الصيت على منع الترويج والتحبيز وباحدى وسائل النشر للافكار الشيوعية والانفصالية وغيرها ثم اضيفت اليها العبارة المشينة «وما شابه ذلك» مما اثار السخط والاستياء والاشمئزاز لدى لناس جميعا.

ولكن ها نحن ندان وبتهمة خطيرة وفظيعة هي خدمة الاستعمار والصهيونية والسعي لتنفيذ مشاريعها الاستعمارية، ندان لاسبب الانفصالية فحسب بل وايضا بسبب الحلم بالانفصالية وبالذلة الكردية التي قد تكون اتحادية ومنتحة ضمن الجمهورية العراقية المتحدة او ضمن الجمهوريات الاسلامية او الاشتراكية مثلا.

فالرفاق ذكلة وعبدالائمة ومن لف لفهما وسعوا نطاق «تهمة الانفصالية» ليشمل لا الترويج والتحبيز وباحدى وسائل النشر بل وحتى الحلم بها ايضا. في وصفه الرائع لاوزاع العراق في احلك ايامه السوداء قال الجواهري العظيم:

ان الهمس جرم
والكلام حرام
ومدافع عما يدين مخرب
ومطالب بحقوقه هدام

طبعا في نظر النظام الملكي الرجعي الموالي للاستعمار والمعادي للديمقراطية وكان ذلك في الامس الغابر المظلم، اما اليوم، واما في «الغد الديمقراطي» فان نطاق حرمان الانسان من حقوقه يتجاوز الهمس والكلام والدفاع عما يدين به المرء والمطالبة بحقوقه ليشمل ايضا حتى الحلم فالحلم مميت وممنوع بل ومدان ومحرم ومهان.

فيا لتعاسة الناس الاكرد ويا لحرمانهم حتى من حق الحلم في ذلك «الغد الديمقراطي» الذي يديره الرفاق ذكله وعبد الائمة وبتوجيه من الملقن المتواري خلف الستار الذي يدعي الاممية والماركسية اللينينية ويدعيها حصرا وحكرا على حزبه فقط.

لابد من القول ان النضال من اجل حق الشعوب في تقرير مصيرها بانفسها وبالمفهوم الذي يدعيه هؤلاء الرفاق وهو المفهوم الماركسي اللينيني لايعني الانفصال من اجل الدولة المستقلة. وكي نتحاشى الاتهام بالاقتباس من «المشروع الاستعماري القديم الجديد» نقتبس من زميلة للغد الديمقراطي ونعني بها «الثقافة الجديدة» العدد ١٣٤ حيث تنقل الثقافة الجديدة عن (لينين- حق الامم في تقرير مصيرها) تعريف هذا الحق

وبالنص التالي:

(ان حرية الامم في تقرير مصيرها لايمكن ان يكون لها في برنامج الماركسيين، من الوجة التاريخية - الاقتصادية، سوى معنى واحد، هو حرية تقرير المصير السياسي، اي الاستقلال في دولة اي انشاء دولة قومية).

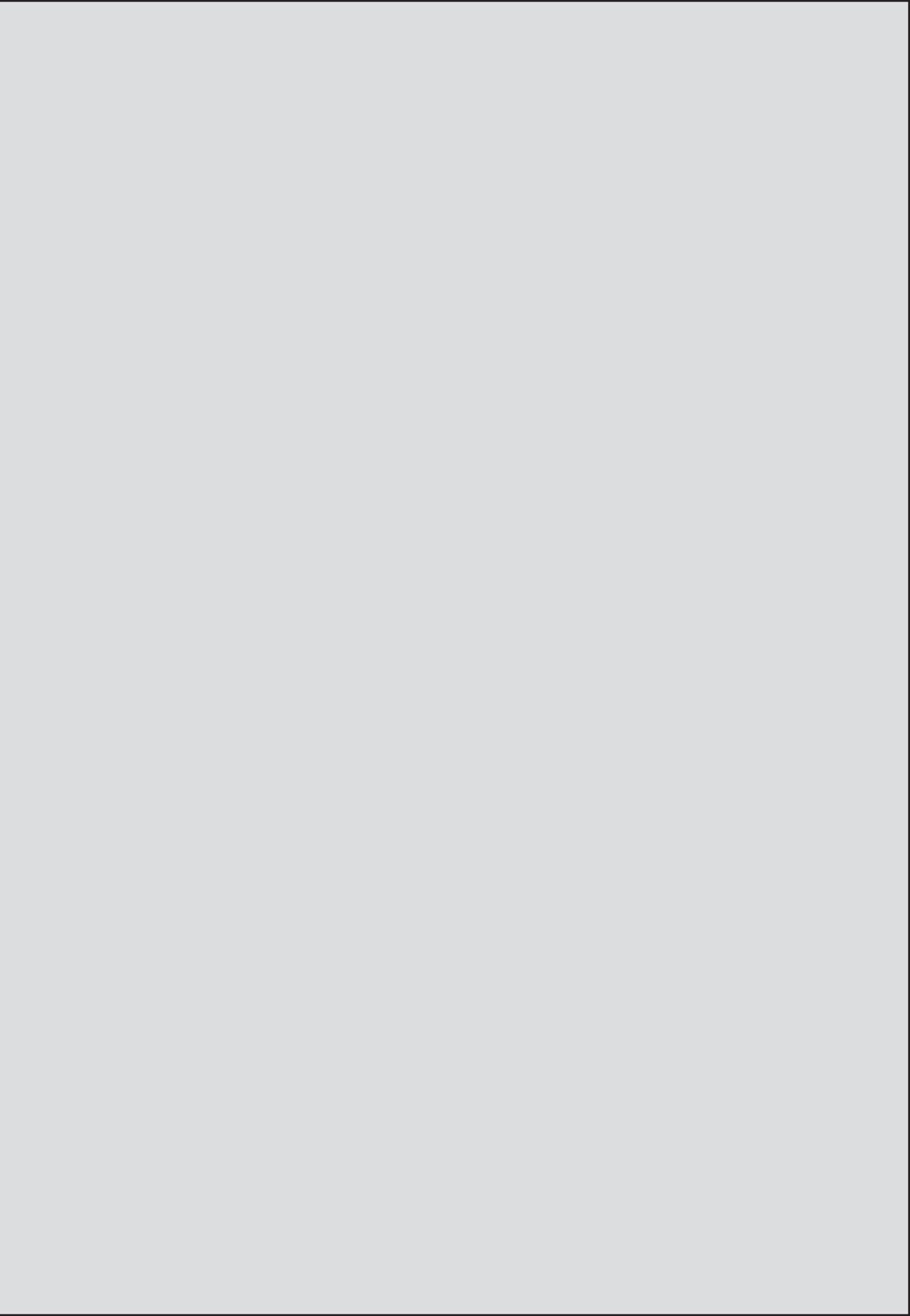
اذن... فلماذا يكون النضال المشروع والعاقل من اجل حق تقرير المصير حلماً مميتاً لماذا لا يكون هذا النضال واجبا مقدسا وشرفا مجيدا ولماذا الشماتة بالاستشهاد في سبيله بدل الافتخار والتمجيد بهذا الشرف الرفيع والنبيل والسامي اليس في ذلك اهانة، واهانة فظيعة بالالاف من المناضلين الاكرد الذين ماتوا في جميع انحاء كردستان من اجل الهدف الوطني المقدس الذي تحول في قاموس دكلة والعبد الى حلم مميت اليس في ذلك اهانة، واهانة ما بعدها من اهانة للخالدين، للكواكب المجيدة من قادة شعبنا الكردي امثال الشيخ سعيد والجنرال خالد والجنرال اسماعيل والمقدم فخري وشهيد الوطن الشيخ عبدالقادر والدكتور فؤاد والمحامي محمد توفيق والمحامي حاجي اختي الذين يقول عنهم جواهر لال نهرو انهم اعدموا «وماتوا وعلى شفاهم ترن امنية استقلال كردستان». وليس في ذلك اهانة للشهداء الخالدين قاضي محمد رئيس جمهورية كردستان الديمقراطي وسيفي قاضي ومحمد حسين خان سيف القاضي والضباط الابطال في جمهورية كردستان: العقيد علي الشيرازي والعقيد امين كسنزاني والنقيب حميد مازوجي والنقيب رسول نغديي والملازم عبدالله روشنفكر والملازم محمد ناظمي، وللضباط الاكرد العراقيين الخالدين العقيد الركن عزت عبدالعزيز والعقيد مصطفى خوشناو والمقدم محمد قدسي والمقدم خيرالله عبدالكريم والاف غيرهم وجميعهم اعدموا على ايدي الجلادين الشاهنشاهيين والملكيين العراقيين وبامر من اسيادهم المستعمرين بتهمة الاسهام في تاسيس الدولة الكردية والنضال من اجلها وبتهمة الانفصالية .

واخيرا يبدو ان هؤلاء السادة يريدون تخويف المناضلين الاكرد من اجل حق شعبهم في تقرير المصير وادخال الرعب والهلع في نفوسهم بالافتراء بانهم انما يناضلون من اجل حلم مميت لا طائل تحته ولا امل في تحقيقه لانه «حلم هو ادنى منه الى التحقيق احلام العصافير» وذلك لحرفهم عن هذا السبيل المليء بالاطار والاشواك والهلاك ولدفعهم

نحو حلم مريح لا يكلف الانسان شيئاً بل يدفعه فقط الى الفرار من ساحة الشرف واللجوء الى ربوع المهجر حيث الارتزاق السياسي وبيع الكلام وترديد العبارات الفخمة والثورية جدا عن «وحدة العراق» ومن ثم التحول هناك الى «جنود امناء لصيانة وحدة التراب» وكسب العيش الهنيء من هذا الحلم المريح، وهو ما يليق بهؤلاء الهاربين من الوطن المناضل والصامد.

اما نحن فنرفض الحلم المريح وسنظل نحلم ونحلم بغد مشرق في يوم مجيد لابد انه آت مهما طال بنا السير على درب المضيء بدماء الالاف من المناضلين الاكراد، والذي نعلم علم اليقين بان «الموت على جانبيه» لكننا سنسير والبنادق في ايدينا ومع قافلة حركة التحرر الوطني الديمقراطي الثوري لشعبنا الكردي حتى ننال حق تقرير المصير او نلحق بقوافل الشهداء فنسلم الراية الى الثوار الذين يثابرون على الدرب المجيد حتى النصر المؤكد والمحتم. فليشمت بنا دكلة والعبد وليضحكوا ملء اشداقهم علينا استهزاءً بعقولنا وسلوكنا الطفولي المغامر.

الفصل الرابع
حق تقرير المصير



ظهر حق تقرير المصير كحق ديمقراطي مع اطلالة الثورة الفرنسية الديمقراطية منذ حوالي المائتين من السنين. اذ نادى الثورة بحق الشعب في حكم نفسه بنفسه وعن طريق ممثليه المنتخبين ونادت بالحريات والحقوق الديمقراطية الاخرى في النشر والبيان والانتخاب والفكر والرأي والتنظيم والخ.

ولكن البورجوازية التي قادت الثورة الديمقراطية في فرنسا ومن ثم في البلدان الاوروبية الغربية الاخرى لم تبق ديمقراطية منسجمة اذ سرعان ما غلبها طابعها الطبقي وجوهرها الاستغلالي فخافت من الطبقة العاملة وحركاتها الثورية ومن حركات الشعوب التحررية للبلدان الواقعة تحت سيطرة دولها فارتدت رجعية تعادي شعاراتها التقدمية السابقة وانبرت الحركة الاشتراكية تحمل هذه الشعارات التقدمية ومنها شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

والبورجوازية - كل بورجوازية عموما وبورجوازية الامم العظمى خصوصا- تحمل في طبيعتها بجانب جوهرها الاستغلالي وميلها الاحتكاري جنينا استعماريًا للتوسع على حساب الغير وللاستيلاء على اراضي الغير والانتفاع بخيرات الشعوب الاخرى. واللينينية قد برهنت ان البورجوازية في اعلى مراحلها تصبح امبريالية: فالامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية كتاب وبحث مشهور ومعروف لقائد ثورة اكتوبر الاشتراكية ف. أ. لينين.

وكي لانخدش مشاعر شيوعيينا العروبيين واشتراكيينا القوميين المتمركسين او المتبنين للاشتراكية العلمية نتكلم اولا عن البورجوازية الكردية والتركية واخيرا عن البورجوازية العربية.

فنحن «القوميين الانعزاليين الانفصاليين الكرد» نعلن رأينا على رؤوس الاشهاد عن البورجوازية الكردية-التي هي بورجوازية امة مظلومة ومحكومة والفرق كبير عند لينين بين بورجوازية الامة المظلومة وبورجوازية الامة الحاكمة او الظالمة-نعلن ان البورجوازية الكردية استغلالية تمتص دماء الكادحين الكرد وهي توسعية وعدوانية تجاه الاقليات القومية في كردستان كأخوتنا الاثوريين واخوتنا التركمان مثلا، فالبورجوازية الكردية-التي تحمل جنينها الاستعماري بين ضلوعها-ترغب في التوسع على حساب

الاقلية القومية التركمانية والاقلية القومية الاثورية وترغب في تكريدهم وصهرهم في بوتقة القومية الكردية اذا استطاعت وترغب لا في استثمارهم طبقيا فحسب بل وفي اضهادهم قوميا ايضا. واذا قيض للبورجوازية الكردية ان تنمو وتستولي على كردستان كلها- لاسمح الله - فانها ستمارس حتما سياسة استعمارية بحق الاقلية الاثورية والاقلية التركمانية وذلك عندما تفقد شحناتها التقدمية والثورية نهائيا وتحقق سيطرتها الطبقية، وبالتالي فالبورجوازية الكردية المؤيدة لحق تقرير المصير للشعب الكردي تعارض حقوق الاقليات القومية وتغتصبها اذا تمكنت من ذلك. هذه حقيقة تاريخية، حقيقة مستنتجة من التحليل العلمي والتحليل الطبقي لطبيعة البورجوازية.

والبورجوازية التركية تعطينا مثلا قد لا نختلف عليه، فالبورجوازية التركية عندما حققت-نصف ثورتها- في الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ قلبت ظهر المجن للقوميات العربية والكردية والارمنية وتنكرت لحقوقها لا في تقرير المصير فقط بل وحتى في الحكم الذاتي (اللامركزية). وتطورت البورجوازية التركية بعد الحرب العالمية الاولى ونادت باستقلال تركية وبالقومية التركية وحقوقها، وتعاون الشعب الكردي معها في الحرب التحررية وحرب الاستقلال وتأسست الجمهورية التركية البورجوازية، حينئذ قلبت البورجوازية التركية ظهر المجن للقومية الكردية فنكرت لها ومارست ضدها سياسة استعمارية وصلت حد الاستعمار الاستيطاني.

واليوم تجمع كل القوى التقدمية التركية والكردية في تركيا بما فيها الحزب الشيوعي التركي الرسمي على ان كردستان المركزية مستعمرة (سومركة) وان الدولة التركية كولونيالية (استعمارية). وان نضال الشعب الكردي ضد الاستعمار التركي نضال مشروع وعادل لذلك تنادي القوى التقدمية التركية جميعا بحق تقرير المصير للشعب الكردي. ولايقيم الشيوعيون او الاشتراكيون او الثوريون الترك الدنيا عندما يجري الحديث عن حقيقة كون كردستان مستعمرة وكون الدولة التركية كولونيالية.

وماذا عن البورجوازية العربية هل هي مقدسة ومصونة ومبرأة من خصال وأردان البورجوازية؟ ام ماذا؟

في الحقيقة ان البورجوازية العربية هي استثمارية واستغلالية شأنها شأن البورجوازية قاطبة اولا وهي توسعية وعدوانية حيال القوميات العائشة ضمن الدول العربية ثانيا

وتحمل جنينها الاستعماري ثالثا فضلا عن كونها بورجوازية امة كبرى حققت امبراطوريات في التاريخ وتوسعت خلال المئات من السنين، اذ خرجت من الجزيرة العربية موجاتها المتعاقبة وسكنت اراضي العرب وغير العرب من الاقوام المسلمة.

هذه حقائق واضحة ومعروفة يجب على الشيوعيين العرب والاشتراكيين العرب والثوريين والتقدميين العرب ان يدركوها قبل غيرهم وان يفضحوها وان يعارضوها ويعادوها لصالح جماهير امتهم العربية الكادحة اولا ولصالح مبادئهم التقدمية والاشتراكية ثانيا ولصالح التآخي والتلاحم بين امتهم العربية والامم الشقيقة لها كالامة الكردية مثلا.

نعم ايها الابطال الامميون ويا جهاذة الماركسية اللينينية وحملة شهادات الدكتوراه عن فروعها من الشيوعيين العربيين والاشتراكيين القوميين العرب من الذين تبنيتم الاشتراكية العلمية. نعم هذه هي الحقائق.

ثم ها نحن «القوميين الانعزاليين الانفصاليين الكرد» من ابناء الامة المظلومة نفضح بورجوازيتنا ونلعنها فما بالكم تنزعجون وتغضبون وتثورون بوجهنا عندما نفضح خصائص بورجوازيتم العربية، خصائصها الاستغلالية والاستثمارية لا للكادحين العرب فحسب، بل وللشعب الكردي ولثروات وطنه كردستان ايضا؟ خصائصها التوسعية والعدوانية المتمثلة بسياسة الاستعمار الاستيطاني في كردستان العراق؟ حيث تشرذ هذه البورجوازية مئات الالوف من العمال والفلاحين الكرد وتهدم وتحرق الاف القرى وعشرات المدن والقصبات؟ وتأتي بالعرب وتغريهم بالمال وتفسد عقولهم ونفوسهم بالشوفينية فتسكنهم في كردستان على اراضي الكرد وفي عقر ديارهم. ففي منطقة شيخان مثلا اغتصبت اراضي وقرى الفلاحين الكرد واسكن العرب محلهم وابقى على الكرد في مجمع قريب ليشتغلوا مأجورين على ارض اباؤهم واجدادهم لهؤلاء الوافدين الغاصبين لارضهم.

نعم لماذا تتصايحون وتفترون ضدنا وتكذبون على جماهيركم؟ الاننا نفضح البورجوازية العربية عدوتكم الطبقيّة؟ عدوة الطبقة العاملة وعدوه الاشتراكية اللتين تدعون نضالكم من اجلهما؟ البورجوازية العربية الدكتاتورية التي لم تحرمكم من جرائم دكتاتوريتها ووحشيتها فقتلت المئات من رفاقكم وشردتكم انتم من الوطن ايضا وتسوم

الجماهير العربية الكادحة مر العذاب والاستغلال الطبقي والحرمان من جميع الحقوق الديمقراطية والانسانية؟ البورجوازية التي تخون العروبة جهارا نهارا فتنحاضن مع شقيقتها البورجوازية المصرية الخائنة ومع الحكومات العميلة للامبريالية وتقف ضد الصمود العربي والنضال العربي وتحرف انظار قوى الامة العربية عن عدوتها الاساسية، عن العدوان الصهيوني الجاثم على ارض فلسطين وجولان ولبنان وتوجهها ضد الجارة ايران وضد شعب كردستان الشقيق لشعبكم؟.

عل مسينا قدس الاقداس لديكم عندما فضحنا الطبيعة الطبقيّة للبورجوازية العربية ولماذا هذا الحرص على سمعة البرجوازية العربية الدكتاتورية المغرقة في الرجعية والخيانة.

نحن لم نقل ان البورجوازية العربية هي الجماهير الشعبية العربية ونحن دعونا دوما الى التآخي والكفاح المشترك مع هذه الجماهير الشعبية العربية ضد البورجوازية العربية وعميلتها الاقطاعية الكردية وضد البورجوازية الكردية الرجعية فلماذا اتهمنا ظلما وبهتاننا بالاساءة الى الشعب العربي؟ ام هي عدوة العمال والكادحين والجماهير الشعبية العربية ايضا؟.

اذن فاننا نفصح حقيقة البورجوازية حين نقول انها تتنكر لحق الامم في تقرير مصيرها وتحمل خصالا توسعية وعدوانية وجنينا استعماريًا ولا بد ان نقول ذلك لدى دراسة موضوع حق تقرير المصير الذي نادى به البورجوازية عندما كانت تقدمية وثورية وتنكرت له عندما تحولت البورجوازية الى رجعية واستعمارية فحملته وبشرت به الحركة الاشتراكية بعد ذلك.

ليس في ذلك استهانة او اهانة او اساءة الى العمال والكادحين والجماهير الشعبية في تلك الامم التي تحكمها البورجوازية التي تعفنت وخلقت الطبقة العاملة لتحفر لها قبرها وتدفنها في مزبلة التاريخ.

لذلك من حقنا ان نقول ان لاشيء غير الشوفينية وغير تقديس بورجوازيتهم القومية يدفعان الشيوعيين العربيين والاشتراكيين القومييين لرفع عقيرتهم بالشجب والاستنكار لمقولاتنا الصائبة عن حق تقرير المصير للشعب الكردي ومعاداتنا للسياسة الاستعمارية الاستيطانية للبورجوازية البيروقراطية العفלקية في كردستان العراق وللمفاهيم الرجعية

عن الوحدة اللاحقية ومناداتنا بالاتحاد الاختياري الحر بديلا عنها. وحيث ان هؤلاء المرتدين والتحريفيين واشقاءهم الاشتراكيين القوميون العرب يتباهون بالماركسية اللينينية او بالاشتراكية العلمية ويرددون الالفاظ الرنانة عن حقوق الشعوب والحكم الذاتي او حق تقرير المصير بمفهوم الحكم الذاتي وينصبون صدورهم كمدافعين عن الوحدة العراقية والوحدة الوطنية والكفاح العربي الكردي المشترك، فانه من الضروري مناقشة موضوع حق تقرير المصير وفق المفاهيم الماركسية اللينينية والاشتراكية العلمية وبحث جميع جوانب هذا الموضوع الهام والشائك وبيان مضمونه ومبرراته وضروراته وذرائع معارضييه في الحركة الاشتراكية الدولية وكذلك مسائل الانفصال كحق وكحرية في الممارسة وبيان حقيقة ان معارضي حق الانفصال هم المروجون للانفصالية والزارعون لبذرتها وان دعاة حق الامم في تقرير مصيرها بما فيه حق الاستقلال والدولة القومية والانفصال هم الداعون والساعون للتآخي بين الامم وتقاربها واتحادها الاختياري الحر الذي هو اتحاد اقوى الف مرة من الوحدة اللاحقية القسرية.

ومن ثم لبيان ان حقيقة موقف هؤلاء السادة ليست الا الشوفينية والا التعصب لقوميتهم الحاكمة ضد القومية المظلومة مهما حاول هؤلاء السادة تغليف موقفهم بعبارات طنانة عن الحكم الذاتي والوحدة الوطنية ووحدة التراب والكفاح المشترك ضد الاستعمار.

ومن المعلوم ان المفاهيم التي يجترها هؤلاء السادة ليست بمفاهيم جديدة بل هي النسخة العربية-مع بعض التحريف والتشويه-لمفاهيم استعمارية واشتراكية شوفينية اجترها الاشتراكيون الاستعماريون والاشتراكيون الشوفينيون وبعض الاشتراكيين الطيبين المضللين في اوربا في بداية هذا القرن.

وان تنفيذ هذه المفاهيم الضارة والمتعارضة مع مصالح الاشتراكية والكادحين والتآخي بين عمال مختلف الامم وبين الشعوب الراغبة في العيش تحت ظل دولة واحدة قد وقعت على عاتق زعيم البلاشفة وقائد ثورة اكتوبر الاشتراكية الذي دحض وفند هذه المفاهيم وارسلها الى مزبلة التاريخ في روسيا، لذلك فان دراسة التجربة الروسية والسوفيتية ولو باختصار مفيد جدا لنا.

كانت روسيا القيصرية سجن الشعوب التي عاشت تحت انيار الاضطهاد القومي والاستعماري والروسنة وفرض اللغة الروسية بالقوة. والروسنة تشبه سياسة التعريب في كردستاننا، اقول تشبه لان سياسة التعريب تنفذ بوحشية تفوق الروسنة وبحرب ابادة وحشية ضد شعب كردستان. وفي روسيا جرى نقاش شديد حول المسألة القومية وكيفية حلها. وجرى صراع عنيف بين الفصائل الاشتراكية المختلفة والقوى الديمقراطية البورجوازية والقومية الروسية وحول المواضيع التالية:

اولا- معنى ومضمون حق تقرير المصير.

ثانيا- ماهي مبررات حق تقرير المصير.

ثالثا- الموقف من حق حرية الانفصال وكيفية استعماله وخطر تصدع الدولة.

رابعا- موقف الاشتراكيين في الامم الظالمة والامم المظلومة من الدعاية لحق تقرير المصير وكيفية استعماله.

خامسا- هل الدعاية لحق حرية الانفصال تؤدي الى ابعاد الانفصالية وتقريب الاتحاد ام ماذا؟

سادسا- هل الدعوة لحق تقرير المصير يعني تأييد التعصب القومي لدى الامة المظلومة او الظالمة؟

سابعا- لماذا يجب القيام بدعاوة ونشاط تحريضي في سبيل تمتع الامم كافة بحقها في انشاء دولها القومية المستقلة؟

ان دراسة كافية لهذه المواضيع مفيدة جدا لتجربة الحركة الثورية الرائدة في العراق وكردستان ولكنها ليست في مقدورنا الان وفي هذا البحث، ولكننا ننصح بها جميع التقدميين والاشتراكيين العرب والكردي في العراق. خاصة لان الافكار الشوفينية والاستعمارية والعنصرية تظهر الان على شكل «الدفاع عن الوطن» و «وحدة العراق» و «وحدة التراب» ومعاداة حق تقرير المصير بذريعة الحرص على صيانة العراق وكيانه وتحت ستار معاداة «تجزئة الوطن والمنطقة» وبزعم ان الاستعمار-الذي قسم الامتين الشقيقتين العربية والكردية ومنعهما من حق التحرر والوحدة والدولة الوطنية-يريد اقامة دولة كردية ودولة شيعية ودولة سنية والخ من الاكاذيب، تظهر هذه الافكار بعد اشتداد النزوع الشوفيني في التيار القومي العربي جراء الحربين المجرمتين اللتين اشعلهما الجلاد صدام حسين ضد الشعب الكردي وضد الجارة ايران.

اولا: معنى ومضمون حق تقرير المصير

في البداية كان الاتفاق حول معنى حق تقرير المصير شاملا ثم اختلف الموقف حول هذا الموضوع اختلافا شديدا وفق الميول والمصالح الطبقية. فقد اتفق الاشتراكيون الديمقراطيون في مؤتمر حزبهم الثاني عام ١٩٠٣ على حق تقرير المصير بمعناه السياسي وشرح بليخانوف معناه ومضمونه.

يقول لينين «ونلاحظ في بادىء الامر، ان الكتابات الاشتراكية الديمقراطية الروسية التي تبحث عن حق الامم في تقرير مصيرها تدل بوضوح رغم قلتها على ان معنى هذا الحق كان يفهم دائما كحق الانفصال». وقد عرف لينين نفسه هذا الحق بقوله «ان المقصود بحرية الامم في تقرير مصيرها هو انفصالها كدول عن مجموعات قومية اخرى، هو بالطبع تكوينها دولا قومية مستقلة» ص ١٤٦ من المجلد (٥) المختارات-طبعة موسكو العربية. ويقول في مكان آخر ص ١٥١ النص الاتي «كما يعني ان حرية الامم في تقرير مصيرها لايمكن ان يكون لها في برنامج الماركسيين، من الوجهة التاريخية والاقتصادية سوى معنى واحد هو حرية تقرير المصير السياسي اي الاستقلال كدولة اي انشاء دولة قومية ويعتبر لينين ان «السعي الى اقامة دول قومية تستجيب على الوجه الاكمل لمتطلبات الرأسمالية الحديثة هذه، هو امر ملازم لكل حركة قومية وتدفع الى ذلك اعمق العوامل الاقتصادية ويوافق لينين على رأي كاوتسكي القائل « ان الدولة القومية هي شكل الدولة الذي ينسجم اكمل انسجام مع الظروف العصرية... وهي الشكل الذي يتهيأ لها فيه تأدية مهامها باسهل مايمكن» ويستطرد لينين قائلا «وعلينا ان نضيف الى ماتقدم ملاحظة ختامية اوفر دقة اوردها كاوتسكي وهي ان الدول التي يكون تركيبها القومي بعيدا عن التجانس (اي التي تدعى بدول القوميات خلافا للدولة القومية) تكون «دائما دولا ظل تشكيلها الداخلي، لسبب ما، شاذاً وضعيف التطور» متاخرا- «ص ١٤٧ المصدر السابق. وفي لجنة البرنامج للمؤتمر الثاني شرح بليخانوف شرحا مسهبا معنى حق تقرير المصير فخلص الى القول «بانه حق الانفصال».

ولم يعارض احد من المندوبين من المنشفيك والبوند هذا الحق ولكن مندوبين بولونيين هما فارشافسكي وكانيتسكي حاولا في اجتماعات لجنة البرنامج معارضة «الاعتراف بحق حرية تقرير المصير» ولكن بليخانوف سخر من مزاعمهما حتى « وقد بدت بجلاء ووضوح خراقة الاقتراح الذي يدعو ماركسيي روسيا الى ان يطرحوا جانباً الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها الى درجة ان الماركسيين البولونيين لم يجرأوا حتى على ترديد براهينهم امام هيئة المؤتمر العمومية «ص ٢٠٨ - ٢٠٩» المختارات المجلد الخامس- طبعة موسكو العربية - ويعلق لينين على ذلك قائلاً» ولاشك ان هذا الحادث التاريخي يتمتع باهمية كبيرة جدا في نظر كل امرىء يحرص صادقاً على برنامجه هو. ان تحطيم براهين الماركسيين البولونيين تحطيماً تاماً في جلسات لجنة البرنامج في المؤتمر، وعدولهم عن ابداء اية محاولة للدفاع عن ارائهم امام هيئة المؤتمر العامة امران لهما دلالة عميقة جداً». ص ٢٠٩ المصدر السابق.

ولكن المندوبين غادرا المؤتمر لاسباب عديدة وبعد ذلك طالبا بتعديل الفقرة التي تنص على حق تقرير المصير وجعلها «مؤسسات تضمن حرية التطور الثقافي التامة لجميع الامم التي تؤلف الدولة» ويعلن لينين على ذلك قائلاً:

«وهكذا يتبين ان الماركسيين البولونيين كانوا يبذون يومئذ فيما يتعلق بقضية القوميات: اراءً غاية في الابهام، الى درجة انهم كانوا يقترحون في الواقع بدلاً من حرية تقرير المصير، صيغة مستعارة من شعار « استقلال الثقافة القومية الذاتي »المزعوم».

ويستطرد لينين قائلاً:

«ان الامر ليبدو بعيد التصديق ولكنه حقيقة واقعة مع الاسف-وعلى الرغم من ان المؤتمر كان يضم خمسة من البولنديين يتمتعون بخمسة اصوات وثلاثة من القفقاسيين يتمتعون بستة اصوات فضلاً عن صوت استشاري هو صوت كوستروف. على الرغم من ذلك كله لم يكن هناك اي صوت الى جانب حذف الفقرة المتعلقة بحرية تقرير المصير».

ثم يستطرد «اما الان وقد ظهر حزب ليبرالي روسي، هو حزب الدستوريين الديمقراطيين- الكاديت-فاننا نعرف ان حرية الامم في تقرير مصيرها السياسي، قد استعيض عنه في برنامجه ب- حرية تقرير المصير الثقافي- وهذا يعني ان اصداقاً روزا لوكسمبرك البولونيين الذين عكفوا على «محاربة» التعصب القومي لدى الحزب الاشتراكي البولوني

قد برعوا في تلك الحرب الى درجة انهم اقترحوا معها الاستعاضة عن البرنامج الماركسي ببرنامج ليبرالي وراحوا بعد كل ذلك يتهمون برنامجنا بالانتهازية فهل ثمة مجال للدهشة اذا استقبلت لجنة البرنامج التي فيها المؤتمر الثاني هذه التهمة بالضحك فقط». ص ٢١٠ المصدر السابق.

يتبين مما تقدم ان الاتجاه الذي كان ينوي حصر حق الامم على حق تقرير المصير الثقافي كان اتجاها بورجوازيا في الاساس واتجاها يخدم القومية الشوفينية للامة السائدة.

وفي دفاعه المتواصل عن المفهوم الماركسي الصائب عن حق الامم في تقرير مصيرها يعتبر لينين اتهام الماركسيين الروس بانهم من انصار «وحدة كيان الدولة» الروسية، يعتبر هذا الاتهام نميمة ويحتج على يوركييفج المحرر في مجلة دزفين قائلا:

«ان هذا السيد قد اطلع اغلب الظن على محاضر المؤتمر الثاني لانه يستشهد باقوال بليخانوف التي اوردها كولدبلات. واطهر انه يعرف ان حرية تقرير المصير لايمكن ان تعني الا حق الانفصال. ولكن هذا لايمنعه من النميمة على الماركسيين الروس في اوساط البورجوازية الاوكرانية الصغيرة بادعائه ان هؤلاء الماركسيين هم من انصار- وحدة كيان الدولة - الروسية، ان السادة يوركييفج وامثاله لم يكن بوسعهم بالطبع ان يجدوا وسيلة افضل من هذه النميمة لابعاد الديمقراطيين الاوكرانيين عن الديمقراطيين الروس». ص٢١٥ - ٢١٦-المصدر السابق.

وليقرن القاري الموقف اللينيني من مضمون حق تقرير المصير وعلاقته بوحدة كيان الدولة مع موقف المتمركسين في «الغد الديمقراطي» الذين يغالون في تقديس «وحدة العراق» و «وحدة كيان الدولة» العراقية الى حد تفضيل الملك فيصل على الثوار الاكراد. بينما يتطلب المنطق الثوري منهم ان يجعلوا من موقف الملك فيصل وحرصه على وحدة كيان الدولة و «وحدة العراق» الملكية اللاحاقية المقامة على رؤوس حراب جنود الاستعمار البريطاني دليلا لرفض هذه الوحدة اللاحاقية وبالتالي دليلا على صحة موقف الثوار الاكراد المعادين لها لا دليلا لادانتهم. والتعريف اللينيني لحق تقرير المصير يكشف زيف وكذب ادعاء البعض حين يعترفون لفظيا بحق تقرير المصير دون حق الانفصال الذي هو جوهر ومضمون هذا الحق. هذا طبعا لو لم يستعبروا اللينينية بالمقولات القومية

الشوفينية والمصيبة التي يتكلمون عنها تتناقض مع المصيبة التي يتكلم عنها لينين ايضا. فهؤلاء السادة يعتبرون «ان مصيبة السيد نوشيروان انه يحلم بدولة كردية.....» ولكن المصيبة الحقيقية هي في سيادة الافكار القومية للبورجوازية والاقطاعية المفاهيم القومية الرجعية التي تسمم الجو السياسي في العراق كما فعلت في روسيا القيصرية. دعونا نسمع ف. ا. لينين حين يقول:

«ومعروف ان البورشكيفيجيين والكوكوشكينيين هم المسيطرون على سياسة روسيا العامة. ان اراءهم هي السائدة وحملات الاضطهاد ضد القوميات الاخرى غير الروسية واتهامهم اياها بانها تسعى الى الانفصال وادانتهم مجرد التفكير في الانفصال، هي مواضيع المواعظ والخطب في الدوما والمدارس والكنائس والثكنات وفي مئات الصحف والوفها. ان هذا السم الذي تنفته نزعته التعصب القومي الروسية هو الذي يفسد الجو السياسي في روسيا كلها. وهذه مصيبة الشعب الذي يقوي جذور الرجعية في جميع انحاء روسيا بسبب استعباده طائفة من الشعوب الاخرى» ص ٢١٩ المصدر السابق. وهذه هي الان مصيبة الشعب في العراق حيث تفسد العفلية الجو السياسي حين تنفث سموم نزعته التعصب القومي وهو الذي يفسد الجو السياسي بحيث تتأثر بغبار هذا السم حتى دعاة الاشتراكية والديمقراطية بين الشعب العربي. حتى القوميون المعارضون للحكم الفاشي العفلي. حتى البعث المعارض للبعث العفلي في العراق، والسم هنا هو ايضا تهمة الانفصالية وحتى التفكير بها. ثم تمنع معنا ايها القاريء العزيز ان ممثلي البورجوازيين والملاكين العقاريين الروس ايضا، ان ممثلي الكاديت ايضا كانوا يتهمون القوميات المضطهدة والمظلومة بنفس التهمة التي يرمونها بها الان ممثلو البورجوازية والملاكين العقاريين العرب وعملائهم في الحركة الديمقراطية والاشتراكية، وهي تهمة «الانفصالية» وتمعنوا في كيف كان هؤلاء الاستعماريون الروس (ومعهم ممثلو البورجوازية الدستورية) يرددون تهمة «الانفصالية» التي يصفها لينين بالسم الذي يفسد الجو السياسي والسم الذي تنفته نزعته التعصب القومي للامنة الظالمة وكيف كانوا ايضا يدينون-مثل دكلة والعبد- مجرد التفكير في الانفصال حيث يعتبران الدولة الكردية حلما مميتا وجزءاً من مشروع استعماري قديم-جديد. اذن فنحن لسنا وحدنا الذين ندان بتهمة «الحلم المميت» بالدولة الكردية فقد سبق ان ادين «مجرد التفكير في الانفصال»

في روسيا القيصرية ومن قبل اناس كانوا يدعون الديمقراطية والحرية وقفوا بجانب الاستعماريين الروس «ضد القوميات الاخرى غير الروسية» التي تعرضت مثل القومية الكردية الى حملات الاضطهاد بجريرة انها «تسعى الى الانفصال» فهل يرفعوى السادة ذكلة وعبدالائمة ومن لف لفهم من دعاة الديمقراطية والماركسية وهلا سمعوا قول لينين في ذلك الموقف والذي يقول:

«فان كل تقاعس عن الدفاع عن حق حرية تقرير المصير انما يعني في الواقع بالنظر الى النسبة الموضوعية بين قوى الطبقات في روسيا الانغماس في افطع انواع الانتهازية وتطعيم البروليتاريا براء الكوكوشكينيين. والحال ان هذه الراء ليست من حيث الجوهر الا اراء البوريشكبيجيين وسياستهم» ص ٢٢٠ المصدر السابق.

والسيد بوريشكيفيج كان من الملاكين العقاريين من المائة السود وكان من غلاة القوميين الروس الاستعماريين المعادين للسامية بينما كان كوكوشكين سياسيا بورجوازيا روسيا اجتماعيا سياسيا وعضوا في اللجنة المركزية لحزب الكاديت البورجوازي الروسي.

فهل يستمر السادة ذكلة والعبد لا في التقاعس عن الدفاع عن حق حرية تقرير المصير للشعب الكردي فحسب بل وايضا في ادانة مجرد التفكير بالانفصال واعتبار جوهر هذا الحق حلما مميتا حيث الانغماس في افطع انواع الانتهازية ام يرفعون ويرجعون عن غيهم.

ثانيا: ضرورات ومبررات حق تقرير المصير للشعوب

قد يبدو اليوم سخيفا جدا وغريبا جدا بل وامرا مستنكرا نشازا ان يناقش موضوع حق تقرير المصير للشعوب في الاوساط الاشتراكية والتقدمية والوطنية والثورية. اذ غدا هذا الحق معروفا ومعترفا به في ميثاق الامم المتحدة ولائحة حقوق الانسان الدولية وفي المنظمات الدولية كالدول الافريقية والامريكية اللاتينية ومنظمة دول عدم الانحياز وكذلك اصبح برنامجا معروفا لجميع المنظمات العمالية والطلابية والشبابية والنسائية الدولية. لقد اصبح حق تقرير المصير معترفا به رسميا ولفظيا حتى من الدول الاستعمارية ومن اشد الدول رجعية وشوفينية. ولم يظل الاختلاف قائما الا على تطبيقه ومشموليته بمعنى من هم الذين يشملهم هذا الحق. فمثلا ان الدولة الطورانية الرجعية في تركيا تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها الوارد في ميثاق الامم المتحدة وكذلك تفعل العصاة الفاشية الصدامية الحاكمة التي تعلن اسنادها لنضال الشعوب في العالم، الا ان هاتين الدولتين تناقضان وتدوسان على هذا الحق فيما يتعلق بالشعب الكردي الرازح تحت انيار احتلالهما. فهما ينكران-وكل بتعبيره الخاص-وجود شعب كردي متميز يعيش على ارض وطنه. فتركيا تعتبر اكثر من ١٥ مليونا كرديا «اتراكا جبليين» والعراق يعتبرهم قومية ولكنها:

١- تعيش على ارض عربية، على «الارض التي عرفت تاريخيا بالوطن العربي»، «فالهوية العربية للارض التي تعيش عليها» القومية الكردية «اتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر الاف السنين» وليست «عن طريق القهر والاستعمار والاستلاب».

٢- ومن الخطأ اعتبارها «مختلفة عن الامة العربية بنفس المستوى الذي تختلف فيه القومية الفارسية».

٣- «والعربي هو من كانت لغته العربية وعاش على الارض العربية او تطلع الى الحياة فيها وآمن بانتسابه الى الامة العربية».

وهذا يعني في التحليل النهائي التحايل-بهذوء-على التاريخ والواقع وجعل الشعب الكردي جزءاً من الامة العربية (سلميا) وذلك بحكم توفر شروط عربيته «فالارض عربية»

اي ان الشعب الكردي لايملك وطنه «كردستان» بل يعيش على الارض التي عرفت تاريخيا «بالوطن العربي» وليست القومية الكردية مختلفة عن الامة العربية كالقومية الفارسية مثلا والمدارس تفرض اللغة العربية والمساجد تعلم القرآن العربي الكريم وبالتالي فسيتم خلال حقب من الزمن تعليم الاكراد اللغة العربية وستتوسع فروع حزب البعث العربي الاشتراكي بين الاكراد (بالقسر والاجبار طبعاً) ويفترض الدستور العراقي وحتى برنامج الاحزاب القومية (البعثية والناصرية) على كون العراق جزءاً من الامة العربية وكل ذلك يحقق الانتساب الى الامة العربية واذن فالنتيجة المنطقية هي ان الكرد عرب. وهكذا ذاب الكرد كأمة فهم في العراق عرب الجبال وفي تركيا اتركيا جبليون وفي ايران اربون اقحاح وايرانيون اصلاء وهكذا فان تركيا والعراق وسائر الدول الرجعية لاتعارض مبدأ حق تقرير المصير بل تعارض تطبيق هذا المبدأ على الشعوب الواقعة تحت حكمها وبالتالي فالاختلاف هو اليوم في العالم ليس على احقية ومشروعية حق تقرير المصير اللتين نالتا الاعتراف الدولي وبالاجماع الدولي، ولكن الاختلاف هو على مشمولية هذا الحق وكيفية تطبيق وممارسة هذا الحق.

ولكن اقرار هذا الحق لم يكن بهذا الوضوح والبساطة في بداية القرن العشرين بل كان اقراره موضع اختلاف شديد واعتراض لا من قبل الاستعماريين فقط بل وحتى من الاوساط الاشتراكية والمعادية للاستعمار. لذلك احتاج انصار حق تقرير المصير وعلى رأسهم البلاشفة الروس وبقيادة لينين الى الدفاع عن هذا الحق وتقديم مبررات مشروعية وضرورة الاعتراف به وهي المبررات التالية:

١- المبرر الالهم والاساس والذي يشكل القاعدة المادية لحق تقرير المصير والذي انبثق منه تاريخياً وبحكم ضرورة التطور الاجتماعي (الاقتصادي كبناء تحتي) هو مستلزمات التطور الاقتصادي المنسجم، هو متطلبات الرأسمالية الحديثة واعمق العوامل الاقتصادية في التطور الاجتماعي ودفع الاقوام والشعوب نحو تأليف الدول القومية.

٢- مستلزمات التحالف الاممي بين العمال والتحالف بين العمال والامم المظلومة.

٣- المساواة بين الامم ومعاداة التمييز (عدم التمييز).

٤- الديمقراطية.

٥- الافكار الاشتراكية المعادية لكافة انواع الاضطهاد والتمييز.

وسنوجز شرح هذه المبررات لحق تقرير المصير فيما يلي:

بيان مبررات وضرورات حق تقرير المصير

لايستمد حق تقرير المصير معناه ومضمونه من التعاريف الحقوقية العامة، بل يكونهما التطور التاريخي، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والخ. ان حق تقرير المصير يستمد مضمونه ومعناه من ظهور الامم وتطوراتها، من نشوء الحركات القومية وتطوراتها. وهذا الحق يشكل تعبيرا عن ضرورات التطور الاجتماعي للامم والقوميات. وبالتالي فان التطور التاريخي للامم يفرز هذا الحق استجابة لمستلزمات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للامم. وهو بهذا المعنى حق تاريخي، حق موضوعي، حق طبيعي للامم لا بد لها من ممارستها كي تتطور وتنمو وتزدهر وتنضج، كي يتم تطبيق القانون التاريخي عن الامة، قانون التطور التاريخي عن ظهور الامة ونموها وتطورها ونضوجها ثم انتهائها- كأية ظاهرة تاريخية- وان كان ذلك على المدى البعيد والابعد، باندماج الامم جميعا بعد تقاربها قرونا وقرونا في امة عالمية واحدة كما تقول الماركسية. فهذا الحق هو التجسيد. هو الصيغة السياسية لتطور الحركة القومية المفضية الى تشكيل الدولة. ومعلوم ان ظهور الدول القومية- وحق تقرير مصيرها هو تعبيرها السياسي- كان في عهد انتصار الرأسمالية على الاقطاعية. اذ كانت الدول الاقطاعية (عادة) متعددة القوميات والاجناس. ولذلك فقد كان الاساس الاقتصادي للحركات القومية المفضية الى تشكيل الدولة القومية بحكم مستلزمات التطور الاجتماعي وقوانينه، كان الاساس الاقتصادي لها يكمن في «ان تفوق الانتاج البضاعي تفوقا تاما يتطلب استيلاء البورجوازية على السوق الداخلية وتوحيد الاراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة وازالة كل حاجز من شأنه ان يعيق تطور تلك اللغة ورسوخها في الادب. ذلك ان اللغة وسيلة كبرى لاتصال الناس بعضهم ببعض. كما ان وحدة اللغة وحرية التطور هما من اهم الشروط لقيام مبادلات تجارية حرة شاملة حقا تتوافق مع الرأسمالية الحديثة ولتكتل الناس تكتلا حرا واسعا داخل كل طبقة من الطبقات، واخيرا لاقامة علاقة وثيقة بين السوق وبين كل رب عمل كبير او صغير، بين السوق وبين كل بائع ومشتري. فالسعي الى

اقامة دول قومية تستجيب على الوجه الاكمل لمتطلبات الرأسمالية الحديثة هذه، هو امر ملازم لكل حركة قومية وتدفع الى ذلك اعمق العوامل الاقتصادية، ومن هنا يبدو ان الميزة النموذجية والشيء الطبيعي في المرحلة الرأسمالية هو قيام الدولة القومية في اوربا الغربية كلها بل في العالم المتمدن كله.

فاذا اردنا، بعد هذا، ان نفهم معنى حرية الامم في تقرير مصيرها دون ان نتلاعب بالتعاريف الحقوقية ودون ان «نخترع» مفاهيم مجردة بل بتحليل الشروط التاريخية والاقتصادية للحركات القومية، فلا بد ان نصل الى النتيجة التالية:

ان المقصود بحرية الامم في تقرير مصيرها هو انفصالها كدول عن مجموعات قومية اخرى، هو بالطبع تكوينها دولا قومية مستقلة «ص ١٤٦» المجلد الخامس-لينين. اذن فان التعريف اللينيني ليس «مخترعا» ولا «مختلفا» ولا مصاغا حسب الامنيات الطيبة والاهواء والمقاصد الخيرة، بل هو صياغة لحقيقة مستخرجة من الوقائع التاريخية والاقتصادية، هو استنباط واستنتاج علمي مطابق لمعطيات حركة تاريخية موضوعية، لما هو ضروري لتطور طبيعي للمجتمع، لما هو لازم ومطلوب لسير التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي وبالتالي هو تصور وصياغة علمية لمآل هذه الحركة التاريخية الموضوعية، حركة نشوء الامة وتطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.

واذن فان ممارسة الامة لحقها في تقرير مصيرها اي انفصالها كدولة مستقلة عن مجموعات قومية اخرى اي تكوينها دولتها القومية المستقلة، هي من مستلزمات التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي لهذه الامة. خاصة عند حرمانها من قبل دولة بورجوازية او اقطاعية-بورجوازية من ممارسة هذا الحق باخضاعها للسيطرة الاجنبية. لان السيطرة الاجنبية الاستعمارية، والبورجوازية، تعرقل التطور الاقتصادي والثقافي والحضاري والاجتماعي والسياسي والخ للامم المحرومة من حق تقرير المصير. وبالتالي فان تحررها من السيطرة الاجنبية وممارستها لحق تقرير المصير ليس ترفا او رغبة او امنية او حلما لرفع راية ملونة، بل هو ضرورة تاريخية لانجاز التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لهذه الامة، بل هو استجابة منطقية والزامية لمستلزمات التطور الاجتماعي والحضاري لهذه الامة، كما انه ضرورة تاريخية لتطور الصراع الطبقي ايضا، لتبلور

هذه الفئات الاجتماعية في طبقات وتبلور هذه الطبقات في منظمات سياسية ونقابية ومهنية خاصة، ومن ثم لتبلور الكفاح الطبقي وظهوره على الملأ بعد التخلص من الكفاح الوطني الذي هو في الحقيقة محصلة لكفاح عدة طبقات وطنية ضد طبقات اجنبية. فبعد التحرر الوطني وفي ظل الدولة القومية تظهر جبهة الطبقات الكادحة في مواجهة جبهة الطبقات الظالمة والمستثمرة ويشتد الصراع الطبقي بينهما ويأخذ مجراه نحو حله لصالح الطبقات الكادحة والمظلومة. فحق تقرير المصير للامة المظلومة هو الذي تخدم ممارسته النضال الطبقي وتمهد الطريق للسير نحو الاشتراكية عبر الديمقراطية الثورية او الشعبية. واذن فاننا حين ندعو الى حق تقرير المصير للشعب الكردي انما ندعو الى ممارسة حق طبيعي، حق تاريخي، حق موضوعي، حق تعتبر ممارسته من ضرورات التطور الاجتماعي. من مستلزمات التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي للشعب الكردي، حق بدون ممارسة الشعب الكردي له لايمكنه تحقيق تقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري والسياسي ولايمكن بدون ممارسته تسهيل النضال الطبقي نحو القضاء على استثمار الانسان لاخيه الانسان، اي نحو الديمقراطية الشعبية فالاشتراكية، اذن فاننا لاندعو الى «حلم مستحيل» او الى تنفيذ مؤامرة استعمارية صهيونية او مشروع استعماري قديم-جديد، بل ندعو في الحقيقة الى تنفيذ مشروع تاريخي قديم-جديد، الى تنفيذ مهمة تاريخية، الى تنفيذ ضرورة تاريخية وضرورة موضوعية وضرورة واقعية، الى تحقيق ضرورة يستحيل بدونها تحقيق وانجاز التطور الاجتماعي وتنفيذ قوانين التطور الاجتماعي في كردستان مما يجعل تنفيذ وممارسة حق تقرير المصير للشعب الكردي حتمية تاريخية وليس حلما محالا. ان الذين لايفهمون هذه الحقيقة لايفهمون حق تقرير المصير ومضمونه ولا دوره التاريخي ولا اساسه الاقتصادي ولا منبته التاريخي ولا منبعه التاريخي. فضلا عن كون المعادين له والمعارضين لممارسته، معادين في الحقيقة والواقع لقوانين التطور الاجتماعي في كردستان. معادين لمستلزمات تحرير الشعب الكردي من الاضطهاد القومي والظلم الاستعماري. ومعادين للحتمية التاريخية بدعوى معاداة الحلم المميت كما لايفهمون الظاهرة التاريخية المهمة، ظاهرة نشوء الامم وصيرورتها وتطوراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والخ باعتبارها قانونا موضوعيا من قوانين التاريخ وقوانين نشوء ظاهرات التاريخ ونموها وتطورها نحو مصيرها النهائي المحتوم.

التضامن بين عمال مختلف القوميات

يؤمن الاشتراكيون باتحاد العمال من مختلف القوميات للدولة الواحدة من اجل دك سلطة البورجوازية والقيام بالثورة الاشتراكية. وهم يعتقدون بان الاضطهاد القومي والظلم القومي يعرقلان هذا الاتحاد. كما ان النضال ضدهما يجبر العمال في الامة المظلومة على التعاون مع بورجوازيتهما ضد حكم الامة السائدة، في تفسيرهم لمعارضتهم لللاحاق-الذي يعني ضمن مايعني اغتصاب حق تقرير المصير من امة وضمها بالقوة الى امة اخرى تحت دولة واحدة-يورد الاشتراكيون الديمقراطيون الحجة التالية:

«ان اللاحاق يحفر هوة بين بروليتاريا الامة السائدة المتسلطة وبروليتاريا الامة المضطهدة المظلومة... وفي حالة اللاحاق تتحد البروليتاريا مع بورجوازيتهما وترى في بروليتاريا» الامة السائدة عدوا لها وبدلا من نضال البروليتاريا الطبقي الاممي ضد البورجوازية الاممية، يدب الانشقاق والتفسخ الفكري في صفوف البروليتاريا ويعلق لينين على هذه الحجة قائلا: «اننا نوافق على هذه الحجة كل الموافقة» ص ١٠٧ المختارات المجلد ٦. ويستطرد لينين قائلا:

«ونقول لكي نتمكن من القيام بالثورة الاشتراكية ومن اسقاط البورجوازية ينبغي على العمال ان يتحدوا اتحادا وثيق العرى. فالنضال من اجل حرية تقرير المصير اي ضد اللاحاق ييسر هذا الاتحاد» ص ١٠٧-المصدر السابق. فالتضامن والاتحاد بين العمال من مختلف قوميات الدولة الواحدة يتطلبان اذن اولا النضال ضد اللاحاق وهذا يعني معارضة ضم قومية بالضد من ارادتها الى دولة معينة وحرمانها من حق تأسيس دولتها القومية، وثانيا النضال من اجل حرية تقرير المصير اي حق هذه القومية في انشاء دولتها القومية المستقلة.

وتقول الاشتراكية العلمية ان استعمال الامم المظلومة لحقها في تقرير مصيرها حتى بشكل الانفصال لايفصم التضامن والاتحاد بين عمال مختلف قوميات الدولة الواحدة اذا وافق عمال مختلف القوميات على الانفصال. وتأتي في الاشتراكية العلمية مثلا على ذلك انفصال النرويج عن السويد وبتأييد ماركس وانجلس لانفصال ايرلندا عن انجلترا.

ودعونا نوجز التجريبتين:

تجربة انفصال النرويج عن السويد

اهتمت الاشتراكية الحقيقية والثورية بتجربة انفصال النرويج عن السويد كثيرا لانها برهنت امكانية ممارسة حق تقرير المصير وحق الانفصال في عهد الامبريالية، وهي الامكانية التي تجاهلها الاشتراكيون الثوريون المنحرفون امثال روزا لوكسمبرغ وبعض البولونيين وبعض البلاشفة الروس، ولان التضامن الاممي بين عمال السويد والنرويج قد ظهر قويا وجليا من موقفيهما ولان المثال قد برهن على صحة الموقف البلشفي من المسألة القومية عموما.

لقد كانت النرويج ضمن مملكة السويد تتمتع بحكم ذاتي وكانت «الوحدة السويدية النرويجية» من نوع «الوحدة اللاحاقية» لان الملوك الاوروبيين هم الذين اعطوا النرويج للسويد ايام الحروب النابوليونية رغم ارادة النرويجيين، تماما كما اعطت بريطانيا كردستانا الجنوبية الى «جلالة ملك العراق» وعميله المطيع فيصل بعدما ضمنت مصالحها الاستعمارية في الدولة العراقية الصنيعة والعميلة لها ورغم ارادة الاكراد الذين ثاروا على بريطانيا وقاوموا احتلالها العسكري وغزوها الاستعماري لكردستان اعوام ١٩٢٣-١٩٣٠. وكانت الروابط الجغرافية والاقتصادية واللغوية التي تقرب النرويج من السويد قوية ولا تقل قوة عن روابط الامة الروسية بالامم السلافية الغير روسية مثلا. ورغم الاستقلال الذاتي الواسع الذي تمتعت به النرويج فقد اضطرت السويد الى ابقاء قواتها في النرويج ضمانا لاختضاعها الى سلطانها. تماما كما فعلت بريطانيا في السابق والحكومة العقلية الفاشية الان لاختضاع كردستان الجنوبية الى سلطانها وبالقوة الغاشمة.

وفي آب ١٩٠٥ قرر المجلس النيابي النرويجي ان ملك السويد لم يعد ملكا للنرويج وجرى بعد ذلك استفتاء شعبي صوت فيه (٣٦٨٢٠٠) ناخب تأييدا للانفصال وعارضه (١٨٤) صوتا فقط مع العلم ان ٨٠% من الناخبين اشتركوا في الاستفتاء. فماذا كانت مواقف الطبقات الاجتماعية المختلفة؟

عارض الارستقراطيون وكذلك القساوسة والبورجوازيون والملاكون العقاريون السويديون حق النرويج في الانفصال اي حقها في تقرير المصير وارادوا شن حرب عليها دفاعا عن «وحدة تراب» الدولة السويدية النرويجية المشتركة.

وماذا عن البروليتاريا السويدية؟ وعن العمال النرويج؟ ماذا عن علاقة الديمقراطية والحرية السياسية بهذا الانفصال؟ وماذا بالتحديد عن واجبات الاشتراكيين الديمقراطيين من عمال السويد والنرويج؟ ماهي علاقة مواقفهما بالتحالف والتضامن بين عمال السويد والنرويج؟ عن هذه الاسئلة يجيب لينين بما يلي:

«ولكن لو انكر العامل السويدي شأنه شأن الارستوقراطية والبورجوازية السويدية حق النرويجيين في حل هذه المسألة بانفسهم، وبدون السويديين وبغض النظر عن ارادة هؤلاء لما كان غير اشتراكي شوفيني ووغد لا مكان له في الحزب الاشتراكي الديمقراطي. بمعنى ان من حق النرويجيين-دون السويديين وبدونهم بل بانفسهم هم-ان يقرروا مصيرهم بما فيه الانفصال وتأليف الدولة المستقلة لهم. وبمعنى انه لو لم يؤيد الاشتراكي السويدي هذا الحق الذي يخص النرويجيين ولهم وحدهم حق ممارسته بغض النظر عن ارادة السويديين، لاصبح اشتراكي شوفينيا ولغدا وغداً لايق له الانتساب الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

ترى كم من الاوغاد كانوا يطردون من حزب العمال الشيوعي في العراق لو طبقت اللينينية والسياسة اللينينية في المسألة القومية؟

وماذا عن العامل النرويجي؟ هل كان ملزماً بالتصويت للانفصالية؟ طبعاً لا، فدعمه لحق الانفصال لايعني تحبيذه للانفصال بل يستطيع ان يصوت للانفصال او للاتحاد الاختياري حسب مصالحه الطبقيه والثورية والاممية كما سنشرح في الاتي من هذا البحث.

يتساءل لينين ويجيب «ولكن ماذا بشأن العامل النرويجي هل كان ملزماً من وجهة النظر الاممية بان يصوت مع الانفصال ابداً. كان باستطاعته ان يصوت ضد الانفصال مع بقاءه اشتراكي ديمقراطي الا في حالة ما اذا مد يد العون الى عامل سويدي رجعي يعارض حرية النرويج في الانفصال» ص ١٨٦-١٨٧-المختارات-المجلد السادس.

اذن العامل النرويجي صاحب حق الانفصال يستطيع ان يمارس حقه ضد الانفصال- وهو حق يتمتع به الاشتراكي والثوري الكردي ايضا. اما العامل السويدي-من الامة السائدة او الحاكمة-فليس له معارضة حرية الانفصال. وهي معارضة لايملكها الاشتراكي العربي لحق حرية الانفصال للشعب الكردي ايضا. اسمعوا ما يقوله لينين:

«ولاشك ابدا في ان الاشتراكية الديمقراطية السويدية كانت تخون قضيتي الاشتراكية والديمقراطية، لو انها لم تحارب عقلية الملاكين العقاريين وجماعة الكوكوشكينيين وسياستهم بكل ما اوتيت من قوة، لو انها لم تدافع فضلا عن مساواة الامم في الحقوق بصورة عامة- وهو امر يعترف به الكوكوشكينيين ايضا- عن حق الامم في تقرير مصيرها اي عن حرية النرويج في الانفصال» ص ١٨٩ المختارات المجلد الخامس. ويعتبر لينين انفصال النرويج عن السويد «المثال» الذي «يبين الميدان الذي يمكن ان تتم فيه حوادث الانفصال بين الامم وتتم فيه فعلا في ظل العلاقات الاقتصادية والسياسية الحاضرة كما يبين لنا ايضا الشكل الذي يرتديه الانفصال احيانا ضمن نطاق الديمقراطية والحرية السياسية».

وعن علاقة ذلك بالاشتراكيين وموقفهم من ذلك يقول بالنص مايلي:
«وكل اشتراكي ديمقراطي لم يجرؤ على الاعلان انه لايبالي بقضيتي الحرية السياسية والديمقراطية (فاذا فعل ذلك كف بالطبع عن ان يكون اشتراكيا ديمقراطيا) لا يستطيع النكران ان هذا المثال يبرهن فعلا على ان الواجب الالزامي الموضوع امام العمال الواعين هو القيام بدعاوه وتحضير منتظمين متواصلين ليجري حل النزاعات التي يمكن ان يثيرها انفصال الامم على طريقة وحيدة هي الطريقة التي حلت عليها النزاعات بين النرويج والسويد عام ١٩٠٥ لا على - الطريقة الروسية- وهذا بالضبط ما يعبر عنه مطلب برنامجنا الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها» ص ١٨٧ المختارات-المجلد الخامس، لاحظوا كيف ان الحرية السياسية والديمقراطية تحتمان ايضا في نظر لينين حلا وديا وسلميا لحق الامة المظلومة في ممارسة الانفصال، لاحظوا كيف ان لينين يعتبر الدعاوة والتحضير المنتظمين والمتواصلين لحق حرية الانفصال وممارسة الانفصال بشكل سلمي وديمقراطي دون السماح بقمع وقهر هذا الحق بالقوة من قبل الحكومة التابعة

للأمة السائدة، يعتبرهما واجبا الزاميا، ثم لاحظوا كيف ينبذ «الماركسيون العروبيون عندنا» هذا الواجب الالزامي وكيف يعاكسونه.

وتبين تجربة انفصال النرويج عن السويد ان التحالف الوثيق والتضامن الطبقي بين العمال في الامتين السائدة المحكومة يستفيدان ويتعززان باقرار حق تقرير المصير والاعتراف بحرية الانفصال. وكيف ان ذلك يحقق المساواة التامة في الحقوق ويرفض الامتيازات الرجعية وكيف يؤدي الى تعزيز التضامن الطبقي في النضال ضد البورجوازيين كلتيهما بورجوازية الأمة السائدة وبورجوازية الأمة المظلومة ايضا. وللاستزادة نلجأ الى فصاحة لينين لبيان كل ذلك:

«ان التحالف الوثيق بين العمال النرويجيين والسويديين وتضامنهم الاخوي الطبقي التام قد استفادا من هذا الاعتراف: اعتراف العمال السويديين بحق النرويج في الانفصال. فقد اقتنع عمال النرويج بان عمال السويد ليسوا ملوثين بنزعات التعصب القومي السويدي وبأنهم يضعون قضية الاخاء مع ابناء البروليتاريا النرويجية فوق امتيازات البورجوازية السويدية والارستقراطية السويدية. ان القضاء على الروابط التي فرضها ملوك اوربا والاستقراطية السويدية على النرويج قد زاد من قوة الروابط التي توحد ما بين العمال النرويجيين والسويديين. وقد برهن العمال السويديون على انهم سيعرفون خلال جميع تقلبات السياسة البورجوازية-ان عودة النرويج الى الخضوع للسويديين بالقوة ممكنة تماما ضمن العلاقات البورجوازية-كيف يبقون ويذودون عن المساواة التامة في الحقوق وعن التضامن الطبقي بين عمال الامتين في النضال ضد البورجوازية السويدية وضد البورجوازية النرويجية على السواء». ص ١٨٩ المجلد الخامس.

نعم هكذا يقيم لينين تجربة استقلال النرويج وانفصالها عن السويد. بينما يتصرف مدعي اللينينية «الماركسيين العروبيين» عندنا بعكسه تماما. فالروابط التي فرضها ملك بريطانيا وملك العراق على كردستان تعتبر مقدسة لدى هؤلاء المدعين ويعتبرون الحفاظ عليها وحماتها مهمتهم المقدسة ويخونوننا لاننا نعتقد ونؤمن بحقيقة ان القضاء على الرواية التي فرضها ملك بريطانيا وملك العراق على الروابط التي فرضها ملك بريطانيا وملك العراق على كردستان وتحويلها لا الى انفصال (وهو محرم والمنادي به زنديق وجاسوس وعميل للاستعمار لدى البعض) بل الى اتحاد اختياري حر هو الذي يزيد

الروابط التي توحد ما بين العمال الكردستانيين وعمال العراق وهو الذي يمتن ويقوي الروابط بين الجماهير الشعبية العربية والكردية في العراق. بينما لا يضع «الماركسيون العربيون والاشتراكيون العرب» الذين يكفروننا لمناذاتنا بحق الشعب الكردي في تقرير المصير قضية الاخاء مع الجماهير الشعبية الكردية فوق امتيازات البورجوازية العربية في العراق بل يدافعون عمليا عنها وعن امتيازاتها وسياستها الشوفينية، وهم بذلك يبرهنون كيف انهم لا يبقون ولا يذودون «عن المساواة التامة في الحقوق وعن التضامن الطبقي بين عمال الامتين في النضال ضد البورجوازية» العربية والكردية على السواء. مثلما لا يدافعون بل يخونون قضيتي الديمقراطية والحرية السياسية اللتين تستوجبان الحل السلمي والودي والاختياري لقضية ممارسة الامة المظلومة لحقها في تقرير المصير ولو بشكل الانفصال. انهم يمدون كلتا يديهم الى «الاشتراكيين العرب» الذين يعارضون حرية كردستان لا في الانفصال فقط بل حتى في الاتحاد الاختياري الحر ايضا. ولا ندري هل لو بعث لينين حيا وتصفح «صفحة» صالح دكلة ماذا كان يسميها؟ اغلب الظن انه كان يعطيها اسم «الامس الارستوقراطي»، اذ ان الامس الارستوقراطي وحده يستطيع ان يتنكر بهذه الصفاقة لحق الشعب الكردي في تقرير المصير ويهين نضالاته وشهادته في سبيل ممارسة هذا الحق ويفضل الملك فيصلا على الثوار الاكراد ويستتهين بنضاله الثوري العادل ضد المخططات الاستعمارية والروابط الملوكية ومن اجل حقه الطبيعي المشروع الذي تتمتع به عشرات الامم والقوميات في عصرنا ولم يعتبر تمتعها به حراما وممنوعا وحلما مميتا الا من قبل غلاة الاستعماريين والصهيونيين والعنصريين الفاشيين في فلسطين وجنوب افريقيا وتركيا الاطلسية والعراق الصدامي العفلق.

تجربة ايرلندا

ايرلندا وطن الشعب الايري مثلما كردستان هي وطن الشعب الكردي. والشعب الايري شعب صغير مجاور لبريطانيا مما ادى الى استعباده من قبل الاستعمار البريطاني واحتلال وطنه وضمه الى التاج الملكي البريطاني وظل الشعب الايري يناضل حتى اجبر الاستعمار البريطاني على الاعتراف بحق القسم الاعظم من ايرلندا بالاستقلال والابقاء على شمال ايرلندا متمتعا بالحكم الذاتي ضمن بريطانيا وذلك باستغلال المشاعر الدينية المختلفة (البروتستانت والكاثوليك) ومن الاستيطان الاستعماري هناك.

واهمية دراسة هذه التجربة لنا تبدو ظاهرة في مسألة هل يجب على الشعب الصغير المظلوم الانتظار حتى تنضج ظروف وشروط الثورة الاشتراكية وانتصار الطبقة العاملة في الامة السائدة، ام ان النضال التحرري المنذع والملتهب للامة المظلومة قبل ذلك مشروع ومفيد ويستحق الدعم والاسناد من قبل الاشتراكيين. وهي مسألة مهمة للمناضلين الاكراد وللاشتراكيين في الامم السائدة في البلدان التي تتقاسم كردستان. فقد ظلت قيادات شيوعية واخرى تدعى الاشتراكية والتقدمية ولفترة طويلة من الزمن، لحقب عديدة، تدعو الى مقولات مفادها ان على الشعب الكردي ان لا يطالب بحقوقه القومية ويكف عن النضال التحرري الخاص حتى يتم تحرير هذه البلدان من الاستعمار الاوروبي اولا وتقوم الثورة الديمقراطية الشعبية او الاشتراكية ثانيا وحينئذ يتم الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره ويمكن تحريره ولذلك فقد دعوا باسم وحدة الكفاح ضد الاستعمار ووحدة الطبقة العاملة والوحدة الوطنية بان «يؤخر ويوضع جانبا» النضال القومي الكردي والاهداف الوطنية الكردية ريثما يتم تحرير العراق من الاستعمار البريطاني اولا ومن ثم يتم انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ثانيا وتحقيق الثورة الاشتراكية ثالثاً. ومازال بعض السذج من ادعياء اليسار والماركسية الثورية يردوون مقولات شبيهة قائلين ان حقوق الشعب الكردي لا تستحصل الا بتحقيق الديمقراطية الثورية في العراق مما

يعني تأجيل نضالنا ومطالبتنا بحقوقنا حتى يتم النصر للطبقة العاملة العراقية بتحقيق الديمقراطية الثورية في العراق ففي العهد الملكي كان يجري (غالبا) الوقوف ضد وجود الاحزاب والمنظمات الكردستانية وضد ممارسة النضال القومي التحرري بذريعة ان ذلك يضعف النضال ضد الاستعمار الذي يجب تخصيص كل الجهود ضده-وفي العهد الجمهوري جرى اظهار المواقف ذاتها وحتى معارضة وجود منظمات مهنية ديمقراطية كردستانية كاتحادات الطلبة والشبيبة الكردستانية بذريعة ان ذلك يضعف مهمة الدفاع عن الجمهورية العراقية الفتية.

واليوم يبرز التيار القومي الشوفيني بمختلف مظاهره وانعكاساته المتعددة في الحركات المتنوعة داعية الى نبذ ورفض «الطروحات الانفصالية التي تهدد وحدة التراب الوطني» بذريعة تحشيد الجهود ضد الطغمة الفاشية، ويبرز في التيار الماركسي العروبي تشويه معنى حق تقرير المصير وحصره على الحكم الذاتي.

ولكن الالم في التجربة الايرلندية يظل هو انه يجب تأييد نضال الشعب المظلوم وتحريض العمال في الامة السائدة بتأييد حق هذا الشعب في تقرير المصير بما فيه حرية الانفصال ولا يجب دعوته الى الانتظار ريثما يتم تحقيق الثورة الاشتراكية وانتصار البروليتاريا في الامة السائدة، كما يتم تحرير هذا الشعب بنضاله التحرري المدعوم من الطبقة العاملة وسائر التقدميين لا بانتظار انتصار الطبقة العاملة وبعد انتصار الثورة الاشتراكية؟ او الديمقراطية الثورية او الشعبية؟

الاشتراكية وآيرلندة

انقسمت الاشتراكية حول الموقف من نضال الشعب الايري الى اشتراكية شوفينية، اشتراكية-استعمارية تؤمن بضرورة الحفاظ على «وحدة التراب الوطني» لبريطانيا وابقاء الشعب الايرلندي ضمن التاج البريطاني مع اعطائه حق الحكم الذاتي. بينما كان موقف الاشتراكية العلمية، الاشتراكية الثورية معادياً للاستعمار البريطاني ومع تحرير ايرلندة وحققها في تقرير المصير ولكنها ظنت لفترة من الزمن ان تحقيق ذلك يكون بانتصار الطبقة العاملة الانجليزية وليس بالنضال التحرري لهذا الشعب الصغير.

يقول لينين:

«في بادئ الامر اعتقد ماركس ان الحركة العمالية في قلب الامة المضطهدة، لا الحركة القومية في قلب الامة المضطهدة هي التي ستحرر ايرلندة، ولم يجعل ماركس من الحركة القومية مفهوما مطلقا لانه كان يعرف ان انتصار الطبقة العاملة هو وحده الذي يستطيع ان يحرر جميع القوميات تحريرا تاماً، فانه لمن المستحيل ان يأخذ المرء مسبقاً بالحسبان جميع الصلات المتبادلة الممكنة بين الحركات التحررية البورجوازية في الامم المضطهدة وبين الحركة التحررية البروليتارية في الامة المضطهدة (وتلك قضية تجعل بالضبط مسألة القوميات في روسيا الحالية يمثل هذه الدرجة من الصعوبة). ولكن الظروف تطورت بشكل وقعت معه الطبقة العاملة الانجليزية مدة طويلة نسبيا من الزمن تحت تأثير الليبراليين وسارت في ذيلهم وفقدت دورها القيادي بفضل سياسة عمالية ليبرالية. اما الحركة التحررية البورجوازية في ايرلندة فقد اشدت ساعدها واتخذت اشكالا ثورية. فاذا بماركس يعيد النظر برأيه ويصلحه - انها لمصيبة على شعب ان يستعبد شعبا اخر- ان الطبقة العاملة الانجليزية لن تتحرر مالم تتحرر ايرلندة من النير الانجليزي. ان استعباد ايرلندة يوطد الرجعية في انجلترا ويغذيها (كما يغذي الرجعية في روسيا استعبادها لجملة من الامم).

«وهكذا فان ماركس حين يحمل الاممية على اتخاذ قرار بالعطف على-الامة الايرلندية- على- الشعب الايرلندي- (يقينا ان ل. فل الذكي كان هشم المسكين ماركس تهشما لنسيانه النضال الطبقي) يوصى في الوقت نفسه بانفصال ايرلندا عن انجلترا «ولو ادى الامر بعد الانفصال الى الاتحاد». ويستطرد لينين متسائلا ومجاوبا «فما هي المقدمات النظرية لاستنتاج ماركس هذا؟ كانت الثورة البورجوازية في انجلترا بوجه عام قد انتهت منذ زمن بعيد ولكنها لم تنته في ايرلندا بعد، فان اصلاحات الليبراليين الانجليز تنهيتها اليوم وبعد مضي نصف قرن. فلو قضي على الراسمالية في انجلترا بالسرعة التي توقعها ماركس باديء بدء، لما كان ثمة مجال في ايرلندا لقيام حركة قومية شاملة بورجوازية ديمقراطية. ولكن لما كانت هذه الحركة قد قامت فقد نصح ماركس العمال الانجليز بمساندتها. بدفعها دفعا ثوريا وبالسير بها حتى النهاية حرصا على مصلحتهم وحرثهم بالذات» ص ٢٠٣-٢٠٤ المختارات المجلد (٥).

وقبل التعليق والمقارنة من قبلنا دعونا نقتطف من ماركس وانجلس ايضا، يقول ماركس في رسالته ١٠ / كانون الاول / ١٨٦٩ انه سيقول في تقريره الى مجلس الاممية مايلي: «لنطرح جانبا كل لغو- اممي- و- انساني- حول- انصاف ايرلنده- لان الامر بديهي بحد ذاته في مجلس الاممية- فان مصالح الطبقة العاملة الانجليزية المباشرة، المطلقة، توجب قطع صلاتها الحالية بايرلنده. وذلك هو اعمق اقتناعي المبني على اسباب لا تستطيع تبيانها كليا للعمال الانجليز انفسهم. لقد اعتقدت طويلا، وقد دافعت دائما عن هذا الرأي في جريدة- نيويورك تريبون- غير ان دراسة المسألة بمزيد من التعمق اقنعني بالعكس، ان الطبقة العاملة الانجليزية لن تتمكن من القيام بشي اذا لم تتخلص من ايرلنده..... ان جذور الرجعية الانجليزية في انجلترا قائمة في استعباد ايرلنده». ص ٢٠٣ المصدر السابق.

ويقول انجلس «ان تاريخ ايرلنده يبين اية مصيبة تحل بشعب اذا استعبد شعبا اخر، ان مصدر الخسة الانجليزية كلها هو ايرلنده» ص ٢٠١ المصدر السابق.

بعد هذا الشرح الموجز لموقف الاشتراكية العلمية من مثال ايرلنده دعونا نبحت اوجه الشبه بينها وبين كردستان وما الذي يجب ان نستنتجه من المقارنة بينهما؟:

١- استعمرت بريطانيا كردستان بعد الحرب العالمية الاولى ولكنها لم تجعلها

مستعمرة او منطقة خاصة ملحقة بكيانها القانوني بل جعلت كردستان الجنوبية شمالا للدولة العراقية التي امر الحاكم البريطاني في بغداد ومنذ عام ١٩١٩ على الحاق كردستان الجنوبية بادارة ما بين النهرين-ميسوبوتاميا-واخراجها من كردستان التي كان تشكيل حكومتها مدار البحث بين الحلفاء ووفد كردي في مؤتمر الصلح بباريس، فقد جاء في البرقية الجوابية التي ارسلها الممثل البريطاني في بغداد تحت عنوان «كردستان» مؤرخة في ١٣/حزيران ومرقمة ٦٦٦٦ حيث جاء فيها:

«ان الحدود التركية الفارسية يجب على الاكثر ان تكون الحدود الشرقية لمناطق تعتبر ذات اكثرية كردية لاسباب اقتصادية و استراتيجية، ولأجل تأمين فوائد بقعة جبلية لدولة العراق مشجرة جيدا وقابلة لتطوير كبير، من المرغوب ضم السليمانية و رانية وكويسنجق ضمن حدود ادارة ما بين النهرين- ميسوبوتاميا - واربيل من احدى خطوط التشكيل للسكك الحديدية الى الموصل ولهذا يجب مثل عقرة استثنائها من كردستان، كذلك يجب اعتبار دهوك وزاخو ضمن ميسوبوتاميا ولكن ليس العمادية-اني افكر بان الحدود الجغرافية للمقاطعة الكردية يجب ان تكون شمال جزيرة قليلا، شمال نصيبين، جنوب ماردين، شمال رأس العين، خلاط خط العرض ٣٧ الى برحيك، الى الفرات ثم تتبع حدود ولايات خربوط - معمورية العزيز-وبتليس-وان وهكذا تستثنى ارزنجان وارضروم. وان تكون ولايات الموصل وبغداد والبصرة دولة عربية تحت الرعاية البريطانية».

فلاحتلال في الحالتين كان بريطانيا. ولكن بريطانيا كانت قد الحقت ايرلندا بالمملكة المتحدة مباشرة بينما الحقت كردستان بدولة عميلة لها «فقد وجد الاستعمار البريطاني في حكام العراق البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان، ويجبي نفقاتها ونفقات سحق الحركة القومية الكردية من جماهير العراق الكادحة بدلاً من ان تقع على كاهل الخزانة البريطانية، كما طمأنت بذلك تركيا وايران اللتين ساومتا معها على اشلء كردستان الممزقة» على حد تعبير الاستاذ عزيز شريف.

ففي هذه المقارنة نلاحظ التشابه والاختلاف في الوضعية معا.

٢-عدم انتهاء الثورة البورجوازية في العراق والدول التي تتقاسم كردستان وعدم انتهاء مهام الثورة البورجوازية الديمقراطية في كردستان كما كان الحال في ايرلندا آنئذ.

٣- عدم حدوث الثورة الديمقراطية الشعبية او الاشتراكية في العراق والدول التي تتقاسم كردستان كما كانت متوقعة في الخمسينات من هذا القرن. وظهور الثورة التحررية في كردستان بقوة وحيوية واستمرارية كنهج للحركة التحررية للشعب الكردي وهي حركة موضوعية وتاريخية حية، حتى تحولت كردستان العراق الى قلعة ثورية وملاذ لاحرار العرب الثوريين الراغبين في الكفاح المسلح ايضا، بينما العراق العربي هاديء وراكد نسبيا فلا ثورة ولا مظاهرات شعبية ولا اضرابات عمالية حتى الان.

٤- فقدت الطبقة العاملة العراقية-عمليا و واقعيا-ولاسباب عديدة دور القيادة الثورية للنشاط الجماهيري او العمالي او السياسي والخ. بل على العكس نرى ان الحزب البعثي العفلي قد قلد النازيين في افساد حركة الطبقة العاملة العراقية-ولو لفترة محدودة-وفي خلق نقابات صفراء تضم العمال بالاكراه والاجبار الى صفوفها وتشلها عن نضالها الطبقي والسياسي وتخدرها وتسكرها بشعارات بعثية عفلية (بورجوازية في الجوهر) وقومية عنصرية شوفينية وذلك بصورة اسوأ مما فعلته البورجوازية الانجليزية بحركة الطبقة العاملة في بلادها.

٥- ان الثورة الاشتراكية او الانتفاضة العمالية لم تحدثا لتحررا شعب كردستان ايضا. بل ان الشعب الكردي هو الذي يتولى مهمة النضال التحرري الثوري لتحرير نفسه من الاضطهاد القومي وثورته التحررية المستمرة والمتواصلة هي التي تدك النظام البورجوازي البيروقراطي الرجعي في العراق وتضعفه وتهز بنيانه واركانه. فالنضال الفاعل على الساحة وفي مختلف نواحي الحياة هو النضال التحرري للشعب الكردي في كردستان العراق.

فما هو الموقف الذي يجب على ممثلي الطبقة العاملة العراقية وعلى الاشتراكيين العرب في العراق حيال هذا النضال التحرري الثوري للشعب الكردي الذي يستمر الان وبشدة ضد حرب الابداء التي يشنها الحكم العفلي البورجوازي لافناء الشعب الكردي وتعريب كردستان بحرق وتدمير جميع القرى الكردية والنواحي والمدن الصغيرة في كردستان والاتيان بالعرب لاسكانهم في المناطق والمدن النفطية الكردية ومن ثم في جميع انحاء كردستان، وهي سياسة استعمارية استيطانية منظمة ومدروسة بدأها الحكم البعثي في الاصل عام ١٩٦٣ بشكل تهجير وطرد مئات الالوف من العمال والمثقفين والفلاحين والكسبة الاكراد في المناطق والمدن النفطية في كردستان ومن ثم اصبحت

السياسة الرسمية والمدروسة والمهياة والمنفذة في كردستان منذ عام ١٩٧٥ وبعد انهيار ثورة ايلول الكردية الوطنية التحررية. اين هو الاسناد والمساعدة والدعاوة والتحرير لحق تقرير المصير للشعب الكردي؟ وتقديم المساعدات الفعلية للثورة التحررية الكردية القائمة في كردستان العراق؟ لنرجع الى المثال الايرلندي ولنورد موقفا مشابها بموقف العبد للائمة ودكلة واقرانهما من الدولة الكردية، عن الانتفاضة الايرلندية من اجل التحرر من بريطانيا والاستقلال عام ١٩١٦.

فقد نشرت جريدة (بيرنرتاك فاخ) مقالة تحت عنوان «انتهت الاغنية» عن الانتفاضة وقد علق عليها لينين بما يلي:

«وقد نعت كاتب المقال الانتفاضة الايرلندية بانها-فتنة-لا اكثر ولا اقل، ذلك على زعمه لان- المسألة الايرلندية كانت مسألة زراعية-ولان الفلاحين ركنوا الى الهدوء والسكينة على اثر الاصلاحات ولان الحركة القومية-اصبحت حركة بورجوازية صغيرة قامت بها المدن ولانتطوي على اي ظاهرة اجتماعية ذات شأن رغم الضجة الكبرى التي اثيرت حولها» ويستطرد لينين قائلا:

«فما الذي يدعو الى الدهشة اذا كان هذا الراي العقائدي الجامد والدعي الرهيب قد اتفق في الرأي مع الكاديتي القومي الليبرالي الروسي السيد كوليشر الذي نعت الانتفاضة الايرلندية ايضا - بفتنة دبلن-لقد قيل-في المصيبة ماينفع-ولذا نأمل ان يفتح هذا التوافق العرضي في الرأي بين احد ممثلي البورجوازية الامبريالية واحد الاشتراكيين الديمقراطيين عيون العديد من الرفاق ممن لم يدركوا الى اي مستنقع قد انزلقوا حين انكروا-حرية تقرير المصير-وازدروا الحركات القومية للامم الصغيرة» ويستطرد لينين في القول:

«ولذا كان من ينعث مثل هذه الانتفاضة بالفتنة اما رجعيا من شر الرجعيين واما عقائديا متحجرا يعجز عن تصور الثورة الاجتماعية ظاهرة حية» ص ١٣٢-١٣٣ من المختارات المجلد ٦.

ولو قارنا جوهر الموقف الشوفيني من الانتفاضة الارلندية بالموقف الشوفيني من النضال الكردي واعتباره لا تعبيرا لحق تقرير المصير بل حلما مميتا ومن ثم الشماتة بان الحلم بهذا الحق سبب- «دفع الثمن حياة الالاف من المناضلين الكرد» عبثا طبعا،

لو قارنا وقوف «الرفاق» عندنا ايضا باولئك الرفاق لوجدنا التشابه الغريب في مواقفهما، فالوقوف المشترك مع القومييين المتعصبين للامة الحاكمة ومع ممثلي الاستعمار ومع العقائديين الجامدين في الحالتين، حالة ايرلندا وحالة كردستان العراق، لرأينا «الى اي مستنقع قد انزلقوا حين انكروا - حرية تقرير المصير- التي تعني-الدولة القومية-وازدروا الحركات القومية للامم الصغيرة»؟

اما ما يجب ان يكون موقف ممثلي الطبقة العاملة والاشتراكيين العرب في العراق حيال النضال التحرري للشعب الكردي في العراق بالاستفادة من المثال الايرلندي فهو:
١- ادراك واقرار حقائق الواقع الحي في كردستان والعراق حقائق ان الطبقة العاملة غير مؤهلة الان-ومع مزيد الاسف الاشد-للانتفاضة وللانتصار على البورجوازية البيروقراطية الحاكمة في بغداد لتحقيق ثورتها الاشتراكية كي يعتقد الاشتراكيون العرب بان الحركة العمالية والثورية في قلب الامة الحاكمة «العربية» هي التي تدك الطغيان في العراق وكردستان العراق وتحرران الشعب الكردي ايضا-مثلا اعتقد ماركس لفترة من الزمن قبل ان يعيد النظر ويتعمق في المسألة ويتوصل الى نتيجة معاكسة. بينما تغلي كردستان بالثورة وتوجد فيها حركة تحررية ديمقراطية مسلحة، وهي حركة جماهيرية واسعة تقودها التيارات التقدمية والثورية والماركسية والديمقراطية.

وبالتالي فلا يجوز تعليق الامال بتحرير الشعب الكردي او تحقيق حقه في تقرير المصير او ربطهما ربطا ميكانيكيا جامدا، على انتصار الطبقة العاملة العراقية والحركة الثورية العراقية. بل العكس هو الان صحيح وصائب. فان انتصار الطبقة العاملة العراقية والحركة الثورية العراقية يرتبط ويعتمد ويتعلق بانتصار الحركة التحررية الديمقراطية للشعب الكردي التي اندلعت ثورتها والتي تدك الطغيان في كردستان والعراق وتستنزف طاقات الحكم البورجوازي البيروقراطي المعادي للطبقة العاملة والحركة الثورية في العراق وللشعب الكردي معا، وبالتالي تمهد الارضية وتخلق الجو الثوري المناسب للانتصار الحركة الثورية العراقية التي على قواها التقدمية والاشتراكية ان تساند نضال الشعب الكردي وثورته التحررية الديمقراطية من اجل حق تقرير المصير وان تشارك فيها وتنطلق من كردستان الثائرة لاعادة بناء تنظيماتها وقواها وتعبئتها للانتفاضة على البورجوازية العراقية الدكتاتورية.

فالحركة التحررية الديمقراطية للشعب الكردي التي تصاعدت حتى بلغت مرحلة الكفاح الثوري المسلح تدك معاقل البورجوازية البيروقراطية الحاكمة في العراق مما يسهل مهمة الطبقة العاملة والحركة الثورية والجماهير الشعبية العربية في العراق للانتصار على هذه البورجوازية.

والثورة التحررية الكردية المندلعة في كردستان اذ تقابل البورجوازية وتستنزف قواها وطاقاتها وتنخر كيائها وتمهد الجو والارضية لتساعد الاستياء الشعبي ولتوفير مستلزمات الانتفاضة الشعبية موضوعيا، واذ تريق الدماء الزكية لثوارها واحرارها انما تدفع ضريبة الدم ايضا عن العمال والثوريين والجماهير الشعبية العربية في العراق وتقرب ساعة خلاصها وتحررها من البورجوازية ايضا.

فاين تكمن المصالح الحقيقية للطبقة العاملة والحركة الاشتراكية والحركة الثورية والديمقراطية في العراق؟ وماهي واجباتها التي تحتمها هذه المصالح عليها حيال الحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي؟

ان مصالحتها تكمن في الالتحام بهذه الحركة التحررية الثورية للشعب الكردي، وفي التحالف معها ضد عدوتها المشتركة البورجوازية العراقية الحاكمة وتتطلب مصالحتها الحقيقية ان تنطلق من كردستان لاعادة تنظيم قواها المهشمة بمطارق الفاشية العفلقية ولاستعادة تنظيماتها وجماهيريتها ونفوذها وصلاتها بالجماهير الشعبية في المدن العراقية. ان مصالحتها الحقيقية تحتم عليها اقرار حق الشعب الكردي في تقرير مصيره لا باعتباره حقا مشروعا وطبيعيا وبسيطا لكل شعب، ولا باعتباره شرطا ضروريا لكسب ثقة الشعب الكردي ولاقامة التحالف والتلاحم الكفاحي مع ثورته التحررية التي تدك معاقل الحكم البورجوازي العراقي. بل وكذلك باعتبار ذلك شرطا ضروريا لانتصارها هي بالذات. ولتخليص جماهيرها من الافساد الشوفيني ولانها «لن تتمكن من القيام بأي شي» اذا لم تفعل كل ذلك- كما كان شأن الطبقة العاملة الانجليزية-. وواجباتها هي اذن ليست في محاربة حق تقرير المصير والقوى الديمقراطية الثورية والماركسية الكردستانية. بل في دعم هذا الحق واسناد هذه القوى. عليها ان تقترب وتتحالف وتتساند مع القوى الديمقراطية الثورية والماركسية اللينينية الكردستانية اولا ومع سائر قوى الثورة التحررية الكردستانية ثانيا اذا كانت ماركسية لينينية او اشتراكية او ثورية حقا.

لذلك فان «الماركسيين العربيين» و «الاشتراكيين الشوفيين» امثال دكلة وزمرته انما يخونون الاشتراكية والطبقة العاملة العراقية عندما يعادون الاتحاد الوطني الكردستاني وشعاراته الصائبة حول حق تقرير المصير واستعماله بشكل الاتحاد الاختياري على انقاض الوحدة القسرية العراقية الرجعية. انهم يقفون عمليا في صف وفي خدمة البورجوازية العراقية الحاكمة ضد المناضلين الثائرين عليها وبالتالي يفصمون عرى النضال المشترك بين الطبقة العاملة العراقية وحليفاتها الاساسية ونعني بها الحركة التحررية للشعب الكردي المندلعة بشكل ثورة ديمقراطية جماهيرية الان. وكذلك فان الاشتراكيين القومييين العرب الذين لايساندون الثورة التحررية للشعب الكردي في سبيل استحصال حق تقرير المصير ويرددون المفاهيم الشوفينية حول «معادة الانفصالية» و «وحدة التراب العراقي» انما يخدمون النظام البورجوازي العقلي الحاكم ويساعدونه بترديد هذه الاقاويل والمفاهيم على خدع الجماهير العربية والقوات المسلحة العراقية لاطالة عمره الدموي ونظامه البورجوازي الاستغلالي المعادي للجماهير الشعبية العربية والحركة التحررية الكردية معا.

٢- وحيث ان الحركة التحررية للشعب الكردي قد انطلقت بشكل حركة جماهيرية وثورية وديمقراطية فان الدعوة الى تأجيل النضال التحرري للشعب الكردي او تعليق ثورته الديمقراطية التحررية بقيام الطبقة العاملة بالانتفاضة او الى حين قيامها بالانتفاضة الثورية لاتعني مقاومة التيار التاريخي والتطور التاريخي وقوانين التطور الفاعلة فحسب، بل وتعني ايضا الهروب من النضال الثوري القائم، والفرار المخزي من الثورة تحت غطاء يساري كذاب، وبالتالي تعني انهاء النضال الفعال والمؤثر ضد البورجوازية البيروقراطية الحاكمة مما يعني اعطاءها الفرصة الكافية لاستعادة قواها ولتعزيز مواقعها ومعاقلها وتقوية حكمها الديكتاتوري وبالتالي اجهاض المد الثوري واطالة عمرها وابعاد يوم انتصار الطبقة العاملة وسائر الكادحين العرب في العراق. فضلا عن انها تعني تخريب وهدم الثورة التحررية المندلعة في كردستان وادامة استعباد الشعب الكردي واعطاء المجال الكافي ليكمل الحكم البورجوازي العقلي انجاز وتنفيذ سياسة الاستعمار الاستيطاني في كردستان بتخريب وتهجير كردستان وافراغها من سكانها الاكراد وتعريب جميع مناطقها بعدما اكملت تعريب مناطقها النفطية. وهي بذلك لاتعني الا الخيانة الوطنية الصريحة،

الا العمالة المكشوفة-ومن دون ثمن-للفاشية العفלקية.

لذلك فان الواجب الالزامي للاشترائيين والتقدميين العرب هو في اسناد هذا النضال الثوري للشعب الكردي وفي دعمه وفي تأجيجه وتقديم المساعدات اللازمة له ومنها المساعدات الفكرية والاعلامية في بيان مشروعية وضرورة وعدالة حقه في تقرير مصيره وثورته التحررية العادلة.

ولذلك فان «الشيوعيين العربيين» والاشتراكيين الشوفيين امثال دكلة والقوميين العرب المعادين لحق تقرير المصير للشعب الكردي انما يعادون مصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية العراقية ويساعدون البورجوازية العربية لاطالة عمر حكمها الدكتاتوري وتبرير جرائمها وخياناتها.

٣-الترباط الموضوعي والحي والحقيقي بين الحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي وحركة الطبقة العاملة والحركة الثورية والديمقراطية العراقية لايمكن الان وفي الظروف الراهنة حيث حركة الطبقة العاملة على ماهي عليه الان والحركة التحررية الكردية ثائرة وجماهيرية وفاعلة، لايمكن في تبعية الحركة التحررية للشعب الكردي للحركة الثورية والديمقراطية والاشتراكية العراقية بل يكمن في تحول كردستان الى قلعة للحركة الثورية والديمقراطية العراقية ايضا، في تحول الحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي الى قوة مقدمة طليعية في الحركة الثورية والديمقراطية العراقية.

صحيح ان الحركة التحررية للشعب الكردي هي جزء من الثورة الاشتراكية المعاصرة، العالمية والعراقية (والشرق اوسطية في ظروف كردستان الخاصة) وصحيح ان الحركة التحررية للشعب الكردي هي طرف هام من الحركة الديمقراطية الثورية العراقية وحليف اساسي للطبقة العاملة العراقية، ولكنه صحيح ايضا انه بحكم الظروف الموضوعية والذاتية والايضاح التي مرت على حركة الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية والثورية في العراق وفي كردستان العراق فان الواقع الحي يتجسد في تطور وتصاعد الحركة التحررية للشعب الكردي حتى بلغت اعلى مراحل الكفاح، مرحلة الثورة المسلحة، وتحولت كردستانها الى قاعدة للثورة في العراق ايضا-للذين يريدون ان يثوروا ليطربهم شدو الرصاص والسجن الصارم اللدن-على حد تعبير شاعر العراق والعرب الاعظم الجواهري الكبير. بينما تراجعت- ومع الاسف الاشد-وانحسرت حركة الطبقة العاملة والحركة الثورية والديمقراطية العراقية

ودخلت في مرحلة الجزر، مرحلة الركود المؤقت التي نرجو ان تنتهي باسرع وقت. هذا هو الواقع الحي المفرح في جانبه الكردي والمؤلم والمؤسف في جانبه العربي في العراق. فما هو الموقف الثوري السليم وما هي المعطيات والاستنتاجات المنطقية والدروس والعبر المستنبطة من هذا الواقع الحي؟

عندما قامت الحركة القومية البورجوازية الديمقراطية الايرلندية الشاملة نصح ماركس العمال الانجليز بمساندتها نحو تحقيقها انفصال ايرلنده عن انجلترا، «وبدفعها دفعا ثوريا وبالسير بها حتى النهاية حرصا على مصلحة حريتهم بالذات». اذن حدد ماركس للمؤمنين بافكاره موقفا صريحا واضحا.

فعلى الاشتراكيين العرب ان يساندوا الحركة القومية التحررية للشعب الكردي وهي حركة ديمقراطية ثورية شاملة، عليهم النضال لدفعها دفعا ثوريا، عليهم تطوير هذه الحركة ثوريا بالاسهام فيها وبالسير بها حتى النهاية. حتى نهاية مطافها، اي حتى تحقيق اهدافها القومية والديمقراطية، حتى ممارستها لحقها في تقرير مصيرها وتشكيل دولتها وبالتالي الدفاع عن حقها في الانفصال اذا رغب الشعب الكردي وكان ذلك في صالح جماهيره والحركة الثورية. وذلك بصرف النظر عن «كل لغو اعمى وانساني» حول انصاف كردستان» لان مصالح الطبقة العاملة «العراقية المباشرة والمطلقة توجب تحرير كردستان وانقاذها من حرب الابداء التي يتعرض لها شعبها، من سياسة الاستعمار الاستيطاني للحكم البورجوازي البيروقراطي العفلقى التي تهدد بتهجير وابداء الشعب الكردي وتعريب كردستان مما يعني نجاحها في توطيد معازل البورجوازية العفلقية ويعني احباطها وتحرير كردستان من براثنها اضعافا كبيرا لحكمها الدكتاتوري وتعريضا جديا لها للسقوط والانهياد.

كما ان مصالح الطبقة العاملة والحركة الثورية والديمقراطية العراقية تحتم صيانة القلعة الثورية في كردستان العراق والانطلاق منها لتحرير سائر اراضي الدولة العراقية ولاسقاط الحكم البورجوازي العفلقى، خصوصا والحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي مستعدة للتحالف مع الاشتراكيين والديمقراطيين والثوريين العرب لانجاز هذه المهمة المقدسة والمشاركة.

ان واجب الاشتراكيين العرب والديمقراطيين والثوريين العرب هو في صيانة وتطوير الحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي ودفعتها دفعا ثوريا الى الامام والسير معها وبها الى النهاية المظفرة الى اسقاط النظام البورجوازي البيروقراطي العراقي والى انتصار الثورة التحررية للشعب الكردي. وذلك بمساندتها وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لها، السياسية والاعلامية الفكرية والنظرية، لا بمعاداتها وترديد الاكاذيب ضدها والعزف على المعزوفة الاستعمارية والشوفينية عن «الانفصالية» و «الطروحات الانفصالية» و «المشاريع الاستعمارية القديمة-الجديدة» المزعومة والموهومة. وبديهي ان الدعم اللفظي لايمحي اثار العداء العملي لاعظم قوة ديمقراطية ثورية في الحركة التحررية للشعب الكردي التي هي الان «الاتحاد الوطني الكردستاني» فالشيوعيون العربيون والاشتراكيون الشوفينيون امثال دكلة والقوميون العرب المعادون لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، عندما يهاجمون الاتحاد الوطني الكردستاني ويفترون عليه ويشنون عليه حملات الكذب والدس الرخيص، انما يعادون القوة الاساسية في الحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي ويخونون واجبههم الاممي والثوري والتقدمي في تقوية ومساندة القوة الديمقراطية الثورية في الحركة التحررية كما تحتم الاشتراكية ذلك وكما نادى بذلك ماركس ولينين.

وعلى الاشتراكيين والديمقراطيين والثوريين العرب ان يدركوا ان تحول الحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي الى قوة طليعية مقدمة في الحركة الثورية والديمقراطية العراقية في ظروف جزر الحركة العمالية والديمقراطية والثورية في العراق لايعني ابدأ تحويلها الى تابع وذيل للقوى التقدمية او الثورية او الاشتراكية العربية بذريعة انها طرف هام من الحركة الديمقراطية الثورية في العراق.

فالحركة التحررية للشعب الكردي حركة تاريخية موضوعية لها خصائصها وظروفها الخاصة ونهجها النضالي واهدافها الخاصة ايضا بجانب ارتباطها العضوي بالحركة الديمقراطية الثورية العراقية. ولذلك فهي تحتاج الى استقلاليته واراتها المستقلة وقرارها الوطني المستقل خاصة ومحاولات احتوائها واستغلالها من جانب الدول والحركات البورجوازية مستمرة ومغرية ومقتدرة.

ان فرض الذيلية والتبعية على الحركة التحررية للشعب الكردي وحرمانها من استقلاليتها وقرارها الوطني المستقل بذرائع معاداة الانعزالية القومية «والترباط المصيري» بينها وبين حركة التحرر الوطني العربية، ان ذلك لا يخدم الا البورجوازية والدول البورجوازية ولا يضر بالشعب الكردي وحده بل وبالطبقة العاملة والجماهير الشعبية العربية والقوى الديمقراطية والقوى القومية الثورية العربية ايضا. ان ذلك يؤدي الى تبديل الحركة التحررية الكردية من حليف للطبقة العاملة والقوى القومية التقدمية والديمقراطية الثورية الى حليف للبورجوازية وآلة بيد الدول الالعبة بالورقة الكردية.

فما اجر الاشتراكيين العرب والديمقراطيين العرب والثوريين العرب بالحرص الشديد والاكيد على حق الحركة التحررية للشعب الكردي في استقلاليتها وقرارها الوطني المستقل وارادتها المستقلة الحرة. فالاستقلالية والاعتماد على النفس وعلى قوى الشعب، والقرار الوطني الكردي المستقل، ان ذلك كله لاتقتصر فوائده وضروراته على الشعب الكردي ونضاله فقط بل وتشمل ايضا الحركة القومية التقدمية والديمقراطية الثورية في العراق. ان الشيوعيين العربيين والاشتراكيين الشوفينيين الذين يتجاهلون هذه الحقيقة بذريعة الوقوف ضد الانعزالية القومية انما يخدمون البورجوازية ويخونون الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

ثم ان هناك حقيقة هامة يخفى غالبا نصفها الخاص بالشعب الكردي. ونقصد بذلك حقيقة ان كل نصر تحرزه الحركة الثورية والعمالية والديمقراطية العراقية هو نصر للحركة التحررية للشعب الكردي مثلما ان كل نصر تحرزه الحركة التحررية للشعب الكردي هو نصر للحركة الثورية والعمالية والديمقراطية العراقية. فغالبا ما يرى الشيوعيون العربيون والاشتراكيون الشوفينيين القسم الاول والنصف الاول من هذه الحقيقة ويتعامون ويتجاهلون القسم الثاني والنصف الثاني لهذه الحقيقة الخطيرة.

ان على الاشتراكيين والثوريين والديمقراطيين العراقيين ان يدركوا الان وفي ظروف الجزر التي تمر بها الحركة الثورية العراقية ان كل نصر تحرزه الحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي على الدكتاتورية العنقلية هو نصر وبشير بالخلاص للحركة العمالية والديمقراطية والثورية في العراق.

٤- ادراك الفهم العلمي الصحيح للترابط بين الديمقراطية والحقوق القومية للشعب الكردي في العراق واجب خطير على عاتق القوى الاشتراكية والديمقراطية والثورية في العراق. اذ غالبا مايجرى ابراز جانب من هذا الترابط ويغفل الجانب الخاص والمفيد بالحركة التحررية للشعب الكردي.

صحيح ومفهوم ان وجود الديمقراطية وتحقيقها في العراق يخدمان ويفيدان الحركة التحررية للشعب الكردي ويؤديان الى ممارسة حريات النشر والبيان والانتخاب ورفع العديد من التجاوزات على الحقوق والحريات الفردية كالاقتالات الكيفية والاعدامات والتهجير والنفي الجماعي وكذلك الى خلق مناخ يتنفس فيه المواطنون الاكراد بحرية وتستطيع الحركة التحررية للشعب الكردي ان تستفيد من الديمقراطية لتوسيع تنظيماتها وتعبئة طاقاتها وتربية كوادرها والمطالبة بحقوقها المشروعة. لذلك فان الديمقراطية نعمة وخير وبركة كبيرة للشعب الكردي ايضا مثلما ان الدكتاتورية هي نقمة وبلاء ومصائب وويلات ومآسي للشعب الكردي ايضا. لذلك فكل نصر للديمقراطية في العراق هو نصر للحركة التحررية للشعب الكردي ايضا. ولكن لايجوز اغفال حقيقتين هامتين اخريين هما ان:

أ- كل نصر تحرزه الحركة التحررية للشعب الكردي وكل كسب لحقوقها وكل تحقيق لمطالبها واهدافها هو نصر وتحقيق للديمقراطية نفسها.

ب- لا ديمقراطية حقيقة بدون تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي، بدون رفع الاضطهاد القومي وانهاء المظالم القومية على الشعب الكردي، بدون اعطاء الشعب الكردي حق ممارسة السلطة في وطنه كردستان العراق وممارسة حقوقه وحرياته الديمقراطية كافة.

على الاشتراكيين والديمقراطيين والثوريين العرب ان يدركوا هاتين الحقيقتين دوما كي تكون الديمقراطية منسجمة وحقيقية وراسخة في العراق. وكي يستطيعوا هم ايضا التمتع بخيرات وبركات ونعم الديمقراطية ايضا. ولذلك يجب ان يدركوا المضمون الحقيقي لمقولة انجلس القائلة بان «اية مصيبة تصيب شعبا يستعبد شعبا اخرا» ويفهموا ان حرمان الشعب الكردي من الحقوق والحريات الديمقراطية سيؤدي لامحالة الى حرمان الشعب العربي ايضا من جوهر ومضمون الديمقراطية الحقيقية ايضا، فدفاعهم عن

حقوق الشعب الكردي الديمقراطية هو في الحقيقة والواقع دفاع عن حقوقهم وحررياتهم الديمقراطية بالذات.

يقول الاستاذ عزيز شريف نص مايلي:

«وعلى هذا فان تحرير العرب يتطلب تكوين جبهة ثورية متحدة مع القوميات المضطهدة لضرب الاستعمار ونسفه في النطاق الوطني من جهة، وهو يتطلب في الوقت ذاته تكوين جبهة ثورية متحدة بين امم المستعمرات والاقطار التابعة وبين الطبقة العاملة في الدول الراسمالية لضرب الاستعمار ونسفه نهائيا في النطاق العالمي من جهة اخرى. وأية امة تتثقف بروح الاخوة الاممية الحققة ولا تدرك اهمية حرية تقرير المصير للشعوب الاخرى لاتستطيع ولا يمكن ان تكون عنصرا في هذه الجبهة سواء في النطاق العالمي ام المحلي. وانما ينتهي الامر بها الى ان تكون اداة بيد الاستعمار يسخرها لاغراضه العدوانية ويبقيها تحت عبوديته الدائمة. وهذا هو مصداق كلمة ماركس «ان امة تضطهد الامم الاخرى لايمكن ان تكون حرة». فينبغي على الجماهير العربية ان تدرك هذه الحقيقة وان نضالها في سبيل حرية تقرير المصير للشعب الكردي انما هو ضروري لحرية العرب انفسهم. لقد كان ماركس يرى ان تحرير ايرلندا من السيطرة البريطانية يتوقف على تحرير الطبقة العاملة البريطانية من سيطرة الراسمال ثم تبين له ان تحرر الطبقة العاملة البريطانية نفسها غير ممكن بينما ترزح ايرلندا تحت الاغلال البريطانية. انه رأي ثاقب. ان بقاء الرجعية من القوة بحيث تبقى سيطرتها على ايرلندا يدل على ان الطبقة العاملة لم تزل بعيدة عن التحرر من اغلال تلك الرجعية.

اما في العراق فان الارتباط بين تحرر القوميتين اشد وضوحاً:

١- من الجلي جدا ان موقع كردستان الاستراتيجي يسيطر سيطرة مباشرة على بقية العراق (العربي) ويجعل من تحرير عرب العراق شبه مستحيل مادامت كردستان تحت السيطرة الامبريالية وهو فضلا عن ذلك يؤثر بدرجات مختلفة على مصائر شعوب الشرق الادنى جمعاء.

٢- ان موقع كردستان الستراتيجي يعتبره الامبرياليون من رؤوس الجسور المهمة التي يبغون الوثوب منها على الاتحاد السوفياتي في مغامراتهم الحربية العدوانية التي يهيئونها ويعملون لاثارتها.

٣- ان موارد كردستان النفطية من اهم مايعتمد عليه الامبرياليون لتغذية ماكنتهم الحربية ولاشباع جشع شركاتهم الاحتكارية. فتحرير كردستان لايهم الاكراد وحدهم ولا قوميات الشعب العراقي كلها فقط بل كل شعوب الشرق العربي والادنى. وتحرير كردستان يكون ثقلا خطيرا في رجحان كفة الشعوب وضربة جد خطيرة للامبراطورية البريطانية ولجبهة الاستعمار جميعها.

«لقد اوصى المعلم الخالد لينين شيوعىي انكلترة بالاهتمام بالقضية الايرلندية. فكم احرى ان يهتم الشيوعيون العرب بل وكل وطني مخلص لحرية العرب-بالقضية الكردية وهي على هذا القدر العظيم من الاهمية، وانى لالفت نظر التقدميين العرب الى الحاج لينين على ضرورة الدعاية لحرية تقرير المصير للامم المضطهدة وقوله» من حقنا ومن واجبنا ان نعتبر كل اشتراكي من امة مضطهدة امبرياليا وسافلا متى قصر عن القيام بهذه الدعاية».

فبأي حال (لايجوز للعربي وليس في صالح حريته ان يكون سوط العذاب بيد الجلادين المستعمرين يلهبون به جلود الاقوام المضطهدة ويقطعونه على ظهورها». فالموقف الصحيح الذي يجب ان تتخذه الجماهير العربية في المسألة الكردية في العراق هو: «التأييد الصميمي والكفاحي المخلص في سبيل حرية تقرير المصير للقومية الكردية بما في ذلك الانفصال وتكوين دولة مستقلة». ص ٤٣-٤٤ الطبعة الثالثة، المسألة الكردية في العراق.

الدروس والعبر التي يستخلصها التقدميون الكرد

بقي ان نستخلص الدروس والعبر اللازمة من تجربة انجلتره وايرلنده للتقدميين الكرد ونعني بهم المؤمنين بالاشتراكية العلمية والثوريين الوطنيين والديمقراطيين الثوريين جميعا.

١- ان الشعب يحرر نفسه بنفسه ويقدر على التحرر. هذه قاعدة معروفة ومعترفة بها منذ القدم. فكل شعب يحرر نفسه بنفسه. بتعبئة وتنظيم قواه الخاصة. بحسن قيادة قواه وبحسن تدبير نضالاته وجهوده ومساعدته. وقد اقر الاشتراكيون هذه الحقيقة المستخلصة من تجارب نضالات اسبانيا وايرلنده والشعوب المناضلة التي برهنت ان الشعب-مههما كان صغيرا-يستطيع انجاز تحرره الوطني اذا اجاد مناضلوه تنظيم قواه وتعبئة طاقاته وزجهما وقيادتهما بصورة صحيحة وصائبة واذا اجادوا ممارسة مختلف اشكال النضال السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والعسكرية «حرب التحرير الشعبية او حرب العصابات العصرية».

واصبحت قاعدة وقانونا معروفا ان من مستلزمات نجاح اي شعب في تحرير نفسه بنفسه ان يوفر لنفسه (أ) طليعة ثورية مجربة قادرة على تعبئة وتنظيم وقيادة قوى الشعب الخاصة (ب) جبهة وطنية توحد جميع قواه الخيرة والمناضلة (ج) قوات مسلحة ثورية تجيد اساليب حرب الانتصار المتطورة الى الحرب الشعبية الثورية (د) اسنادا ودعمًا امميا من القوى المحبة للحرية والديمقراطية في العالم. وقد برهنت تجربة ايرلنده ايضا انه على الشعب المظلوم ان لاينام ولايستكين بل عليه ان يناضل ويثابر على النضال والفداء حتى اذا لم يفلح نضاله في البداية وعرقلت القوى الرجعية انتصاره لفترات طويلة: فالنضال الجماهيري المثابر والمتواصل رغم الصعاب والمشاق والضحايا والفداء هو الكفيل بتحقيق الانتصار اذا توفرت مستلزمات الانتصار المذكورة اعلاه. لذلك فكل من يعارض هذه النضالات المشروعة ويشتمت من الضحايا والفداء من اجل انتصارها يعتبر

«رجعيا من شر الرجعيين» او «عقائديا متحجرا يعجز عن تصور الثورة الاجتماعية ظاهرة حية».

وعندما يقوم الشعب المظلوم بالنضال التحرري ويتحول هذا النضال الى حركة جماهيرية شاملة يفرض الشعب وجوده وعدالة قضيته ويجبر الاخرين على الاقرار بوجوده وحقوقه ويتحتم حينئذ على القوى العمالية والاشتراكية والديمقراطية، مساندة نضاله وحقوقه، وكل من يتخلف عن هذا الواجب ليعتبر اشتراكيا او ديمقراطيا بل يعتبر رجعيا او استعماريا. ولو لم يقيم الشعب الايرلندي بالنضال التحرري ولم يوجد حركة جماهيرية ولم يخض النضال الثوري ضد الاستعمار الانجليزي لما جلب انتباه ماركس وانجلس ولما دعاها الى اعادة النظر في الموقف الاشتراكي حيال الشعب الايرلندي وضرورة تحرره الوطني واسناد حقه في الاستقلال والانفصال. وامامنا الان مثالان حيان وواقعيان هما مثل فلسطين العربية ومثل شقيقتها فلسطين الكردية ونعني بها كردستان العراق.

فبعد التقسيم عام ١٩٤٨ وعندما توزع المناضلون الفلسطينيون الديمقراطيون، والشيوعيون، والقوميون كل على الاحزاب والتنظيمات في دولتي الاردن واسرائيل وسكت العرب على ابتلاع الملك عبدالله والحاقد فلسطين بالاردن، ركدت القضية الفلسطينية ولفلت القضية الفلسطينية في اطرار عربية واممية وقومية فقيل للشعب الفلسطيني ان تحويل اسرائيل او الاردن الى دول اشتراكية كفيل بتحقيق الحقوق الفلسطينية وثم قيل ان انتصار القومية العربية يحقق الانتصار للقضية الفلسطينية ايضا.

ولم تظهر القضية الفلسطينية للعلن ولم يظهر النضال الوطني التحرري الفلسطيني على الملأ الا عندما شرع الفلسطينيون بتنظيم قواهم في منظمات فلسطينية خاصة ومارسوا النضال الفلسطيني الخاص بهم وشنوا العمليات الفدائية الفلسطينية. ومثلهم في ذلك مثل الثوريين الكرد في فلسطين الثانية (كردستان العراق)، جوبهوا بالمزاعم اليسارية والديمقراطية واليمينية المتعددة فقيل ان نضالهم الفلسطيني الخاص بهم هو عمل مغامر، انعزالي، يشق وحده الطبقة العاملة، ويبث الفرقة في صفوف التنظيمات الديمقراطية، وبالتالي فقد انكر عليهم حق وجود طليعة فلسطينية خاصة بهم. انكر حق وجود حزب خاص بهم ولو كان حزبا شيوعيا فلسطينيا، ثم انكر عليهم حق الكفاح المسلح الذي وصف بانه مغامرة ويسارية صبيانية والخ.

ولكن عندما واصل الفلسطينيون الثوريون نضالاتهم وخلقوا المنظمات الفدائية واحيوا منظمة التحرير الفلسطينية ومارسوا الكفاح المسلح والعمل الفدائي، عندما اخذ الشعب الفلسطيني بكلتا يديه قضيته واصر على تنظيم وتعبئة قواه ويجاد طلائعه السياسية والفدائية وعلى القرار الوطني الفلسطيني وارادته الوطنية، حينئذ وبعدئذ اقر الاحرار العرب وغير العرب، بحقوقهم المشروعة حق النضال، حق تنظيم قواهم، حق ايجاد احزابهم ومنظماتهم الديمقراطية، حق ممارسة شتى انواع الكفاح المسلح والسياسي والنقابي والثقافي والاعلامي والخ ثم اقر حقهم في وجود قيادتهم وممثلتهم الخاصة المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك حقهم في تقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، وبالتالي الانفصال عن الاردن: هذا الانفصال الذي يعني انفصال شعب عربي عن شعب عربي شقيق اخر يكون كل منه جزءاً من امتهما العربية الواحدة- هذا الانفصال يتباهى السيد ذكلة بعمله مع الفلسطينيين بعد هجره الساحة العراقية من اجل تحقيقه-وهو نفس حق تقرير المصير (الانفصال) الذي ينكره على الشعب الكردي- الذي ليس عربياً-ولا يكون مع الشعب العربي في العراق جزءاً من الامة العربية، اذ ان الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية بينما الشعب الكردي في العراق هو جزء من الامة الكردية. ولم يبق الرفاق «الشيوعيون الفلسطينيون» الى النهاية بعيدين عن الساحة الفلسطينية النضالية الخاصة بالفلسطينيين، بل هجروا المقولات التقدمية التي لا تجيز الا حزبا واحدا في الدولة الواحدة والا منظمة ديمقراطية واحدة، وشرعوا بتنظيم انفسهم في الحزب الشيوعي الفلسطيني واسهموا في جميع انواع التنظيمات الفلسطينية ما استطاعوا الى ذلك سبيلا سواء كانت النقابات العمالية الفلسطينية او اتحادات الطلبة او النساء او المعلمين او الادباء او ... او ... الخ، وكان اخر اسهام لهم هو الاشتراك في منظمة التحرير الفلسطينية بعضو واحد وتحت قيادة السيد ياسر عرفات «البورجوازية اليمينية».

والخلاصة فان الاحرار والثوار من الماركسيين اللينينيين (على اختلاف مللهم ونحلهم السوفيتية والصينية والفيتنامية والالبانية والكوبية والتيتوية والرومانية والاوربية... الخ) الى الديمقراطيين الاشتراكيين والى القومييين والاسلامييين يعترفون اليوم بوجود الشعب الفلسطيني وبوجود حركته التحررية الديمقراطية وبحقه في تنظيم قواه واقامة

احزابه السياسية وطلائعه السياسية والمسلحة ومنظماته الديمقراطية. فالبدعة والعجب والغرابة هي اليوم في انكار هذه الحقوق وليست في الاعتراف بها كما كانت في الامس القريب قبل حوالي الثلاثين عاما مثلاً.

والاستنتاج الاساسي العلمي الواقعي من التجربتين الايرلندية والفلسطينية ومن كل التجارب الثورية في حركات الشعوب المظلومة والطبقات المستغلة في العالم هو: عندما تتحرك وتنهض الشعوب المظلومة وتنهض الطبقات المستغلة والمستثمرة، وتظهر حركاتها التحررية، حركات التحرر الوطني الديمقراطي، او حركات التحرير الطبقيّة، حينئذ فان هذه الحركات التحريرية-بحكم ضرورات تعبئة قواها وبحكم قوانين ظهورها وتطوراتها وبحكم مستلزمات ادارة صراعها وانتصارها-تفرز وتفرض وتحتّم وجود منظماتها وطلائعه السياسية والثورية والديمقراطية والنقابية والمهنية، وتفرز وتفرض وتحتّم حقوقها القومية او الديمقراطية او الطبقيّة بما فيها حق التحرر الوطني (حق تقرير المصير) او حق التحرر الطبقي (الثورة الديمقراطية الشعبية فالاشتراكية). فالحركات التاريخية، والحركات الموضوعية الناجمة عن تحرك المجتمع-بحكم تصادم تناقضاته الداخلية او مع محتليه الاجانب-وبحكم قوانين التطور الاجتماعي الموضوعية هي التي تولد وتوجد الاحزاب السياسية (الطلّاع السياسية) والمنظمات النقابية والمهنية والديمقراطية، ولاتستطيع الارادة البشرية (العامل الذاتي) الا ان تتجاوب او تتعارض معها وبالتالي الا ان تمهد وتسرع وتساهم في تحقيق نتائجها ومعطياتها الحتمية او تعرقل وتؤخر وتمانع مؤقتاً- في الاجراء الطبيعي والتنفيذ الحتمي لمقتضياتها، لمستلزمات جريانها وتطورها وتبلورها وانتصارها في تحقيق مهامها التاريخية. وهذا هو ما حدث في كردستان العراق بالضبط ايضاً.

فقد قيل ان النضال الكردي الخاص هو عمل انشقاقي، انعزالي، تخريبي، تصفوي، انفصالي، وقيل ان الثورة الكردية هي مغامرة يائسة للقوميين الكرد، وصدرت الفتاوى بالتحريم لاجاد الطليعة الكردستانية ولايجاد الاحزاب والمنظمات الديمقراطية والنقابية والمهنية والخ. وقيل ان النضال الثوري الكردي الخاص هو ائتلاف للقدرات الكردية واهداف لطاقت الشعب الكردي مثلما يشتم الان دكلة وعبداائمة بالالاف والالاف من الشهداء الذين يزعمون انهم ماتوا هباءً وعبثاً وراء سراب الحلم المميت (الدولة الكردية).

وقيل ويقال الان (بتحايل وخبث) ان حق تقرير المصير خيال وضار وشعار غير عملي وشعار «انفصالي يتزامن مع المخططات الاستعمارية والصهيونية» لتقسيم المنطقة، وقيل ويقال ان الحركة التحررية للشعب الكردي-دون سواها من حركات الشعوب التحررية- لايجوز لها ان تملك طليعتها الثورية، ولايجوز لها ان تكون لها جبهتها الوطنية التحررية الخاصة بها ولايجوز لها ان يكون لها قرارها الوطني المستقل واراقتها الحرة الخاصة، بل لابد من سلبها كل هذه الحقوق، ثم حصرها في قوقعة الحركة الوطنية العراقية وتكييف جميع مطالبها وشعاراتها وحقوقها وفق شعارات هذه الحركة ورضا احزابها العربية- القومية والبورجوازية والاشتراكية-والا اعتبر المنادي بحقوق هذه الحركة في ان تمتلك طليعتها الثورية الخاصة مجرما بجريرة شق الطبقة العاملة وبتهمة التصفية والبونية والانشاقية وخدمة البورجوازية وخيانة الاشتراكية، والا اعتبر المطالب بحقها في المناداة بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره مجرما بجرم الانفصالية والطروحات الانفصالية المناقضة «لوحة تراب الوطن» والمتعارضة مع الوحدة العراقية المقدسة. هذا ما يقال في صحف المهجر وعلى السنة قادة المعارضة في الخارج حتى الان، اما الحياة فقد سارت وتطورت وفرزت وفرضت في صيرورتها حقائق واقعية صلبة اخرى: فالشعب الكردي عندما تحرك وبرز حركته التحررية الديمقراطية وطورها بتضحياته ودماء شهدائه وجعلها واقعا حيا اجبر الجميع-الاعداء والاصدقاء والحلفاء-على الاقرار بوجودها والتعامل معها- كل بطريقته وعلى هواه ولغرض في نفسه- وبرهنت وفرضت حقيقة ان الحركة التحررية للشعب الكردي حركة تاريخية موضوعية ناجمة عن ضرورات وقوانين التطور الاجتماعي الموضوعية. وقد ظهرت هذه الحركة التحررية كحركة جماهيرية واسعة، قوية وحية وقابلة للحياة، كحركة جماهيرية ثورية. وانتشرت الافكار التقدمية والديمقراطية والماركسية اللينينية في صفوفها. ونجمت عن تلقيح الحركة التحررية الثائرة بهذه الافكار ولادة منظمات واحزاب وتنظيمات تقدمية وديمقراطية وماركسية لينينية وثورية متعددة تلعب دورا هاما ولاول مرة في التاريخ الكردي المعاصر دورا اساسيا وقياديا بديلا عن القيادات العشائرية والتقليدية التي قادت الحركة الكردية حقبا من الزمن. لقد فعل التاريخ وتصرف في كردستان ايضا وفق ضرورات التطور ووفق قوانين التطور ومستلزماتها وافرز وفرض وحتم وجود حركة تحريرية جماهيرية واسعة وثورية

وديمقراطية و وجود طلائعها السياسية ووجود ثورة شعبية متصاعدة. وذلك دون ان يعبأ التاريخ كعادته دوماً بالاقاويل والامنيات والارادات والرغبات الذاتية. ولكن اذا كان الشعب الكردي قد حقق بنهوضه وثورته وحركته التحررية نجاحات هامة على الساحة وفي الحياة وعلى ارض وطنه كردستان فانه لم يحقق حتى الان النجاحات المطلوبة في ميدان العلاقات التحالفاتية العربية والاممية. صحيح ان الشعب الكردي قد حقق النجاح في ايجاد طليعته واحزابه السياسية ومنظماته الديمقراطية، وفي ايجاد قواته الشعبية المسلحة وحقق مؤخراً نجاحه في الاعلان عن الجبهة الكردستانية ولكنه لم يحقق النجاح المطلوب في تأمين الشرط الرابع وهو الاسناد والدعم العربي والعالمي وان كان قد قطع اشواطاً هامة في هذا المجال. فيوجد قادة عرب كبار امثال المجاهد الكبير احمد بن بلة القائد التاريخي للثورة الجزائرية المجيدة والمجاهد العربي الثائر العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح المجيدة وقادة عرب من اليمين الديمقراطية وقادة تقدميون عراقيون كالاستاذ عزيز شريف وشاعر العرب الاعظم الجواهري الكبير والاستاذ عبدالفتاح ابراهيم وقادة معروفون في الثورة الفلسطينية كالكتور جورج حبش والاستاذ نايف حواتمة وقادة شيوعيون عرب كالاستاذ يوسف فيصل ورفاقه في قيادة الحرب الشيوعي السوري، نعم يوجد هؤلاء من القادة العرب يؤيدون حق الشعب الكردي في تقرير المصير ويناصرون الحركة التحررية للامة الكردية.

ولكن يؤسفنا ويؤلمنا ان نجد العديد من قيادات الاحزاب العربية البعثية والناصرية والديمقراطية يمتنع حتى الان عن تأييد الحركة التحررية للشعب الكردي في نضالها لحق تقرير المصير.

ان الشيوعيين العربيين المتأثرين بالافكار القومية البورجوازية العربية وبعض المناضلين البعثيين المعارضين والناصريين المتعصبين في العراق يتحملون مسؤولية كبرى في عدم نجاح الحركة التحررية للشعب الكردي مثل شقيقتها الحركة التحررية الفلسطينية في كسب التأييد العربي لحق الشعب الكردي في تقرير المصير. وحيث ان المعارضة لهذا الحق تتواصل تحت شعارات جذابة كوحدة الكفاح والوحدة الوطنية والوقوف بوجه المشاريع الاستعمارية لتفتيت المنطقة والخ، فإن شن نضال

فكري واجراء مناظرة فكرية واعلامية هما الان واجبان مفروضان علينا وعلى جميع القوى الثورية العربية والكردية.

فدعونا اذن نخوض غمارها باسلوب علمي وجرىء وصريح وبروحية الحرص الاكيد على الاخوة التاريخية بين الامتين الشقيقتين العربية والكردية والحرص الاكيد على تلاحمهما الكفاحي ضد الاعداء المشتركين من الاستعماريين والصهاينة والرجعيين والقوى الاقطاعية والبورجوازية.

ولكن دعونا نأمل ونتمنى ان يؤدي الشيوعيون الامميون والاشتراكيون الحقيقيون والثوريون العرب وخصوصا منهم الفلسطينيين والعراقيون واجبهم الاممي والتقدمي والانساني حيال الشعب الكردي وحركته التحريرية اولا وحيال مبادئهم الاشتراكية والانسانية والتقدمية ثانيا.

دعونا نأمل من الاخوة الفلسطينيين مثلا الا يحرموا علينا ويكفروننا ويخونونا بسبب مايعتبرونه حلالاً زللاً لانفسهم، فمثلا ان الاستاذ نايف حواتمة الصديق القديم للاتحاد الوطني الكردستاني والنصير القديم للشعب الكردي وحركته التحريرية ولحق تقرير المصير تسارع مجلته «الحرية» بسرعة عجيبة الى شتمنا وتخويننا والافتراء على نضالاتنا ومواقفنا السياسية والثورية حتى دون انتظار الايضاح المطلوب من جانبنا، ودون الاستماع الى وجهات نظرنا وهو امر لايقبل حتى من القاضي اثناء محاكمته لمتهمين. فالاستاذ حواتمة الذي تنكر-وبسرعة عجيبة- لعلاقات نضالية مديدة وللأخوة الكفاحية التي توهمنا فاعتبرناها من جانبنا راسخة الجذور ومتينة، يسمح لمجلته بان تخوننا في امور مشابهة يعتبرها حلالا لهم. فالمعروف ان الاستاذ نايف حواتمة هو المنظر الذي يفلسف للحل السياسي وللمفاوضات العربية-الاسرائيلية تحت الاشراف الدولي اي للمؤتمر الدولي الذي تحضره ممثلو جميع الاطراف وفي المقدمة طبعا وفد الدولة الصهيونية اسرائيل. هذه الدولة التي تعتبرها الثورة الفلسطينية (ومنها الاخ ابو النوف) عدوتها اللدودة وغاصبة فلسطين وحق شعبها في تقرير المصير. ولكن الاستاذ نايف سمح لمجلته الحرية بتخوين الاتحاد الوطني الكردستاني لاجرائه حواراً (مفاوضة) محدودا مع الحكم العراقي (البعثي العفلقى العربي) في ظروف الحصار الخانق على الثورة والاتحاد الوطني الكردستاني في كردستان وفي ظروف حرماننا من جميع انواع

المساعدات المادية والمعنوية التي يغدقها العالم العربي والاشتراكي على الثورة الفلسطينية. فحوارهم ومفاوضاتهم مع اسرائيل صحيح وسليم ومبدئي ومفيد لايجاد حل دائم وحوارنا ومفاوضاتنا المحدودة مع الحكم العراقي خيانة وكفر واجرام ولو استهدفت حلا مرحليا مؤقتا.

والاستاذ حواتمة يسمح لمجلة الحرية بان تفتري على الاخ الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني وبان تتهمه والاتحاد الوطني الكردستاني بالدوران ١٨٠ درجة عند المفاوضات مع الحكم العراقي ولكنه يرسل نائبه الى بغداد ويعود بمنظمته الى التحالف لا مع فرع الحكم العراقي وتحت قيادة عرفات التي وصفوها بالبورجوازية واليمينية والمساومة والمتحاذنة والمتحالفة مع الحكم العراقي ومن ثم يسعى لاعادة علاقاته الى سابق عهدها مع الحكم العراقي ويؤيد هذا الحكم العراقي في مساعيه للخلاص من الحرب العدوانية التي شنها صدام على الجمهورية الاسلامية كي تتفرغ القوات العراقية كافة الى حرب الابداء التي يشنها العفالق على شعب كردستان (فلسطين الثانية) منذ سنين وسنين. كل ذلك حلال للاستاذ الحواتمة ولكننا اذا حاولنا ان لانقع بين حجري الرحي بالحوار مع العراق او مع الجمهورية الاسلامية فانه يسمح لمجلته بالشروع وفورا وبسرعة البرق ودون الاهتمام بموقفنا المعلن كي تتلقف تصريحنا منسوبنا الى الاخ الامين العام المساعد للاتحاد الوطني الكردستاني (قام الاتحاد الوطني الكردستاني بتكذيبه) وتتخذ منه ذريعة لشتما والافتراء علينا وتشويه مواقفنا النضالية المعروفة لدى الاستاذ الحواتمة احسن من غيره.

ان هذا الموقف من الاخ ابي خالد ومواقف الاخوة الفلسطينيين من الحكم العراقي والسكوت المطبق من جانبهم عن حرب الابداء ضد شعب كردستان واستعمال الاسلحة الكيماوية ضد الناس المسالمين في كردستان، ان هذه المواقف اللامسؤولة والغير شاعرة بالمسؤولية التاريخية للعلاقة التاريخية بين الشعبين الكردي والفلسطيني منذ ايام صلاح الدين الايوبي وحتى الان، لاتلحق الاذى بالاتحاد الوطني الكردستاني وهو اعظم قوة ثورية كردستانية حليفة للثورة الفلسطينية فقط بل وبسمعة وبمصداقية الثورة الفلسطينية ايضا وتلقي ظلال الشكوك والريبة حول المباديء التقدمية التي يعلنها قادة الثورة الفلسطينية عموما ومنظماتها التي تدعي الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية خصوصا.

٢- تأجيل النضال لا تأجيله

ان الدرس الثاني المفيد والالزامي يحتم تأجيل النضال لا تأجيله، خاصة بعد ان اصبحت الحركة الكردية التحررية، حركة جماهيرية ثورية وتصاعدت الى مستوى الكفاح الجماهيري المسلح وفي ظروف انحسار المد الثوري في العراق. وذلك لا لمواكبة تيار التطور الاجتماعي المتمثل في هذا النضال التحرري الثوري فحسب بل ودفاعا عن وجود وحقوق الشعب الكردي المهديين بالفناء ايضا، ولان تأجيل هذا النضال يعني مقاومة الدكتاتورية المتسلطة على رقاب الشعب العراقي وتأجيل النضال يعني اراحتها وتسهيل مهماتها الاجرامية واعطائها مجالات التنفس والانتعاش وتجديد قواها وتنفيذ مخططاتها الاجرامية. وذلك مهما كان هذا التأجيل متذرا ببعض الاقاويل الخداعة كالانتظار ريثما تنضج الظروف الثورية في العراق او العمل لاعادة تنظيم الطبقة العاملة وتعبئتها في المستقبل للانتفاضة المسلحة.

ان لتأجيل النضال تلونات مختلفة وذرائع متعددة وان كانت تعود في الاصل الى الطبيعة الطبقيّة ذات النفس القصير في النضال (سواءً كانت عشائرية او بورجوازية او بورجوازية صغيرة) والى عدم الايمان بان الشعب يجب عليه ويستطيع ان يحرر نفسه بنفسه وان النضال لايعرف الفصول وادوار السبات والانقطاع التام وان النضال الناجم عن ضرورات التطور الاجتماعي وقوانينه يتواصل موضوعيا حتى دون رغبة واردة البشر. والتلونات المختلفة لمقولة تأجيل النضال التحرري الكردي الثوري عديدة واهمها:

١- المقولة اليمينية القائلة بعدم اقتدار الكردي على بل واستحالة مواصلة النضال بدون دعم دول كبرى وقوى خارجية.

٢- المقولة اليسارية في المظهر واليمينية في الجوهر الداعية الى تأجيل النضال التحرري الكردي الثوري بذريعة انتهاء عهد الثورات التحررية في الريف والجبال وضرورة التهيئة للانتفاضة المدن المسلحة: ان هذه المقولة الانتهازية التي تبنتها فئة صغيرة من اشباه المثقفين وانصاف المتعلمين «اليساريين جدا» اختلقت لتبرير ضجرتها وفرارها من النضال الثوري الشاق الطويل الامد، ذريعة الرجوع الى المدن لتهيئة الجماهير الكادحة للانتفاضة المسلحة لتتخذ منها ستارا لتبرير انهزاميتها وفرارها من ميدان النضال.

ولكن عندما تبناها بعض الرفاق وفق خطة تشجيع وتغذية التشرذم في الحركة التحررية الكردية، عادت الى الساحة الخارجية للعمل الوطني لتدعو الى تأجيل من نوع جديد من النوع الذي دعا اليه البعض في الاربعينات والخمسينات بتأخير النضال الكردي التحرري حتى يتم تحقيق وانتصار الثورة الديمقراطية الثورية (الاشتراكية) في العراق. هذه مقولة عتيقة اكل عليها الدهر وشرب وشبع. ان التاريخ لايعرف التوقف والمجتمع لايعرف الركود والسبات بل ان الحركة هي قاعدة عامة وثابتة وفاعلة. فالحياة بدون حركة تعني الموت والمجتمع الذي لا حركة تحررية فيه سواءً كانت حركة تحررية وطنية او طبقية مجتمع ميت وحيث لا يوجد مجتمع ميت فالنضال يتواصل، والذي يدعون الى تأجيله انما يؤخرون ويعزلون ويدخلون انفسهم في قوقعة السبات الشتوي والخمول، ولكن القافلة النضالية تواصل السير مهما كثرت العراقيل وتزايدت العقبات.

ونحن من رواد قافلة النضال والحياة السائرة ابدا ولن نوقف نضالنا مهما كثر الاعداء وتعاضمت دسائسهم ومكائدهم وسندفن الشهداء في مقابر المجد والخلود ونواري الانهزاميين والفارين تراب النسيان في مقابر الانتهازية والتخاذل والتحايل. والجماهير الكردية التواقفة الى الحرية والتحرر والديمقراطية قد عرفت طريقها وادركت اساليب النضال وتعرفت على مناضليها وطلائعها ولذلك فهي تلتف حولهم اكثر فاكثر، واما الزيد فيذهب هباءا واما ما ينفع الناس فيمكنث في الارض وعلى ارض الوطن المضضبة بالدماء دماء المناضلين لا الهاربين والمتخاذلين.

٣- كفاح مترابط ومشارك ام كفاح تابع ومتتابع؟ بين من ومع من وضد من؟

ان الكفاح المشترك، الكفاح العربي الكردي المشترك والمتربط ترابطا عضويا حقيقة واقعية ومعروفة، وكان الاتحاد الوطني الكردستاني من اشد المتحمسين لها والمؤمنين بها والعاملين بمقتضياتها وبمستلزماتها. ولكن هذا الكفاح قد تعرض على الدوام وما يزال الى التشويش والتحريف. كيف؟ في البداية كان الكفاح المشترك والمتربط يتعرض الى مفاهيم خاطئة تتجاهل مبادئ المشاركة وتبادل العون والتأثير المتبادل والترابط الجدلي الحي بين الطرفين الاساسيين في هذا الكفاح العربي الكردي المشترك ونقصد بهما الحركتين التحرريتين والديمقراطيتين العربية والكردية اللتين كانتا في المملكة العراقية تشكلان طرفين اساسيين في الحركة الوطنية الديمقراطية العراقية وغالبا ما كان

يجري اختزال مفهوم الكفاح العربي الكردي المشترك الى كفاح عراقي يتبع فيه كفاح الحركة التحررية الكردية دائما وابدأ ويسير خلف الحركة الوطنية العراقية بحيث تؤجل النضالات الكردية الخاصة الى مابعد انتصار الحركة الوطنية العراقية، بحيث تحول الكفاح المشترك الى كفاح معلق، معلق ومؤجل فيه الكفاح الكردي، والى كفاح متتابع بدل مترابط، يتبع فيه الكفاح الكردي ويتخلف وراء الكفاح العراقي الوطني. ولم تكن فكرة ان كل نصر تحرزه الحركة الوطنية العراقية هو نصر للحركة التحررية الكردية تكمل وتبلور بفكرة ان كل نصر تحرزه الحركة التحررية الكردية هو نصر للحركة الوطنية العراقية ايضا. ولم يتم ادراك حقيقة ان النضال التحرري الكردي هو نضال موضوعي تاريخي ناجم عن ضرورات وقوانين التطور الاجتماعي وبالتالي فيجب تنظيم تلاحمه النضالي مع الحركة الديمقراطية والوطنية والعمالية في العراق لا تأجيله وتأخيرها او ربطه بشكل ميكانيكي وجامد في عربة مقللة بمؤخرة قطار الحركة الوطنية العراقية.

الا ان الحياة-ومنها الحركة النضالية-قد سارت وفق قوانينها الموضوعية وعلى خط سيرها التاريخي وعجزت القووعات الاصطناعية والمفتعلة عن احتواء الحركات الاجتماعية والقومية والطبقية ومنها الحركة التحررية الكردية التي فشلت محاولات الاحزاب العراقية كافة في احتوائها او في حصرها داخل قواقعها او السير بها على هواها ووفق مخططاتها وبرنامجها.

واكبر حزب عراقي كسب النفوذ الجماهيري في كردستان-في فترات معينة-خسره وعاد الى قوقعته الحزبية الضيقة عندما ابتعد بنهجه وبخط سيره وشعاراته وسياساته عن نهج وخط سير وشعارات ومتطلبات الحركة التحررية الكردية التي تجسد فيها تيار التطور الاجتماعي فجعلها حركة تاريخية موضوعية تتحكم فيها قوانين الحياة، قوانين التطور. ولن يستطيع ان يكسب حتى النهاية النفوذ الجماهيري الفعال والمؤثر الا التنظيم السياسي الذي يدرك طبيعة الحركة التحررية الكردية فينسجم معها ويعرف خط سيرها ونهجها فيسير عليهما ويعرف خصائصها ومشاكلها الخاصة فيهتم بهما ويسعى لفهمهما والنضال لحلها، التنظيم الذي يدرك تطوراتها الخاصة ويضع استراتيجيته الصائبة على اسس معرفة قواها الطليعية والاساسية، اهدافها الرئيسية والمرحلية، حلفائها واصدقائها، اعدائها ومعارضيهما، وخط سيرها الخاص وطريقتها الخاصة في السير والصبورة نحو انجاز

مهامها التاريخية. وهذا ما قام به الاتحاد الوطني الكردستاني وادركه. ولهذا بالضبط اصبح الاتحاد الوطني الكردستاني وبصورة سريعة نسبيا القوة الجماهيرية العظمى في الحركة التحررية الكردية رغم الصعاب والحصار وتنوع الاعداء والمعارضين والعاملين ضده. ولنتمعن في مفاهيم الاتحاد الوطنية الكردستاني الصائبة حول موضوع الكفاح المشترك والمترباط ايضا:

يعتبر الاتحاد الوطنية الكردستاني ان المفاهيم القديمة للكفاح العربي الكردي المشترك والترابط بينهما وبين القوى العاملة في هذا الكفاح المشترك والترابط بينهما وبين القوى العاملة في هذا الكفاح المشترك العربي والكردي قد تغيرت وتطورت. كيف؟ وكيف في الحركتين التحرريتين العربية والكردية؟ وبالتالي الحركة العراقية المشتركة؟. ان الحركة التحررية الكردية قد اصبحت حركة جماهيرية ديمقراطية، ثورية، بعد التغييرات التي حدثت في تركيبها الاجتماعية والطبقية وبحكم التطورات التي حدثت في العراق وفي المجتمع الكردستاني معا. فلم تعد الحركة التحررية الكردية، تلك الحركة القومية البحتة ذات القيادة العشائرية والدينية والبنية الاجتماعية القديمة.

فبعد ثورة ١٤/تموز/العراقية (البورجوازية والوطنية) تم الاصلاح الزراعي مما ابعدهم الاقطاعية نهائيا من الحركة التحررية الكردية ذات المحتوى الديمقراطي والاجتماعي التقدمي. ان الاقطاعية الكردية قد ارتبطت بالنظام الملكي الاستعماري، وكسبت بريطانيا بسياستها القائمة على دعم الاقطاعية، العديد من الاقطاعيين الاكراد. وكسب الحكم الملكي الموالي للاستعمار الغالبية من الاقطاعيين والراسماليين الكومبرادور الاكراد. ولكن ثورة ٤١/تموز الوطنية قد اتمت هذه المسألة فاصبحت الاقطاعية برمتها في تناقض مع جماهير الفلاحين الاكراد الذين كانوا يشكلون العمود الفقري والقوة الرئيسية (وليست الطليعية) في الحركة التحررية الكردية.

واليوم فاننا نرى ان الاقطاعية الكردية التي فقدت ضلعين من قوائمها الاربعة قد غدت خائنة وتشكل العمود الفقري في قوات الجحوش: رغم فقدها الارض والحيوانات حيث كانت الاراضي وتربية الحيوانات مصدرين اساسيين للاستثمار الاقطاعي في كردستان. ولم تبق الان الا العلاقات الاقطاعية والمساندة الحكومية لتمشي عليهما الاقطاعية الكردية المتبقية. والراسمالية الكردية الطفيلية والكبيرة والمساهمة في

المشاريع الحكومية كالمقاومات وغيرها، ارتبطت مصالحها الطبقية بالدولية فباعت الكرد وكردستان بالدنانير الخضراء واصبحت خائنة او مساومة او عميلة للحكومة البورجوازية البيروقراطية.

والحركة التحررية الكردية لم تعد حركة تحررية وطنية فقط بمعنى لم تعهد اهدافها محصورة على مقارعة الاضطهاد القومي والتخلص منه واستعادة حق تقرير المصير بل تداخلت في اهدافها مطالب اجتماعية واقتصادية وثقافية وبرزت شعارات الصراع الطبقي لا ضد الاحتلال الاجنبي والطبقات الاجنبية الاستغلالية فحسب، بل وايضا ضد الاقطاعية الكردية والبورجوازية الكردية. فاصبحت للحركة التحررية الكردية طبيعتان تحررية وطنية وتحررية طبقية معا. وهنا تكمن تقدميتها وثورتها، فضلا عن مطالبتها بتحقيق الديمقراطية السياسية بمعنى حكم الاغلبية المنتخب والمختار من قبل الناس بحرية وبمعنى تحقيق تحرير المرأة ومساواتها وتحقيق الاصلاح الزراعي والتقدم الصناعي، وفضلا عن مطالبها الديمقراطية حول حرية النشر والبيان وتأسيس الاحزاب والنقابات والجمعيات الفلاحية والمهنية... الخ، وهنا تكمن ديمقراطية الحركة التحررية الكردية. اما تركيبتها فقد اصبحت جماهيرية بمعنى تشكلها من المثقفين الثوريين والتقدميين (من جماهير الطلبة والمعلمين ورجال الدين الاحرار والموظفين والمحامين والاطباء والعاملين في الحقل الصحي والخ) ومن العمال وسائر الكادحين ومن الفلاحين في الريف والكسبة في المدن.

فالحركة التحررية الكردية اذن هي اليوم حركة جماهيرية، تقدمية، ديمقراطية، ثورية فماذا طرأت على علاقاتها بالحركة العربية الوطنية في العراق؟.

ان مصالحها متناقضة ومتعادية مع الاقطاعية والبورجوازية العربيتين، وان اهدافها متعارضة مع الجناح القومي الميال الى الدكتاتورية الحزبية او القومية في العراق لانها تريد الديمقراطية الحقيقية للعراق. وان حليفها التاريخي والموضوعي هو الطبقة العاملة وسائر الكادحين العرب والمثقفين الثوريين الديمقراطيين وجماهير الكسبة في المدن المطالبة بالديمقراطية.

لان الاقطاعية والبورجوازية العربيتان معاديتان للديمقراطية وللجماهير العربية الكادحة وذات نوايا استعمارية واستغلالية حيال الكرد وكردستان وذلك بحكم طبيعتها الطبقيّة الاستثمارية والرجعية والشوفينية. فالكفاح العربي الكردي المشترك قد تحول واصبح اذن:

الكفاح المشترك بين الحركة التحررية الكردية (الجماهيرية التقدمية الديمقراطية الثورية) وبين الطبقة العاملة وسائر الكادحين العرب وجماهير المثقفين الثوريين والديمقراطيين وجماهير الكسبة. وبعبارة اخرى:

فان الحركة التحررية هي حليف للحركة العمالية والديمقراطية الثورية والاشتراكية في العراق، ومتعارضة مع البورجوازية والملاكين العقاريين العرب في العراق. ان الحركة التحررية الكردية ليست منسجمة في تحالفها حتى النهاية مع التيار القومي العربي اللاديمقراطي بل تشترك معها في هدف الخلاص من الدكتاتورية البغيضة ومعاداة الاستعمار والصهيونية فقط وتختلف معه في الحل الجذري للقضية الكردية والديمقراطية الحقيقية والنظام الاجتماعي المنشود.

ان الحركة التحررية الكردية تريد حق تقرير المصير حلا للقضية الكردية وديمقراطية حقيقية للشعب في العراق ونظام حكم اجتماعي تقدمي لا رأسمالي سواء أكانت رأسمالية الدولة او الطبقة.

وهنا تنطبق اهدافها مع اهداف الحركة العمالية والاشتراكية والديمقراطية الثورية في العراق.

ولذلك ايضا ليست الحركة التحررية الكردية جزءا من الحركة الوطنية العراقية بل اصبحت طرفا اساسيا في الحركة الديمقراطية الثورية العراقية، فالحركة الوطنية بمفهوم تحرير الوطن سياسيا من الاستعمار قد انتهت واصبحت الحركة الوطنية العراقية سابقا الان الحركة الديمقراطية اساسا لان الهدف الاول والمباشر والاساسي اصبح تحقيق الحكم الديمقراطي وليس جلاء القوات الاستعمارية والغاء الاحلاف والتخلص من السيطرة الاستعمارية. وان كانت مهمات التخلص الناجز والشامل من الاخطبوط الامبريالي الاقتصادي والسياسي والثقافي مازالت ماثلة وتنتظر الحل من الحركة الديمقراطية والعمالية العراقية.

ولكن هذه المهمات لاتحل الا بالديمقراطية وبحكم ديمقراطي وطني مستقل قادر على تعبئة وتهيئة طاقات الشعب وقدراته السياسية والاقتصادية والثقافية والخ. اننا نعتقد ان ترديد مقولة الحركة الوطنية العراقية بدون الديمقراطية هو حيلة بورجوازية وخديعة من التيار اللاديمقراطي. فهما يريدان خدع الجماهير الشعبية والحركة التحررية الكردية بان الخطر الاساس هو الاستعمار والاحتلال الاستعماري، لذلك فيجب نسيان الديمقراطية والقبول بالدكتاتورية ونسيان الحقوق القومية والقبول بالاضطهاد القومي لصالح النضال المشترك المزعوم ضد الاستعمار وهيمنته وثم الايغال في التزليل والخداع بتصوير الانقلابات العسكرية التي جلبت الدكتاتورية والحرب والدمار بانها «ثورة» ولا بد من الحفاظ على «الثورة» وعلى «مكاسب الثورة» وذلك بقبول دكتاتورية فريدة في الفردية والوحشية والاجرام.

ثم ان هناك حقيقة هامة اخرى هي ان المهمة الديمقراطية للحركة الوطنية الديمقراطية العراقية لم تتحقق بينما تحققت المهمة الوطنية بمقدار ما تستطيع الثورة البورجوازية الوطنية تحقيقها وبمقدار ماتسمح به الظروف الدولية.

اما الديمقراطية فقد تقهقرت وتراجعت وشحت حتى بالقياس الى ما كانت موجودة في الاربعينات والخمسينات. وهكذا اصبحت الديمقراطية هي المهمة الاولى والاساسية والمباشرة الواجبة التحقيق والتي يجب النضال من اجلها بجميع القوى.

ولذلك يجب علينا جعل شعار الديمقراطية اساسيا وتبديل الاسم بالحركة الديمقراطية الوطنية في العراق. لقد آن الاوان بل وتأخر كثيرا لنبدل ملابسنا القديمة الوسخة والمتعفنة بملابس جديدة نظيفة ولائقة. لقد حان الوقت لتبديل الشعارات العتيقة الميتة بالشعارات الجديدة الممتلئة بالحياة.

بقي ان نعرف كيف نحقق الكفاح العربي الكردي المشترك بمفهومه الجديد؟ ان الطريق الى ذلك هو بتحقيق الجبهة الشاملة لجميع قوى المعارضة العراقية لاسقاط النظام وبتشكيل الجبهة الكردستانية التي تضم بالاضافة الى القوى الكردستانية القوى التقدمية والاشتراكية التي تملك فروعها الكردية في الظروف الراهنة. ولكن من الضروري تحقيق جبهة ديمقراطية - تقدمية تضم الحركة التحررية الكردية والطبقة العاملة العراقية، اي حركتها الاشتراكية والديمقراطية الثورية باعتبارهما الطرفين الحليين الاساسيين

المنسجمين والمتحدين في الاهداف والاساليب.
ونحن نعتقد ان الجبهة الشاملة سرعان ما تنهار بعد اسقاط النظام لتعدد الاتجاهات واختلاف الشعارات والاساليب لذلك فانها لن تحقق الكفاح العربي الكردي المشترك. اما الجبهة مع القوى القومية العربية فلن تدوم الا اذا آمنت هذه القوى بالديمقراطية وحق تقرير المصير لان الاختلاف يشتد بعد التخلص من النظام الدكتاتوري، لذلك فان هذه الجبهة لن تحقق الكفاح العربي الكردي المشترك.
وهكذا تبقى جبهة الحركة التحررية الكردية مع الحركة الاشتراكية والديمقراطية الثورية العراقية هي الجبهة التي تحقق وتجسد الكفاح العربي الكردي المشترك من حيث المضمون والشعارات والاساليب.

ج- المساواة بين الامم ورفض الامتيازات

ان المساواة بين الامم حق طبيعي ومشروع. وهذا الحق يتطلب ان تكون للامم كبيرها وصغيرها حقوق متساوية في النواحي السياسية والادارية والثقافية والحضارية والاقتصادية، في ان يكون لها الخيار والحرية في ممارسة السلطة على ارض وطنها وفي اختيار نوع النظام الذي يناسبها. وكل ذلك لايتحقق الا بحق حرية تقرير المصير. فهذا الحق يجعل من كل امة سيده في وطنها تمارس السلطة عن طريق ممثلها وتختار النظام الاجتماعي المناسب لها وتتمتع بحقوقها وحرياتها وذلك بعكس وضع امة تحت سيادة امة اخرى، او حرمان امة من حقوق تتمتع بها الامم الاخرى. فان تمتع امة بحق السيادة والاستقلال مثلا وحرمان امة اخرى من نفس الحق في السيادة والاستقلال يعني التمييز والتبعيض واعطاء الامتياز لامة دون غيرها، يعني تفضيل امة على امة اخرى، يعني انعدام المساواة. وجعل امة تتمتع بحقوق السلطة وادارة شئونها وعلى ارض وطنها وحرمان امة اخرى من حق ممارسة السلطة وادارة شئونها على ارض وطنها يعني الاخلال بمبدأ المساواة وخرقها خرقا واضحا. والمساواة بين الامم كالمساواة بين الافراد تعني حقوقا متساوية في جميع ميادين الحياة السياسية والثقافية الاقتصادية.
ولكن المساواة بين الامم تتوقف اساساً وقبل كل شيء على ممارسة حق تقرير المصير. فاغتصاب حق تقرير المصير من اية امة يعني نفس المساواة بين الامم وجعل

الامم قسمين، حاكمة ومحكومة، حرة ومستعبدة، سيده ومسودة، معناه اعطاء امتياز لامة بان تكون لها دولة دون غيرها وسلب حق تقرير المصير من اية امة يتسبب في الاخلال بالمساواة في الحقوق الاساسية، حقوق السيادة وممارسة السلطة، الحقوق السياسية والحقوق القومية والديمقراطية وحتى الحقوق الثقافية واللغوية. ويعني اعطاء امتياز لامة هو حق السيادة وممارسة السلطة والحقوق القومية السياسية، وحرمان الامة المحرومة من حق تقرير المصير من هذه الامتيازات، كما يعني وجود اضطهاد قومي على الامة المحرومة من حق تقرير المصير. فما هو موقف الماركسيين والديمقراطيين من كل ذلك. دعونا نلجأ الى لينين مرة اخرى ليجيب على هذا السؤال ايضا:

(فليس بماركسي حتى ولا بديمقراطي من لا يقر بالمساواة في الحقوق بين القوميات واللغات ولا يدافع عنها، ومن لا يناضل ضد كل اضطهاد قومي وضد كل عدم مساواة قومية) ويفسر لينين معنى المساواة بأنها (الاعتراف لجميع الامم لا بالمساواة المطلقة في الحقوق بصورة عامة فحسب، بل ايضا المساواة في الحقوق فيما يخص انشاء دولة لها اي الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها في الانفصال) - ص ٢٢٢ المختارات المجلد (٥) الطبعة العربية - موسكو.

وقد اعتبر لينين اعتراف العمال السويديين بحق النرويج في الانفصال دليلا على التحالف الوثيق بين عمال السويد والنرويج ودليلا على ان العمال السويديين برهنوا انهم يعرفون (كيف يذودون عن المساواة التامة في الحقوق وعن التضامن الطبقي بين عمال الأمتين في النضال ضد البورجوازية السويدية وضد البورجوازية النرويجية على السواء) ١٨٨ نفس المصدر السابق.

كما يقول في معرض بيانه مستلزمات نجاح النضال الطبقي للبروليتاريا انها تتضمن (يجب ان تتحرر البروليتاريا من التعصب القومي) ويقول (ان أدنى تأييد تقدمه بروليتاريا امة من الامم لنصرة امتيازات - بورجوازية - ها - القومية لابد ان يثير حذر بروليتاريا الامة الاخرى، وان يضعف التضامن الطبقي الاممي بين العمال ويحدث الانقسام بينهم لما فيه فرح البورجوازية وابتهاجها... ولذا فكل نكران لحق تقرير المصير لحق الانفصال معناه حتما من الناحية العملية تأييد امتيازات الامة الحاكمة). المصدر السابق.

ويقول ايضا (ان جميع الماركسيين سواءا بصورة انفرادية ام ككل رسمي قد شجبوا بوضوح بالغ وبلا مواربة ولا إبهام اي عنف قومي، او اضطهاد، أو تفاوت في الحقوق مهما كان طفيفا...). ص ٦٨ المصدر السابق.

وعن موقف الماركسيين الروس حيال حق المساواة بين الروس والاوكرانيين يقول:
(كذلك ينزلق الماركسي الروسي في مستنقع التعصب القومي لا البورجوازي وحسب بل الغارق في رجعية المائة السود ايضاً، اذا نسي لحظة واحدة مطلب المساواة التامة في الحقوق بين الاوكرانيين والروس أو حق الاوكرانيين في انشاء دولة مستقلة) ص ٧٤ المصدر السابق. وعن أوكرانيا نفسها يقول في مقال اخر:

(لنأخذ اوكرانيا مثلا: فهل كتب لها ان تنشأ دولة مستقلة؟ ان ذلك يتعلق بألف عامل غير معروف مسبقا، ودون أن نحاول - التخمين - عبثاً نتمسك بثبات بأمر لا ريب فيه، هو حق اوكرانيا في انشاء دولة قومية. اننا نحترم هذا الحق ولا نؤيد امتيازات الروسيين على الاوكرانيين ونثقف الجماهير بروح الاعتراف بهذا الحق، وبروح انكار الامتيازات لأية أمة كانت في إنشاء الدولة. أن الاصطدامات والنضالات بسبب حق الوجود كدولة قومية هي أمر ممكن الحدوث ومحتمل الوقوع خلال القفزات التي عرفتها جميع البلدان في مرحلة الثورات البورجوازية. ونحن البروليتاريين نعلن مسبقا اننا خصوم لامتيازات القومية الروسية وفي هذا الاتجاه نركز كل دعاوتنا ونشاطنا التحريضي..

وحين سارت روزا لوكسمبرغ حثيثاً وراء- الروح العملي- اغفلت المهمة العملية الرئيسية التي تواجه بروليتاريا الأمة الروسية، وبروليتاريا الأمم الاخرى، مهمة القيام يوميا بدعاوة ونشاط تحريضي ضد كل امتياز قومي في الدولة، وفي سبيل تمتع الأمم كافة بحقها المتساوي في انشاء دولها القومية) ص ١٦٨ من المصدر السابق.

من كل ماتقدم يتبين بوضوح أن المساواة بين القوميات العائشة في دولة واحدة ورفض الامتيازات لاحدهما على الاخرى لايعنيان في الحقيقة والواقع الاحقها المتساوي في انشاء دولها القومية، مستقلة ومنفصلة كانت هذه الدول أو اتحادية كانت. وبالتالي فأن حق تقرير المصير وحده يحقق المساواه وانعدام الامتيازات القومية. ففي العراق مثلا فأن المساواة تعني حق القوميتين العربية والكردية في ايجاد دولة لكل منهما سواء كانت منفصلة أو اتحادية. وأن حرمان الشعب الكردي في العراق من حق الدولة القومية

والإبقاء على العراق دولة عربية يعني عدم المساواة أولاً بين الشعبين العربي والكردي ومن ثم القبول بامتياز للشعب العربي وحرمان الشعب الكردي من حقه الطبيعي ثانياً. وهنا يجب التركيز بأن هذا الامتياز يلغم الأخوة العربية الكردية والتضامن بين العمال العرب والكردي ويفرق بينهما. وبأن واجب الماركسيين هو في رفض هذا الامتياز والوقوف ضده وعليهم أن يشجبوا (بوضوح بالغ وبلا مواربة ولا إبهام أي عنف قومي، أو اضطهاد، أو تفاوت في الحقوق مهما كان طفيفاً) بين الشعبين العربي والكردي. وإذا لم يفعلوا ذلك فإنهم سيغرقون في مستنقع التعصب القومي الرجعي. وعليهم أيضاً تثقيف الجماهير بحق الشعب الكردي في إنشاء دولته القومية حتى إذا كان تحقيق وتنفيذ هذا الحق غير عملي وغير ممكن في اللحظة الراهنة. إذ عليهم تجنب هذا التخمين والاقترار بحق إنشاء الدولة والقيام بمهمتهم مهمة (القيام يومياً بدعاوه ونشاط تحريضي ضد كل امتياز قومي في الدولة وفي سبيل تمتع الأمم كافة بحقوقها المتساوي في إنشاء دولها القومية).

أذن فإن السادة ذكلة وعبد الأئمة ومن لف لفهما حينما يعادون حق الشعب الكردي في إنشاء دولته القومية ويعتبرونها حلماً مميتاً إنما يسبحون في مستنقع التعصب القومي الرجعي الأسود، إنما يخونون الماركسية اللينينية ويتنازلون عن مبادئها أكراما لعيون بورجوازياتهم القومية المتعصبة ونكرانهم لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره، لحق الانفصال - معناه حتماً من الناحية العملية تأييد امتيازات الأمة الحاكمة - فتهانينا!

د- الديمقراطية تحتم حق تقرير المصير

إن الديمقراطية التي حتمه التطور الاجتماعي وتطلبتته ضرورات التطور الحضاري والاقتصادي والسياسي والثقافي وفرضته الرأسمالية الحديثة على انقاض الاقطاعية والانظمة الرجعية كنظام جديد ومناخ صحي منعش للحياة العصرية، إن الديمقراطية التي جاءت بها الثورات البورجوازية تلبية وتحقيقاً لمستلزمات الحياة الجديدة والحضارة الجديدة والتطور الاقتصادي والسياسي والثقافي، إن هذه الديمقراطية التي وفرت للشعوب الأوروبية والأميركا الشمالية الحريات الأساسية والحقوق والمساواة اللفظية والدستورية، نعم إن هذه الديمقراطية جاءت بحق تقرير المصير للشعوب معها كشرط أساسي للتطور الحر والطبيعي للحياة العصرية وتحقيق لحق المساواة بين الشعوب

والقوميات وكتنفيذ لحق ممارسة السلطة والسيادة من قبل الأمم والقوميات المختلفة. وناذت الثورة الفرنسية الكبرى بهذا الحق، بحق تقرير المصير للشعوب باعتباره حقاً طبيعياً للشعوب وباعتباره شرطاً ضرورياً للمساواة والحرية وممارسة الشعب لحق حكم نفسه بنفسه.

فحق تقرير المصير للشعوب، لكل الشعوب لم يكن اذن بدعة أو اختلاقاً من قبل عشاق القومية والساعين وراء تأسيس دولهم القومية بل كان ضرورة تاريخية، واستجابة منطقية لمستلزمات التطور الاجتماعي والاقتصادي والحضاري والسياسي والثقافي للشعوب وتنفيذاً صائباً لقوانين التطور الاجتماعي التاريخي الحتمي، مثلما كان شرطاً وركناً للديمقراطية حقوقاً وحریات. فالديمقراطية المنسجمة، الكاملة والشاملة، تحمل في طياتها حق تقرير المصير للشعوب مثله مثل حق الحرية السياسية والنقابية والاجتماعية، فالديمقراطية تحقق حق ممارسة السلطة للشعوب (حق تقرير المصير) وحق حكم الاغلبية عن طريق الانتخابات وحق تحرير المرأة ومساواتها بالرجل، والحریات الديمقراطية المعروفة كحرية الانتخاب والنشر وتأسيس الاحزاب والنقابات والجمعيات واصدار الصحف وحق المساواة بين المواطنين ((المساواة التي تعني وتحتم حق المساواة بين الامم والقوميات أي حق تقرير المصير ايضاً)) وحقوق العمل والكسب والتجارة والخ. ولم يتنكر لحق تقرير المصير الا الذين تنكروا لحق الشعوب- غير شعبيهم- في ممارسة السلطة والسيادة على بلادها وارضها وغير الذين انكروا الحقوق والحریات الديمقراطية على الشعوب المحكومة والمظلومة، ولذلك فمن الطبيعي ان تعادي الطبقات الاقطاعية والمالكة العقارية حق الشعوب في تقرير المصير كما اصبح طبيعياً أن تعارض البورجوازية التي قلبت ظهر المجن للديمقراطية المنسجمة وحولتها الى ديمقراطية بورجوازية في خدمة طبقتها وحدها دون غيرها من الطبقات ولمصلحة حكمها البورجوازي وبلدها دون غيره من البلدان تعارض هذه البورجوازية بعدما تحولت من تقدمية الى رجعية ومن منادية بالتححرر الى ساعية لفرض جانبها التوسعي والاستغلالي على الشعوب الاخرى، تعارض حق الشعوب في تقرير مصيرها.

والمعارضون لهذا الحق هم في الحقيقة والواقع انما يدافعون عن الدكتاتورية ضد الديمقراطية، عن الظلم ضد العدالة، عن المصالح الاقطاعية والبورجوازية ضد الكادحين

والشغيلة من ابناء جلدتهم والشعوب المحكومة، عن التمييز ضد المساواة بين الشعوب، عن العداوة والبغضاء والتنافر ضد الصداقة والتحالف والتضامن بين الشعوب المجاورة أو العائشة تحت ظل دولة واحدة.

والديمقراطية الكاملة تعني في حقيقتها حكم الاغلبية من الشعب، بمعنى أن الديمقراطية تعني حكما تمارسه اغلبية الشعب عن طريق الانتخاب الحر وفي جو الحريات العامة. فالديمقراطية بالنسبة لاي شعب تعني أن يحكم هذا الشعب نفسه عن طريق السلطة التي تمثل اغليته. وهذا يعني ممارسة حق تقرير المصير للشعب الذي يستطيع انتخاب سلطته وتعيين حكومته واختيار نوع نظامه. لذلك فان معاداة حق تقرير المصير تعني معاداة الديمقراطية التي توفر للشعب حق اختيار حكومته وسلطته ونظامه. وحرمان الشعب من حقه في تقرير مصيره يعني في الحقيقة والواقع حرمانه من الديمقراطية، من جوهر الديمقراطية الذي يعني حق الشعب في اختيار حكومته وسلطته ونظامه (لان حق الامم في تقرير مصيرها ليس غير مطلب من المطالب الديمقراطية لايختلف مبدئياً في شيء عن المطالب الاخرى) كما يقول لينين.

لذلك فحرمان الشعب الكردي من حقه في تقرير مصيره يعني حرمانه من الديمقراطية، من جوهر الديمقراطية، من ممارسة مضمون الديمقراطية. والديمقراطية تعني في جوهرها افساح المجال امام الشعب الكردي لممارسة حقوقه الدستورية وفي مقدمتها حق ممارسة السلطة وحق حكمه بنفسه عن طريق ممثليه المنتخبين وكذلك حق ممارسة الحريات العامة كحرية الرأي والنشر والاحزاب والمنظمات وحرية المرأة وغيرها. ومن هنا نرى الترابط العضوي بين الديمقراطية وحقوق الشعب الكردي القومية. ومن هنا نفهم لماذا يجب علينا النضال من اجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية الشاملة والمنسجمة. وهنا يجب ان نركز على نقطة يتجاهلها دعاة الديمقراطية الليبراليون الذين يسعون لحصر مفهوم الديمقراطية على الحريات العامة وبتنحية الحق الاساسي من الديمقراطية ونقصد به حق حكم الشعب لنفسه ولبلده عن طريق ممثليه، عن طريق الاغلبية. فالديمقراطية لاتعني الحريات العامة وحدها - رغم اهمية وضرورة وفوائد هذه الحريات الجمة والكثيرة - بل تعني أولاً حق السلطة للشعب، حق الحكم للشعب، حق ممارسة الصلاحيات التنفيذية وحق السيادة والاستقلال من قبل اغلبية الشعب.

فالديمقراطية الحققة تعني الحريات للأفراد وللمجموعات البشرية وللأقوام وللشعوب معاً. هذا عن الديمقراطية عموماً. أما الديمقراطية العمالية، الديمقراطية الاشتراكية التي تتميز بجذريتها وانسجاميتها وشموليتها لمختلف مجالات ونواحي الحياة فإنها تتضمن صراحة حق تقرير المصير. يقول لينين بالنص مايلي:

(اما برنامج الديمقراطية العمالية القومي فإنه يتكون من النقاط التالية:

اولا- لا امتيازات لأمة واحدة ولا للغة واحدة. ثانيا - حل قضية تقرير مصير الأمة السياسي، أي حل قضية انفصالها بطريقة حرة، ديمقراطية تماما.....) ص ٦٠ المصدر السابق.

والديمقراطية تعني ايضا الحريات التامة والمساواه التامة التي توفر حق الانفصال، وذلك حتى في المفهوم البورجوازي القديم عندما كانت البورجوازية مؤمنة بالحريات الديمقراطية. يقول لينين في مقاله الطبقة العاملة والمسألة القومية: (عندما ناضلت البورجوازية في سبيل الحرية مع الشعب، مع الكادحين، ذاتت للأمم عن الحرية التامة والمساواه التامة. فالبلدان الراقية سويسرا وبلجيكا والنرويج وغيرها هي نموذج يبين لنا كيف تعيش الامم الحرة جنباً الى جنب بصورة سليمة أو تنفصل عن بعض بصورة سلمية إن كان النظام ديمقراطية حقاً، واليوم تخشى البورجوازية العمال وتبحث عن تحالف مع بوريشكيفيچ ومن على شاكلته، عن تحالف مع الرجعية وتخون الديمقراطية وتذود عن ظلم الأمم أو عن بتر حقوقها وتفسد العمال بشعارات مشبعة بالتعصب القومي) ويستطرد لينين قائلاً: (ولكيما تعيش الأمم المختلفة بحرية وسلام جنباً الى جنب أو لكيما تنفصل- عندما ترى ذلك افضل لها- وتشكل دولا مختلفة، لابد من ديمقراطية كاملة تذود عنها الطبقة العاملة. لاينبغي الاقرار باي امتياز كان لأية امة كانت أو لأية لغة كانت. ينبغي الحوؤل دون أي تضيق على الاقلية القومية أو أي بتر لحقوقها. وهذه هي مبادئ الديمقراطية العمالية). ص ٨٩-٩٠ لينين- حركة شعوب الشرق التحررية الوطنية- الطبعة العربية- موسكو.

هـ- الاشتراكية تحتم حق تقرير المصير

ان الاشتراكية تدعو الى محو والغاء المظالم والاستغلال والاستثمار والامتيازات والفروقات القومية والطبقية وخلق مساواة حقيقية ويجاد ديمقراطية منسجمة وتسعى الى خلق عالم خال من الاضطهاد والاستثمار والتمييز، عالم المساواة التامة والاخوة الصادقة، كذلك كانت الاشتراكية، نصيرة المظلومين افرادا وطبقات وشعوباً.

وعلى الرغم من ان الاشتراكية العلمية قد أولت الحركة العمالية جل اهتمامها وركزت عليها باعتبار البروليتاريا محررة للشعوب وللعالم من كل انواع الاضطهاد والاستغلال لانها لاتتحرر الا اذا حررت معها المجتمع والبشر جميعاً من المظالم والاستثمار والاضطهاد والتمييز والامتيازات كافة، الا ان الاشتراكية العلمية لم تهمل الأمم المظلومة ولم تتجاهل حقوقها ومنها حقها في تقرير المصير. لقد صاغت الاشتراكية العلمية المقولة الرائعة بأن (شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن ان يكون حراً) أو (أية مصيبة تصيب شعباً يضطهد شعباً آخر). لقد بينا في هذا البحث ونبين بما فيه الكفاية الموقف الاشتراكي العلمي (الماركسي واللينيني) من حق الأمم في تقرير مصيرها ومسانده نضالاتها العادلة. بقي أن نشير الى مواقف الاشتراكيين الاستعماريين والشوفينيين وبعض الاشتراكيين المخطئين.

فالاشتراكيون الاستعماريون والاشتراكيون الشوفينيون ينكرون حق الشعوب في تقرير مصيرها بمعنى الانفصال وتشكيل دول قومية مستقلة بذرائع عديدة سنأتي على ذكرها في معرض بحثنا عن حجج المعادين لحق الأمم في تقرير مصيرها، حتى بلغ بهم الامر حد الوقوف مع دولهم الاستعمارية، حد تأييد الاستعمار في الاحتلال وفي قمع الحركات التحررية للأمم المظلومة. وبلغ الامر ببعض الاشتراكيين الاستعماريين والشوفينيين من اقطاب احزاب الأممية الثانية والأممية الاشتراكية الحالية حد ممارسة السياسة الاستعمارية ومناهضة ومحاربة حركات الشعوب التحررية من اجل الاستقلال والانفصال.

وهناك اشتراكيون صادقون ولكن يخطئون في موضوع حق الشعوب في تقرير مصيرها بذرائع الوحدة مع عمال الأمم المظلومة والبقاء ضمن الاشتراكية المنتصرة معاً ولكون الاشتراكية قادرة على حل جميع المشاكل بما فيها المشكلة القومية حلاً نهائياً.

اما لينين فيقول مايلي:

(لابد للاشتراكية الظافره ان تحقق بالضرورة الديمقراطية الكاملة ومن أن تحقق بالتالي لا المساواة التامة في الحقوق بين الأمم فحسب بل أن تطبق أيضاً حق الأمم المضطهدة المظلومة في تقرير مصيرها بنفسها اي حقها في حرية الانفصال السياسي. فاذا لم تثبت الاحزاب الاشتراكية بكل نشاطها الان وأبان الثورة وبعد انتصارها انها ستحرر الأمم المظلومة وتقيم علاقاتها معها على اساس حرية الاتحاد- مع العلم ان حرية الاتحاد تظل مجرد ادعاء باطل دون حرية الانفصال- فان هذه الاحزاب تخون الاشتراكية). ص ٣٦ المختارات ٦- الطبعة العربية - موسكو.

ويصف لينين الاشتراكيين الشوفينيين والاستعماريين بأنهم خونة للاشتراكية وخدم للبورجوازية وادعاء سخفاء للاشتراكية من الوجهة النظرية وعملاء للامبريالية من الوجهة العملية ويصفهم بالانذال والاوغاد ايضاً. فيقول في مقالة الثورة الاشتراكية وحق الامم في تقرير مصيرها مايلي:

(ففيما يتعلق بحق الأمم في تقرير مصيرها يبدو تياران رئيسيان بين الاشتراكيين الشوفينيين اي الانتهازيين والكاوتسكيين الذين يزينون وجه الحرب الامبريالية الرجعية طالينه بطلاء مفهوم « الدفاع عن الوطن».

فنحن نرى من جهة خدماً للبورجوازية يسفرون عن وجوههم كفاية ويدافعون عن الاحاقات بحجة أن الامبريالية والتمركز السياسي امران تقدميان وينكرون حق تقرير المصير زاعمين انه طوبوي، وهمي، بورجوازي صغير....الخ...

وتضم فئة الخدم هذه كوتوف وبارفوس وغلاة الانتهازيين في المانيا وقسماً من الفايبين وزعماء التريديونيونات في انجلترا والانتهازيين في روسيا: سيمكوفسكي، ولييمن ويوركيفيج واحزابهم.

ونرى من جهة اخرى الكاوتسكيين وينتمي اليها ايضاً فاندرفيلدة ورينوديل وكثيرون من المسالمين في انجلترا وفرنسا..الخ واعضاء هذه الفئة الثانية يؤيدون الوحدة مع اعضاء الفئة الاولى، بل انهم عملياً ينضمون اليهم تماماً اذ انهم لايدافعون عن حق تقرير المصير الا قولاً ونفاقاً: فهم يعتبرون مطلب حرية الانفصال السياسي- مبالغاً فيه-... وهم لايدافعون عن واجب اشتراكي الامم المضطهدة الظالمة بالضبط اتباع التكتيك

الثوري، بل يطمسون، على العكس، واجباتهم الثورية ويبررون انتهازياتهم ويسهلون خداعهم للشعب ويتهربون بالضبط من مسألة حدود الدولة التي تلجأ الى العنف لكي تبقى في تركيبها قوميات لاتتمتع بكامل الحقوق....الخ.
ان اعضاء الفتتين انتهازيون سواء بسواء، يعهرون الماركسية بعد أن فقدوا كل قدرة على فهم ما يتصف به تكتيك ماركس، وقد اوضحه بمثال ايرلندا، من اهمية نظرية وضرورة عملية عاجلة». ص ٤٨-٤٩ المصدر السابق.

ثالثا: الموقف من حق حرية الانفصال وكيفية استعمالها والدعاوة لها

حق تقرير المصير يعني حق تشكيل دولة قومية مستقلة، حق الانفصال، فالشعوب- بما فيها الشعب الكردي- تملك حق تشكيل دولها القومية المستقلة، حق الانفصال عن الدول التي ترتبط بها.

ولقد بينا في هذا البحث كيف « ان المقصود من حرية الأمم في تقرير مصيرها كان في كل تاريخ الديمقراطية العالمية ولاسيما منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، يعني بالضبط حرية تقرير مصيرها السياسي وحققها في انشاء دولة قومية مستقلة» واستشهدنا باقوال بليخانوف في مؤتمر الاشتراكيين الديمقراطيين الروس حيث بين ان « حرية تقرير المصير لايمكن ان تعني الا حق الانفصال». لكن حق تقرير المصير للشعوب بمفهومه الصحيح والاشتراكي هذا، مفهوم حق تأليف الدولة المستقلة والانفصال قد تعرض الى تشويه شديد وهجوم عنيف من غلاة الاستعماريين والعنصريين والقوميين المتعصبين والاشتراكيين الشوفيين بذرائع عديدة منها أن حق الانفصال يؤدي الى « تجزئة وحدة التراب الوطني» والى «تصدع الدولة» ومنها ان الانفصال هو خلاف الهدف الاشتراكي الذي يرمي الى القضاء على انقسام البشرية الى دول وامم مختلفة والى تقاربها واندماجها في المستقبل كما انه يتعارض مع سير تطور المجتمع البشري نحو التمركز والكيانات الاقتصادية الكبرى. ولكن الاشتراكية الديمقراطية الحقيقية وقفت ضد الطرفين الاستعماري والاشتراكي الشوفيني من جهة والاشتراكيين «اليساريين»

الاندماجين والمغالين في محاربة البورجوازية الصغيرة للامم المظلومة من جهة ثانية. فقد وضع التاريخ الاشتراكي مهمة محاربة ودحض المواقف الاستعمارية والاشتراكية الشوفينية وكذلك تقويم وتصحيح المواقف اليسارية الفجة والاشتراكية الاندماجية، وضع هذه المهمة على اكتاف لينين.

فعن العلاقة بين الانفصال والاتحاد وكيفية ارتباط الانفصال بالمركزية الديمقراطية واندماج الأمم في المستقبل، يقول لينين مايلي:

(ان حق الأمم في تقرير مصيرها يعني بوجه الحصر حق الامم في الاستقلال بالمعنى السياسي، في حرية الانفصال السياسي عن الأمة المتسلطة المضطهدة. وهذا المطلوب الذي تنادي به الديمقراطية السياسية انما يعني عملياً الحرية التامة في التحريض من اجل الانفصال وحل قضية الانفصال باستفتاء الامة التي تطالب به. وهكذا فأن هذا المطلوب لايشبه في شيء مطلب الانفصال والتجزئة وتكوين دول صغيرة. انما هو مجرد تعبير صادق منسجم عن النضال ضد كل اضطهاد قومي. وكلما كان النظام الديمقراطي في دولة من الدول قريبا من حرية الانفصال التامة، ندرت وضعفت عملياً الميول الى الانفصال. اذ لامراء في منافع وافضليات الدول الكبيرة من حيث الرقي الاقتصادي ومن حيث مصالح الجماهير بل ان هذه المنافع والافضليات تزداد بلا انقطاع من نمو الراسمالية. فالاعتراف بحق تقرير المصير لايعني الاعتراف بالاتحاد (فيدراسيون) بوصفه مبدأ. بل بوسع المرء ان يكون خصماً عنيداً لهذا المبدأ ونصيراً للمركزية الديمقراطية ولكن بوسعه ايضاً ان يفضل الاتحاد على عدم المساواة بين القوميات، بوصفه السبيل الوحيد الذي يقود الى المركزية الديمقراطية الكاملة. ومن وجهة النظر هذه بالضبط كان ماركس مع تأييده المركزية يفضل اتحاد ايرلندا مع انجلترا على اخضاع الانجليز ايرلنده بالقوة.

ان الاشتراكية لاتهدف فقط الى القضاء على تجزؤ الانسانية الى دويلات ودويلات وعلى انعزال الامم وانكماشها، ولا تهدف فقط الى تحقيق التقارب بين الامم بل تهدف ايضاً الى دمجها بعضها ببعض، ولاجل بلوغ هذا الهدف ينبغي لنا من جهة أن نوضح للجماهير ماتتسم به افكار رينر وباور حول ما يسميانه « استقلال الثقافة القومية الذاتي» من طابع رجعي وان نطالب من جهة أخرى بتحرير الامم المضطهدة المظلومة، لا بتعبير

عامة وغامضة، ولا بتصريحات لا معنى لها ولا بارجاء المسالة حتى قيام الاشتراكية، بل في برنامج سياسي واضح الصبغة ودقيق ياخذ خاصة بعين الاعتبار نفاق اشتراكيي الامم الظالمة وجبانتهم. وكما ان الانسانية لاتتمكن من الغاء الطبقات الا عبر مرحلة انتقالية هي مرحلة دكتاتورية الطبقة المظلومة، كذلك فهي لاتستطيع التوصل الى اندماج الامم المحتوم الا عبر مرحلة انتقالية هي مرحلة تحرر جميع الامم المضطهدة تحررا تاما اي عبر مرحلة تتمتع فيها بحرية الانفصال) ص ٤٠ - ٤١ المختارات المجلد ٦-.

يستنتج مما تقدم ما يلي:

١- ان حق الامم في تقرير مصيرها يعني حصرا الاستقلال وحرية الانفصال.
٢- ان هذا المطلب يمارس من قبل كل شعب (وتحل قضية الانفصال) باستفتاء الامة صاحبة الحق التي تطالب به. وهذا يعني ان ليس للاخرين خارج هذا الشعب الحق في التقرير: فالشعب الكردي مثلا هو الذي يقرر مصيره، هو الذي يشترك ابناءه في الاستفتاء لحل قضية الانفصال، لا فئة واحدة، أو طبقة معينة. وبالتالي فليس للقوى الكردية أو العربية ان تقرر بدلا من الشعب كيفية ممارسة هذا الحق. ولذلك فان بعض الذين يقولون بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بشكل حكم ذاتي ضمن الوحدة العراقية انما ينكرون في الحقيقة حق تقرير المصير ويشوهون جوهره ومضمونه من جهة ويتجاوزون على حق الشعب الكردي في ان يقرر هو باستفتاء حر مصيره لا ان ينوب عنه الاخرون لتقرير مصيره بدلا عنه من جهة ثانية.

٣- في النظام الديمقراطي المزدهر الذي تتوفر فيه حرية الانفصال التامة تضعف وتندر الميول الى الانفصال. وبالعكس ففي الدول ذات الانظمة الدكتاتورية والقمعية التي تحرم فيها حرية الانفصال وتقمع، تظهر الميول الى الانفصال وتقوى وتتوسع. ان الديمقراطية والانفصالية تتناسبان عكسيا. فكلما ازدهرت وتوسعت الديمقراطية ووفرت الحقوق والحريات الديمقراطية والمساواة في الحقوق بما فيها حق حرية الانفصال كلما ضعفت الانفصالية وتقوت النزعة الاتحادية. ولكن كلما ندرت الديمقراطية وتلاشت وسادت الدكتاتورية والارهاب والحرمان والامتيازات القومية كلما تقوت النزعة الانفصالية وتوسعت.

٤- ان الاشتراكية تستهدف في هدفها النهائي دمج الامم لا فصلها، فالانفصال ليس هدفاً ستراتيغياً للاشتراكية بل الانفصال هو سبيل للوصول الى الاندماج بين الامم: فالانفصال هو مرحلة عبور الى الاتحاد فالاندماج. ان تحرير الشعوب وانفصالها وتشكيل دولها القومية المستقلة يؤدي الى التقارب والاتحاد بين الامم بحكم المصالح الاقتصادية والمنافع الكثيرة الناجمة عن الكيانات الكبيرة والمركزية الديمقراطية.

٥- ان الاشتراكية تفضل المركزية الديمقراطية على الاتحاد شرط ان تكون ديمقراطية تماماً وتوفر المساواة، ولكنها تفضل الاتحاد على المركزية القائمة على عدم المساواة بين القوميات، وتفضل الاتحاد على الاخضاع.

٦- ان الاشتراكية تعادي تحايل الاشتراكيين في الامم الحاكمة والظالمة على المبادئ الاشتراكية الداعية الى الاندماج بين الامم في المستقبل وبعد مرورها بمرحلة انتقالية تتمتع فيها بحرية الانفصال والتحرر التام. هذا التحايل الذي يدعو الى دمج الامم رأساً دون العبور بتلك المرحلة الانتقالية أو الى تأجيل حل القضية القومية حتى قيام الاشتراكية تعتبر الاشتراكية ذلك نفاقاً وجبناً.

ولكن ماهو الموقف الثوري والتقدمي من كيفية استعمال هذا الحق، حق حرية الانفصال؟ وهل يعني هذا الحق المطلق التحبيذ المطلق للانفصال؟ ام الممارسة الدائمة بشكل الانفصال لحرية الانفصال؟ أن حق تقرير المصير بما فيه الانفصال، حرية الانفصال، حق مطلق ولكن استعمال هذا الحق من قبل الشعب صاحب هذا الحق يعود له ولابنائه الحق في بيان رأيهم حول كيفية استعمال هذا الحق. وفي ذلك ليس المناضلون من ابناء الشعب صاحب حق تقرير المصير ملزمين دائماً وابدأ بممارسة هذا الحق بشكل الانفصال اي انهم ليسوا ملزمين بتحبيذ الانفصالية بل بإمكانهم ان يدعوا الى ممارسة هذا الحق بشكل اتحاد اختياري أو انفصال كما نبينه فيما بعد في معرض الموقف الثوري لابناء الامم المظلومة والظالمة التقدميين والاشتراكيين.

وكذلك الاشتراكية فهي لاتحبذ ولا تشجع ميول الانفصال كمبدأ أو بشكل مطلق، وحين تطبق حرية الانفصال فأنها تطبقها سبيلاً للاتحاد الاختياري ونحو اتحاد اختياري حر وطوعي. والاشتراكية عموماً تفضل ألا ترى الانفصال مستمراً إلا اذا كان في هذا الانفصال من الاستعمار ومن الدولة الرجعية والدكتاتورية تعزيراً للحركة الثورية واضعافاً

للاستعمار وخدمة للحركة العمالية الثورية.

والامم لاتحبذ ممارسة حق تقرير المصير بشكل الانفصال الا اذا تعرضت لاضطهاد قومي ونزاع قومي خطير وتعرضت مصالحها الحقيقية للضياع وللخطر واصبح الاتحاد قيذا على حرية النضال الوطني والطبقي وعلى مصلحة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ..الخ.

يقول لينين:

(ان اتهام انصار حرية تقرير المصير اي حرية الانفصال بأنهم يشجعون الميل الى الانفصال يعادل في السخف والنفاق اتهام انصار حرية الطلاق بأنهم يشجعون على تهديم روابط العائلة. فكما ان حماة الامتيازات والرشوة التي يقوم عليها الزواج البورجوازي يحملون على حرية الطلاق في المجتمع البورجوازي كذلك فأن من ينكر على الامم في دولة راسمالية حرية تقرير مصيرها بنفسها أي حرية انفصالها لايدافع بموقفه هذا الا عن امتيازات الامة المسيطرة وعن الاساليب البوليسية في الحكم، ضد الاساليب الديمقراطية.

ومن الثابت أن السياسة المبتذلة الناتجة عن مجموع علاقات المجتمع الراسمالي تثير احيانا لدى البرلمانين والكتاب السياسيين لغواً مغرماً في الطيش بل وفي السخافة حول قضية انفصال هذه أو تلك من الامم. ولكن ذوي الميول الرجعية هم وحدهم الذين يمكنهم أن يستسلموا الى الخشية (أو أن يتظاهروا بالخشية) من مثل هذا اللغو، اما من يتبنى وجهة النظر الديمقراطية أي المبدأ القائل بأن حل مسائل الدولة ينبغي ان ياتي عن طريق جماهير السكان، فإنه يعلم علم اليقين أن بين لغو الساسة المبتذلين وقرار الجماهير - مسافة شاسعة - فجماهير السكان تدرك ادراكاً قوياً نابعاً عن تجاربها الخاصة، أهمية الصلات الجغرافية والاقتصادية، وفوائد سوق فسيحة الارحاء ودولة شاسعة الاطراف. ولهذا فأنها لن تلجأ الى تحقيق الانفصال الا حين يصبح الاضطهاد القومي الذي تكابده، والنزاعات القومية التي تتعرض لها خطيرة تتعذر معها الحياة المشتركة تماما، وتتعرقل العلاقات الاقتصادية على اختلاف انواعها. وعندها تغدو مصلحة التطور الراسمالي ومصلحة حرية النضال الطبقي بجانب الفريق المنفصل

بالضبط) ص ١٨١ المصدر السابق.

فما هي الاستنتاجات المنطقية مما تقدم؟.. أن هذه الاستنتاجات هي:

١- ان انصار حرية الانفصال لا يلتزمون بتأييد أو ممارسة الانفصالية بل الغرض الاساسي هو تربية الناس بعدالة هذا الحق وضرورته ومشروعيته ولكن استعمال حرية الانفصال منوط بشروط وظروف معينة.

ان انصار حرية الانفصال هم الاكثر حرصا واخلاصا على الاتحاد الحقيقي بين الامم، الاتحاد الاختياري الحر، الاتحاد الديمقراطي والراسخ، وبما لايقاس من دعاة الاندماج القسري والتنكر لحق حرية الانفصال، فهؤلاء يهيئون ارضية الانفصال ويخلقون شروط تحققه بمواقفهم الشوفينية التي تثير النزاعات وتخلق الريب والشكوكية في الامة المظلومة حيال الامة الحاكمة.

٢- المصالح الاساسية للجماهير هي في الظروف الطبيعية والاعتيادية والديمقراطية مع الاتحاد لا الانفصال. ولكن الانفصال يفرض نفسه وتتقوى ميوله وتشتد نزعاته اذا تعرض الشعب المظلوم الى الاضطهاد القومي، والنزاعات القومية التي تجعل الحياة المشتركة صعبة ومتعذرة، وتعرقل العلاقات الاقتصادية المتنوعة، حينئذ تحتم مصلحة التطور وحرية النضال الطبقي والوطني، الانفصال وتتطلبه وتفرضه.

٣- ان اتهام انصار حرية الانفصال بتشجيع الميول الى الانفصال اتهام باطل سخيف يشبه اتهام انصار حرية الطلاق بانهم يشجعون على هدم روابط العائلة. وان كل من ينكر على الامم في دولة راسمالية حرية انفصالها يدافع في الحقيقة عن امتيازات غير مشروعة للأمة الحاكمة، يدافع عن الاساليب البوليسية ضد الاساليب الديمقراطية.

الموقف المبدئي والتقدمي من حرية الانفصال وكيفية استعمالها والدعاوة لها

ان القوى التقدمية والاشتراكية بحكم مبادئها الثورية والاشتراكية تؤيد انفصال المستعمرات عن الدول الاستعمارية باعتبار ذلك اضعافا للامبريالية من جهة واحقاقا لحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة من جهة ثانية.

ولكن الموقف المبدئي والتقدمي المثير للجدل الان هو الموقف من حق حرية الانفصال في دول متعددة القوميات في بلدان مثل العراق مثلاً؟
قبل ان نبحث المواقف المبدئية للاشتراكيين والتقدميين في الامم الحاكمة ومن ثم في الامم المحكومة والمظلومة نقول:

- ١- ان حق حرية الانفصال حق مشروع وعادل ولكن.
- ٢- استعماله بشكل الانفصال أو الاتحاد الاختياري الحر يتعلق بظروف وشروط معينة. ان الانفصال يكون صحيحاً وسليماً من وجهة نظر الاشتراكية اذا كان في مصلحة الجماهير الشعبية للامة المظلومة وفي مصلحة الحركة الثورية والتقدمية للامة الحاكمة أو في المنطقة، واذا كان معاديا للاستعمار وللدكتاتورية وللرجعية وفي مصلحة النضال الثوري والديمقراطية أو الاشتراكية. اما اذا كان الانفصال ضمن مخطط رجعي واستعماري و ضد المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية و ضد الحركة العمالية والديمقراطية والثورية في المنطقة فيكون حينئذ خاطئاً وضاراً ومرفوضاً من قبل القوى الاشتراكية الثورية.
- ٣- ان الشعب صاحب الحق هو الحكم والفيصل، فاذا قرر الانفصال فلا يجوز الوقوف ضده ومحاربته. ولكن دون ان يعني ذلك تأييد القوى الثورية والتقدمية من الشعب صاحب الحق لهذه الممارسة وللانفصال. اذ تستطيع هذه القوى ان تشن دعاوة وتحريضا معاديين وللانفصال في ظروف معينة. والان نأتي على ذكر:

- ١- الثورية موقف الاشتراكيين في الأمة الحاكمة من حق حرية الانفصال والدعاوة له.
- ٢- موقف الاشتراكيين في الأمة المظلومة من حق حرية الانفصال والدعاوة له.

ولكن قبل الشروع في بحث موقفيهما يجب أن نتوقف لمعرفة الاسباب الداعية الى التمييز بين موقفيهما. يقول لينين حول ذلك مايلي:

أ- (ان يكون مكان الصدارة في برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين لتقسيم الأمم الى أمم ظالمة وامم مظلومة، هذا التقسيم الذي يؤلف كنه الأمبريالية والذي يتجنبه الاشتراكيون- الشوفينيون وكاوتسكي بنفاق. وهذا التقسيم ليس بأمر جوهرى من وجهة النظر المسالمة البورجوازية أو الحلم البورجوازية الصغير القائل بالمزاحمة السلمية بين امم مستقلة في عهد الراسمالية ولكنه بالمقابل جوهرى من وجهة نظر النضال الثوري ضد الأمبريالية.

ومن هذا التقسيم ينبثق بالضرورة تعريفنا الثوري الديمقراطي حتى النهاية. التعريف الذي يتفق والمهمة العامة مهمة النضال في سبيل الاشتراكية دون ابطاء- تعريف حق الأمم في تقرير المصير وبأسم هذا الحق وباسم الذود عنه لاجمرد الاعتراف به نفاقاً يتوجب على الاشتراكيين الديمقراطيين في الأمم الظالمة ان يطالبوا بحرية الأنفصال للامم المظلومة والا فأن الاعتراف بتساوي الأمم في الحقوق وتضامن العمال الأممي يصبحان في الواقع مجرد لغو لا طائل تحته. مجرد نفاق) ص ١٤٤ حركة شعوب الشرق التحررية الوطنية.

ب- (ضرورة التمييز بين المهمات الملموسة الموضوعة امام الاشتراكيين الديمقراطيين في الأمم المضطهدة المتسلطة وبين المهمات الموضوعة امام الاشتراكيين الديمقراطيين في الأمم المضطهدة المظلومة.

ج- ان مسألة تربية الطبقة العاملة بروح الأممية ليست متشابهة من الناحية الملموسة في الأمم الكبيرة المضطهدة وفي الأمم الصغيرة المضطهدة في الأمم الغاصبة والأمم المغصوبة.

د- ان وضع بروليتاريا الأمم المضطهدة ووضع بروليتاريا الأمم المضطهدة حيال الاضطهاد القومي ليس واحداً ولا متماثلاً لا اقتصادياً ولا سياسياً ولا فكرياً ولا روحياً وما الى ذلك.

ان الوضع الفعلي للعمال في الأمم الظالمة والعمال في الأمم المظلومة ليس واحدا على صعيد المسألة القومية:

١- اقتصاديا يقوم الفرق في ان قسماً من الطبقة العاملة في البلدان الظالمة يتمتع بفتات الرباح الزائدة التي يحصل عليها بورجوازيو الأمة الظالمة بسلخ جلود عمال الأمم المظلومة.

ان عمال الأمة الظالمة يشتركون الى حد ما مع بورجوازياتهم في امر نهبهم العمال (وسواد السكان) من الأمة المظلومة.

٢- سياسيا يقوم الفرق في ان عمال الأمم الظالمة يشغلون مركزا مميذا في جملة كاملة من ميادين الحياة السياسية بالمقارنة مع عمال الأمم المظلومة.

٣- فكريا أو روحيا يقوم الفرق في ان عمال الأمم الظالمة يتربون دائما سواء في المدرسة او في الحياة بروح الازدراء أو الاحتقار حيال عمال الأمم المظلومة.

اذن هناك في الواقع الموضوعي فرق على طول الخط أي «اثينية» في العالم الموضوعي المستقل عن ارادة وادراك الافراد). ص ١٩٠ ألماتارات- المجلد ٦- والان ناتي الى ذكر موقف الأشتراكيين من حق حرية الأنفصال والدعاوة لها من الأمم الظالمة والأمم المظلومة كما يحتمه ويفرضه لينين.

من المعلوم ان الأشتراكية ترمي الى المساواة الحقيقية بين الأمم ثم تقارب الأمم وتحقيق أوثق التقارب بينها ثم اندماجها فيما بعد، وبعد المرور بمرحلة انتقالية تتمتع فيها الأمم بحرية الأنفصال والتحرر التام. ودعونا نسمع اقوال لينين التالية حول الأندماج:

(فالسير نحو هدف واحد هو التساوي التام بين الأمم وتحقيق اوثق التقارب بينها ثم اندماجها فيما بعد - يتبع هنا بشكل واضح سبلا ملموسة متنوعة ومثل ذلك ان تبدأ من الجانب الايمن أو الايسر من الصفحة لكي تصل الى نقطة واقعة في منتصف هذه الصفحة. فالأشتراكي الديمقراطي المنتمي الى أمة كبيرة غاصبة، مضطهدة، اذا نسي ولو لحظة عند دعوته لاندماج الأمم بصورة عامة ان نيقولا «ه» *الثاني وغيليوم «ه» وجورج «ه» وبوانكاريه «ه» وغيرهم*) هم ايضا مؤيدون للاندماج مع الأمم الصغيرة- عن طريق اللاحق - فنيقولاى الثاني يؤيد الاندماج مع غاليسيا وغليوم الثاني يؤيد الاندماج مع بلجيكا الخ. ان اشتراكي ديمقراطيا مثل هذا لن يكون سوى عقائدي سخيف من الوجهة

النظرية وعون الامبريالية من الواجهة العملية) ص ١٢١ المصدر السابق.

اما عن التربية الاممية للعمال في الأمم الظالمة والمظلومة فيقول مايلي:

(ان مركز الثقل في التربية الأممية للعمال في البلدان الظالمة المضطهدة يجب ان يقوم حتما على الدعاية لحرية البلدان المظلومة المضطهدة في الانفصال وعلى الدفاع عن هذه الحرية. بدون هذا لا تكون هناك اممية. وكل اشتراكي ديمقراطي من امة ظالمة ليقوم بهذه الدعاية يحق لنا ويجب علينا ان ندعوه امبرياليا ونذلا. ان حرية الانفصال هي مطلب مطلق حتى ولو كان هذا الانفصال غير ممكن وغير « قابل للتحقيق» قبل انتصار الاشتراكية الا في حالة واحدة من الف حالة) ص ١٢١ المصدر السابق.

اما عن واجبات الاشتراكي الديمقراطي في الأمم المظلومة أو الصغيرة فيقول لينين مايلي:

(اما الاشتراكي الديمقراطي في امة صغيرة فمن واجبه على العكس من ذلك ان ينقل مركز الثقل لدعايته التحريضية الى القسم الاول من صيغتنا وهي «الاتحاد الاختياري الحر» بين الأمم، في وسعه دون ان يخل بواجبه من حيث هو اممي ان يكون مؤيدا لاستقلال امته السياسي، مؤيدا لدمجها مع امة مجاورة هي أ، أو ب، أو ج الخ. انما يجب عليه في كل الاحوال ان يناضل ضد ضيق الافق القومي وضد الميل الى الانحصار والانعزال، وان يكون من انصار النظر الى الحركة بمجموعها وشمولها، ان يكون من انصار اخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة).

وعن التناقض الظاهري الواهي بين الموقفين للاشتراكيين في الأمم الظالمة المؤيد «لحرية الانفصال» وللاشتراكيين في الأمم المظلومة المؤيد « لحرية الاتحاد» يقول لينين مايلي:

(ان الذين لم يتعمقوا في المسألة قد يجدون من الأمور المتناقضة ان يصر الاشتراكيون الديمقراطيون في الأمم الظالمة على «حرية الانفصال» وان يصر الاشتراكيون الديمقراطيون في الأمم المظلومة على «حرية الاتحاد». غير ان قليلا من التفكير يكفي لكي يرى الانسان ان الوضع الذي نحن بصدده ليس فيه ويمكن ان يكون فيه طريق آخر نحو الاممية واندماج الأمم) ص ١٢٢ المصدر السابق.

بقي ان نعرف لماذا يجب القيام بالدعوة لحرية الأنفصال من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين في الأمم الظالمة والحاكمة علما بان هدفهم النهائي هو تقارب الأمم واتحادها الاختياري الحر ثم اندماجها، وكيف يطبقونها ولماذا يطبقونها؟

١- يعتبر لينين ذلك ضروريا وواجبا لخلق التضامن بين الأمم المظلومة والبروليتاريا في البلدان الظالمة وشرطا لتوحيد نضالهما على نطاق الدولة الواحدة وعلى النطاق العالمي الامبريالية والبورجوازية والرجعية، يعتبر ذلك شرطا ضروريا لتحقيق شعار ياعمال العالم وشعوبه المظلومة اتحدوا، هذا الشعار الذي رفعته الأممية الثالثة، الاممية الشيوعية التي اسسها وقادها لينين حتى وفاته، شرطا اساسيا لانتصار الثورة الديمقراطية الثورة الصائره نحو الاشتراكية.

٢- يعتبر لينين ذلك شرطا اساسيا ومركز ثقل في تربية العمال تربية اممية، في تربية العمال بروح التآخي الضروري، بروح الأخوة الحقيقية، ولتنظيف نفوس الطبقة العاملة من اوساخ البورجوازية والتعصب القومي، وتربية الجماهير تربية ديمقراطية ولنشر الديمقراطية الحقيقية في المجتمع.

٣- يعتبر ذلك شرطا اساسيا لتطبيق المبادئ الاشتراكية الحقيقية بما فيها مبدأ تقارب الأمم واتحادها الاختياري واندماجها في المستقبل. ويقول في معرض رده على كيفسكي الذي يبرز في كل سطر من مقاله بوضوح الاستغراب الرئيسي التالي:

(لماذا ننشر الدعاية لحرية الأمم في الأنفصال ولماذا نحقق ذلك عندما نصل الى الحكم مادام التطور كله يسير في اتجاه اندماج الأمم؟ ونجيب نحن للسبب نفسه الذي يجعلنا ننشر الدعاية لديكتاتورية البروليتاريا ونحقق دكتاتورية البروليتاريا عندما نصل الى الحكم بالرغم من ان التطور يسير باكماله في اتجاه القضاء على سيطرة قسم من المجتمع على المجتمع كله.) وكذلك يقول لينين ان ذلك ضروري جدا لتسهيل التقارب والاتحاد والاندماج الحر والديمقراطي بين الأمم لا حبا بالانفصال:

(واذا كنا نطالب حكوماتنا بان تخرج من المستعمرات- اي اذا تركنا صيحات الدعاية واستعملنا الاصطلاح السياسي الدقيق- وطالبناها بان تمنح المستعمرات الحرية التامة في الأنفصال، بأن تمنحها فعلا حق تقرير المصير واذا كنا انفسنا سنطبق هذا الحق على

التأكيد وسنمنح هذه الحرية فور استيلائنا على السلطة، فاننا نطلب ذلك من الحكومة الحالية وسنعمل ذلك عندما نصبح انفسنا حكومة لا كي «نصح بالانفصال» انما نفعل ذلك بالعكس لكي يصبح التقارب الديمقراطي بين الأمم والاندماج الديمقراطي بين الأمم اسهل واسرع). ويستطرد لينين قائلا:

(واذا كنا نطالب بحرية الانفصال للمنغوليين والفرس والمصريين ولجميع الأمم المظلومة المهضومة الحقوق دون استثناء فنحن لانفعل ذلك قط لاننا نؤيد انفصالها، انما نفعل ذلك لمجرد كوننا نؤيد تقارب الأمم واندماجها بملء حريتها واختيارها لا عن طريق القسر).

٤- يعتبر لينين ذلك شرطا لانتصار الاشتراكية وتوطيدها وصيانتها حيث ان التفاف حركات التحرر حول الطبقة العاملة شرط اساسي لانتصارها كما ان التحالف بينهما شرط ضروري لانتصار الاشتراكية ومن ثم توطيدها ولايتحقق ذلك الا بالاقرار بحق تقرير المصير للشعوب المظلومة المهضومة الحقوق.

ويورد لينين الأمثلة عن روسيا السوفياتية التي باعترافها بحق الشعوب الفنلندية والبولونية والاوكرانية والمسلمة والقفقاسية قد اوجدت التعاطف والمساندة لدى هذه الشعوب حيال روسيا السوفياتية وادى ذلك الى عدم وقوفها مع اعداء الثورة ضد البلاشفة. ثم ان (جمهورية روسيا الاشتراكية وحدها قد رفعت علم الحرب من اجل التحرر الفعلي: وفي الدنيا قاطبة يتحول العطف لصالحها، ولقد ظفرنا نحن بواسطة البلدان الصغيرة بعطف جميع شعوب الارض بعطف مئات ومئات الملايين من الناس). ص ٣٠٨ حركة شعوب الشرق التحررية الوطنية.

الموقف المبدئي الثوري للقوى الأشتراكية

ان جوهر الموقف المبدئي الثوري للقوى الأشتراكية في الأمم الظالمة والمظلومة هو واحد، هو معاداة الظلم القومي والغائه، هو المساندة الحقيقية بين الأمم، هو اقرار حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وتشكيل دولها القومية المستقلة ومن ثم السعي لتقارب واتحاد الأمم واندماجها في المستقبل. وهذا يصح على مواقف القوى الأشتراكية العربية والكردية والعراقية في العراق.

ولكن الوصول الى الهدف يتطلب مواقف متباينة في المظهر وفي الدعاوة للوصول الى المواقف المتطابقة في الجوهر لذلك نفصل مواقف هذه القوى كالاتي:

١- الموقف المبدئي الثوري للقوى الأشتراكية العربية

ان القوى الأشتراكية العربية تعتبر من الأشتراكيين في الأمم الحاكمة، لذلك تنطبق عليها المبادئ الالزامية التي تنطبق عليهم. فعلى القوى الاشتراكية العربية في العراق تقع الواجبات التالية:

أ- الاعتراف الواضح والصريح بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه بما فيه حقه في تشكيل الدولة القومية المستقلة والأنفصال.

وهذا الاعتراف يعني اقرار وجود الشعب الكردي على ارض وطنه كردستان العراق التي هي جزء من كردستان وطن الأمة الكردية. وهذا يعني رفض وشجب المقولات التي تتحايل على هذه الحقيقة بالاقرار اللفظي بوجود الشعب الكردي ولكن اعتبار ارضه الوطنية كردستان العراق جزءا من الوطن العربي، من الارض العربية وذلك بالتسلسل الخداع والمضلل التالي في طرح المفاهيم: اعتبار كردستان شمال العراق واعتبار العراق جزءا من الأمة العربية. واعتبار كردستان جزءا من وحده التراب العراقي واعتبار العراق جزءا من الارض العربية، من الوطن العربي.

وهذا الاعتراف يعني اقرار حق الشعب الكردي في تشكيل دولته القومية المستقلة وترك الخيار للشعب الكردي ليحدد نوعها وشكلها وطبيعتها. وهذا الاعتراف يعني اقرار

حق حرية الأنفصال للشعب الكردي متى قرر ذلك في استفتاء حر. وبالتالي فإن هذا الاعتراف يعني انه ليس لاحد غير الشعب الكردي ان يقرر مصير الشعب الكردي. فليس من حق حزب عراقي أو كردستاني، شخص عراقي أو فئة عراقية، شخص كردي أو فئة كردية. ان ينوب عن الشعب الكردي ويقرر بدلا عنه هذا الحق. وبالتالي فإن الذين يقولون بحق تقرير المصير للشعب الكردي على ان يكون ضمن الوحدة العراقية أو بشكل الحكم الذاتي انما يتنكرون لحق تقرير المصير ويشوهون ويحرفون مضمونه ومعناه. وينصبون انفسهم اولياء واولياء على الشعب الكردي فيقررون بدلا عنه حقه هو في تقرير مصيره هو بنفسه هو- اي يسلبون الشعب الكردي عمليا حقه في تقرير مصيره بنفسه. وذلك تحت ستار مزركش خداع، ستار الاعتراف اللفظي بحق الشعب الكردي في تقرير المصير على ان يكون كذا وكذا والخ.

ب- القيام بالدعابة والتبشير لحق حرية الأنفصال للشعب الكردي باعتباره مطلبا مطلقا عادلا ومشروعا وسبيلا اوحداً للاتحاد الاختياري والتقارب بين الشعبين العربي والكردي. يقول لينين:

(ولذا فان «نضالنا ضد اللاحقات» يظل نضالا عقيما ولايمكن له ان يخيف الاشتراكيين- القوميين لاي حد اذا نحن لم نعلن: ان كل اشتراكي ديمقراطي في امة ظالمة لاينشر في زمن السلم وفي زمن الحرب سواء بسواء الدعاية لحرية الأمم المظلومة في الأنفصال ليس باشتراكي ولا بأمني انما هو شوفيني. وكل اشتراكي ديمقراطي في امة ظالمة لايقوم بهذه الدعاية على الرغم من حظر الحكومة في الصحافة الحرة، واعني الصحافة غير العلنية، يظل منافقا في مناصرته للمساواة بين الأمم في الحقوق).

ج- عدم الاكتفاء بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي وعدم الاكتفاء بالدعابة والتبشير لحق حرية الأنفصال، بل العمل الجاد على اسناد القوى التقدمية والثورية في الشعب الكردي وتقديم المساعدات العملية والجدية لها. فهل تقوم الأشتراكية العربية بهذه الواجبات في الحقيقة والواقع؟ الجواب الواضح الصريح هو كلا وكلا.

فالقوى التي تتبنى الاشتراكية والأشترابية العلمية تقصر في واجباتها ولا تؤديها وذلك في المجالات التالية خصوصا:

١- في تحريف وتشويه معنى حق تقرير المصير بالنسبة للقوى الاشتراكية التي تعترف بها لفظا اذ تربطها بقيود وشروط ومضامين ومعاني تؤدي في المحصلة الى انكار هذا الحق واجهاض محتواه ومضمونه. فهي تربط هذا الحق بغير صاحبه وهو الشعب الكردي. فتتنكر عمليا لحقيقة ان الشعب الكردي والشعب الكردي وحده هو الذي يقرر مصيره لا الاخرين وبالنيابة عنه.

ومن ثم تقطع اوصال هذا الحق وتخرج منه روحه وجوهه وهو حق الأنفصال لتجعله رديفا ومساويا للحكم الذاتي.

٢- في الدعاوة والتبشير بحق حرية الأنفصال اذ تتجاهل هذا الحق وتعاديته وتحاربه بدلا من القيام بالاقرار به والترويج له والدعاوة من اجله في صفوف الجماهير الشعبوية العربية.

ان القوى التي تتبنى الاشتراكية بما فيها الشيوعية منها، تقصر تقصيرا كبيرا في مجال الدعاوة لحق حرية الأنفصال للشعب الكردي فضلا عن قيامها بمعاودة هذا الحق ومحاربه كل بذريعة واهية خاصة به. وسنشرح ونحضر هذه الذرائع في معرض تنفيذ حجج المعارضين لحق تقرير المصير لذلك نكتفي هنا فقط بالإشارة الى هذه الحقائق.

٣- في تقديم الدعم والاسناد للقوى التقدمية والثورية والاشتراكية الكردستانية المناضلة من اجل استحصال وممارسة حق تقرير المصير. اذ لاكتفي بعدم اداء واجبها في تقديم الدعم والاسناد بل تعاديها عمليا وتعارضها باعداء واهية وباطلة وبتهم سخيفة ورجعية كالاتهام بالانفصالية والاخلال بوحدة التراب الوطني ومعارضة الوحدة العراقية اللاحاقية والخ.

٢- الموقف المبدئي الثوري للقوى الاشتراكية الكردستانية:

ان القوى الاشتراكية الكردستانية تعتبر من الاشتراكيين في الأمم المظلومة المهضومة الحقوق لذلك عليها تنطبق المبادئ الملزمة لهم. فعلى هذه القوى الاشتراكية الكردستانية تقع الواجبات التالية:-

١- النضال الدؤوب والمتواصل ضد الأضطهاد القومي والظلم القومي ومن اجل التحرر

الوطني والديمقراطي واستحصال حق تقرير المصير.

٢- النضال لممارسة حق تقرير المصير بما فيه حق حرية الانفصال بما يخدم مجموع الحركة التقدمية والثورية والاشتراكية. فهذه القوى الاشتراكية الكردستانية تستطيع ان تؤيد حق تقرير المصير بشكل الاستقلال السياسي للشعب الكردي أو بشكل حق اتحاده مع الشعب العربي في العراق أو اي شعب مجاور آخر، شرط ان تراعي في الحالتين لا مصالح جماهير شعبها فحسب بل مجموع الحركة الثورية والاشتراكية، وان يخضع المصالح الخاصة للمصلحة العامة الشاملة للجميع.

٣- النضال وبشكل مطلق ودائم ضد ضيق الافق القومي وضد الميل الى الانعزالية القومية والانحصار وكذلك النظر الى الحركة بمجموعها وتأييد فكرة اخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة.

٤- النضال لتعزيز الاخوة العربية الكردية والكفاح العربي الكردي المشترك ضد الاستعمار والدكتاتورية والرجعية. في جميع الاحوال والمجالات حتى في حالة ممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير مصيره بشكل الاستقلال السياسي. فهذا الواجب مطلق ودائم وثابت ثبوتاً مبدئياً.

فما الذي تفعله القوى الكردستانية الاشتراكية؟ هل تؤدي واجباتها؟ وكيف؟
ان الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يؤلف التيار الماركسي اللينيني جناحاً كبيراً من أهم اجنحته واكبرها ويؤلف التيار الثوري الجناح الهام والكبير الثاني منه والذي يعترف برنامجه بالديمقراطية الشعبية فالاشتراكية، يعتبر من القوى الاشتراكية الكردستانية المشمولة بالواجبات الالزامية للاشتراكيين في الأمم المظلومة المهضومة الحقوق.
لذلك فعلى الاتحاد الوطني الكردستاني ان يناضل لاستحصال حق الشعب الكردي في تقرير المصير واستعمال حق حرية الانفصال بشكل اتحاد اختياري اخوي من حيث المبدأ. عليه ان يناضل ضد الانعزالية القومية والانحصار بين صفوف الشعب الكردي، عليه ان يناضل لتحقيق الترابط السليم بين مصالح الحركة التحررية الكردية ومصالح الحركة الثورية والاشتراكية في العراق وان يعارض التعارض بينهما، بل عليه النضال الدؤوب للتنسيق والانسجام بينها واعتبار الحركة التحررية الكردية جزءاً من الحركة الاشتراكية العراقية.

على الاتحاد الوطني الكردستاني ان يناضل دائما من اجل تعزيز الاخوة العربية الكردية وتشديد الكفاح المشترك العربي الكردي.

ولكن هل يعني ما تقدم ان الأشتراكية تحتتم على الاتحاد الوطني الكردستاني أن يرفض دائما وفي جميع الاحوال والظروف استعمال الشعب الكردي لحق حرية الأنفصال بشكل الاستقلال السياسي والدولة المستقلة؟ كلا طبعاً، فالاشتراكية تجيز للاشتراكي في الأمة المظلومة أن يكون نصيرا ومؤيدا لحق شعبه في الاستقلال السياسي كما يجيز له ان يكون نصيرا لاتحاده مع الشعب المجاور. ولكنه متى وكيف؟

عندما يكون العراق دولة مستقلة وديمقراطية تتوفر فيها المساواة الحقيقية بين الشعبين الشقيقتين العربي والكردي فيجب النضال بثبات من اجل ممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير مصيره بشكل اتحاد اختياري حر ضمن الدولة العراقية، الا اذا كانت الأمتان العربية والكردية تسعيان لتحقيق وحدتهما الوطنية. كأن تكون الظروف جاهزة ومهيأة لتحقيق وحدة عربية بين عدة دول عربية أو وحدة كردستان العراق مع جزء آخر من كردستان محرره وديمقراطية، حينئذ لا يصح ولايجوز التمسك بالعراق الاتحادي المستقل.

وبخلاف ذلك فاذا ظل الحكم العراقي دكتاتوريا ورجعيا وتحول العراق الى جحيم للشعب الكردي لا يطاق فان ممارسة حق حرية الأنفصال تكون صحيحة اذا توفرت لها ظروفها المناسبة والممكنة.

اننا نوافق كليا على الاستنتاج التالي الذي نشرته مجلة الثقافة الجديدة- مجلة الحزب الشيوعي العراقي - في مقالة بقلم الاستاذ كريم احمد الذي يقول:

(بخلاف ذلك فأن ميل ونزوع القومية المسودة المظلومة الى الأنفصال يشتد. ففي ظل الحكم البورجوازي الشوفيني، يعاني الشعب الكردي جحيم الاضطهاد والقهر والصهر القومي. وهي ظروف لن يطيق العيش في ظلها، كما لن يطيق الاستمرار في التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وفي مثل هذه الحالة يصبح الأنفصال هو المعبر عن المحتوى التقدمي الديمقراطي. ويكون هذا النضال مشروعاً وعادلاً. وليس من الصحيح اتخاذ موقف الانتظار لحين تبلغ الحركة الديمقراطية وحركة الطبقة العاملة في البلاد

نقطة حسم مسألة السلطة لصالحها، وتوفير مستلزمات تمتع الشعب الكردي بحق تقرير المصير في ظل جمهورية ديمقراطية اتحادية) الثقافة الجديدة- العدد ١٣٤ تشرين الاول ١٩٨١.

نعم اننا نكرر الموافقة على هذا الاستنتاج المبدئي السليم ونضيف:

أ- اننا نفضل الجمهورية الديمقراطية الاتحادية التي توفر المساواة التامة والديمقراطية الحقيقية للشعبين الشقيقين العربي والكردي ونسعى الى تحقيقها باعتبارها هدفا اساسيا لنضال الاتحاد الوطني الكردستاني.

ب- اننا نفضل النضال المشترك بين الحركة الكردية والحركة الديمقراطية وحركة الطبقة العاملة ضد الدكتاتورية ومن اجل الديمقراطية الشعبية، فالاشتراكية. ونفضل مواصلة هذا النضال المشترك بجعل كردستان المنطلق والقاعدة الثورية وبجعل ثورة كردستان الديمقراطية رافعة للحركة الديمقراطية والعمالية العراقية، مابقي امل الانتصار يلوح في افق المستقبل المنظور وذلك باعتبار الحركة التحررية الكردية الحليف الرئيسي للطبقة العاملة وللديمقراطية الثورية.

ج- ولكن عندما لا يبدو ولايلوح في الافق، افق المستقبل المنظور، امل بانتصار نضال الديمقراطية الثورية والحركة العمالية الاشتراكية على الدكتاتورية في العراق، وعندما يستمر الحكم الدكتاتوري الشوفيني وتستمر حرب الابداء القومية ويواصل الحكم البورجوازي الشوفيني تحويل العراق الى جحيم لايطاق، فحينئذ يصبح الأنفصال هو المعبر عن المحتوى التقدمي والديمقراطي والسبيل الوحيد للتحرر من الدكتاتورية والابادة للخلاص من جحيم البورجوازية الشوفيني، وبالتالي يحق للاتحاد الوطني الكردستاني وللغوى الأشرائية الكردستانية الاخرى ان يؤيد ممارسة الشعب الكردي لحقه في حرية الأنفصال بشكل الاستقلال السياسي والدولة المستقلة. حينئذ لايصح تاجيل اتخاذ القرار بممارسة حق حرية الأنفصال ولا يجوز اتخاذ موقف الانتظار لحين تبلغ الحركة الديمقراطية وحركة الطبقة العاملة في البلاد نقطة حسم مسألة السلطة لصالحها، السلطة التي ستوفر مستلزمات تمتع الشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره بنفسه في ظل جمهورية ديمقراطية اتحادية. حينئذ يكون الانتظار وتأجيل اتخاذ القرار بممارسة حق حرية الأنفصال عمليا مخالفا للمحتوى التقدمي والديمقراطي للحركة ولمصالح الشعب

الكردية الحقيقية ولمصالح الديمقراطية والطبقة العاملة الاساسية معا. اذن فالانفصال قد يكون حلالاً زللاً واجب الممارسة والتطبيق وقد يكون حراماً زؤاماً واجب الاستعاضة عنه بالاتحاد الاختياري. ان الانفصال كمبدأ عام- بما فيه انفصال كردستان عن العراق ليس بشئ مجرد ومطلق من حيث الممارسة والنضال من اجل تطبيقه.

صحيح ان حق حرية الانفصال مطلب مطلق ويجب النضال لتأكيده وتثبيته كمبدأ ثوري ولتربية الجماهير الشعبية في الأمة الحاكمة به. ولكن ممارسته ليست واجبة بشكل مطلق ولن يناضل الاشتراكيون في الأمم المظلومة- بما فيها الأمة الكردية- لممارسة الانفصال دائماً بل قد يفضلون عليها الاتحاد الاختياري. فقد يكون الانفصال نعمة وقد يكون نقمة.

ان التشبيه المعروف لحق تقرير المصير بما فيه حق حرية الانفصال بحق الطلاق تشبيه يساعد على الفهم للموضوع واستيعاب هذه المسألة المعقدة (نوعاً ما) بشكل واضح وجيد:

(فان الديمقراطيين الأشتراكيين هم من انصار حق الطلاق للرجل وللمرأة ولكن ذلك لايعني الترويج أو الدعوة لكي يقوم كل زوج وزوجه بتطبيق شريك أو شريكة الحياة!). ثم ان ممارسة حق الانفصال بشكل دولة مستقلة هي في نظر الأشتراكيين سبيل لتحقيق الاتحاد الأختياري فيما بعد. لذلك فان الانفصال هو سبيل للخلاص من الاضطهاد القومي والمظالم والتنكيل والحرمان من المساواة الحقيقية والحقوق القومية والديمقراطية، هو لتحقيق التطور السليم للمجتمع ولزالة العقبات امام التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي والخ ولكن وصولاً فيما بعد الى الاتحاد الاختياري بين الشعوب. هذا عن موقف الاتحاد الوطني الكردستاني من هذه المسألة الشائكة والهامة. اما القوى الأشتراكية الكردستانية الاخرى فانها مدعوة الى بيان موقفها.

ولكن بقي ان نقول كلمة اخيرة وموجزة عن استعمال الشعب الكردي لحق حرية الانفصال. من المعلوم - كما بينا- ان حق تقرير المصير بما فيه حرية الانفصال ينحصر بالشعب المحروم منه من حيث امتلاك الحق واستعماله وبما يروق له. وهكذا هو الحال مع الشعب الكردي ايضاً.

ان الشعب الكردي - لا الاتحاد الوطني الكردستاني أو الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي او الحزب الاشتراكي الكردستاني العراقي أو سائر الاحزاب الكردستانية- هو الذي له حق تقرير المصير اسوة بشعوب العالم. وانه هو الذي يختار كيفية ممارسة لحق تقرير المصير في استفتاء حر أو انتخابات حرة وليست احزابه وطلائعه. وان الانفصال سيفرض نفسه موضوعيا ويصبح مطلباً شعبياً وضرورة اجتماعية وحتمية تاريخية عندما يشند الاضطهاد القومي ويتفاقم خطر الصهر والابادة القومية ويترسخ الحكم الدكتاتوري وتندم الديمقراطية والمساواة في الحقوق وعندما تتحول الوحدة في ظل الحكم البورجوازي الدكتاتوري الى وحدة الحاقية قسرية تحول الوطن المشترك الى جحيم أو سجن مشترك للشعب المحروم والمظلوم والجماهير الكادحة للشعب الحاكم معاً. والجماهير «لن تلجأ الى تحقيق الانفصال الا حين يصبح الاضطهاد القومي الذي تكابده والنزعات القومية التي تتعرض لها خطيرة تتعذر معها الحياة المشتركة تماماً وتتعرقل العلاقات الاقتصادية على اختلاف انواعها. وعندها تغدو مصلحة التطور الرأسمالي ومصلحة حرية النضال الطبقي بجانب الفريق المنفصل بالضبط» هذه حقيقة هامة يجب أن يدركها الجميع: من الكرد والعرب في العراق. لان استمرار الاضطهاد القومي وحرمان الشعب الكردي من حقوقه القومية والديمقراطية واستمرار النزاع الذي احده العفالة بشكل حرب اباداة ضد الشعب الكردي وبالتالي استمرار سياسة الاستعمار الاستيطاني في كردستان، ان ذلك سيفرض الانفصال مطلباً شعبياً وضرورة تاريخية وحتمية للتطور الاجتماعي ولصيانة الشعب الكردي وضمان تطور مجتمعه ولمصلحة حرية نضاله الوطني والطبقي. فالذين يمارسون الاضطهاد القومي أو يؤيدونه والذين يمارسون سياسة الاستعمار الاستيطاني أو يقبلونها والذين يمارسون حرب الابداءة ضد شعب كردستان أو يسكتون عنها والذين يزرعون الافكار الشوفينية ويبنون الكاذب ضد حق الشعب الكردي في تقرير المصير والذين يفرضون الدكتاتورية أو يؤيدونها ضد الديمقراطية هم الذين يهيئون ارضية ومناخ انفصال كردستان عن العراق ويجعلون امر ممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير المصير بشكل حق حرية الانفصال، امراً محتوماً ومفروضاً. فهم العاملون للانفصالية والمنفذون لها مهما علت صرخاتهم ضد الانفصالية وللوحدة الوطنية ولوحدة التراب الوطني العراقي والخ.

٣- الموقف المبدئي الثوري الواجب على القوى الأشتراكية العراقية

نقصد بالقوى الأشتراكية العراقية القوى التي تتشكل من العرب والكرد والتركماني، والتي تدعي تمثيلها وطلبيعتها للحركة التحررية الكردية وحركة الطبقة العاملة العراقية معا وخصوصا الحزب الشيوعي العراقي.

ونحرص في هذا البحث على التركيز على ابراز الجوانب الايجابية والمشقة لمواقف الحزب الشيوعي العراقي ولا نتطرق الى الجوانب السلبية الا في حالة الحاجة القصوى وفي معرض السعي لتطبيق المبادئ على المواقف فقط، فلسنا في معرض التحليل الشامل والجامع لمواقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية ونضال الحركة التحررية الكردية ومن مضامين حق تقرير المصير وحرية الأنفصال. ان الموقف المبدئي الثوري المطلوب والمتوقع من الحزب الشيوعي العراقي باعتباره حزبا يتبنى الماركسية اللينينية هو موقف الأشتراكيين في الأمة الحاكمة اساسا وان كان موقف اقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي يجب ان يكون موقف الأشتراكيين في الامة المحكومة. اما الحزب ككل كحزب يتصدى لمهمة قيادة الطبقة العاملة العراقية» ويناضل الحشع من اجل بناء الأشتراكية في بلادنا» وكذلك» ويناضل حزبا من اجل ان يلعب الدور الطليعي في تحقيق المهمة الانية اسقاط النظام» و« اقامة الحكومة الوطنية الديمقراطية الائتلافية على انقاضه» كما جاء في برنامجه الاخير.

فالحزب هو حزب عراقي يتصدى لاسقاط نظام الحكم وتأسيس نظام اخر على انقاضه ويستهدف بناء الاشتراكية في العراق: اذن فهذا هو الجانب الاساسي من نشاط الحزب ودوره ومهامه. اذن فهو يتحمل مسؤولية اداء دور الاشتراكيين في الامة الحاكمة. الا ان هذا النوع من التركيبة التنظيمية للحزب الشيوعي العراقي يحتم نوعا ما من «الاثينية» في المواقف هو في الحقيقة «الموقف الاحادي» في جوهره. وهذا ناجم اصلا عن ان الوضع الفعلي للعمال في الأمم الظالمة والأمم المظلومة ليس واحدا على صعيد المسألة القومية من النواحي الاقتصادية والسياسية والفكرية والروحية. اذ كما يقول لينين بحق» اذن هناك في الواقع الموضوعي فرق على طول خط اي- اثينية- في العالم الموضوعي المستقل عن ارادة وادراك الافراد» ص ١٩١ بصد الكاريكاتورية عن الماركسية- المجلد ٦ لذلك فإنه لكي يكون « فعل الأممية المتألفة في الواقع من عمال مقسمين الى عمال

ينتسبون الى الأمم الظالمة والأمم المظلومة واحدا» لايشترط ان تكون الدعاية بصيغة واحدة، بالفاظ واحدة، ويستشهد لينين بمثلين في هذا الصدد، المثل النرويجي والمثل البولوني.

فيقول عن المثل الاول مايلي:

(ان فعل العمال النرويجيين والسويديين لم يكن في هذا الحال الملموس والمأخوذ من الحياة- احاديا - واحدا امميا الا لان العمال السويديين دافعوا بلا قيد ولا شرط عن حرية الانفصال، ولو ان العمال السويديين لم يطالبوا بلا قيد ولا شرط بحرية انفصال النرويجيين لكانوا شوفينيين، شركاء في شوفينية الملاكين العقاريين السويديين الذين ارادوا أن يحفظوا النرويج بالقوة، بالحرب. ولو ان العمال النرويجيين لم يطرحوا بصورة مشروطة مسألة الانفصال أي بحيث يمكن ان يصوت ويدعو ضد الانفصال اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي ايضا لكان العمال النرويجيون خالفوا واجب الامميين وسقطوا في حمأة التعصب القومي النرويجي الضيق، البورجوازي. لماذا؟ لان البورجوازية هي التي حققت الانفصال لا البروليتاريا. لان البورجوازية النرويجية (ككل بورجوازية) تحاول دائما ان تشق عمال بلدها عن عمال البلد» الغريب». لان كل مطلب ديمقراطي (بما في ذلك مطلب الحق في تقرير المصير) يخضع بنظر العمال الواعين للمصالح العليا للاشتراكية. فلو ان فصل النرويج عن السويد مثلا عنى بالتأكيد أو بصورة محتملة الحرب بين انجلترا والمانيا لكان تعين على العمال النرويج لهذا السبب ان يكونوا ضد الانفصال ولكان توفر للعمال السويديين الحق والفرصة دون ان يكفوا عن ان يكونوا اشتراكيين للتحريض في مثل هذه الحال ضد الأنفصال وذلك فقط اذا ناضلوا بدأب وانتظام وانسجام ودائما ضد الحكومة السويدية من أجل حرية أنفصال النرويج. والا لما كان صدق العمال النرويجيون والشعب النرويجي ولما كان بوسعهم أن يصدقوا نصيحة العمال الاسويديين) ص ١٩١-١٩٢ المجلد ٦.

اننا نستشهد بالمثل السويدي- النرويجي لا لكونه مثلا امميا عاما فحسب بل لشباهته الكثيرة والقريبة بالمثل (العراقي- الكرديستاني) ايضا، من حيث التطور الاقتصادي (البورجوازي) ومن حيث وجود شعبين في دولة واحدة وبشكل الحاقى، ونتيجة مؤامرات المستعمرين، ومن حيث كون السويد في وضعية شبيهة بالوضعية

العراقية من حيث المكانة في التطور والعلاقات الدولية، فهذا المثل هو من هذه الناحية اقرب اليها من المثل البريطاني - الايرلندي لان بريطانيا كانت دولة استعمارية كبرى بخلاف العراق الذي ليس كذلك، بينما العراق هو مثله كمثل السويد انذاك في جملة من النواحي.

اما المثل البولوني الذي اخترناه مثالا ثانيا من لينين فهو ايضا يحمل اوجه الشبه العديدة بالمثل الكرديستاني من حيث تقسيمهما بين ثلاث دول حيث تعرضهما للاضطهاد القومي والحرمان من حق الدولة ومن حيث صعوبة تحقيق الاستقلال الوطني «الاجراء حرب أو ثورات عديدة» كما قيل في المثل البولوني.

وعن المثل البولوني- وفي معرض تربية العمال الروس والالمان والبولونيين أي الأشتراكيين في الأمم الظالمة والامم المظلومة- يقول لينين:

(.....) والحال ينبع من هنا بوضوح أن دعاية الامميين لايمكن ان تكون واحدة بين الروس وبين البولونيين اذا ارادت ان تربي هؤلاء واولئك على السواء «للعمل الواحد» . ان العامل الروسي (والالمانى) ملزم بان يدعم بلا قيد ولا شرط مطلب حرية انفصال بولونيا لانه في الحال المعاكس يكون بالفعل خادما لنقولا الثاني أو لهندبورغ. وبوسع العامل البولوني ان يدعم الانفصال بصورة مشروطة فقط). ص ١٩٢-١٩٣ المجلد-٦-

وبعد بيان موقع الحزب الشيوعي العراقي «المزدوج» في العراق وكرديستان تأتي على بيان الموقف المبدئي الثوري الواجب عليه والذي يشمل على موقفى الأشتراكيين في الأمة الظالمة والأمة المظلومة وعلى نوع من «الأثينية» الموجودة في العالم الموضوعي المستقل عن اراده وادراك الافراد:

اولا: ان الحزب الشيوعي العراقي باعتباره حزبا عماليا (في الأمة السائدة اساسا كما برهنا) يتبنى الماركسية اللينينية ملزم الزاما كاملا بتبني حق تقرير المصير اي حق الانفصال وتشكيل الدولة الكردية المستقلة، لا الحكم الذاتي - كحل للقضية الكردية.

وحتى لانقطع عن المثل البولوني نورد المقارنة التالية من لينين بين موقف حزب البلاشفة حول تأييد حق الانفصال وموقف الأشتراكيين الديمقراطيين البولونيين حول تأييد الحكم الذاتي. يقول لينين:

(وانها لفكرة ضد الماركسية الى ابعد حد، الفكرة القائلة انه لايمكن - ستر- شعار

الثورة الاشتراكية بربطه بموقف ثوري، منسجم الى النهاية في كل المسائل بما فيها المسألة القومية.

ان الاشتراكيين الديمقراطيين البولونيين يجدون أن برنامجنا- قومي اصلاحي- قارنوا بين الأقتراحين العمليين التاليين:

- ١- تأييد الحكم الذاتي (الموضوعات البولونية: الموضوعات الثلاثة المقطع الرابع).
- ٢- تأييد حق الأنفصال. ولكن برنامجنا يتمايزان من هذه الناحية على وجه الضبط، ومن هذه الناحية فقط.

أوليس من الواضح ان البرنامج الأول اصلاحي وان هذا هو الذي يميزه عن الاخر؟ ان التغيير الاصلاحي هو الذي لايقوض اسس سلطة الطبقة السائدة، لانه ليس سوى تنازل من جانب الطبقة السائدة ولانه يحافظ على سيادتها. اما التغيير الثوري فهو يقوض اساس السلطة. ان الاصلاحية في البرنامج القومي لاتلغي جميع امتيازات الأمة السائدة ولا تخلق المساواة التامة ولا تلغي جميع اشكال الاضطهاد القومي. والأمة- المستقلة ذاتيا- ليست متساوية في الحقوق مع الأمة «السيدة». وكان لابد للرفاق البولونيين ان يدركوا ذلك لولا اصرارهم (مثل اقتصاديينا القدماء) على تجاهل المفاهيم والاراء السياسية. ان النرويج المستقلة ذاتيا كانت تتمتع بوصفها جزءا من السويد حتى ١٩٠٥ باوسع ما يكون من الحكم الذاتي ولكنها لم تكن تتمتع بجميع حقوق السويد. فقط انفصالها الحر عن السويد كشف عمليا مساواتها في الحقوق واثبت هذه المساواة (ونلاحظ بين هلالين ان هذا الأنفصال الحر هو الذي اوجد اساسا للتقارب بين البلدين اكثر وثوقا وديمقراطية من ذي قبل وقائما على المساواة في الحقوق).

وطالما لم تكن النرويج تتمتع الا بالحكم الذاتي، فقد كانت الاريستوقراطية السويدية تتمتع بامتياز واحد علاوة وهذا الامتياز لم «يخفف» وجوهرا الاصلاحية قائم في كونها تخفف الشر بدلا من القضاء عليه « بل الغى تماما» وتلك علامة رئيسية على الروح الثوري في برنامج من البرامج» بالانفصال.

بديهي ان ذلك ليعني ان الحزب الشيوعي العراقي ملزم برفض مطلق ودائما للحكم الذاتي كشعار اصلاحي في مرحلة معينة أو عندما يطالب به الشعب الكردي أو اعتباره خطوة نحو اعلان الاستقلال.

يقول لينين:

(وبالفعل: ان الحكم الذاتي بوصفه اصلاحا يمتاز من حيث الاساس عن حرية الأنفصال التي هي تدبير ثوري. ذلك امر اكيد. ولكن الاصلاح- كما يعرف الجميع ليس في الواقع وفي غالب الاحيان سوى خطوة نحو الثورة- فان الحكم الذاتي بالضبط هو الذي يتيح للامة المحصورة بالقوة ضمن حدود دولة من الدول ان تتشكل نهائيا في امة، ان تجمع قواها، ان تتعلم على معرفة قواها وتنظيمها وان تختار خير لحظة للاعلان على الطريقة النرويجية «نحن المجلس المستقل ذاتيا في هذه الامة أو في هذا الاقليم نعلن ان امبراطور عموم روسيا لم يبق ملك بولونيا... الخ..» ص ١١٩ المصدر السابق.

لاحظوا ان لينين يصر على اعتبار حق تقرير المصير وتأييد حق الأنفصال برنامجا ثوريا للشبيوعيين ويعتبر الحكم الذاتي برنامجا اصلاحيا ويسعى ان يضعه في صيرورة تقدمية وثورية، كخطوة - لا كحل - نحو الثورة، نحو الحل الثوري الذي يتمثل في الاعلان عن الاستقلال والأنفصال عن الدولة الغاصبة، ويريد من هذا الشعار الاصلاحى أن يتيح للامة المحصورة ضمن حدود دولة من الدول باستجماع قواها وتنظيمها لاختيار اللحظة المناسبة للاعلان عن الأنفصال. ولكنه في كل الاحوال ليس ببرنامج ولا يصلح كمادة في برنامج الشبيوعيين.

اما الحزب الشيوعي العراقي فيسلك سبيل الأشتراكيين الديمقراطيين البولونيين- لا سبيل لينين- في تبني الحكم الذاتي للشعب الكردي في اقليم كردستان العراق بدلا من حق تقرير المصير وحق الأنفصال له.

تقول الفقرة 6- من القضية الكردية- في برنامج الحزب الشيوعي العراقي بالنص

مايلي:

« ولذا يناضل حزبنا الشيوعي العراقي من اجل:

أ- تمتع الشعب الكردي في اقليم كردستان العراق بحكم ذاتي حقيقي ضمن

الجمهورية العراقية الديمقراطية.....». علما بأن لينين:

١- يخطئ الأشتراكيين الديمقراطيين البولونيين في معارضتهم الباطلة لحق تقرير

المصير وتأييد حق الأنفصال ويحلل الاسباب الحقيقية الموضوعية والذاتية التي ادت

بهم هم واقرانهم الهولنديين الى هذا الخطأ وهذا الانحراف عن الماركسية والثورية ويعتبر

مناقشاتهم اكواما من الاخطاء اذ يقول بالنص:

(فعندما يحاكم الأستراكيون الديمقراطيون الهولنديون و البولونيون ضد حرية تقرير المصير معتمدين على براهين وقرائن عامة أي تتعلق بالامبريالية عامة وبالأستراكية عامة وبالديمقراطية عامة وبالاضطهاد القومي عامة، فإنه يمكن القول حقا انهم يكذبون الأخطاء بعضها فوق بعض). ص ١٢٤ المجلد-٦-

٢- ويقر بأنه (لمن باب الحقيقة لا من باب التناقض، أن البروليتاريا البولونية، بوصفها بروليتاريا بولونية لاتستطيع الان ان تسهم في قضية الأستراكية والحرية بما فيها الحرية البولونية الا بالنضال المشترك مع بروليتاريا البلدان المجاورة ضد القوميين البولونيين المتعصبين الضيقي الافق) ص ١٢٧ المصدر السابق.

وانه (لايسع الأستراكيين الديمقراطيين البولونيين أن يرفعوا الان شعار أستقلال بولونيا لان البولونيين بوصفهم بروليتاريين امميين لا يستطيعون الاتيان بأي عمل في سبيل هذا الهدف دون الوقوع على غرار جماعة الفراك في حماه الاستخذاء والخنوع لاحدى الملكيتين الامبرياليتين.

اما بالنسبة للعمال الروس والالمان فليس من العبث معرفة ما اذا كانوا سيشترون في الحاق بولونيا (وهذا يعني تربية العمال والفلاحين الالمان والروس بروح الفظاظة الدنيا والقبول بدور جلادي الشعوب الاجنبية) ام ان بولونيا ستنال استقلالها. يقينا ان الوضع معقد جدا ولكن ثمة مخرج يتيح لجميع الذين لهم علاقة بالامر بأن يظلوا امميين وذلك بان يطالب الأستراكيون الديمقراطيون الروس والالمان « بحرية الانفصال المطلقة لبولونيا. وان يناضل الأستراكيون الديمقراطيون البولونيون في سبيل وحدة النضال بين بروليتاريا البلد الصغير وبروليتاريا البلدان الكبيرة دون ان يرفعوا شعار استقلال بولونيا في الفترة الراهنة أو في المرحلة الراهنة) ص ١٢٨ المصدر السابق.

٣- يصير لينين على رفض الحكم الذاتي برنامجا للأستراكية الديمقراطية بل يلح على حق تقرير المصير وحق الأنفصال لأن الحكم الذاتي ليس حلا للمسألة القومية، فهو لا يحقق المساواة في الحقوق بين الأمم ولايلغي جميع اشكال الاضطهاد القومي ولايخلق كالأستقلال «اسسا للتقارب بين البلدين اكثر وثوقا وديمقراطية من ذي قبل وقائما على المساواه في الحقوق» ولايلغي جميع الامتيازات التي تتمتع بها الامة الحاكمة التي

تظل «سيدة» بينما تبقى الأمة المتمتعة بالاستقلال الذاتي مسودة. فالحكم الذاتي يخفف فقط الالام الناجمة عن الاضطهاد القومي والتمييز القومي وعدم وجود المساواة ولايلغيها لذلك فلا يمكن ان يكون حلا للمسألة القومية ابادا.

٤- يعتبر لينين البولونيين اشتراكيين في الأمة المظلومة بينما الحزب الشيوعي العراقي يعتبر حزب الأشتراكيين في الأمة السائدة (اساسا كما بينا).

وهؤلاء الأشتراكيون ملزمون بالدعاوة لحق حرية الأنفصال في السلم والحرب وبجعل مركز الثقل في تربية عمالهم تربية اممية في الدعاية لحق حرية الأنفصال. « لان حرية الانفصال هي مطلب مطلق حتى ولو كان هذا الأنفصال غير ممكن وغير «قابل للتحقيق» قبل انتصار الأشتراكية الا في حالة واحدة من الف حالة». وكذلك» وحتى فيما لو اظهر الواقع انه لن يتحرر وينفصل قبل اول انتصار تحرزه البروليتاريا الأشتراكية غير ٥٠٠/١ من الأمم المظلومة آنيا وانه لن ينفصل قبل آخر انتصار للبروليتاريا الأشتراكية في الدنيا (أي اثناء ما سيمر من تقلبات الاحوال على الثورة الاشتراكية التي ابتدأت) غير ٥٠٠/١ أيضا من الأمم المظلومة وأن انفصالها سيكون لاقصر وقت. ستطهر حتى في هذه الحالة على حق من الناحيتين النظرية والعلمية- السياسية، اذ ننصح العمال بأن يحولوا منذ الان دون ولوج عتبة احزابهم الاشتراكية الديمقراطية ودون اولئك الأشتراكيين من ابناء الأمم الظالمة الذين لاينشرون الدعاية لحرية جميع الامم المظلومة في الأنفصال ولا يعترفون لها بهذه الحرية. وذلك لاننا لانعلم في الحقيقة ولايمكننا ان نعلم اي عدد من الأمم المظلومة سيحتاج عمليا الى الأنفصال لكي يقدم قسطه في تنوع اشكال الديمقراطية واشكال الأنتقال الى الأشتراكية. ونحن نعلم، نحن نرى ونحس يوميا ان انكار حرية الأنفصال هو اليوم زيف نظري لا حدود له وخدمة عملية للشوفينيين في الأمم الظالمة».

ولكن قد يقال بان الحزب الشيوعي العراقي قد نص في الفقرة ١- من نفس الموضوعه على مايلي: «ينطلق حزبنا الشيوعي العراقي في تحديد موقفه من القضية الكردية من المبدأ الماركسي اللينيني والذي يقر لجميع الأمم والشعوب، صغيرها وكبيرها، بحقها في تقرير مصيرها بما فيه حق الأنفصال». «ولهذا فهو يدعم نضال الشعب الكردي في جميع اجزاء كردستان ضد الاضطهاد القومي ومن اجل ضمان حقه في تقرير مصيره بنفسه، ومن اجل وحدته القومية ويدعم في الوقت ذاته نضاله مع نضال الشعوب التي يعيش معها

من اجل توطيد الأستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الأتماعي.».
هنا يجري الحديث العام- لا التحديد المطلوب- عن دعم نضال الشعب الكردي في جميع انحاء كردستان وبالتالي فالمقصود به هو تأييد نضال الأمة الكردية من اجل حقها في تقرير المصير. وليس الشعب الكردي في العراق بالتحديد والتشخيص كما هو واجب ومطلوب.

والشيوعيون- الذين يبدو انهم مازالوا غير متأكدين من وجود الأمة الكردية- يفضلون استعمال عبارة الشعب الكردي في جميع اجزاء كردستان بدلا من الأمة الكردية في وطنها كردستان.

ولكن ماذا عن حق الشعب الكردي في كردستان العراق في تقرير مصيره بنفسه بما فيه حق الأنفصال وتشكيل الدولة القومية الكردية؟

لايوجد جواب محدد. فقد تهرب البرنامج من هذا التحديد الذي يشكل كنه الموضوع ولب المسألة وبيت القصيد. تهرب وحاول تغطية تراجه عن اقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي في كردستان العراق (وهو المعني مباشرة واصلا بموقف الحزب الشيوعي العراقي) بعبارات عمومية عن « المبدأ الماركسي اللينيني الذي يقر لجميع الأمم والشعوب، صغيرها وكبيرها بحقها في تقرير المصير بما فيه حق الأنفصال».

ومعلوم ان مثل هذه العبارة العمومية قد شاعت في العالم وتجدها في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات دول عدم الانحياز والمؤتمر الاسيوي الافريقي وغيره من المؤتمرات الدولية.

ولكننا امام قضية ملموسة ومحددة: هي القضية الكردية في العراق اولا واساسا لان الحزب الشيوعي يحمل اسم العراقي لتمييزه عن سائر الاحزاب الشيوعية. فالمطلوب هو حق تقرير المصير بما فيه الأنفصال للشعب الكردي في العراق والموقف من هذا الحق وكيفية استعماله؟

ثم ان اقرار الاشتراكيين بحق تقرير المصير للامم الواقعة تحت سيطرة دول اجنبية لهم لم يكن ابدا مصداقا لاشتراكيتهم وامميتهم. لقد كتب ماركس لانجلز رسالة بمناسبة استقباله الشاب الروسي لوباتين أطراه فيها الا عندما وصل حديثه مع لوباتين الى موضوع بولندا (الواقعة تحت سيطرة روسيا بلد لوباتين) ويقول عنه ماركس» ولكن فيه نقطة

ضعف هي بولونيا» والحقيقة ان نقطة ضعف كردستان العراق هي الموجودة لدى الحزب الشيوعي العراقي وهي الذي يجب معالجتها لا بالكلام العمومي عن كردستان كلها بل بالموقف المحدد حيال حق شعب كردستان العراق في تقرير مصيره بنفسه.

ثانيا: ان الحزب الشيوعي العراقي ملزم الزاما قويا بحكم المبادئ اللينينية بالدعوة لحق حرية الانفصال. بينما يستطيع فرعه «اقليم كردستان» ان يقبل بالانفصال مشروطا ولكن يجب عليه ان يركز الدعوة على الاتحاد الاختياري الحر لا الانفصال اما الحزب الشيوعي العراقي فيجب عليه الدفاع بلا قيد ولا شرط عن حق حرية الانفصال للشعب الكردي والمطالبة بلا قيد ولا شرط بحرية الانفصال للشعب الكردي وبتأييد وتحبيذ الانفصال عمليا. فهناك فرق بين الدفاع والمطالبة وبلا قيد ولا شرط بحق الانفصال، بحرية الانفصال وبين ممارسة الانفصال وتنفيذ الانفصال أو تطبيق حرية الانفصال، وبين ممارسة الانفصال وتنفيذ الانفصال او تطبيق حرية الانفصال، أي تحويل حرية الانفصال الى ممارسة الانفصال فعلا. والفرق بين موقف الحزب الشيوعي العراقي وموقف اقليم كردستان الحزب الشيوعي العراقي في هذا المجال هو ان الحزب الشيوعي العراقي ملزم بالدفاع بلا قيد ولا شرط عن حرية الانفصال للشعب الكردي مع حقه المشروط في معارضة ممارسة الانفصال.

فمطالبته بحرية الانفصال بلا قيد ولا شرط الزامية وواجب الزامي عليه. بينما معارضته للانفصال مشروطة بشروط سنذكرها فيما بعد.

بينما اقليم كردستان غير ملزم بتأييد الانفصال بل قد يؤيده بشروط، اي المطالبة المشروطة بالانفصال مع الدعوة الدائمة للاتحاد الاختياري الحر بشكل عام ومطلق، فهو يركز على الاتحاد الاختياري واخضاع المصالح الخاصة للعامة.

و للحزب الشيوعي العراقي حق مشروع في المعارضة المشروطة للانفصال في الحالات التالية:

١- عندما يكون الانفصال سببا لحرب تجلب الكوارث للشعبين العربي والكردي. لحرب تقع بين دولتين كبيرتين كمثل الحرب المتصورة بين المانيا وانجلترا بصدد انفصال النرويج عن السويد: حينئذ للحزب الشيوعي العراقي ان يحرض ضد الانفصال شرط ان يناضل «بدأب وانتظام وانسجام ودائما» ضد الحكومة العراقية ومن اجل حرية انفصال

کردستان.

٢- عندما يكون الانفصال مناقضا ومعاديا للتقدمية وللثورة وللإشراكية وفي خدمة الرجعية والاستعمار ومشاريعهما. حينئذ يجوز التحريض ضد ممارسة الانفصال مع التركيز المستمر على حق حرية الانفصال للشعب الكردي. وذلك مثل الدعوة الى حق حرية الطلاق مع معارضة طلاق رجل أو امرأة معينة.

٣- عندما يقرر الشعب الكردي بارادته الحرة رفض ممارسة حقه في حرية الانفصال بشكل الانفصال ويقرر الأتحاد الاختياري الحر مع الشعب العربي فحينئذ يجب على الحزب الشيوعي العراقي ان يركز في دعايته على ذلك. ولكن الشعب لايعني طبقة معينة أو حزبا أو جبهة سياسية معينة بل الشعب يعني جميع الطبقات والفئات التي تكونه. مثلا ان تقرر غالبية الشعب الكردي الأتحاد الاختياري الحر مع الشعب العربي وتصر فئة رجعية وفئة مشبوهة على المطالبة بالانفصال، بممارسة الانفصال، حينئذ للحزب الشيوعي العراقي الحق في التحريض ضد الانفصال وفضح الدعوات الرجعية لهذه الفئات وفضح دسائسها ومؤمراتها.

ولكن ما نلاحظه مع الاسف الشديد ليس فقط التقصير الكبير والواضح للحزب الشيوعي العراقي في مجال تربية الجماهير بحق حرية الانفصال والدعاوة المستمرة والمتواصلة في الحرب والسلم لحق حرية الانفصال ولا في عدم اشتراط دعاوة لحرية الانفصال شرطا لقبول ابناء الامة الظالمة بل ايضا النص في برنامجه ضد «النزعات الانفصالية» وذلك دون تحديد نوعية وظروف وشروط هذه النزعات الانفصالية: بل وهكذا وبشكل مطلق وعام، وهو امر يخالف ويناقض التعاليم اللينينية تماما وبشكل صارخ، اذ تتطلب اللينينية «الاعتراف للجميع بحق الانفصال وتقدير كل قضية ملموسة تمت الى الانفصال من وجهة نظر تستبعد كل اخلال بالمساواة وكل امتياز وكل استثناء» وتقول ايضا «واذا لم نرفع شعار حق الانفصال ولم نجعله موضوعا من مواضيع التحريض فاننا نخدم مآرب البورجوازية وحسب بل ونخدم مآرب الأقطاعيين واستبداد الأمة المتسلطة الظالمة» ص ١٦٦ المختارات المجلد (٥).

ثالثا: اما اقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي فيتوجب عليه بجانب نضاله من اجل استحصال حق شعب كردستان في تقرير المصير ان يركز على تربية الجماهير الشعبية في كردستان بالاتحاد الاختياري الحر، ويجب عليه «في كل الاحوال ان يناضل ضد ضيق الأفق القومي، وضد الميل الى الأنعزال والانحصار وان يكون من انصار النظر الى الحركة بمجموعها وشمولها واخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة».

وقد يؤيد الأنفصال في ظروف معينة ولكنه عموما يؤيد الأنفصال بشروط فتأبيده له مشروط، اما دعوته الى الأتحد الاختياري فعامة ودائمة ومبدئية.

لقد احسنت جريدة (آزادي) الصادرة عام ١٩٤٤ والناطقة بأسم الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي احسنت صنعا واصابت كبد الحقيقة حين كتبت تقول:

(نطلب الى الواعين من ابناء قومنا، الى كل كردي مخلص يحب شعبه ووطنه الا يترك شعبه غير منظم وغير مستعد، ان يناضل من اجل احزاب وجمعيات ديمقراطية لتنظيم الشعب الكردي وتهيئته وتمكينه من استعمال حقه في تقرير مصيره ولكي يكون اتحاده مع العرب في العراق اتحادا اختياريا مبنيا على المساواة في جميع الحقوق).

د.ماجد عبدالرضا. المسالة الكردية في العراق ص ٧٦.

موجز تطورات مواقف الحزب الشيوعي العراقي من حق الأنفصال

يروى الشيوعيون القدماء ان جريدة كفاح الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي في اواسط الثلاثينات من هذا القرن قد حملت شعار استقلال كردستان باعتباره حلا للمسألة القومية الكردية في العراق. وعن حق تقرير المصير والأنفصال والنضال التحرري الكردي كتب الشهيد يوسف سلمان- فهد- في الاربعينات في مقالين مشهورين احدهما بعنوان (الشعب الكردي بحاجة الى حزب عمل وليس حزب أمل) والثاني بعنوان (الشعب الكردي بين حانة ومانة).

جاء في المقالة الاولى فصح للزعامات الكردية الرجعية والمتعاونة مع الاستعمار وبما يلي:

(ان هذه الزعامات لاتمثل الحركة الكردية، لاتمثل مصلحة الشعب الكردي الذي هو واحد من تلك الشعوب التي تريد ان تخلع اثوابها البالية اثواب الفقر والجهل والمرض والتأخر. ان رغبات الشعب الكردي ومصالحه يمثلها حملة مشعل الروح الجديدة ومنهم تنتظر الحركة الكردية التوجيه ولقيادة صحيحة لا من «هيو- الامل» الذي يأمل اصحابه خير الشعب الكردي ويعملون لخير جيوبهم وطبقاتهم.

ان الشعب الكردي بحاجة الى حزب عمل لا حزب امل، يعالج قضايا المستعجلة لا الى زعامات من اجل المناصب.) ص ٧٦ د.ماجد. المسالة الكردية في العراق. وجاء في نفس المقالة النداء التالي:

(ايها المواطنين الواعون من كاه طبقات الشعب الكردي، ان قضية شعبكم أمانة في عنقكم فأدوا واجبكم تجاه شعبكم الذي انجبكم. قودوه الى السبل المؤدية الى خلاصه من الوضع السيء الذي هو فيه، ألفوا المنظمة الشعبية الكردية بشكل يتفق وظروف الشعب الكردي، منظمة تخدم مصالحه، اعملوا وستجدون من حزبنا كل تأييد

ومساعدة). ص ١٥٢ كردستان والحركة القومية الكردية - جلال الطالباني- الطبعة الثانية. وكتب الشهيد يوسف سلمان- فهد في مقاله الثاني (عدد تشرين الثاني- القاعدة- ١٩٤٥) مايلي:

(ان حق تقرير المصير لكل امة وقومية من المبادئ والاهداف الاساسية للاحزاب الشيوعية في العالم بما فيها الحزب الشيوعي العراقي.....
ان حزبنا الشيوعي العراقي. حزب العمال والفلاحين، حزب جماهير شعبنا العراقي بأسره، يناضل في سبيل مصالح جماهير الشعب كافة من اجل حرية الجميع وبهذا يضمن للشعب الكردي ولجماهيره الكادحة التنظيمات الديمقراطية الضرورية التي تمكنها من تبيان رأيها في البقاء الاختياري أو الانفصال متى تم للعراق تحرره من الاستعمار او عند ظروف تلائم الشعب الكردي وفي مصلحة جماهيره الكادحة). جلال الطالباني- كردستان والحركة القومية الكردية ص ١٥٤ الطبعة الثانية.

فما هي الاستنتاجات المنطقية من اراء الشهيد فهد؟

- ١- الاعتراف باسم الحزب الشيوعي العراقي بحق تقرير المصير لكل امة وقومية ومنها الشعب الكردي.
- ٢- طرح حق تقرير المصير للشعب الكردي بشكل الاتحاد الاختياري أو الانفصال.
- ٣- الاعتراف بحق الشعب الكردي في الانفصال في حالتين: الاولى متى تم للعراق تحرره من الاستعمار. والثانية او عند ظروف تلائم الشعب الكردي وفي مصلحة جماهيره الكادحة، اي دون انتظار تحرر العراق من الاستعمار.
- ٤- ادانة الزعامات الكردية الرجعية والعميلة للاستعمار وفضحها باعتبارها لاتمثل الشعب الكردي ولا تمثل حركته ومصالحه.
- ٥- تنتظر الحركة الكردية التوجيه والقيادة الصحيحة من حملة مشعل الروح الجديدة لامن حزب يميني كحزب الامل.
- ٦- ان الشعب الكردي بحاجة الى حزب عمل لا حزب امل.
- ٧- نداء حار من الشهيد فهد الى المواطنين الواعين من ابناء الشعب الكردي لادراك حقيقة ان قضية شعبهم الكردي امانة في عنقهم ويدعوهم الى اداء واجبهم تجاه شعبهم

الذي انجبههم وذلك بقيادتهم له باعتبارها مهمتهم الى السبل المؤدية لخلصه والى..
٨- تاليف المنظمة الشعبية الكردية بشكل يتفق وظروف الشعب الكردي منظمة
تخدم مصالحه.

٩- يدعوهم الشهيد فهد الى العمل ويعددهم بمساعدة وتأييد الحزب الشيوعي العراقي
لهم.

ثم ظهر الخلاف في الحزب الشيوعي العراقي حول المادة العاشرة من ميثاق الحزب
الشيوعي العراقي الصادر في عهد الشهيد فهد ولكن ميثاق الحزب الشيوعي العراقي
الصادر عام ١٩٥٣ قد حسم الخلاف بالنص في المادة (١٢) على مايلي: (الاعتراف بحق
تقرير المصير بما فيه حق الانفصال للشعب الكردي)

ثم حدث خلاف شديد في الحزب الشيوعي العراقي حيث وقع الانشقاق حول هذه
المادة بالذات ولكن الخلاف الجديد قد حسم بعد اعادة توحيد الحزب الشيوعي العراقي
وصدر موقف جديد في الكونغرانس الحزبي الذي عقد عام ١٩٥٦، وكان الموقف الجديد
يشتمل ويتضمن الحقائق التالية:

١- « ان الاستعمار هو الذي فرق كردستان وهو الذي حال دون نشوء دولة قومية في
كردستان وهو الذي تأمر على جمهورية كردستان الديمقراطية في ايران ونكل بقادتها
وهو الذي شجع ولايزال يشجع سياسة الاضطهاد القومي في العراق كما في تركيا وايران.
وحلف بغداد ليس موجهها لعرقلة التحرر العربي وشق الصف العربي وحسب، بل وموجه
ايضا لادامة تمزيق كردستان والوقوف بوجه مطامح الامة الكردية» لاحظوا انه هنا يتم
تكذيب الفرية الزاعمة بان للاستعمار «مشروعا قديما» لايجاد دولة كردية وتمزيق العراق
والخ كما يروج دكلة وعبدالائمة ورفاقهما.

٢- « وعلى عاتق القوي الوطنية والقومية في كردستان تقع مسؤولية كبرى ازاء قوميتها
ووطنها، مسؤولية العمل الدائب والصحيح من اجل حقوق ومستقبل الجماهير الكردية
وبعث تاريخها وامجادها وتراثها القومي».

٣- «وليس طريق في الظرف الراهن (ظروف عام ١٩٥٦) سوى طريق الكفاح المشترك
مع الجماهير العربية في العراق ضد الاستعمار واحلافه، طريق الكفاح المشترك مع
الحركة التحررية العربية الصاعدة في سبيل التحرر الوطني والقومي لجماهير الشعب

العراقي، في سبيل الوحدة العربية وتأمين الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري كفاحي اخوي يفتح امام الشعب الكردي طريق التحرر الشامل والوحدة القومية للامة الكردية بأسرها».

٤- « ان الشعب العربي الذي لاقى الاضطهاد القومي قروناً، له مصلحة كبرى في احترام وتأييد حق كل امة في تقرير مصيرها» «كما ان الشعب الكردي الذي مزقت اوصاله خطط المستعمرين ومؤامراتهم له مصلحة كبرى في الوقوف على الدوام بجانب الشعب العربي».

٥- « ان الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي الى التحرر والوحدة القومية وادراك حقيقة ان الاستعمار هو العائق امام بلوغ العرب والاكرد امانيهما القومية هو الاساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الاخوة العربية الكردية في الكفاح المشترك ضد الاستعمار».

٦- « ان الحزب الشيوعي العراقي وخاصة فرعه في كردستان، في الوقت الذي سيواصل فيه التعبير عن كامل حقوق الشعب الكردي والعمل الجدي على بلوغ هذه الحقوق، يرى ضرورة شجب مفاهيم الانعزال القومي الضيقة والاعمال التي تنبعث من تقدير خاطيء لمعنى الكفاح المشترك واهميته في ضمان تحرير الشعب الكردي نفسه، ومن التقليل لاهمية المساندة التي تقدمها حركة التحرر العربية للحركة القومية الكردية».

٧- « كما يشجب حزبنا كل موقف من شأنه تجاهل مطالب الشعب الكردي في التحرر والوحدة او تجاهل اهمية المساندة التي تقدمها الحركة التحررية الكردية للحركة العربية التحررية».

٨- « ان الشعب الكردي في العراق هو جزء لايتجزأ من الامة الكردية في جميع انحاء كردستان التي مزقتها الاستعمار....»

٩- « وان الاستقلال الذاتي وفق اتحاد اختياري كفاحي اخوي، تدبير موقوت بظروفه، تقتضيه مصلحة الشعبين العربي والكردي وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردي نفسه. وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية، ولايمكن ان يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للامة الكردية».

ومما تقدم يظهر بجلاء اقرار وجود الامة الكردية وحققها في تقرير المصير، حققها في التحرر والوحدة القومية واقرار دور الاستعمار في اغتصاب حقوق الشعب الكردي وفي تقسيم كردستانه، وتأكيد طريق الكفاح العربي الكردي المشترك وبيان اسس هذا الكفاح ومقتضياته وضرورة تبادل العون والمساعدة بين الحركتين التحرريتين العربية والكردية والاعتراف المتبادل بين الشعبين الشقيقين بمشروعية طموح الشعبين الى التحرر والوحدة القومية.

ولاحظوا انه لايطرح الاستقلال الذاتي بديلا عن حق تقرير المصير ولايعتبره حلا نهائيا للمسألة القومية الكردية، بل يعتبره تدبيراً موقوتاً بظروفه، ويربطه بالاتحاد الاختياري الكفاحي الاخوي الذي يفتح الطريق امام الشعب الكردي للتحرر الشامل والوحدة القومية للامة الكردية بأسرها.

كان ذلك موجزا جليا لمضمون التقرير الذي قدمه الشهيد سلام عادل الى الكونغرانس. وكان الشهيد سلام عادل متفتحا ومنطقيا في موضوع القضية الكردية وكان هو الذي ثبت الحقيقة التالية في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في آذار-١٩٦٢:- (ان الحركة التحررية القومية للامة الكردية في كل اجزاء كردستان، حركة ذات مضمون ديمقراطي عام لانها منبعثة من طموح الامة الكردية الى التحرر والانعقاد والوحدة القومية، لانها موجهة ضد الاضطهاد القومي وضد الاستعمار وعملائه كذلك فهي حليف لاغنى عنه لنضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وكافة القوى الديمقراطية- في بلدان الشرق الاوسط في الكفاح ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية).

ص١٥٥-١٥٨ الطالباني- المصدر السابق.

تمعنوا ايها القراء في هذا التقييم العلمي وقارنوه مع ما يتردد الان في الصحافة المحسوبة على الحزب الشيوعي العراقي من انعدام الذكر للامة الكردية وحركتها التحررية القومية ذات المضمون التقدمي، وللتهرب من ذكر الامة الكردية واستبدالها بالشعب الكردي واستبدال اعتبار حركتها التحررية حليفا لنضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وكافة القوى الديمقراطية بعبارات تعتبرها جزءاً لايتجزأ من الحركة الوطنية العراقية.

ولاحظوا الوضوح في اقرار وجود وحقوق الامة الكردية ولمستلزمات الاخوة الكفاحية العربية الكردية وضرورة الاعتراف المتبادل بطموح الشعبين الى التحرر والوحدة القومية

وقارنوه بعبارات الدفاع عن وحدة التراب الوطني ومعاداه النزعات الانفصالية.... الا تجدون ايها القراء الاعزاء تراجعاً وتقهقراً عما تقرر منذ اكثر من ثلاثين عاماً من حقائق هامة يتوقف على ادراكها وفهمها والعمل بها الكفاح العربي الكردي المشترك والمستقبل المنشود للعلاقات العربية الكردية وتعايشهما المشترك؟

ودعونا نقفز على فترة مؤلمة لنصل الى الموقف الجديد للحزب الشيوعي العراقي بعد خروجه الى كردستان وانتقاله الى المعارضة المسلحة للنظام. ويبرز بوجهه المشرق واللامع الموقف المبدئي الثوري الذي شرحه الاستاذ كريم احمد في مقالة نشرتها له مجلة الحزب الشيوعي العراقي - الثقافة الجديدة- في عددها ١٣٤ الصادر ايلول- تشرين الاول ١٩٨١. ولتلق معنا نظرة فاحصة عليها لتبين منها الحقائق التالية:

سرد موجز موضوعي لنضال الامة الكردية والمظالم النازلة بها ولمؤامرات الاستعمار لتقسيم كردستان وحرمان شعبها من حقوقها الوطنية. وانتقادات منصفة وحريصة على نجاح الحركة التحررية للشعب الكردي. من المفيد ان نكتطف منها مايلي: (والواقع ان شعوب الدول الوطنية المتعددة القوميات توحدت في النضال ضد النظام الكولونيالي- عدوها المشترك- بغية نيل الاستقلال وتحقيق السيادة الوطنية واقامة الديمقراطية. لكن الفئات والطبقات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة للقومية الكبيرة التي سيطرت على مقاليد السلطة في هذه البلدان تنكرت للحقوق القومية والمساواة والديمقراطية للقوميات الاخرى وتنكرت لعودها الديمقراطية. ولهذا السبب بالذات فان القوميات المظلومة في هذه البلدان تواصل النضال باشكال شتى، جنباً الى جنب مع حركة الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية الثورية في سبيل اقامة نظام ديمقراطي ثوري ومن اجل انتزاع الحقوق القومية العادلة بما في ذلك حق تقرير المصير لهذه الشعوب والحقوق القومية والادارية والثقافية للاقليات القومية. وتبرز هذه الظاهرة بشكل رئيسي في اسيا وافريقيا: ولعل اكبر شعوب هذه البلدان هو الشعب الكردي الذي يعيش على رقعة جغرافية واسعة تشمل اجزاء من تركيا وايران والعراق وسوريا ويبلغ عدد السكان الكرد اكثر من (٢٠) مليون نسمة فيما تقدر مساحة كردستان بزهاء ٥٣٠ ألف كم٢ ويتوزع الشعب الكردي على النحو التالي: (١٠) ملايين في كردستان تركيا و (٧) ملايين في كردستان ايران و (٣) ملايين في كردستان العراق و زهاء (٧٥٠) الف يقطنون سوريا*

ص ١٧ الثقافة الجديدة العدد ١٣٤.

ويبين المقال كذلك حقيقة ان المستعمرين هم الذين فرضوا التجزئة على الكرد والكردستان وقمعوا الحركات التحررية الكردية في تركيا وايران والعراق. وحتى الان « فالقوى الاستعمارية التي بسطت نفوذها على المنطقة هي التي اسهمت بالدرجة الاولى بتجزئة كردستان وابتقت عليها مجزأة حتى اليوم... وهي لن تقبل طواعية بتغيير الخارطة السياسية في المنطقة لصالح حركة التحرر الوطني لشعوب المنطقة » ص٢٢ الثقافة الجديدة العدد (١٣٤).

فأين هذا التحليل العلمي الواقعي المنصف من اكاذيب وافتراءات الشوفيينين العرب من شتى الاصناف والالوان المفترية بان هناك « مشروع استعماري قديم - جديد » لتشكيل دولة كردية او الزاعمة بان الدعوة الى انصاف الشعب الكردي باعطائه حقه المشروع في تقرير المصير « تتزامن مع المخططات المعادية لاثارة الضغائن والنعرات لتجزئة المنطقة وتهشيمها خدمة لمصالح الامبريالية والصهيونية». اما المحاولات الامبريالية بصد المسالة الكردية فهي التي يفضحها الاستاذ كريم احمد خاصة في موضوعته المعنونة « محاولات الامبريالية لاضعاف الحركة الكردية » وليست الاكاذيب والافتراءات التي يفتكرها الشوفيينيون العرب والتي تخدم الاستعمار والصهيونية حقا وتجميل وتزين وجههما الكالح فاسمعه يقول:

١- « واذا تلمس الامبريالية وخدم الاحتكارات الراسمالية نمو وتصاد وبرزوز الحركة القومية الكردية وما تشكله من خطر على مصالح الامبريالية والرجعية في المنطقة اخذت تلك القوى مجتمعة تتحرك لوأد هذه الحركة وضربها بمختلف الاساليب والوسائل ومنعها من تحقيق اهدافها سواءاً بدعم هذا النظام الرجعي الشوفيني أو ذاك ممن يقتسم كردستان ومساعدته بكل السبل لاستخدام العنف ضد الحركة الكردية وقمعها بوحشية، ودفع بعض هذه الانظمة للعمل المشترك ضد الحركة القومية الكردية. ولا ادل على اهتمام الاوساط الامبريالية بل قلقها ازاء تنامي هذه الحركة من قيام القيادة العسكرية لحلف الاطلسي (ناتو) ببحث سبل تدعيم الحكومة التركية لسحق الحركة الكردية بقوة السلاح. لقد كان من بين احد الاهداف الرئيسية للانقلاب العسكري الرجعي في تركيا الذي حظي باسناد ودعم الحلف الاطلسي: هو سحق الحركة القومية الكردية

الناهضة في كردستان تركيا التي تشكل مرتكزا عسكريا استراتيجيا هاما للامبريالية حيث تتركز اغلب القواعد العسكرية والتجسسية والصاروخية الامريكية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي في كردستان تركيا «ص ٢٤ من المجلة المذكورة. ويستطرد الاستاذ كريم احمد شارحاً الوسيلة الثانية لضعاف الحركة الكردية فيقول:

٢- « وتتبع الامبريالية اسلوبا اخر الى جانب القمع المباشر، هو اسلوب تخريب: الحركة الكردية من الداخل وذلك بالسعي الى استدراجها وكسبها واحتوائها وتحجيمها وجعلها اداة طيعة بيدها تهدد بها اي وضع ثوري وتقدمي قد ينشأ في هذه البلدان دون ان تسمح للحركة الكردية بالانطلاق لتحقيق اهدافها بل تعمل على ابقائها رهينة الوعود المعسولة وشلها من الداخل » ص ٢٤ المجلة المذكورة. ويعتقد الاستاذ كريم ايضا (ونحن لانتفق مع جميع استنتاجاته) ان الامبريالية تستغل الاممية الاشتراكية ايضا فيقول:

٣- « وتحاول الاممية الاشتراكية المنظمة الدولية التي تجمع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ان تدس انفها في شئون الحركة الكردية بغية ابعادها عن الحليف القوي الامين والثابت، الاتحاد السوفياتي، وبذر بذور التفرقة وافتعال الخلافات والصراعات وتحويلها الى صدام مسلح وتطاحن دموي بين مختلف الفصائل الكردية لانهاؤها عن تحقيق الاهداف الديمقراطية والقومية الاساسية.

اما تعليقا على ماتقدم فهو الاتي:

أ- نحن لاننكر ان تكون في نية الاممية الاشتراكية ابعاد الحركة التحررية الكردية عن الاتحاد السوفياتي والاحزاب الشيوعية.

ب- ولكن لماذا يحقق الاتحاد السوفياتي لهذه الاحزاب الاشتراكية وامميتها الثانية، نيتها وامنيته، فيبعد نفسه عن الحركة التحررية للامة الكردية؟ ولماذا يبعد الاحزاب الكردستانية ويعزلها عن الاتحاد السوفياتي؟ ويرفض اقامة العلاقات النضالية معها؟ بل لماذا يعمل البعض - ولاغراض حزبية ضيقة وآنية وزائلة- على ابعاد الاحزاب الكردستانية التقدمية والثورية والفاعلة عن الاتحاد السوفياتي والاحزاب الشيوعية؟ هل يريد هؤلاء البعض مساعدة الاممية الثانية وتقديم خدمات مجانية لها؟ هل يريدون تحقيق امنيات واهداف هذه الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية والمنظمة التي تجمعها؟ وهل لايعتقد الاستاذ كريم احمد بان تحرك الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية صوب الحركة التحررية

الكردية واحزابها، يساعد الاتحاد السوفياتي على الانتباه والتيقظ الى ضرورة عدم عزل الحركة التحررية الكردية واحزابها عن الاتحاد السوفياتي..

علما بان الاحزاب الثورية الكردستانية- ومنها الاتحاد الوطني الكردستاني- ترغب رغبة صادقة ومعلنة وصريحة في اقامة احسن وامتن العلاقات النضالية بين الحركة الكردية التحررية والمنظومة الاشتراكية وفي المقدمة الاتحاد السوفياتي؟ وانها قد بذلت دون كلل أو ملل وماتزال تبذل جهودا متواصلة لاقامة مثل هذه العلاقة؟.

أليس الأجدر بالاحزاب الشيوعية في الدول التي تتقاسم كردستان ان توضح هذه الحقائق للاتحاد السوفياتي لا ان تحجبها عنها وتعاكسها بمعادة كل منها للحركة التحررية في دولتها او بمعارضة اقامة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والاحزاب الكردستانية العاملة في نطاق دولتها؟ واليس ذلك هو الذي يسد الطريق على محاولات عزل الحركة التحررية الكردية عن السوفيات، لا الصياح والجمل الرنانة الموجهة ضد الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية؟.

ثم لابد من القول- للحقيقة والتاريخ فقط- ان الاحزاب الاشتراكية التي اقامت العلاقات مع الاتحاد الوطني الكردستاني وسائر الاحزاب الكردستانية قد دعت دائما الى المصالحة الوطنية بين الاحزاب الكردية لا الى صدام مسلح وتطاحن دموي.

انتقاد شديد ولكنه هادف خير الشعب الكردي

يوجه الاستاذ كريم احمد انتقادات شديدة واخرى خفيفة لقيادات الحركة التحررية الكردية ولكنها انتقادات حريصة على مصالح هذه الحركة وهادفة خير الشعب الكردي لذلك نحترمها حتى اذا لم نتفق مع مجملها.

ففي معرض تحليله للصعوبات التي اعترضت الحركة التحررية الكردية وعرقلت نجاحها وانتصارها يقول:

(لقد مرت الحركة القومية التحررية الكردية بظروف ذاتية وموضوعية بالغة الصعوبة والتعقيد حالت دون بلوغ اهدافها. فقد كانت هذه الحركة تفتقر الى تنظيمات سياسية ثورية طليعية قادرة على تنظيم وتعبئة وتحريك وقيادة اوسع الجماهير الكردية ذات المصلحة المباشرة والاساسية في النضال القومي التحرري الديمقراطي في مختلف المراحل، ضد السيطرة والاستعباد العثماني والشاهنشاهي ثم بعد ذلك ضد الاستعمار والرجعية والشوفينية.

فلقد كانت القيادات والزعامات التقليدية من الاقطاعيين ورؤساء العشائر الاحرار تحصر الثورة في اغلب الاحيان في مناطقها المحدودة اعتمادا على العشيرة أو العشائر الموالية لها وكانت تعتمد على اقرانها من الاقطاعيين ورؤساء العشائر الاحرار، وتهمل مستلزمات الاعتماد اساسا على الجماهير الواسعة ذات المصلحة الحقيقية في النضال ضد الاستعمار والرجعية والشوفينية. وارتكبت هذه الزعامات اخطاء فادحة بحق الشعب الكردي بمراهنتها ومغازلتها للاوساط الامبريالية والرجعية التي كانت تستثمر الحركة الكردية كعامل ضغط ضد من تختلف معه لاغراضها وضمانا لمصالحها او وسيلة لحل تناقضاتها وصراعاتها في المنطقة، لهذا السبب خضعت اكثر هذه الثورات الى المساومات التي كانت تجري بين الدول المتصارعة لتثبيت نفوذها وسيطرتها وضمان مصالحها في المنطقة على حساب تضحيات الشعب الكردي والشعوب الشقيقة الاخرى «ص ٢١ الثقافة الجديدة (العدد ١٣٤).

جانب واحد من الترابط النضالي فقط

يبين الاستاذ كريم ان التجزئة التي فرضتها القوي للاستعمارية والرجعية على كردستان قد فرضت ارتباطا نضاليا مع حركة التحرر الوطني الديمقراطي في كل بلد من البلدان التي تقسم كردستان.

وهذا التحليل يبين جانبا واحدا فقط من الترابط النضالي، ويتجاهل الجانب الاخر منه وهو الترابط النضالي الموضوعي والحقيقي بين اجزاء الامة الكردية وبين اجزاء حركتها التحريرية في اجزاء كردستان المختلفة.
يقول الاستاذ كريم:

(ولاريب ان التجزئة القائمة لكردستان بين تركيا وايران والعراق فرضت واقعا متميزا على الحركة الكردية القومية التحررية، نظرا لاختلاف الظروف في كل بلد من هذه البلدان، وتباين مستويات تطور الحركة القومية الكردية في كل جزء من اجزاء كردستان، لذلك تأخذ الحركة في الظروف الراهنة، طابعا اقليميا يرتبط بحركة التحرر الوطني الديمقراطية في كل بلد من البلدان التي تقسم كردستان». ص ٢٢ من الثقافة الجديدة (١٣٤) هذا مايقوله الاستاذ كريم وهو صحيح وسليم وواجب الادراك والاعمال، واجب الفهم والعمل بمقتضياته ومستلزمات تحقيقه وممارسته. ولكن ذلك ليس كل الحقيقة، ولا جانبي الترابط النضالي الموجود موضوعيا خارج ارادة ورغبة الافراد، الرغبات والارادات الخيرة والشريفة.

فالجانب الاخر من هذا الترابط النضالي، هو الترابط النضالي بين اجزاء الحركة التحريرية للامة الكردية في جميع اجزاء كردستان وذلك بسبب وجراء ونتيجة الحقائق والوقائع التالية:

١- وحدة الامة الكردية باعتبار الامة الكردية ظاهرة تاريخية موضوعية لا بد لها من مواصلة « دورتها التاريخية » ونعني بها صيرورة وتطور الامة بعد نشوئها وظهورها ومن ثم اجراء قانون الامة الذي يحتم تحرير وتوحيد هذه الامة ثم نضوجها وتقاربها مع الأمم

الآخرى.

٢- وحدة مصالح وسترأئجفة الامة الكرففة الفف شامل وففضمف: وحدة الاهداف الاساسفة، وحدة الاعداء، وحدة المصالح الحقففة الاساسفة، وحدة الحلفاء والاصءفاء، وحدة القوى الاساسفة الطلفعة والء..

٣- الفعاون والفأمر المسفمر من ءانب الاعداء الالف للامة الكرففة ضد الحركة الفحررفة للامة الكرففة مما فءفم وففطلب الفعاون والفنسفق فف المففان الفضالف لمواءة هؤلاء الاعداء بفن اءزاء الحركة الفحررفة للامة الكرففة.

٤- وحدة مصالح ونضال الشعوب المناضلة فف شرقنا ضد الاستعمار والصهفونفة والءكفأفورة والرفعة مما ففضمف وحدة مصالح ونضال اءزاء الحركة الفحررفة للامة الكرففة من نأففففن، من ففء كون الشعب الكرفف فف كل بلد من البلدان الفف ففقسفم كرفسأان ءزاء من الامة الكرففة، ومن ففء الفرابط الفف فوفءه هءة الوءة للمصالح وللنضال لءمفع الشعوب.

٥- فصاء وفنامف النضال الفحررف والفورف فف ءمفع اءزاء كرفسأان، وظهر الكففاك المسلء فف مناطق مفءأورة من كرفسأان.

مهمات الحركة التحررية الكردية في الكفاح المشترك

يعالج الاستاذ كريم معالجة صحيحة وصائبة (عموما) هذه المسألة الخطيرة مع ملاحظة انه لا يعطي الاهمية اللازمة للترابط النضالي بين اجزاء الحركة التحررية للامة الكردية في جميع اجزاء كردستان.
يقول الاستاذ:

(.....) فان الحركة الوطنية الكردية اتخذت مسارا آخر نظرا لظروفها الخاصة ونعني بذلك ارتباط نضالها بالنضال المشترك مع الشعوب التركية والايروانية والعربية ضد الاستعمار ومن اجل الاستقلال الوطني لهذه الاقطار، اما اليوم فان الحركة الكردية في الوقت الذي تناضل فيه ضد الامبريالية، تناضل ايضا ضد الرجعية والسياسة الشوفينية التي تنتهجها البورجوازيات الحاكمة ضد الشعب الكردي ولذلك تصبح جزءا مكونا لها من الحركة الديمقراطية العامة * وتشكل احتياطا هاما لحركة الطبقة العاملة فيها. وتدرج جماهير الشعب الكردي ان الحكم الذاتي ليس تعبيرا كاملا عن حق تقرير المصير، بل هو اجراء ديمقراطي يمكن ان يتحقق في ظل نظام حكم ديمقراطي تقدمي. وينزع الشعب الكردي في كل اقاليم كردستان الى طموح مشروع يتمثل في التمتع بحقه في تقرير مصيره بنفسه.

وبالطبع فان حق تقرير المصير لاينطوي حصرا على الانفصال واقامة الدولة المستقلة فقط بل انما يعني ايضا اقامة جمهوريات اتحادية ديمقراطية في كل من تركيا وايران والعراق، جمهوريات تقر للشعب الكردي بحق الأنفصال. وتبقى المسألة مرهونة للشعب الكردي نفسه، فهو الذي يقرر الأنفصال او الاتحاد الطوعي الاختياري بملء مشيئته، لان جميع الشروط الضرورية لممارسة حق تقرير المصير والوحدة الاقليمية والقومية تكون عندئذ متوفرة للشعب الكردي بشقيها: الأنفصال، او الاتحاد الاختياري.» ص ٢٢-٢٣-
المجلة المذكورة ونلاحظ التاكيد في المقال على علاقة الحركة التحررية الكردية بحركة الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية في البلدان التي تتقاسم كردستان وكذلك بيان الحقيقة المعروفة (والمستوره الآن في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية) والصارخة بان الحكم الذاتي ليس تعبيرا عن حق تقرير المصير بل هو اجراء ديمقراطي.

طرح الحكم الذاتي بشكل سليم

والواقع ان الاستاذ كريم يطرح الحكم الذاتي على حقيقته وبشكل صحيح وسليم، يطرحه كاجراء ديمقراطي وليس بديلا عن حق تقرير المصير، وكمطلب ديمقراطي ثم كشعار عملي وملائم في الظروف الراهنة بالذات، ويربطه بالتفسير اللينيني للحكم الذاتي بوصفه اصلاحا (وليس تدبيرا ثوريا) وباعتباره « ليس في الواقع وفي غالب الاحيان سوى خطوة نحو الثورة». وكذلك باعتبار لينين للحكم الذاتي « هو الذي يتيح للأمة المحصورة بالقوة ضمن حدود دولة من الدول ان تتشكل نهائيا في أمة «وينتهي هنا استشهاد الاستاذ كريم بمقولة لينين حيث تم بتربقية الجملة المكملة التي لا تفصلها حتى النقطة (بل الفارزة) من الجملة السابقة وهي النص التالي:

(..... ان تتشكل نهائيا في امة، ان تجمع قواها، ان تتعلم على معرفة قواها وتنظيمها، ان تختار خير لحظة للاعلان على الطريقة النرويجية « نحن المجلس المستقل ذاتيا في هذه الامة او في هذا الاقليم نعلن ان امبراطور عموم روسيا لم يبق ملك بولونيا الخ» ص ١١٩ المختارات المجلد-٦- طبعة موسكو.

لان البتر، رغم عدم جواز بتر اجزاء جملة واحدة أو مقطع واحد، فانه يلغي ايضا- هنا- الصفة المميزة للحكم الذاتي المقبول لينينيا بوصفه اصلاحا لا حلا للمسالة القومية او بديلا عن حق الأنفصال، بل سبيلا في امة، وتجمع قواها وتتعلم على معرفة قواها وتنظيمها وتختار خير لحظة لاعلان الأنفصال- على الطريقة النرويجية-.

الأنفصال أو الأتحاد الطوعي

في شرحه لموضوعه حق الأنفصال والاتحاد الاختياري وواجبات الاشتراكيين في الأمم الظالمة والمظلومة يبدي الاستاذ كريم احمد المواقف اللينينية ويتبناها بشكل رائع وجيد جدا الا في حالتين: الاولى المغلاة في الشروط الاساسية لدعم تطبيق حق «الانفصال» والثانية بتر جملة هامة من مقتطف عن لينين سنفصلها فيما بعد.

يشرح الاستاذ في بحثه كيف ان ميل ونزوع القومية المظلومة نحو الاتحاد الاختياري ضمن جمهورية ديمقراطية اتحادية يزداد ويشند بمقدار توسع وتعزز الديمقراطية والقضاء على اي اثر للسياسة وللروح الشوفينية لدى القومية السائدة، ويطبق هذه القاعدة اللينينية بشكل ممتاز على الشعب الكردي الذي يقول عنه انه يزداد ميلا للاتحاد الاختياري « بمقدار ما يتأكد الشعب الكردي ويتلمس في الواقع ان تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يكون اسرع واطمن في ظل الاتحاد الاختياري مع الشعب التركي أو الفارسي أو العربي وبمقدار ما يجري التأكيد من جانب القومية السائدة (المضطهدة) على الاعتراف بحق تقرير المصير بما في ذلك حق اقامة دولة قومية مستقلة وعلى الديمقراطية والمساواة في الحقوق وبمقدار توفر مستلزمات تطبيق الديمقراطية واللامركزية في ادارة شؤون القومية وبدون اية حساسية» ص ٢٦ الثقافة الجديدة (١٣٤).

وبعدما يستشهد بلينين الذي يقول في مقتطف سبق لنا ايراده انه كلما كان النظام الديمقراطي قريبا من حرية الأنفصال التامة ضعفت عمليا الميول الى الأنفصال. ثم يستطرد الاستاذ كريم قائلا بدقة علمية جريئة:

(وبخلاف ذلك فان ميل ونزوع القومية المسودة «المظلومة» الى الأنفصال يشتد، ففي ظل الحكم البورجوازي الشوفيني، يعاني الشعب الكردي جحيم الاضطهاد والقهر والصهر القومي، وهي ظروف لن يطيق العيش في ظلها، كما لن يطيق الاستمرار في التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي مثل هذه الحالة يصبح الأنفصال هو المعبر عن المحتوى التقدمي الديمقراطي. ويكون هذا النضال مشروعا وعادلا وليس من الصحيح

اتخاذ موقف الانتظار لحين ماتبلغ الحركة الديمقراطية وحركة الطبقة العاملة في البلاد نقطة حسم مسألة السلطة لصالحها. وتوفير مستلزمات تمتع الشعب الكردي بحق تقرير المصير في ظل جمهورية ديمقراطية اتحادية) (ان الانفصال في هذه الحالة يعتبر خطوة ضرورية وتقديمية مادام يستهدف ضرب مواقع ومصالح الامبريالية والرجعية. السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقوي مواقع حركة التحرر الوطني) ص ٢٧ المجلة المذكورة. كل ذلك صحيح وحسن وجيد. ولكن المغالاة في تضخيم الشروط الاساسية لتأييد (تطبيق الانفصال) كمبدأ للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي وليس في حالة معينة وملموسة ومشخصة مثلا تتجلى في المقطع التالي من مقالته الرائعة:

(ان حق الانفصال حق طبيعي لكل الشعوب التي تعيش في ظل دول متعددة القوميات، ولكن تطبيقه ينبغي ان يخضع لعدة شروط اساسية كي ينال مساندة وتأييد الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي والحركة الديمقراطية الثورية في البلاد وهو ان يكون هذا الانفصال معاديا للامبريالية والرجعية، وان يقوي مواقع النضال الطبقي ومواقع الديمقراطية الثورية والنضال من اجل الاشتراكية وان يقوي التضامن الأممي بين الطبقة العاملة في الأمة السائدة والأمة المسودة وان يتحول الى مركز ثوري ونموذج للديمقراطية) ص ٢٧.

فاين هي المغالات ياترى؟ هي في اشتراط « ان يتحول الى مركز ثوري ونموذج للديمقراطية» فهذه عبارة مستحدثة. اذ ان العديد من البلدان التي نالت نضالاتها اعظم واكبر واوسع انواع الاسناد والتأييد لم تتحول بعد تطبيق حقها في تقرير المصير الى (نموذج للديمقراطية) و (مركز ثوري) كالجائر مثلا التي نالت تأييد ومساندة الحزب الشيوعي الفرنسي والاحزاب الشيوعية والاشتراكية والبلدان الاشتراكية والمتحررة ولم تذق طعم الديمقراطية ناهيك عن تحولها الى (مركز ثوري ونموذج للديمقراطية) وكالعديد من البلدان الاسيوية والافريقية التي داست على ابسط الحقوق والمبادئ الديمقراطية بعد حصولها على حق تقرير المصير.

والحقيقة ان هذا الشرط ثقيل لدرجة انه قد يلغي كل تأييد ومساندة لتطبيق حق الانفصال بالنسبة للبلدان الاسيوية والافريقية والامريكية اللاتينية حيث تنوح الجماهير على الديمقراطية المذبوحة!! او المطرودة كليا من البلدان المتحررة تلك. واذا طبقنا هذا

الشرط لتوجب الا تؤيد الاحزاب الشيوعية تطبيق حق الانفصال لجميع المستعمرات عن المتروبول لانها لم تتحول الى مركز ثوري ونموذج للديمقراطية.

الا ان شروط مساندة وتأييد تطبيق حق الانفصال بالنسبة للاحزاب الشيوعية في الامم السائدة مشروحة في مؤلفات لينين وهي تتضمن اضعاف الاستعمار والرجعية وتقوية النضال الطبقي وتعزيز التضامن الاممي بين عمال البلد الحاكم والشعب المظلوم جراء دعم عمال الأمة السائدة لحقوق الامة المسودة في تقرير المصير والديمقراطية والمساواة وبالتالي تعزيز مواقع الاشتراكية. ولكن الشرط المحال « التحول الى مركز ثوري ونموذج للديمقراطية» لاينطبق الا على الشعب الذي يتحرر تحت قيادة الطبقة العاملة وطلبتها الثورية. فهل هو المطلوب؟ لتأييد تطبيق حق الانفصال؟.

حل القضية الكردية في العراق وتربية الجماهير الشعبية بحق حرية الانفصال

يطرح الاستاذ كريم احمد لحل القضية الكردية الموقف التالي: (ان حزبنا هو حزب الطبقة العاملة العراقية على اختلاف قومياتها ويسترشد ويهتدي بالنظرية الماركسية اللينينية وفي ضوءها يجد ويضع الحلول لكل ظاهرة اجتماعية كانت ام سياسية ام اقتصادية بما في ذلك حل القضية الكردية في بلادنا على اساس حق تقرير المصير للشعب الكردي والحقوق الادارية والثقافية للاقليات القومية، ذلك ان « حرية الامم في تقرير مصيرها لا يمكن ان يكون لها في برنامج الماركسيين من الوجهة التاريخية-الاقتصادية سوى معنى واحد، هو حرية تقرير المصير السياسي اي الاستقلال في دولة، اي انشاء دولة قومية»). لينين- حق الامم في تقرير مصيرها- الثقافة الجديدة- ١٣٤- ص٢٨-٢٩.

حسناً جداً.. اذن فالحزب الشيوعي باعتباره حزب الطبقة العاملة العراقية الذي يسترشد ويهتدي بالنظرية الماركسية- اللينينية وعلى ضوءها يجد ويضع الحلول، ويشمل القضية الكردية في العراق بهذه المبادئ اللينينية ويأخذ من لينين الفتوى بان برنامج الماركسيين يتضمن حرية الامم في تقرير مصيرها، التي لا يمكن ان يكون لها الا معنى واحد هو حق الاستقلال في دولة، اي انشاء دولة قومية، وبالتالي فان الحزب الشيوعي العراقي باعتباره حزب الطبقة العاملة العراقية يحل القضية الكردية بحرية الامم في تقرير مصيرها والتي تعني حق الدولة القومية الكردية، حق استقلال كردستان. وان كان تطبيق حرية تقرير المصير بشكل الانفصال يخضع للشروط التي دمجها قلم الاستاذ كريم واشرنا اليها سابقاً. ولكن اين حرية تقرير المصير للشعب الكردي في بلادنا في منهج الحزب الشيوعي العراقي؟ بأعتبار تقرير المصير الحل الواجب في برنامج الماركسيين وبأعتبار ان برنامج الحزب الشيوعي العراقي هو من برنامج الماركسيين ايضاً.

لا اثر للحديث عن حق الشعب الكردي في بلادنا في تقرير مصيره، لوجود لحل القضية

الكردية في بلادنا على اساس حق تقرير المصير؟ بل يوجد اثر للحديث عن حق الشعب الكردي في كردستان كلها في تقرير المصير. فكأن البرنامج الجديد للحزب الشيوعي العراقي يقفز على الحل الملموس الواجب للمسألة الملموسة الموجودة في ظروف محددة ومشخصة خلافا للطريقة الماركسية في حل المسائل!! اللهم الا اذا كان الحزب الشيوعي العراقي يعتبر الفقرة السادسة من برنامجه الجديد التي تتضمن الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق حلا ماركسيا للقضية الكردية في بلادنا. وهو امر مناقض للماركسية اللينينية كما بين لينين وكما يعترف الاستاذ كريم الان وقبله الشهداء الخالدون فهد وسلام عادل وجمال الحيدري، بل ان لينين يدين كاوتسكي بشدة لانه يقول بانه (في داخل دولة القوميات يكفي الامم المضطهدة الاستقلال الذاتي القومي وليس من اللازمي المطالبة لها بالحق المتساوي في الاستقلال السياسي) (ص ٦٢ المجلد ٦).

لنضرب مثلا (مزعجا نوعا ما). لنفرض ان العراق خسر الحرب و وقع تحت الاحتلال الاجنبي. فكيف سيعالج الحزب الشيوعي العراقي حق الشعب العراقي في تقرير مصيره واختيار نوع نظامه؟ هل يكتب في برنامجه ان الحزب الشيوعي العراقي يؤيد حق تقرير المصير للامة العربية في الوطن العربي في التحرير والوحدة والخ... ثم يفسر ذلك بانه يعني تايبيد حق الشعب العراقي في تقرير مصيره باعتباره شعبا من شعوب الامة العربية؟ وهل يقبل احد ذلك من الحزب الشيوعي العراقي؟ ام ان الجماهير والقوى والشيوعيين انفسهم سيلحون عليه بموقف محدد من قضية معينة وفي ظروف خاصة ومشخصة؟ يقيناً ان الجميع يريدون من الحزب الشيوعي العراقي موقفا محددنا عن حق الشعب العراقي في تقرير مصيره وكيفية تحريره ولايكتفي ولايرى احد بالتعميم وترديد المبادئ العامة المعروفة.

وهنا نكرر القول ان الحزب الشيوعي العراقي يتجاهل في برنامجه الجديد حق تقرير المصير للشعب الكردي ولا يذكر في ذلك حل القضية الكردية في بلادنا على اساس حق تقرير المصير. بل يتحدث عن حق الشعب الكردي (تراجع عن ذكر الامة الكردية التي ذكرها قرار كونفرانس ١٩٥٦ للحزب الشيوعي العراقي) في كردستان الكبرى في تقرير مصيره بنفسه.

وعن القضية الكردية في بلادنا يجري الحديث عن الحكم الذاتي الحقيقي وعبارات عامة عن الديمقراطية والحل. اذ تقول الفقرة (5) نص مايلي:

(ان حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً يتوقف على تحقيق الديمقراطية في البلاد، فينبغي ان يستند الى جماهير الشعب الواسعة وتعاون القوى الوطنية القومية والتقدمية في اقليم كردستان و العراق كله).هنا يدخلون حل القضية الكردية في متاهات ودرابين مظلمة ومغلقة لا مخرج لها!!

اولا: عادت القضية الكردية تتوقف و يتوقف حلها على الديمقراطية. هذا بديلا عن الترابط العضوي بين الديمقراطية والحل العادل للقضية الكردية. فكل حل للقضية الكردية غير ممكن او مؤجل حتى تتحقق الديمقراطية في البلاد.

علما بان الديمقراطية البورجوازية والديمقراطية عموما في عصرنا الحالي لاتحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً لانها عاجزة تاريخيا عن تحقيق هذه المهمة.

صحيح ان الديمقراطية الحقيقية تتضمن حق تقرير المصير. صحيح ان الديمقراطية البورجوازية تسهل وتساعد على تحقيق المناخ الذي يسهل فيه حل القضية الكردية حلاً عادلاً، وصحيح ان الديمقراطية الحقيقية ضمانة اكيدة للدفاع عن الحكم الذاتي الحقيقي وتطويره ولكن توقيف الحل الديمقراطي العادل على تحقيق الديمقراطية في بلادنا، يلغي نضال الشعب الكردي التحرري من اجل حق تقرير المصير او يؤجله ويلغي امكانية فرض حل عادل في ظروف مناسبة يتعدل فيه ميزان القوى في العراق لصالح الحركة التحررية الكردية او في ظل حكم وطني لايحقق الديمقراطية ولكنه معاد للاستعمار (بعثي او ناصري) تجبره الظروف على اقرار حل عادل للقضية او نوع الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان الذي يتبناه الحزب الشيوعي العراقي في برنامجه.

ان الخطأ المبدئي في هذه المقولة فمرجعه الى حقيقة ان الديمقراطية دون تحديد طبيعتها ونوعيتها ليست قادرة دائماً على الحل العادل والديمقراطي للقضية القومية بل قادرة على تقديم التسهيلات لهذا الحل.

ثم لاحظوا العبارة الغامضة والمعقدة الاخرى:

(فينبغي ان يستند الى جماهير الشعب الواسعة وتعاون القوى الوطنية والقومية والتقدمية في اقليم كردستان و العراق كله).

كيف يستند الحل الديمقراطي العادل الى تعاون القوى الوطنية؟ التي تتضمن فئات معادية لحق تقرير المصير والديمقراطية بفعل طبيعتها الطبقية؟ والى القوى القومية المعروفة باستهتارها بالديمقراطية ومواقفها الشوفينية المنطلقة من اعتبار العراق (بما فيه كردستان) كله جزءا من الارض العربية ومن الوطن العربي؟ واعتبار الشعب العراقي كله (بما فيه الشعب الكردي) جزءا من الامة العربية؟.

كيف يمكن الاستناد على مثل هذه القوى؟ اللاديمقراطية في حل ديمقراطي؟ اذن النتيجة هي ١- توقيف الحل العادل الديمقراطي للقضية الكردية ريثما يتم تحقيق الديمقراطية في العراق. ٢- توقيف وايقاف الحل الديمقراطي العادل على تعاون القوى الوطنية والقومية المعادية لحق تقرير المصير والوجود المستقل للشعب الكردي على ارض وطنه كردستان. وبالتالي توقيف الحل العادل والديمقراطي للقضية الكردية في العراق. وبالتالي ادخال القضية الكردية في المتاهات وفي الازقات المظلمة والمسدودة!! اين هذا كله من الاعتراف المتبادل للشعبين العربي والكردي بحقهما في تقرير مصيرهما وفي التحرر والوحدة القومية؟ ومن التحالف بين الحركة التحررية الكردية وحركة الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية الثورية سبيلاً لانجاح الثورة وطريقاً لحل القضية الكردية أو إسناد نضال الشعب الكردي لحل قضية الوطنية العادلة؟

اين هذا كله من التصريح بالحل الديمقراطي العادل وتحديدده بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال في برنامج ١٩٥٢؟ وبالوضوح الوارد في قرار كونفرانس ١٩٥٦ القاضي بان الاستقلال الذاتي تدبير موقوت بظروفه وليس بديلا عن حق تقرير المصير للامة الكردية؟ ثم لماذا وبأى منطق ووفق اية مبادئ؟ يتم سلب حق تقرير المصير من الشعب الكردي الذي هو صاحب الحق وصاحب القرار الاخير في كيفية استعماله وتحويل هذا الحق الى شركة تعاونية من القوى الوطنية والقومية والتقدمية العربية والكردية في كردستان والعراق كله!!

حتى كأن الرفاق يريدون ان يقرروا هم بدلا من الشعب الكردي كيفية استعماله لحقه في تقرير مصيره بينما التعبير اللينيني والتفسير اللينيني واضحان بان الحق في تقرير المصير هو للشعب صاحبه له وحده فقط: فهو الذي يقرره ويمارسه كيفما يشاء. وليس للاخرين الا حق النصح او الارشاد او بيان المساندة او الاعراب عن الاعتراض دون حق

التدخل لمنعه من ممارسة حقه او لاختذ حق الممارسة منه واسناده الى « شركة مختلطة من القوى الوطنية القومية والتقدمية»!!

واحسن تفسير وباكثر انواع حسن النية تفاقلاً لايعني الا ان يهبط بحق تقرير المصير للشعب الكردي الى نوع من الحق تتفق عليه وتتعاون القوى الوطنية والقومية والتقدمية في كردستان والعراق كله. ومثل هذا الحق لن يكون قط الحق في تقرير المصير بل يتراوح بين نوع من الحكم الذاتي والشراكة والاخوة في الوطن وذلك في نطاق عام يعتبر فيه العراق كله جزءا من الوطن العربي والشعب العراقي كله جزءا من الامة العربية مما يعني بوضوح وجلاء اعتبار ارض كردستان العراق ارضا عربية وجزءا من الوطن العربي واعتبار الشعب الكردي عربيا وجزءا من الامة العربية.

بقي ان نضيف الملاحظتين الاخيرتين لتذكير رفاقنا الشيوعيين بان لينين يشترط التشديد في النضال للاعتراف بحق تقرير المصير وحق الانفصال في الحالتين التاليتين الشبيهتين بأوضاعنا:

اولاً: في حالة عدم انتهاء الثورة الديمقراطية البورجوازية كلياً اذ يقول بالنص مايلي: «... وحيث الثورة الديمقراطية البورجوازية لما تنته في روسيا هذه يتبين ان الاعتراف للقوميات التي تضطهدها القيصرية بحق حرية الانفصال عن روسيا واجب الزامي اطلاقاً على الاشتراكيين الديمقراطيين. واجب تفرضه مهماتهم الديمقراطية والأشترابية.»
ثانياً: انفلات الشوفينية من عقالها سواءً في صفوف البورجوازية أو في صفوف الاشتراكيين الانتهازيين.

اذ يقول لينين ان انفلات الشوفينية الروسية من عقالها في صفوف البورجوازية والاشترابية الانتهازية، يحفزنا اكثر فاكثر الى الالحاح على هذا المطلب والى القول بان الذين ينكرون هذا الحق انما يؤيدون عمليات الشوفينية الروسية والنظام القيصري. ويعلن حزبنا انه يتنصل بأشد الحزم من كل مسؤولية عن مثل هذا الانكار لحق تقرير المصير.» ص ٥٢ المختارات المجلد ٦-.

ويعتبر لينين الاشتراكي المتنصل عن المطالبة بحرية الانفصال خائناً لحق تقرير المصير فيعترض على مارتوف وتروتسكي قائلاً « اما ان الاشتراكي الديمقراطي الروسي يخون مبدا الحق في تقرير المصير اذا لم يطالب بحرية انفصال الأمم التي يضطهدها

الروس، فان مارتوف يلزم الصمت عن هذا» «وتروتسكي؟ انه يؤيد كل التأييد الحق في تقرير المصير، ولكن تأييده هذا مجرد كلام فارغ، لانه لايطالب بحرية انفصال الامم التي يضطهدها « وطن» الاشتراكي القومي المعني وهو يلزم الصمت عن نفاق كاوتسكي والكاوتسكيين» ص ٦٣-٦٤- المجلد ٦-.

تربية الجماهير الشعبية العربية

يعتقد الاستاذ كريم احمد ان الحزب الشيوعي العراقي قد نفذ تعليمات لينين وادى واجبه الاممي في تربية الجماهير الشعبية العربية بروحية اممية وان مركز الثقل في تربيتها خصص للاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير المصير. ويقول بالنص مايلي:

(وقد بذل حزبنا الشيوعي العراقي جهدا استثنائيا لتثقيف الطبقة العاملة العربية والجماهير الشعبية الاخرى باعتبارها جماهير الأمة السائدة، بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي بما في ذلك حقة في إقامة دولته القومية المستقلة كما انه ركز على صعيد الكفاح الفكري والسياسي ضد شوفينية الأمة السائدة لتعرية الافكار والاتجاهات الرجعية للاقطاعيين والملاكين والبورجوازيين العرب الذين يريدون ابقاء كردستان تحت سيطرتهم ونفوذهم ليتمتعوا بامتيازاتهم الخاصة على حساب بؤس وتخلف الشعب الكردي بالقسر والقوة. واذا ما طالب او انتفض من اجل حقوقه القومية والديمقراطية اجهزت عليه (جيوش التأييد) الوحشية (بنزهات ضد المتمردين الأنفصاليين) لتبيد السكان وتحرق قراهم ومزروعاتهم وتشردهم وتهجرهم وتمارس ضدهم اشكال الاضطهاد والقهر والصهر القومي. وبدون الوقوف بوجه هذا الظلم القومي، وشن كفاح حازم لشجبه وتعريته ومعارضته من جانب حزب الطبقة العاملة وبدون تثقيف العمال بروح الاممية البروليتارية لانستطيع ان نضمن كسب الشعب الكردي الى جانب الحركة الوطنية الديمقراطية....

« ان مركز الثقل في تربية العمال بروح الاممية في البلدان الظالمة (المضطهدة) يجب ان يقوم حتما على الدعاية لحرية البلدان المظلومة (المضطهدة) في الأنفصال وعلى الدفاع عن هذه الحرية، بدون هذا لاتكون هناك اهمية. وكل اشتراكي ديمقراطي في امة ظالمة لايقوم بهذه الدعاية يحق لنا ويجب علينا ان ندعوه امبرياليا ونذلا» لينين- ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية- هنا انتهى الاقتباس من الثقافة الجديدة ١٣٤ وتعليقنا هو مايلي:

١- نأسف لحذف الجملة التالية من «المقطع» المقتطف من لينين وهي:

« ان حرية الأنفصال هي مطلب مطلق حتى ولو كان هذا الأنفصال غير ممكن وغير »

قابل للتحقيق « قبل انتصار الاشتراكية الا في حالة واحدة من الف حالة».

٢- ان لينين يعتبر الدعاية لحرية البلدان المظلومة «المضطهدة» والدفاع عن هذه الحرية مركز الثقل في تربية العمال بروح الاممية، بينما يجري الحديث هنا عن الاعتراف بحق تقرير المصير، حق اقامة الدولة القومية المستقلة. هنا يركز لينين على الدعاية لحرية البلدان المظلومة المضطهدة في الانفصال والدفاع عن حرية الانفصال لا عن شيء اخر في حق تقرير المصير الذي يقبل استعماله بشكل الاتحاد الاختياري، الدولة القومية الاتحادية.

ولينين يقصد كل كلمة خاصة وان موضوعية الدعاية لحرية الانفصال كانت موضع خلاف شديد في الحركة العمالية.

٣- حبذا لو قبل الحزب الشيوعي العراقي وخاصة الان بمضمون مقالة الاستاذ كريم احمد وجعلها مادة لتثقيف اعضاءه اولاً ثم الجماهير الشعبية ثانياً.

٤- حبذا لو ركز الحزب الشيوعي العراقي في دعايته بين العمال والجماهير الشعبية العربية على محاربة شوفينية الامة السائدة « لتعرية الافكار والاتجاهات الرجعية للاقطاعيين والملاكين والبورجوازيين العرب الذين يريدون ابقاء كردستان تحت سيطرتهم ونفوذهم ليتمتعوا بامتيازاتهم الخاصة على حساب بؤس وتخلف الشعب الكردي بالقسر والقوة. » كما يقول به الاستاذ كريم احمد، وترك امر التركيز على محاربة الانعزالية القومية لاقليم كردستان. اذ اننا نلاحظ بأسف شديد تركيز الدعاية للحزب الشيوعي العراقي لا كما يقول الاستاذ كريم، بل كما نقول نحن على مايعتبره الحزب الشيوعي العراقي «النزعات الانفصالية» لدى الكرد. اذ لا نجد اي بحث او نقاش أو تصدي لاشتداد النزوع الشوفيني العربي في العراق.

٥- حبذا لو روج الرفاق الشيوعيون في صفوفهم لهذه الحقيقة الهامة التي يعتبرها لينين مصداقاً على كون المرأ اشتراكياً اذ يقول: « فلكي يكون المرء اشتراكياً ينبغي عليه فضح الديمقراطية المناقفة لا ان يتوافق معها. فكيف» يفضحها؟ بأسلوب بسيط جداً. يمكن اعتبار «الاعتراف» باستقلال الامم اعترافاً غير منافق «في حالة واحدة فقط وهي اذا كان ممثل الامة الظالمة قد طالب قبل الحرب وفي زمن الحرب على السواء « بحرية انفصال الامة التي يظلمها «وطن»ه هو بالذات» ص ١ المجلد ٦-

حق الشعب الكردي في العراق في الوحدة مع سائر أجزاء الأمة الكردية

يأءي الأستاذ كريم ان الحزب الشيوعي العراقي هو الحزب الوحيد الذي يؤيد حق الوحدة القومية للامة الكردية ولذلك «فان حزبنا هو الحزب الوحيد في البلاد الذي يعترف للشعب الكردي في العراق بحق تقرير المصير بما فيه حق الأنفصال والوحدة مع اخوته الكرد في جميع اقاليم كردستان، اذا تحررت هذه الاقاليم، او متى ماكان هذا الأنفصال وتلك الوحدة يخدمان مصلحة الطبقة العاملة. ومصلحة الشعب الكردي والتضامن الاممي ومصالح حركة الشعوب التحررية ومصالح السلم والنضال المشترك ضد الامبريالية والرجعية...» ص ٣١ من مجلة الثقافة الجديدة -١٣٤-.

وقبل التعليق على هذه الشروط التعجيزية والعديدة والكثيرة والمهمات التي لم تحققها الا ثورتا اكتوبر السوفياتية والصينية نظرا لخطورتها واهميتها، ننقل قولاً للاستاذ كريم وفي نفس المقالة عن شروطه للوحدة العربية، اذ يقول نص ما يلي: (ولذلك فان حركة التحرر الوطني العربية لاتزال تواجه ازالة الاثار السلبية التي تركتها السيطرة الاستعمارية ومنها النضال لاستكمال الاستقلال والسيادة الوطنية لكل قطر من الاقطار العربية وتحقيق التضامن العربي، والوحدة العربية الشاملة على اسس ديمقراطية.) ص ٢٢ من الثقافة الجديدة -١٣٤-.

هنا يشترط الاستاذ للوحدة العربية الشاملة فقط اسسا ديمقراطية اي اقامة الوحدة العربية الشاملة على اسس ديمقراطية. هذا هو كل شروط ومطالب الاستاذ كريم من الوحدة العربية * والان فلنتمعن معا في الشروط التي فرضها على موافقة حزبه لاعاده توحيد كردستان العراق مع بقية كردستان وهي شروط لم يضع أية واحدة منها لاعادة توحيد العراق العربي مع سائر الاقطار العربية في تحقيق الوحدة العربية الشاملة. والشروط التي تتطلبها هي ان تقدم هذه الوحدة الخدمات والمهمات التالية:

١- خدمة مصلحة الطبقة العاملة: لم يقل اية طبقة عاملة ولكننا نخشى ان يقصد الطبقة العاملة التركية والعراقية والايروانية والسورية والافغانية والعربية وغيرها من

- الامم المناضلة في سبيل التحرر والديمقراطية والاشتراكية.
- ٢- خدمة مصلحة الشعب الكردي لعله يقصد الأمة الكردية كلها.
 - ٣- خدمة التضامن الاممي: وحيث انه غير محدد فإنه يقصد التضامن من الأممي في اوربا وآسيا وافريقيا وامريكا الشمالية واللاتينية واستراليا وكل انحاء المعمورة من جزر القمر وكاليدانيا حتى غواديلوب وبحر الكاريبي.
 - ٤- خدمة مصالح حركة الشعوب التحررية، يقصد جميع شعوب المعمورة.
 - ٥- خدمة مصالح السلم في العالم طبعاً.
 - ٦- خدمة النضال المشترك ضد الامبريالية « العالمية طبعاً».
 - ٧- خدمة النضال المشترك ضد الرجعية « في كل مكان وزمان طبعاً».
 - ٨- وبقينا ان الاستاذ كريم احمد نسي ان يشترط الاسس الديمقراطية.. فلا وحدة بدون اسس ديمقراطية ولا بد من ديمقراطية نموذجية كشرط للوحدة الكردية.
- كل هذه الشروط الخطيرة والمهمات الجسام يجب ان يحققها توحيد كردستان العراق مع سائر كردستان كي ينال رضا واعتراف الحزب الشيوعي العراقي به. ونحمد الله انه لم يشترط انجاز مهمة تأسيس الانظمة الاشتراكية في الشرقيين الادنى والاوسط. وبديهي ان الامة الكردية لن تحقق كل هذه المهمات الا بالاسهام فيها. والخير في موقف الاستاذ كريم انه يضيف الى رأية المذكور اعلاه قوله الاتي:
- « وانطلاقاً من هذه المبادئ فإن حزبنا الشيوعي العراقي لايؤيد الان وفي هذه الظروف بالذات انفصال كردستان العراق.....» وبقينا فان الحزب الشيوعي العراقي لن يؤيد قط انفصال كردستان العراق وتوحيدها مع سائر اجزاء كردستان اذا ظلت هذه الشروط هي هذه المبادئ التي ينطلق منها.
- فهذه الخدمات لاتستطيع الا الثورة الاشتراكية السوفياتية او الثورة الصينية الديمقراطية الشعبية فالاشتراكية تأديتها للبشرية جمعاء.

المهمات المطروحة أمام الطلائع السياسية للحركة القومية الكردية

يبدع الاستاذ كريم احمد في طرح المهمات المرحلية والانية التي يعتقد انه على حركة القومية الكردية وطلائعها السياسية العمل من اجل انجازها وتحقيقها، ولا بد من الاعتراف له بحقيقتين مهمتين هما:

١- انه بادر الى طرح بعض هذه المهمات وسبقنا جميعا في ذلك مثل الجبهات الكردستانية وتوحيد فصائل الانصار المسلحة تحت قيادة عسكرية مشتركة وفي ضرورة التحالف مع الحركة الوطنية التحررية الديمقراطية وطلائعها السياسية الديمقراطية الثورية التي تقر بحق تقرير المصير للشعب الكردي.

٢- كان الأبعد نظراً والاصوب موقفاً والأحصف رايأ في دعوته الحارة الى وضع حد نهائي وبشكل حازم للتصادم المسلح بين الاحزاب والمنظمات الكردستانية. وهي المهمة المفيدة التي لو حققناها في جميع انحاء كردستان لوفنا الدماء الغالية والكوادر والعناصر المناضلة التي استشهدت والخسائر الجسيمة التي لحقت بالحركة التحررية الكردية ولاستطعنا تحقيق مكاسب عديدة وانجازات هامة لثورتنا التحررية. وان الاتحاد الوطني الكردستاني اذ يتشرف بمبادرته ودوره في تحقيق المصالحة الوطنية ووضع حد نهائي للاقتتال في كردستان يستحق نصيبه من الانتقاد على حصته من المسؤولية في استمرار التصادم المسلح بين القوى الكردية العاملة على الساحة وعدم الاهتمام الجدي والبالغ بدعوة الاستاذ كريم النبيلة تلك. وهذه المهمات التي يعلن الاتحاد الوطني الكردستاني موافقته التامة عليها جميعا هي الاتية:

١- توحيد نضال الشعب الكردي مع الشعب العربي والتركي والشعوب الايرانية وبشكل خاص الشعب الفارسي، ضد الامبريالية والرجعية والشوفينية ومن اجل الديمقراطية والحقوق القومية للشعب الكردي، بما فيها حق تقرير المصير.

٢- العمل بجدية من اجل قيام الجبهات الوطنية الديمقراطية في كل قطر من الاقطار

التي تقتسم كردستان، للنضال ضد الامبريالية والرجعية الشوفينية ومن اجل قيام انظمة حكم وطنية ديمقراطية تمثل الارادة المشتركة لوحدة قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية.

٣- القيام بعمل جاد لاقامة الجبهات الكردستانية بين الاحزاب والمنظمات القومية التقدمية الكردية في جميع اقاليم كردستان، وفق برنامج ديمقراطي قومي مشترك.

٤- تشخيص العدو الرئيسي: الامبريالية والرجعية والاقطاع والشوفينية والنضال بلا تردد او تهاون ضد هذا العدو الذي يعيق تطور وتقدم الشعب الكردي وحركته الثورية.. واليقظة بشكل استثنائي بغية عدم الوقوع في حبال ومخططات هذا العدو الذي يحاول احتواء وتحجيم الحركة الكردية ومنعها من تحقيق اهدافها القومية الديمقراطية والنضال من اجل اخضاع التكتيك للنظره الاستراتيجية العامة بما يمنع الوقوع في ممارسات انتهائية تميع قضية النضال الرئيسية او اخضاع المصالح العامة والاساسية للمصالح الذاتية اليومية...

٥- تشخيص الحليف الثابت على النطاق الداخلي والعالمي، وعدم الزوغان عنه مهما اختلفت الظروف باعتبارها مسألة استراتيجية ثابتة في نضال الشعب الكردي التحررية والذي يتحدد بـ:

أ- الاتحاد السوفياتي، وبلدان المنظومة الاشتراكية الاخرى.

ب- الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية.

ج- حركة التحرر الوطني العالمية.

اما على النطاق الداخلي فيتحدد بـ:

أ- حركة الطبقة العاملة في البلاد بقيادة احزابها الشيوعية والعمالية.

ب- الحركة الوطنية التحررية الديمقراطية وطلائعها السياسية الديمقراطية الثورية

التي تقر بحق تقرير المصير للشعب الكردي.

٦- توحيد فصائل الانصار المسلحة في كل اقليم من اقليم كردستان يجري فيه

النضال المسلح، في قيادة عسكرية مشتركة، او العمل على تنسيق الاعمال او الفعاليات القتالية.

٧- وضع حد نهائي وبشكل حازم للتصادم المسلح الذي يقع احيانا نتيجة الخلافات السياسية بين الاحزاب والمنظمات الكردستانية، واللجوء الى اللقاءات والحوار الديمقراطي الاخوي والتواصل لحل الخلافات سلمياً وتبني ما هو صحيح ونبذ ما هو خاطئ، واخضاع المصالح الحزبية الضيقة لمصالح النضال المشترك ضد العدو ومصالح الديمقراطية والحقوق القومية. ولاريب في ان الشعب الكردي لن يترك احدا بدون محاسبة وعقاب اذا لم يخضع مصالحه الحزبية والفئوية الضيقة لمصالح النضال العام..

٨- العمل على تهيئة الظروف والاجواء وبرنامج العمل الملائم لعقد اجتماع او لقاء بين الاحزاب الكردستانية والكردية من جميع اقاليم كردستان، لتوحيد وجهات النظر او المواقف السياسية فيما يتعلق بتحديد الاهداف في كل اقليم، واساليب النضال والتكتيك الصائب وتشخيص العدو، وتوحيد الدعاية والاعلام الخارجي والتنسيق في النشاط السياسي والتحرك العام.

٩- البحث في افضل اشكال التنسيق والتعاون بين الاحزاب الكردية والكردستانية التقدمية لتعبئة الراي العام العالمي وجذبه الى موقع التعاطف والتضامن مع الشعب الكردي والقضية الكردية على اساس معاداة الامبريالية والصهيونية، والرجعية والنضال من اجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

١٠- العمل الجاد والحازم والحاسم لتوحيد المنظمات الجماهيرية وبخاصة الطلابية الكردستانية في الخارج على اساس كونها منظمات لاحزبية تمثل الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة، ولكنها موحدة فيما يتعلق بمصير الشعب الكردي..

دحض مزاعم المعادين والمعارضين لحق الشعوب في تقرير مصيرها

تعرض حق الشعوب في تقرير مصيرها الى المعاداة والمعارضة والى هجمات عنيفة وشديدة واتهامات وادانات متنوعة، من اليمين (الاستعماري والبورجوازي والقومي المتعصب والشوفيني والاندماجي اللاحقي) ومن اليسار (الطفولي والمتطرف والاندماجي الكوسموبوليتي) وذلك بعد بيان مضمون هذا الحق واطهاره بمعنى حق الاستقلال الوطني، وتاليف الدولة المستقلة، والأنفصال عن الدولة الغاصبة او المتعددة القوميات.

وردد اليمين الشوفيني واليسار الكوسموبوليتي المظهر واليميني الشوفيني في الجوهر، ردد كل منهما اتهاماته ومزاعمه وكذلك الذرائع والحجج المغرضة والواهية باغراض ونيات استعمارية واستغلالية وشريرة او بنيات وامنيات طوباوية ومثالية او فجة وسابقة لاوانها وزمانها.

واذا كانت الذرائع الاستعمارية المفسوحة كالاستعمار (بمعنى التعمير والتحديث) والتمددين ونشر الحضارة او الثقافة او العصرية قد افلست واذا كانت الدعاوى العنصرية عن التفوق والعنصر الممتاز والمتفوق و الدم النقي وغيرها من المزاعم النازية قد ادينت و عهرت على النطاق العالمي فقد ظلت ذريعة يمينية وشوفينية (واستعمارية) قديمة باقية تتحدث عن خطر تصدع الدولة و وحدة التراب الوطني او وحدة الاراضي التي تمارس عليها الدولة سلطانها. وهذه هي الذريعة الوحيدة الباقية - دوليا - بايدي الغاصبين لحق الامم في تقرير مصيرها وذلك بجانب التنكر والتجاهل لحقيقة الوجود القومي الخاص للقوميات الخاضعة لسلطان الدول البورجوازية المتعددة القوميات ذات الانظمة الدكتاتورية والشبيهة بالفاشية كالعراق وتركيا وجنوب افريقيا والتي تسود في اوساطها الحاكمة الافكار القومية العنصرية الشوفينية المعبرة عن طغيان القومية السائدة او الحاكمة في هذه البلدان والمصالح الاستغلالية للطبقات البورجوازية والملاكية العقارية واتباعهما اما الحجج والذرائع التي رددتها الاشتراكية الشوفينية والاشتراكية اليسارية

الكوسموبوليتية فقد افلست علانية ودحضتها الحياة. ولكن اثارها ومعطياتها وجذورها الفكرية والطبقية مازالت باقية وخطورتها في تلونها ومفاهيمها الحرباوية و المزركشة والمضللة وهي تنبعث في صفوف الاشتراكيين الاحداث او المتمركسين او المتبنين لها اسما والمتنكرين لها عملا وفعلا وحتى في بعض المخضرمين العائشين في الاجواء الموبوءة بالشوفينية القومية والعنصرية.

لذلك فلا بد من مناقشة بعض الذرائع القديمة- الجديدة لمعارضة حق تقرير المصير وتأبيد حق الأنفصال كما لا بد من الاشارة الى بعضها في خضم سرد الراء اثناء المناقشة. فمن بين هذه الذرائع لا بد من التركيز على اثنتين منها:

١- الاشتراكية عشية الثورة والانتصار وممارسة حق تقرير المصير لانها مازالت مسألة تتعرض للتشويه والتحريف.

٢- اقرار حق تقرير المصير وحرية الأنفصال والامكانية العلمية لتحقيقهما. ثم بيان لماذا وكيف يجب القيام بدعاوة ونشاط تحريضي في سبيل تمتع الشعوب كافة بحقوقها في التحرر من اللاحق وحق تشكيل الدولة وحق حرية الأنفصال. وهو مانقوم به في الفصل الخامس في دحض مفاهيم اللاحق. لان موضوع اللاحق يهمننا وهو الموضوع الذي يتستر اغتصاب حقوق شعبنا الكردي عن طياته.

الأنفصال وتصدع الدولة ووحدة التراب الوطني

لم تكن الدولة موجودة منذ فجر التاريخ في جميع المناطق المأهولة من الارض. وان كانت السلطة العشيرية أو العائلية أو القبلية موجودة وفي نطاقها المحدود. ولكن عندما بلغ التطور الاقتصادي درجة اقترن بالضرورة بانقسام المجتمع الى طبقات، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمراً ضرورياً. فالدولة اذن هي:

« نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره، الدولة هي افصاح عن واقع ان هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لايمكنه حله. عن واقع ان هذا المجتمع قد انقسم الى متضادات مستعصية او عاجز عن الخلاص منها. ولكيلا تقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة بالتهام بعضها بعضاً والمجتمع في نضال عقيم، لهذا اقتضى الامر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود «النظام» ان هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك. فوqe وتنفصل عنه اكثر فاكثر هي الدولة». ولكن «...بما ان الدولة قد نشأت من الحاجة الى لجم تضاد الطبقات» وبما انها قد نشأت في الوقت نفسه ضمن الاصطدامات بين هذه «الطبقات فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الاقوى السائدة» اقتصاديا والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسيا ايضا» وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة» واستثمارها...» وبالتالي فان الدولة اذن هي «قوة خاصة للقمع» وبالتالي تستعمل شتى اساليب القهر والقسر والاجبار على تنفيذ مهمات الدولة. مهما كانت هذه الاساليب قوية وعنيفة وشديدة ووحشية او خفيفة ولينة وسهلة ومتمدنة فهي تتناسب مع ضرورات أداء هذه المهمات. ولكن الدولة الطبقية (للطبقة الظالمة) لاتمانع من ان تتحول الى وحش مفترس لضمان مصالح هذه الطبقة او الطبقات المستثمرة

والظالمة. ولم تقتصر مهمة الدولة على فرض سيادة الطبقة الاقوى السائدة اقتصاديا على المجتمع الذي انبثقت منه هذه الطبقة، بل تعدتها احيانا وكلما وجدت الى ذلك سبيلا الى فرض سيطرة هذه الطبقة على المجتمعات القريبة او البعيدة. وبالتالي فان الطبقات الاستغلالية السائدة في المجتمعات التي كونت الدول قد تجاوزت في ظلها الطبقي، في استثمارها الطبقي نطاق مجتمعتها الى المجتمعات المجاورة او المتأخرة أو التي استطاعت الوصول اليها والسيطرة عليها فظهرت بجانب المظالم الطبقيّة، المظالم القومية ايضاً من دول المتعددة القوميات.

المظالم الطبقية والقومية في الدول متعددة القوميات

شهد التاريخ العديد من مثل هذه الدول ذات القوميات المتعددة ولكن نظام حكمها هو في الاساس نظام حكم المجتمع الذي انبثقت عنه الدولة فهو حكم الطبقة الاقوى اقتصاديا والسائدة على المجتمع الذي انبثقت عنه الدولة وهذه الطبقة قد جعلت مجتمع دولتها الاصلي (مجتمعها الذي تشكل طبقتة الاقوى اقتصاديا، الطبقة السائدة في مجتمعها هذا) المجتمع الاساسي في الدولة، المجتمع الذي تنبثق منه الدولة والاجهزة القومية الاساسية والفئات القائمة والمنتفذة في هذه الدولة. وتجعل من المجتمعات التي تحتلها الدولة وتلحقها بنظامها، مجتمعات ملحقة، مجتمعات تابعة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية- من حيث الواقع، واقع الاستثمار الطبقي والاضطهاد القومي، واقع السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية- حتى اذا تظاهرت الدولة رسمياً وقانونياً بالمساواة بين رعاياها كافة.

فهذه المجتمعات التابعة والملحقة، تظل- بحكم حرمانها من حق المساواة الحقيقية من حيث ممارسة السلطة وبالتالي تشكيل دولها الخاصة بها - محكومة بنظام حكم الدولة. بانظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومعرضة لا للاستغلال الطبقي السائد في مجتمع الدولة الاصلي والاساسي فحسب بل وايضا للاستغلال والاستثمار القومي وبالتالي للمظالم الطبقية والمظالم القومية. ويظل تطورها الاقتصادي والسياسي و الثقافي والاجتماعي متأخراً وكسيحاً تعرقل تقدمها السيطرة المركزية للدولة ومصالح الطبقة الاقوى اقتصاديا والسائدة او الحاكمة في الدولة نفسها. فالدولة العثمانية مثلا انبثقت اساسا من مجتمعها التركي ومثلت الطبقة السائدة فيها والاقوى اقتصاديا ثم سيطرت باسم الاسلام على مجتمعات الاقوام المسلمة وباسم الفتح الاسلامي على المجتمعات المسيحية. ولكن هذه المجتمعات التي رضخت للدولة العثمانية كانت مجتمعات تابعة و ملحقة بالدولة العثمانية وبمجتمعها التركي رغم خضوعها الظاهري

لاحكام الاسلام وشريعته وقوانينها وذلك بحكم قانون نشوء الدولة وضرورتها لمصلحة الطبقة الاقوى اقتصاديا في مجتمعا والسائدة في ذلك المجتمع.

اما المظالم القومية والطبقية التي يتعرض لها شعب المجتمع التابع او الملحق بالدولة المتعددة القومية فكثيرة وعديدة ولكن اخطرها هو ان الدولة اذ لاتستطيع بحكم دورها التاريخي باعتبارها قد نشأت من الحاجة الماسة «الى لجم تضاد الطبقات» و « لكي لاتقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة بالتهام بعضها بعضا «ولكي لايقع المجتمع» في نضال عقيم « نعم اذ لاتستطيع القيام بالقضاء على الطبقات المظلومة في مجتمعا لان مجتمعا ينهار وينتهي حينئذ فان هذه الدولة تستطيع القضاء على جماعات وفئات وطبقات للمجتمعات التابعة بل قد تقوم - عندما تشن حرب الابداء - بأبادة المجتمع الملحق او التابع بغالبيته. بينما لاتستطيع في مجتمعا الاصلي الا تسهيل مهمة استغلال واستثمار الطبقات الكادحة من قبل الطبقات الظالمة من الملاكين والبورجوازيين.

فالدولة التركية كانت تسهل استغلال الطبقات الكادحة التركية من قبل الاقطاعيين والملاكين العقاريين والبورجوازيين الترك ولكنها لم تكن تستطيع القضاء على هذه الطبقات الكادحة. بينما قامت الدولة التركية بالقضاء على المجتمع الارمني في ارمينيا التركية وشردت الناجين من الابداء الجسدية. وقامت بتهجير مئات الالوف من الاكراد وبتتريك العديد من المناطق الكردية بهدف القضاء على المجتمع الكردي، على القومية الكردية.

ومثل هذا يجب ان يقال عن الدولة العراقية اذ تسيطر البورجوازية البيروقراطية باعتبارها الطبقة الاقوى اقتصاديا على المجتمع العربي العراقي وتستثمر وتستغل الطبقات الكادحة العربية ولكنها لاتستطيع القضاء عليها او ابادتها وذلك بحكم دور الدولة في التاريخ دور لجم التضادات الطبكية ومنع الطبقات من التهام بعضها بعضاً لادامة الانتاج والحياة الاقتصادية في خدمة البورجوازية المستغلة والمصاصة لدماء الكادحين. ولكن هذه الدولة تشن حرب ابداء ضد شعب كردستان للقضاء على مجتمع كردستان اما بالابداء الجسدية او بالتهجير والتشريد وذلك في خدمة الطبقة البورجوازية البيروقراطية العربية نفسها في العراق.

هذا هو الفرق الاساسي الاول بين دور الدولة في مجتمعها والمجتمعات التي تحتلها او التابعة لها او الملحقة بها.

اما الفرق الثاني الاساسي فهو ان مجتمعها يعاني من الظلم الطبقي بينما يعاني المجتمع التابع او الملحق بالدولة من الظلم الطبقي والظلم القومي معا.

والفرق الثالث الاساسي هو ان الدولة اذ تقوم بتسهيل مهمة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي- في فترة تاريخية معينة- لمجتمعها الاصلي تقوم في نفس الوقت بعرقلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الخ في المجتمعات التابعة أو الملحقة بها.

والفرق الاساسي الرابع هو ان الدولة المتعددة القوميات تنقسم الامم فيها الى حاكمة ومحكومة الى ظالمة ومظلومة. سائدة ومسوذة مما ينعكس على الازواج الواقعية للعمال في الامم الحاكمة والمحكومة من حيث النواحي الاقتصادية والسياسية والروحية كما سبق بيانها، مما يعني اختلافا واضحا في دور الدولة لدى كل من النوعين الامم الحاكمة والمحكومة حيث تحفظ السيادة والسلطة للامة الحاكمة و تحفظ لها هذا الامتياز القومي الهام وحيث تمنع حق الحكم والسلطة وحق تقرير المصير عن الامة المحكومة وتحرمها من هذا الامتياز القومي الهام وتعرضها للاضطهاد القومي والحرمان من حق الاستقلال والسيادة.

والفرق الخامس الهام لدور الدولة في مجتمعها الاصلي والمجتمعات التابعة تتعلق بالحدود الجغرافية لهذه المجتمعات فالدولة تقدر حدود مجتمعها الاصلي وتستبيح حدود المجتمعات الاخرى حتى تحتلها وتلحقها بدولتها وتعلنها حدودا جديدة لها ثم تسبغ عليها قدسية حدودها تحت ستار « وحدة اراضي الدولة» او « وحدة التراب الوطني». فتصرخ وتصبح عن قدسية «وحدة التراب الوطني» و قدسية وحدة اراضي الدولة باعتبارها قدس الاقداس، وباعتبارها وحدة مقدسة غير قابلة قابلة للمس والمس والتغيير لانها تسبغ منطقة مظالمها الطبقية والقومية، لانها تسبغ الاراضي التي تحتلها وتستغلها الدولة وتنهب خيراتها وتستثمر ابناءها و سكانها.

فقدسية وحدة الارضي، قدسية وحدة التراب الوطني التي تروج لها الطبقة الظالمة السائدة، هي في الحقيقة قدسية استغلالية، قدسية ظالمة، قدسية شاملة للاستثمار

والاستغلال الطبقي وللاضطهاد القومي والمظالم القومية معا. ولصيانة هذه القدسية المزعومة لوحدة التراب الوطني ولوحدة الاراضي تهيء الجيوش وتجهز الاجهزة القمعية المتعددة بكافة اساليب البطش والارهاب والتعذيب وتسن القوانين التي تحرم وتكفر وتجرم المساس بوحدة التراب الوطني وبوحدة الاراضي الوطنية للدولة.

والحقيقة ان الطبقة الحاكمة والطبقات الاستغلالية في الدولة لاتقدس لا حدود مجتمعا الاصلي ولا حدود دولتها الا بمقدار ضمان هذه القدسية لمصالحها الطبقية الجشعة ولمظالمها ولاستغلالاتها المتنوعة.

وهي مستعدة لا خيانة حدود وطنها ولا حدود دولتها، بل ولخيانة الوطن والدولة كلاهما معا اذا اقتضت مصالحها الطبقية ذلك.

فالطبقات الاستغلالية من اقطاعية وملاكية عقارية و بورجوازية طبقات متمسكة بمصالحها الطبقية فقط وهي رغم افكارها الشوفينية والعنصرية و رغم صياحها وصراخها عن الوطن و «الدفاع عن الوطن» و «عن وحدة التراب الوطني» وعن القومية و سيادة قوميتها على القوميات الاخرى فهي رغم كل ذلك مستعدة لخيانة الوطن والتخلي عن الدفاع عن الوطن والاستهانة بوحدة التراب الوطني والتنازل عن وحدة الاراضي الوطنية اذا اقتضت مصالحها الطبقية ذلك فقد عرف التاريخ الطبقات الاستغلالية الظالمة، طبقات خائنة للوطن ومستتهرة بوحدة التراب الوطني على مذبح مصالحها الطبقية، رغم صراخها عن حرصها على وحدة كيان الدولة.

فما هي اذن حقيقة الشعار عن قدسية وحدة التراب الوطني؟ و وحدة اراضي الدولة؟ ولماذا تقدس هذه الوحدة من قبل الدولة التي تمثل مصالح الطبقة السائدة او الطبقات الحاكمة من البورجوازية او الملاكين العقاريين او بقايا الاقطاعية؟. وهل لها علاقة بمعادة حق تقرير المصير؟ وبانكار حق الشعوب المظلومة و مجتمعاتها التابعة للدولة او الملحقة بالدولة المتعددة القوميات، في التحرر ونيل الديمقراطية والغاء التمييز والامتيازات الجائرة؟. كما يبدو واضحا جليا بمجرد تفسير معنى حق الشعوب في تقرير مصيرها وتطبيقها؟.

ان حقيقة شعار وحدة التراب الوطني و وحدة اراضي الدولة و قدسية الكيان الموحد للدولة، هي: احتفاظ وتمسك الطبقة المستغلة والظالمة الاقوى اقتصاديا والسائدة سياسيا في الدولة، بامتيازاتها الطبقية، باستغلالها للكادحين على «ترابها الوطني» والساكنين في اراضي دولتها وباستغلال واستثمار الاقوام العائشة على اراضي دولتها في مجتمعاتها الملحقة او التابعة للدولة. كل ذلك بهدف ادامة الاستغلال الطبقي في الداخل- داخل مجتمعها الاصلي داخل وطنها القومي- وادامة الاستغلال الطبقي والاضطهاد القومي للشعوب الواقعة تحت سيطرة دولتها داخل اراضي الدولة.

فالوحدة «للتراب» و «للاراضي» و «لكيان» الدولة هي في الحقيقة سياج وضمان للمناطق والاراضي والاطوان الموحدة قسرا والتي تمارسها فيها الطبقة الاقوى اقتصاديا لذلك فان هذه الوحدة لاتعتبر مقدسة لدى الكادحين من الشعب الحاكم ولدى جماهير الشعب المحكومة معا بل تعتبر سياجا لسجنها المشترك، سورا للجحيم المشترك للطرفين معا.

و «وحدة التراب الوطني» و «وحدة الاراضي للدولة» و وحدة كيان الدولة «للدولة المتعددة القوميات التي تسود فيها الطبقة الاستغلالية (من بورجوازية او ملاكية عقارية او اقطاعية) الاقوى اقتصاديا، تعني بالنسبة للكادحين في الامة السائدة والشعوب المظلومة، تعني استمرار العبودية الطبقية واستمرار العبودية القومية، تعني استمرار الحرمان من الحقوق الديمقراطية ومن حق تقرير المصير، تعني الاستمرار في المعاناة من الامتيازات الطبقية والامتيازات القومية، تعني استمرار القيود الرأسمالية والقيود الاستعمارية.

لذلك فهذه الطبقات الكادحة وهذه الشعوب المظلومة الراضحة تحت سيطرة مثل هذه الدولة، تعتبر الوحدة «للتراب» و «للاراضي» و «لكيان الدولة» قيودا على حريتها، سلاسل تقيد بها ايديها لمنعها من التحرر من الاستغلال الطبقي والمظالم القومية معا.

فوحدة «التراب الوطني» و «وحدة اراضي الدولة» و «وحدة كيان الدولة» العثمانية (التركية) كانت تعني في الحقيقة والواقع استمرار التحكم للطبقة الحاكمة التركية على جماهير الشعب التركي وعلى الشعوب العائشة تحت السيادة العثمانية من كردية و عربية وارمنية و يونانية وغيرها. وبالتالي استمرار المظالم الطبقية والقومية عليها،

استمرار الاستغلال والاضطهاد القومي، استمرار الحرمان من الديمقراطية والمساواة والحقوق القومية وفي مقدمتها حق تقرير المصير، هذا عن الماضي القريب. ولكن لنقترب أكثر فأكثر من زماننا الحالي. ولنستمر في المثل التركي. لأنه لا يثير خلافاً مع القوميين العرب. أو الاشتراكيين القوميين من اخواننا العرب.

«فوحدة التراب الوطني» و «وحدة الأراضي» و «وحدة كيان الدولة» التركية تعني ابقاء الكرد والعرب في سجن الدولة التركية محرومين من جميع الحقوق القومية والديمقراطية بما فيها حق تقرير المصير. تعني ابقاء الاجزاء العربية من لواء الاسكندرونة السليب ومن لواء اظنة مع كردستان المركزية تحت السيطرة التركية، تحت العبودية الطورانية.

لذلك يقينا ان الاشتراكيين والشيوعيين والقوميين العرب جميعا لا يؤيدون وحدة التراب الوطني التركي هذه، وحدة الأراضي التركية هذه وحدة الكيان التركي هذه بل يشاركون اخوانهم الكرد في تصديق كيان الدولة التركية الحالية ونسف «وحدة التراب الوطني» و «تجزئة وحدة الأراضي التركية» الحالية بتحرر الأراضي التي يعتبرونها جزءاً من الوطن العربي اولاً و اساساً وفي تحرير كردستان تركيا- ايضاً.

واعتقد ان الاشتراكيين العرب» من شيوعيين واشتراكيين تقدميين وناصريين وبعثيين «يوافقون على المبادئ والمواقف الاشتراكية الاممية التي سنعرضها من هذه القضية وفيما يتعلق بالدولة التركية ولكن المشكلة تبقى معهم في موضوع تطبيق هذه المبادئ والمواقف الاشتراكية على الدولة العراقية العربية، المؤلفة من القوميتين العربية والكردية... الخ.

ولنلجأ الى المبادئ والمواقف الاشتراكية اولاً وتسهيلاً لمحاولتنا في تنوير واقناع الاشتراكيين بالمبادئ الاشتراكية بصدد العراق ايضاً. ولكن لنبين العلاقة بين حق تقرير المصير وهذه الوحدة المقدسة لدى الظالمين والغاصبين.

لا ريب ان الموقف الطوراني المتمسك بوحدة التراب الوطني و وحدة الأراضي للدولة التركية وبالكيان الموحدة للدولة التركية، هو موقف متناقض مع حق الشعوب في تقرير المصير مثلما يتعارض الشعار القائل بهذه الوحدة مع حق تقرير المصير لان هذا الحق يعني حق تشكيل دول قومية مستقلة للقوميات التي تشكل منها الدولة المتعددة القوميات وبالتالي يعني تقسيم الحدود القديمة لهذه الدولة وترسيمها من جديد وفق

«الحدود الحقيقية لأوطان» القوميات التي تتشكل منها الدولة الجامعة لها. وبالتالي فان الشعار القائل بهذه الوحدة للتراب الوطني وللاراضي ولكيان الدولة، يعني معاداة حق تقرير المصير ومنعه من اصحابه الشرعيين اي الشعوب المظلومة التي تمتلكه.

فرجع هذا الشعار هو في الحقيقة والواقع معاداة واغتصاب حق تقرير المصير، هو الابقاء على ظلم الشعوب المحكومة وعلى الكيانات القائمة على الاحاق القسري. ذلك لان حق تقرير المصير يعني حق الأنفصال وحق تشكيل الدولة القومية المستقلة مما يعني ترسيم حدود جديدة لدول جديدة، مما يعني انهاء الوحدة «للتراب الوطني» و «لاراضي الدولة» وللكيان الموحد القديم للدولة المتعددة القوميات. فحق تقرير المصير يعني رسم حدود جديدة على اسس ديمقراطية تتفق ورغبات الشعوب وحقوقها، رسم حدود جديدة على اسس تقدمية تتفق والتطور التاريخي و انهيار القديم وانبثاق الجديد في العلاقات بين الامم واقامة هذه العلاقات على اسس من المساواة الحقيقية.

اما التمسك بشعار « وحدة التراب الوطني» و «وحدة الاراضي» للدولة وبالكيان الموحد للدولة المتعددة القوميات التي تحكمها الطبقة البورجوازية او البورجوازية والملاكية العقارية، فانه يعني المناداة باغتصاب حقوق الشعوب المظلومة وادامة حرمانها من حق تقرير المصير وادامة استعبادها ويعني الشوفينية والامتيازات لقومية حاكمة على قوميات محكومة. كما يعني الحفاظ على الكيانات التي افتعلها الاستعمار و اوجدها الاستغلال، يعني صيانة التخطيط الاستعماري والرجعي للحدود القائمة على الاحاق والضم الاستعماري.

وماذا عن مواقف الاشتراكية عن الوحدة «للتراب الوطني» و «للاراضي» ولكيان الدولة المتعددة القوميات التي تحكمها طبقات ظالمة؟.

بيننا اثناء بحثنا هذا الحقائق التالية التي نكررها للاجابة على هذا السؤال.

١- في ١٨٩٦ قرر المؤتمر الاشتراكي العالمي في لندن الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها، وفسرت الاشتراكية العلمية هذا الحق بحق الانفصال وتشكيل الدولة القومية المستقلة للشعوب المظلومة والمحكومة من قبل الاستعمار او الدولة المتعددة القوميات.

٢- وطبيعي ان يعني هذا الحق انهاء وحدة الاراضي ووحدة التراب الوطني والكيان القديم للدولة المتعددة القومية واعادة رسم الحدود على اساس الحدود الوطنية لكل شعب وذلك حتى لو ادى هذا الأنفصال وتقسيم الدولة القديمة الى الاتحاد الاختياري فيما بعد على اسس ديمقراطية و حدود جديدة.

فقد طالب ماركس عام ١٨٦٩ بفصل ايرلندا عن انجلترا وذلك بالاستناد الى نضال العمال الانجليز الثوري ولخيرهم على وجه الدقة واذاف «ولو ادى الامر بعد الأنفصال الى الاتحاد.» وقد صاغ ماركس وانجلز اللذين كان اهتمامهما قبل كل شيء بمصالح نضال البروليتاريا الطبقي في البلدان المتقدمة، صاغا «مبدأ الاممية والاشتراكية الاساسي القائل بأن شعبا يضطهد شعوبا اخرى لايمكن ان يكون حرا.» ان تثبيت المبدأ الاشتراكي عن حق الامم في تقرير مصيرها في برنامج الاحزاب الاشتراكية وتطبيق هذا المبدأ عندما تتسلم الحكم وتأييد تطبيق هذا المبدأ قبل انتصارها انما هو واجب اساسي لها. اذ كما يقول لينين:

« ولا بد للاشتراكية الطافرة من ان تحقق بالضرورة الديمقراطية الكاملة» ومن ان تحقق بالتالي لا المساواة التامة في الحقوق بين الامم وحسب «بل ان تطبق ايضا حق الامم المضطهدة المظلومة في تقرير مصيرها بنفسها اي حقها في حرية الأنفصال السياسي. فاذا لم تثبت الاحزاب الاشتراكية بكل نشاطها الان، وابعان الثورة، وبعد انتصارها انها ستحرر الامم المظلومة وتقيم علاقاتها معها على اساس حرية الاتحاد- مع العلم ان حرية الاتحاد مجرد ادعاء باطل دون حرية الأنفصال- فان هذه الاحزاب تخون الاشتراكية.» ص٣٦-٣٧ المختارات -٦- الطبعة العربية- موسكو.

ويتبين مما تقدم ان الاشتراكية لاتعترف بشرعية ولا بقدسية «وحدة التراب الوطني» و«وحدة الاراضي» وبالكيان الموحد للدولة المتعددة القوميات التي تحكمها الطبقات الظالمة والتي تقوم على اسس الضم و اللاحاق وفقدان الديمقراطية الحقيقية وبالتالي فانها تناضل لانهاؤها وتقسيمها على اسس ديمقراطية اسس حق تقرير المصير والمساواة الحقيقية بحيث ترسم وتتوجد وتتأسس الوحدة الجديدة (للتراب الوطني لكل شعب على اساس رسم حدود وطنه ولكيان دولته المستقلة الجديدة حتى اذا توحدت هذه الدول فيما بعد على اساس اتحاد اختياري حر وبالتالي شكلت دولة جديدة متعددة القوميات

على اسس ديمقراطية وامتساوية في الحقوق.

ان الاشتراكية تعتبر الأنفصال وتشكيل دولة جديدة بحدود وكيان جديد و بوحدة ترابها الوطني الخاص شرطا لتحرر الشعوب اولاً ولممارستها لحقها في تقرير المصير ثانياً وسببلاً صائباً أو حداً لاتحادها الاختياري الحر ايضاً.

٣- لا بأس من الاستشهاد بنصوص من المبادئ الاشتراكية كما يبينها لينين تتحدث صراحة عن حدود الدولة وكيانها. وذلك للتدليل على صواب وصحة الاستنتاجات المذكورة اعلاه:

تعليقاً على سياسة ماركس وانجلس التي دعت الى انفصال ايرلندا عن انجلترا اي هدم الحدود بينهما ورسمها من جديد يقول لينين:

« ان سياسة ماركس وانجلس في قضية ايرلندا قد اعطت اعظم مثال مايزال يحتفظ حتى الان باهمية عملية هائلة، على السلوك الذي ينبغي ان تنهجه بروليتاريا الامم المضطهدة، ازاء الحركات القومية، وقد كانت سياستهما هذه تحذيراً مما يبذله التافهون الضيقو الافق على اختلاف بلدانهم واللغاتهم من «مبادرة ذليلة» لكي يطلقوا صفة الطوبوي « على كل تعديل لحدود اقيمت بواسطة العنف وامتيازات الملاكين العقاريين والبورجوازية لامة من الامم» «فاذا لم تتبن البروليتاريا الايرلندية والانجليزية سياسة ماركس وتجعلنا من انفصال ايرلندا شعاراً لهما، لكان ذلك من قبلهما من شر تيارات الانتهازية ونسياناً لمهماتهما الديمقراطية والاشتراكية وتنازلاً امام الرجعية والبورجوازية الانجليزيتين» ص٢٠٦- المختارات-

وفي معرض دحضه لموقف كاوتسكي الذي يكيف البرنامج القومي تبعاً للاشترائية الشوفينية المسيطرة ويحرف واجبات الاشتراكيين في الامم الظالمة يقول لينين:

« ونحن نرى ان كاوتسكي يتجنب على وجه الدقة تلك المسألة الاساسية التي لاتسمح البورجوازية بتناولها أعني مسألة حدود الدولة التي تقام على ظلم الامم ويشطب من البرنامج الامر الجوهرى بغية ارضاء هذه البورجوازية، فالبورجوازية على استعداد لان تعد بـ «المساواة بين الامم» كيفما كانت هذه المساواة و بـ «الاستقلال الذاتي الوطني» كيفما كان هذا الاستقلال الذاتي ولكن على ان تبقى البروليتاريا بالمقابل في اطار العلنية وعلى ان ترضخ لها بصورة «سلمية» في مسألة حدود الدولة: ان كاوتسكي يصيغ برنامج

الاشتراكية- الديمقراطية في قضية القوميات بصيغة اصلاحية، لا بصيغة ثورية»، ص ١٤٧ حركة شعوب الشرق التحررية. وعن واجب البروليتاريا من الامم الحاكمة في النضال ضد ابقاء الامم المظلومة بالقوة داخل وحدة اراضي الدولة المتعددة القوميات وبالتالي في حل قضية حدود الدولة عن طريق حق تقرير المصير. يقول لينين:

« ان بروليتاريا الامة المتسلطة الظالمة لايسعها ان تكتفي بالتعابير العامة، الجامدة، التي يكرها جميع البورجوازيين المسالمين، حول معارضة الالحاقات وتأييد المساواة في الحقوق بين الامم بوجه عام، ولايسع هذه البروليتاريا ان تلزم الصمت حول قضية» تزعج» البورجوازية الامبريالية بخاصة عينا بها قضية حدود الدولة المرتكزة على الاضطهاد القومي. ولايسع هذه البروليتاريا ان تستنكف عن النضال ضد ابقاء امم مظلومة ضمن حدود دولة معينة، بالقوة. وهذا النضال انما يعني النضال في سبيل حق تقرير المصير. فعلي هذه البروليتاريا ان تطالب بحرية الأنفصال السياسي للمستعمرات وللأمم التي تضطهدها وتتسلط عليها امت «ها». والا كانت اممية البروليتاريا كلاما فارغا بلا جدوى، و استحالت الثقة وتعذر التضامن الطبقي بين عمال الامة المضطهدة والامة المتسلطة الظالمة وظل مستورا نفاق المدافعين الاصلاحيين والكاوتسكيين عن حرية تقرير المصير الذين لاينبسون ببنت شفة حول الامم التي تضطهدها امت «هم» والتي تبقى بالقوة ضمن دولت «هم بعينها». ص ٤٢ المختارات-٦-واذ يعارض لينين ابقاء الاضطهاد السياسي ويعني به الابقاء بالعنف على امة ضمن حدود دولة امة اخرى « حتى يبين ضرورة تحقيق حق تقرير المصير في ظل الاشتراكية نفسها لانه يعتبر « العدول عن تحقيق حق الامم في تقرير مصيرها في ظل الاشتراكية انما يعني خيانة الاشتراكية» ويوضح ان حق تقرير المصير هو للامة المعنية ذاتها وبنفسها وليس «تقريراً مشتركاً» من قبل مواطني الدولة المتعددة القوميات.

ان لينين يعتبر «التقرير المشترك» موجة رجعية سوداء. «لان جميع الرجعيين وجميع البورجوازيين يمنحون القوميات التي يبقونها بالعنف ضمن حدود دولة معينة الحق في «تقرير» مصيرها «بصورة مشتركة» في برلمان مشترك واحد».

« اما النقطة موضوع الخلاف وهي النقطة الوحيدة التي يجب مناقشتها- اي حق الأنفصال- فان معارضينا يحاولون التهرب من بحثها.....

« لقد قلنا في الموضوعة الاولى ان تحرير الامم المضطهدة المظلومة يفترض في الميدان السياسي تحويلاً مزدوجاً: اولا المساواة التامة في الحقوق بين الامم وهذا امر لاجدال فيه ولايتعلق الا بما يجري داخل الدولة، ثانيا حرية الأنفصال السياسي، وهذا امر يتعلق بتعيين حدود الدولة. وهذا الامر وحده موضوع المناقشة. وحوله بالضبط يلزم معارضونا جانب الصمت . فهم لا يريدون التفكير لا بحدود الدولة حتى ولا بالدولة على وجه العموم».

ويستطرد لينين قائلاً:

« وتشهد كل الدلائل على ان الامبريالية ستترك للاشتراكية التي ستخلفها حدودا اقل ديمقراطية وجملة من اللاحقات في اوربا وفي سائر انحاء العالم. فما العمل؟ هل تتخلى الاشتراكية الظافرة عن تعيين حدود الدولة على نحو ديمقراطي اذ تعيد الديمقراطية الكاملة وتطبقها الى النهاية؟ هل ترفض اخذ عواطف السكان بعين الاعتبار؟.....»
«.....غير ان هذه الحدود ستتعين بالفعل على وجه ديمقراطي اي وفقا لارادة السكان وعواطفهم».

وينكر لينين ان انفصال النرويج عن السويد ادى الى تعديل الحدود ورسم حدود جديدة و انتهاء وحدة التراب الوطني القديمة وايجاد وحدتين جديدتين للتراب الوطني لكل من النرويج والسويد. ويقول لينين ان الاصرار على معارضة رسم حدود جديدة و «اقامة حدود جديدة في اوربا» كان يعني ان تعارض الاشتراكية الديمقراطية انفصال النرويج والسويد.

ومعلوم ان لينين عندما قام بقيادة ثورة اكتوبر الاشتراكية بنجاح تام هدم وحدة الكيان القيصري للدولة الروسية وهدم اسوار روسيا القيصرية التي وصفها بسجن الشعوب واعطى لكل الشعوب الرازحة تحت انيار القيصرية حقوقها في الأنفصال والاستقلال اذ تشكلت الدول المستقلة كفنلندا وبولونيا و اوكرانيا والشعوب المسلمة وشعوب القفقاس.وبذلك حطم حدود الدولة الروسية وكيانها ونظامها القديم وتم رسم حدود جديدة واقامة وحدات جديدة للتراب الوطني لكل شعب متحرر.

وحدة التراب الوطني العراقي و وحدة اراضي الدولة العراقية

ان وحدة التراب الوطني ووحدة اراضي الدولة و وحدة كيان الدولة، تعني في جوهرها وحدة معينة تكونت بعد عام ١٩٢٤ عندما الحقت كردستان العراق بالدولة العراقية التي اسسها الاستعمار البريطاني.

وتتألف «وحدة التراب» العراقي و وحدة اراضيه في الحقيقة من وحدتين وحدة التراب الوطني الكردستاني التي تعني كردستان الجنوبية و وحدة التراب العراقي العربي الذي تأسست عليها اساسا الدولة العراقية.

فترديد مصطلح وحدة التراب الوطني العراقي يعني دمج هاتين الوحدتين، يعني الوحدة العراقية الاندماجية التي تشمل تراب كردستان الجنوبية الوطني و تراب العراق العربي معا.

والوحدة العراقية هي وحدة الحاقية وليست اتحادا اختياريا حرا كما بينا فيما مضى وسنثبتها وسنشرحها في الفصل الخامس. وشعار الوحدة العراقية يشهر غالبا بوجه الشعب الكردي عندما يهب للمطالبة بحقوقه القومية والديمقراطية كستار لانكار حقوقه ولادامة الاضطهاد القومي ضده.

يقول الاستاذ عزيز شريف:

« عندما تبحث المسألة الكردية يأتي التهجم على حرية الشعب الكردي في تقرير مصيره تحت شعار الوحدة. وللوحدة تعبيران يميني ويساري او شبه يساري. فاما شوفينية اليمين فانها تحارب القومية الكردية تحت شعار الوحدة العراقية. وحدة السلاسل والاغلال الاستعمارية. فليس امام هذه الشوفينية مسألة كردية وانما توجد «جنسية» عراقية والعراقيون متساوون امام القانون بنص الدستور». وحول التلويح بالانفصالية يستطرد الاستاذ شريف قائلا:

« ان حرية تقرير المصير تتضمن حرية الشعب في ان يختار الطريق الذي يرتضيه.

فاما ان يختار الانفصال وتكوين دولة مستقلة واما ان يختار الاتحاد. وحرية تقرير المصير شرط اساسي ليكون الاتحاد اختياريا وهذه مسألة بديهية يدركها ابسط الناس فضلا عن ايضاحها من قبل لينين وستالين في شواهد كثيرة. ولكن هذا الوتر، وتر التحذير من انفصال الشعب الكردي تضرب عليه ايدي مختلفة تبدأ من الاستعمار البريطاني والبيروقراطية ويكدرها «الكتاب شبه التقدميين وتنتهي بجماعتي القاعدة وراية الشغيلة على تباعد مشاربهم. ولكن المؤسف ان يتفنع هذا الشعار الشوفيني تحت جمل شبه يسارية وان يسمى هذا الزيف ماركسية. ولكن اطلاق الأنفصال والوحدة دون النظر الى المسألة من جانبي جماهير الشعبين العربي والشعب الكردي خلط من وجه آخر». ص ٣٦ الطبعة الثالثة.

فشعار وحدة التراب الوطني- الوحدة العراقية أو وحدة اراضي الدولة العراقية- هو شعار شوفيني للقومية السائدة في العراق يشهر بوجه الشعب الكردي عندما يهب للمطالبة بحقوقه القومية والديمقراطية وليس شعارا حقيقيا اصليا تؤمن به القوى التي تنادي به. فلا القوى القومية العربية ولا البورجوازية الحاكمة ولا التيار الاسلامي ولا التيار الشيوعي تؤمن بقدسية وحدة التراب الوطني وبالوحدة العراقية بل تخالفها وتعادياها بحكم مبادئها ومعتقداتها السياسية والطبقية والاسلامية كما سنبينه فيما بعد.

اما العرب الذي يقول عنهم الاستاذ عزيز شريف انهم:

«يجهلون طبيعة المسألة الكردية جهلا مخجلا. فالراي السائد عندهم: عن الحركة القومية الكردية أو الذي كان سائدا الى عهد قريب هو الراي الرسمي هو ان الكرد- عراقيون- وان الذين يفكرون» تفكيراً قومياً كردياً انما هم انفصاليون اعداء الوحدة العراقية » ويقال احيانا انهم عملاء الاستعمار البريطاني نفسه الذي يحارب « القومية الكردية ويعتبرها خطرا على انظمة الحكم الرجعية في الاقطار الثلاث المتجاورة». ص ٣٧ المصدر السابق. نعم هكذا يتهم الوطنيون الكرد المطالبون بحقوقهم القومية وحتى الان. وذلك باختلاق كذبة مشروع استعماري موهوم قديم- جديد يزعم دكلة وعبداائمة وصحبهما القومية الشوفينيون المتسترون تحت العباءة الاشتراكية بوجوده رغم ان الاستعمار هو الذي يحارب القومية الكردية ويعتبرها خطرا كبيرا على مصالحه ومشاريعه ومخططاته.

وشعار وحدة التراب الوطني العراقي أو الوحدة العراقية اللاحاقية ليس شعارا شوفينيا للقومية العربية السائدة بل هو ايضا شعار اندماجي بمعنى السعي الى صهر كردستان الجنوبية التي هي جزء في الاصل من كردستان وطن الامة الكردية في وحدة التراب العراقي، حيث تعتبر هذه الوحدة للتراب العراقي، هذه الوحدة العراقية جزءا من الارض العربية جزءا من الوطن العربي كما يعتبرون الشعب العراقي كله جزءا من الامة العربية، اذن فهو شعار اندماجي وانصهاري لتغطية تعريب الارض الكردستانية الواقعة ضمن حدود الدولة العراقية المتعددة القوميات التي تحكمها البورجوازية البيروقراطية العربية برئاسة الحزب العفلي الفاشي.

فهذا الشعار يتنكر لحقيقة تاريخية معروفة هي ان الوطن العراقي الحالي يتألف من جزئين لوطنين هما جزء من الوطن العربي وجزء من الوطن الكردستاني. وكذلك فان هذا الشعار يعني ادامة حرمان الشعب الكردي من حقوقه القومية بما فيها حق تقرير المصير. ويعني ايضا ادامة الوحدة اللاحاقية التي قامت اساسا على الضم الاستعماري ومنع الشعبين العربي والكردي من تحويلها الى اتحاد اختياري اخوي.

وقدسية هذه الوحدة، وحدة التراب الوطني العراقي (او الوحدة العراقية اللاحاقية الحالية) التي تروج لها الشوفينية والقومية البورجوازية التوسعية والتي انعكست في الادييات اليسارية والديمقراطية والاسلامية والشيوعية هي في الحقيقة والواقع، قدسية ظالمة، قدسية شاملة للاستثمار والاستغلال الطبقي والقومي معا. فهي تعني في الظروف الحالية ادامة الحكم البورجوازي البيروقراطي وادامة استثماره واستغلاله لخيرات العراق وكردستان العراق معا وتسييج الوطن العراقي (بشقيه العربي والكردستاني) كمراتع تنهب فيها البورجوازية البيروقراطية ثروات العرب والکرد وتستغل وتستثمر طبقاتهما الكادحة وتذيق الشعب الكردي مرارة المظالم القومية و الحرمان من الحقوق الديمقراطية. فالدولة العراقية الحالية و وحدتها و وحدة ترابها الوطني هي واقعة في ايدي البورجوازية البيروقراطية الطفيلية العربية بقيادة الحزب العفلي الفاشي الذي ينفخ في المجتمع العراقي ليل نهار سموم الشوفينية والاندماجية وصهر القومية الكردية. ولذلك فان هذا الشعار لا يخدم غيرها في المحصلة النهائية. وكيف تتعارض وتتناقض المواقف والمبادئ والمعتقدات للقوى العربية القومية والاسلامية والبورجوازية والاشتراكية مع

وحدة التراب الوطني العراقي؟ ومع الوحدة العراقية؟
دعونا نستعرض في بيان هذه الحقائق:

أولاً: التيار القومي العربي

ينادي هذا التيار - كشعار طبعاً حتى الآن - بالوحدة العربية الشاملة من المحيط الى الخليج وتشكيل دولة عربية واحدة - لامة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة. وهذا يعني بدهة دمج العراق (شعباً وارضاً) في الامة العربية والوطن العربي الكبير وبالتالي انتهاء والغاء الوحدة العراقية و وحدة التراب الوطني العراقي وتصديق بل وتدمير الكيان العراقي، هذا الكيان الذي يعتبرونه (اقليمياً وانفصالياً و انغزالياً) اذا تعارض مع شعارهم الوحدوي العربي، وكياناً مقدساً غير قابل للمس والمسه والتخديش ناهيك عن الالغاء والتقسيم اذا طالب الشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره بنفسه مثلاً.

ثم ان التيار القومي العربي (بشقيه البعثي والناصري بيمينه ويساره) لم يأبه بقضية وحدة التراب الوطني العراقي و وحدة الاراضي العراقية استلم الحكم في انقلاب شباط واقام «حكمه القومي الوحدوي» على انقاض حكم ١٤/تموز «الاقليمي الانغزالي»، الانفصالي» فسارع «الحكم القومي الوحدوي» الى الاقرار بفصل الكويت - القضاء العتيد لولاية البصرة - عن جسم «الوطن العراقي» بحراب الاستعمار البريطاني والاعتراف بدولة الكويت دولة مستقلة ذات سيادة.

واذا تغاضينا عن الثمن المدفوع لهذا الاقرار والاعتراف، وعن المساومة مع الاستعماريين البريطاني والاميركي في تسهيل انقلاب شباط ١٩٦٣، فاننا نرى تنكراً واضحاً واستهتاراً فظيلاً بوحدة التراب الوطني العراقي وبوحدة اراضي الدولة العراقية المقدستين حيال الكرد وحققهم في تقرير مصيرهم بانفسهم.

اذن فالتيار القومي العربي هو في الجوهر والاساس معاد ومعارض لوحدة التراب الوطني العراقي و وحدة الاراضي العراقية وللكيان العراقي المستقل ولكنه يعني بهذه الوحدة صهر القومية الكردية وكردستان في بوتقة وحدة التراب العراقي وادامة اغتصاب حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه.

ثانيا: البورجوازية البيروقراطية الطفيلية

وهي الطبقة الاجتماعية التي كونها حكم البعث العقلي بالاستفادة من ثروات كردستان والعراق النفطية والزراعية وهي طبقة اجتماعية مخصصة للدماء غير منتجة وغير مثمرة وغير مساهمة في تطور المجتمع اقتصاديا او عمرانيا بل طبقة استغلالية تمتص الدماء وتنهب ثروات الشعبين العربي والكردي. وهذه الطبقة الظالمة هي التي تؤسس الاساس الاجتماعي للحكم العقلي البورجوازي البيروقراطي.

وهذه الطبقة البورجوازية تعني بشعار وحدة التراب الوطني العراقي ادامة استغلالها الطبقي للجماهير الشعبية العربية من جهة وادامة استغلالها الطبقي ونهبها لثروات كردستان العراق من جهة ثانية.

فوحدة التراب الوطني بالنسبة لها هي سياج وضمان للمناطق وللاراضي الموحدة قسرا ضمن الكيان العراقي لكي تمارس فيها استغلالها الطبقي ومظالمها القومية ضد الشعب الكردي. فان هذه الوحدة التي تمارس فيها هذه الطبقة المستغلة الظالمة استثمارها الطبقي و استغلالها القومية تعتبر سياجا للسجن العراقي الكبير الذي يعيش فيه العرب والکرد، وسورا للجحيم الذي اشعل نيرانه للشعب الكردي المظلوم.

وهذه الطبقة خائنة بطبيعتها فهي ترتبط بالاستعمار العالمي وبرهنت عمليا على استهتارها بوحدة التراب العراقي الوطني عندما تنازلت للشاه الايراني الجلاد عن اراضي عراقية وكردستانية وعن حقوق العراق في شط العرب وحقوق العرب في الخليج. كما تنازلت للسعودية والاردن والكويت عن اراضي عراقية شاسعة. كما هي الطبقة الخائنة التي رضخت لارادة الطورانيين الطامعين في ارض كردستان والعراق وسمحت لها بتدنيس « وحدة التراب الوطني العراقي» تحت اقدام جندرمتها لذلك فان شعار وحدة التراب الوطني العراقي هو بالنسبة اليها يعني في الحقيقة والواقع احتفاظ وتمسك البرجوازية الطفيلية بمصالحها الطبقيّة وبامتيازاتها الاقتصادية والسياسية وباستغلالها للكادحين العرب والکرد ونهبها لثروات كردستان النفطية والزراعية.

ثالثا: التيار الاسلامي العراقي

من المعروف ان التيار الاسلامي لايعترف الا بالامة الاسلامية الواحدة التي تضم العرب والکرد والفرس والافغان والاتراك والباكستان والاندونيسيين والافارقة وغيرهم من الشعوب المسلمة. وان التيار الاسلامي يسعى لهدم جميع كيانات الدول الاسلامية واذابتها وجمعها في دولة المسلمين الكبرى الواحدة. وبالتالي فان التيار الاسلامي لايعترف لا بالوحدة العراقية ولا السعودية ولا الايرانية ولاغيرها بل بالوحدة الاسلامية الشاملة.

ولكن هذا التيار الاسلامي يقف بشدة ضد حق الشعب الكردي في تقرير المصير ويرفع شعار الوحدة العراقية و وحدة التراب العراقي بوجه الشعب الكردي وحده عندما يطالب بحقه في تقرير مصيره بنفسه. وقد انسحب وفد اكبر قسم من التيار الاسلامي من مؤتمر القوى الثورية العالمية المنعقد في طرابلس (الجمهورية) عام ١٩٨٦ عندما اقر هذا المؤتمر العالمي حق الامة الكردستانية في تقرير مصيرها وتشكيل دولتها المستقلة. وهذا التيار الاسلامي الذي تتعارض وحدة التراب العراقي والوحدة العراقية مع معتقداته الاسلامية ومع دعوته الى الوحدة الاسلامية يتمسك بشعارها بوجه مطالبة الشعب الكردي فقط بحقه في تقرير مصيره بنفسه.

رابعا: التيار الماركسي

ونقصد به الحزب الشيوعي العراقي اساسا وجميع المنظمات العراقية التي تتبنى الماركسية اللينينية. فهذا التيار هو معاد ومعارض لوحدة التراب العراقي وللوحدة العراقية بحكم مبادئه ولكنه يتمسك بهما احيانا بوجه مطالبة الشعب الكردي بحقه في تقرير المصير. وان كان هذا التيار يختلف جذريا عن التيارات الثلاث المذكورة باعترافه بحق تقرير المصير للشعب الكردي (رسميا) وباعترافه بحق الامة الكردية في التحرر والوحدة القومية (بشروط هذا التيار المعروفة) وكذلك باعترافه بوجود الشعب الكردي على ارض وطنه كردستان وبانكاره للمحاولة الشوفينية الرامية الى اعتبار الشعب الكردي في العراق جزءا من الامة العربية او كردستانه جزءاً من الوطن العربي. ولكن هذا التيار يحمل لواء «وحدة التراب الوطني» احيانا و «الوحدة العراقية» الحالية احيانا اخرى. وطبيعي انه

يوجد قادة ثوريون وماركسيون امثال الاستاذ عزيز شريف يفهمون جيدا حقيقة الوحدة العراقية ووجوب النضال للقضاء عليها وتحويلها عن طريق حق تقرير المصير بما فيه حق الدولة والانفصال للشعب الكردي الى اتحاد اختياري حربيين الشعبين الشقيقين العربي والكردي.

ولكن التيار الماركسي- بغالبيته- واقع بخصوص هذا الشعار تحت تاثير او تخويف التيار القومي الشوفيني المنعكس داخل هذا التيار ايضا او تحت تاثير عدم الفهم الدقيق للاقرار بحق الأنفصال وممارسة الأنفصال ولضرورة التمييز بين واجب الاشتراكيين في الامم الظالمة والمظلومة. مما يؤدي بهذا التيار الى الخطأ في التقدير والشعار. وبالتالي فان هذا التيار ليس معاديا لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره ولا لحركته التحررية العادلة بل هو حليف موضوعي للحركة التحررية الديمقراطية للشعب الكردي وموقفه الخاطئ هو من نوع الخلاف بين الحلفاء يجب حله بالنقاش العلمي والموضوعي وبالافتناع والاقناع.

وتوجد عناصر واتجاهات وجماعات ماركسية عديدة داخل الحزب الشيوعي العراقي وخارجه تدرك مهامها الاممية والثورية حيال الحركة التحررية للامة الكردية وهي تبشر بالخير والنمو وبالسيادة في التيار الماركسي من حيث الموقف الاممي السليم حيال القضية الكردية. وكيف تتعارض وحدة التراب مع مبادئه وشعاراته اذن؟

١- من المعلوم ان الشيوعية تدعو الى اندماج الامم المختلفة في المدى الاستراتيجي والمستقبلي البعيد وبالتالي لا تؤمن بوحدة التراب الوطني لاية امة حيال مهمة تحقيق تقارب واندماج الامم على الطريقة الاشتراكية التي تبدأ بتحرير الامم وانفصالها ونضوجها وتطورها ثم تقاربها الاختياري وصولا الى الاندماج الاختياري الحر بحكم التطور الاقتصادي والثقافي والحضاري والخ. اذن فان التيار الشيوعي لا يقدر من حيث مبادئه وحدة التراب العراقي.

٢- ان الحزب الشيوعي العراقي يدعو الى الوحدة العربية على اسس ديمقراطية وتقدمية.

جاء في البرنامج الاخير للحزب الشيوعي العراقي نص مايلي:

« ان الوحدة العربية التي يناضل الحزب الشيوعي العراقي من اجل تحقيقها هي الوحدة التي تمثل ارادة ومصالح العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وسائر شغيلة اليد والفكر في البلاد العربية ولذلك فانها مرتبطة بالضرورة بتطمين مصالح الجماهير الشعبية واطلاق حرياتها وحقوقها الديمقراطية لضمان مساهمتها الفعالة في الحياة السياسية وادارة الدولة»

وجاء في البرنامج ايضا النص التالي:

« ان الحركة القومية العربية التقدمية التي تناضل من اجل الوحدة الديمقراطية المعادية للامبريالية تتنافى مع الاضطهاد القومي للقوميات والاقليات التي تعيش في الاقطار* العربية والتي ارتبطت مع الشعوب العربية بوشائج نضالية قوية».

« ولذا فان الاتحاد العربي الذي يكون العراق الديمقراطي طرفا فيه، يجب ان يضمن للشعب الكردي حقه في تقرير مصيره بنفسه. وهذا هو سبيل تعزيز وترصين الاخوة النضالية العربية الكردية واقامتها على اسس راسخة تدرأ عنها المناورات والدسائس الامبريالية والصهيونية ومساعي الرجعية العربية والقومية البورجوازية الرجعية التي تعادي الوحدة القومية التقدمية وتقف عائقا في طريق تحقيقها» اذن فالحزب الشيوعي العراقي يقرر حق تقرير المصير للشعب الكردي عندما يلتحق العراق وينضم كطرف (وليس كجزء) الى الوحدة العربية الديمقراطية التي يسميها الحزب الشيوعي العراقي الاتحاد العربي. وهذا يعني ان الحزب الشيوعي العراقي يقبل بالقضاء على «وحدة التراب العراقي» و «الوحدة العراقية الحالية» حينئذ و بادخال الكيان العراقي الحالي (بالقضاء عليه طبعا) ضمن كيان الاتحاد العربي المنشود. والحزب الشيوعي العراقي يقبل حتى بانفصال الشعب الكردي حينئذ اذا قرر مصيره بنفسه بشكل دولة مستقلة حينئذ اذ لم يضع البرنامج اي قيد على حق تقرير المصير للشعب الكردي. وهذا يعني « اذابة » وحدة التراب الوطني للعراق في وحدة التراب العربي للاتحاد العربي المنشود من جهة وتقسيم وحدة التراب العراقي الحالي حينئذ الى قسمين قسم كردي هو كردستان التي يقر برنامج الحزب الشيوعي العراقي حق شعبها في تقرير المصير بمعنى الانفصال والدولة المستقلة، وقسم عربي ينضم الى وحدة التراب العربي للاتحاد العربي.

اذن فلا قدسية ولا تحريم في مبادئ الحزب الشيوعي العراقي لوحدة التراب الوطني العراقي- كما لم نجد لها قدسية او حرمانا في برنامج التيارات الاسلامية والقومية العربية والبورجوازية. فهذه التيارات جميعها- بما فيها التيار الشيوعي- لاتعترف في قرارة نفسها في مبادئها و معتقداتها بأية قدسية او خلود او ابدية لوحدة التراب الوطني العراقي. ولكن الفرق الواضح هو انه بينما يدعو التيار البعثي (بشقيه اليساري واليميني العفلي) وخصوصا و التيار القومي العربي عموما الى ضمان وحدة التراب الوطني العراقي بهيئتها الحالية عن طريق اعتبار الوطن العراقي كله (بكرديستانه وعراقه العربي) جزءا من الوطن العربي والشعب العراقي كله (بشعبيه العربي والكردي) جزءا من الامة العربية اي يدعو في الحقيقة والواقع الى تعريب كردستان وتعريب الشعب الكردي ضمن شعار وحدة التراب الوطني العراقي والوحدة العراقية اللتين يجب ادخالهما واذابتهما والقضاء عليها في الوحدة العربية. يدعو التيار الشيوعي الى حق تقرير المصير للشعب الكردي وبالتالي وحقه في تشكيل دولته وضمن حقوقه وبالتالي رفض تعريب كردستان والشعب الكردي ورفض صهرهما واذابتهما في بوتقة الامة العربية والوطن العربي الكبير: وهذا الفرق هام وكبير.

اذن فليس هناك طرف واحد من التيارات السياسية في العراق من قومية و شيوعية و اسلامية و بورجوازية ممن يؤمنون في قلوبهم وبمعتقداتهم وبمبادئهم بقدسية الوحدة « للتراب الوطني» او « للاراضي» العراقية او للكيان العراقي الحالي. انما يشهر بسلاح هذه الوحدة بوجه الحركة التحررية للشعب الكردي عندما تنهض للمطالبة بحق تقرير المصير فقط وليس هناك الا تيار ضعيف- عراقي - يؤمن بالكيان العراقي ووحدة التراب الوطني بمفهوم كوسمبوليتي لا عربي ولا كردي بل عراقي سنتحدث عنه في الفصل الخامس.

دحض الانحرافات في الحركة الاشتراكية

لقد دحضت الحياة العديد من المقولات الخاطئة التي نادى بها روزا لوكسمبورغ وبعض الاشتراكيين الديمقراطيين البولونيين وبعض البلاشفة الروس « اليساريين»، بصدد الحركة الوطنية التحررية للشعوب الصغيرة والمستعمرة والتابعة وبرهنت الحياة والتجارب التاريخية صحة اتجاهات وتقديرات لينين بصدد الحركة التحررية للشعوب واهميتها التاريخية والثورية.

فان الاوهام الذاتية عن استحالة نشوب الحروب الوطنية وعدم اهميتها وعن الاستهانة بقوة وقدرات الثورات الوطنية التحررية التي اصبحت رافداً أساسيا هاما من الثورة العالمية الاشتراكية المعاصرة، قد ذهبت ادراج الرياح. ولم تعد الا سخافات مموجة الادعاءات التي جاء فيها ((انه في عصر هذه الامبريالية الجامحة لم يعد بالامكان حدوث اية حروب وطنية. وما المصالح الوطنية غير وسيلة خداع غرضها تسخير جماهير الكادحين الشعبية لخدمة عدوها اللدود الامبريالية)) فقد برهنت الحياة « ان الحروب الوطنية ضد الدول الامبريالية ليست ممكنة ومحتملة وحسب، بل هي امر محتوم وتقدمي وثورى)) وكذلك عهدت المزاعم التي تنكرت لحق الامم في تقرير مصيرها واستقلالها وبرهنت على صحة التقدير المنادي بأن: «استيقاظ آسيا وشروع البروليتاريا المتقدمة في اوربا بالنضال في سبيل السلطة يرمزان الى مرحلة جديدة في التاريخ العالمي بدأت في اوائل القرن العشرين» وانه « ليس في العالم قوة تستطيع ان تعيق انتصارها اي انتصار آسيا- الذي يحرر شعوب اوربا وشعوب آسيا سواء بسواء. «وكذلك ف» نحن نعلم ان الجماهير الشعبية في الشرق ستنهض بوصفها مشتركة مستقلة في الحياة الجديدة بوصفها صانعة للحياة الجديدة....» وانه «في اثر مرحلة استيقاظ الشرق ستحل في الثورة المعاصرة مرحلة اشتراك جميع شعوب الشرق في تقرير مصائر العالم كله لكيلا تكون مجرد وسيلة للثراء. ان شعوب الشرق تستيقظ لكيما تعمل حقا وفعلا ولكيما يسهم كل شعب «في تقرير مصير البشرية باسرها « ص ٢٩٧ حركة شعوب الشرق التحررية. كما لم يبق من حاجة ماسة لاقناع الاشتراكيين بمبدأ حق الامم في تقرير المصير ولا بحق الشعوب المستعمرة والمظلومة في التحرر وتأليف دولها الا في حالات نادرة كحالة الشعب الكردي مثلا. لذلك نركز بايجاز على بيان دحض.

الأشترائية الظاهرة وممارسة حق تقرير المصير

لما كانت الاشتراكية تستهدف القضاء على استغلال الانسان لاخته الانسان وعلى كل انواع الاضطهاد والتمييز والامتيازات للافراد وللأمم والقوميات، لذلك فان بعض الاشتراكيين رفضوا الاعتراف بالقوميات وحقوقها في تشكيل دولها المستقلة بذريعة ان الاشتراكية كفيلة بانهاء كافة انواع المظالم والأستثمار وخلق المساواة الحقيقية بين بني البشر في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والخ.

وقد سخر ماركس وبعده لينين من هذه الافكار الطوباوية والخيالية والمنافية لقوانين التطور الاجتماعي. صحيح ان ماركس كان يعتقد ان مسألة القوميات لاتحتل سوى اهمية ثانوية بالنسبة «للمسألة العمالية»، اذ كان يركز على تنظيم وتعبئة قوى الطبقة العاملة للثورة الاشتراكية ولكن نظرية ماركس «بعيدة عن تجاهل الحركات القومية بعد السماء عن الارض».

فقد كتب ماركس الى انجلس في ٧- حزيران- ١٨٦٦ يشجب نظرات زمرة ثرودون « التي تعلن ان القوميات امر اخرق وتهاجم بسمارك وكاريبالدي. «- في ٢٠- حزيران- ١٨٦٦ كتب الى انجلس يقول:

« امس جرت مناقشات في مجلس الاممية حول الحرب القائمة.... وقد «تمركزت المناقشات. كما كان ينبغي توقع ذلك حول مسألة القوميات «وموقفنا منها.... ان ممثلي» فرنسا الفتيان «- غير العمال-» قدموا وجهة النظر التالية: وهي ان كل قومية والأمة نفسها «هما من الاوهام البائدة. هذه شتيرنيرية برودونية....» ينبغي للعالم باسره ان ينتظر «نضوج الفرنسيين ليقوموا بالثورة الاجتماعية....لقد «ضحك الانجليز كثيرا عندما قلت في مستهل خطابي ان صديقنا «لافارغ والاخرين، الذين ألغوا القوميات يخاطبوننا بالفرنسية» اي بلغة لايفهمها تسعة اعشار المجتمعين. ثم ألمحت الى ان «لافارغ دون ان يدرك مايقول، يفهم كما يبدو من انكار القوميات امتصاصها من قبل الامة المثالية، الامة الفرنسية». ص١٩٩ المختارات- المجلد-٥-

ويستنتج مما تقدم ان المزاعم القائلة بانكار وتجاهل القوميات وحقوقها بحجة الثورة الاشتراكية التي تحل جميع المشاكل، انما هي مزاعم باطلة تؤدي في التحليل النهائي الى الدعوة الى صهر القوميات الصغيرة أو ابتلاعها من قبل الأمة المتقدمة والحاكمة وهي نظرية كوسموبوليتية المظهر ولكنها انصهارية واندماجية الجوهر لصالح الامة السائدة ضد الامم المسودة. ولذلك فان ماركس- على نقيض البرودونيين الذين ينكرون المسألة القومية «بأسم الثورة الاجتماعية» - «قد وضع في المرتبة الاولى مبدأ الاممية الاشتراكية الاساسي القائل ان شعبا يضطهد شعوبا اخرى لايمكن ان يكون حرا. هذا مع العلم ان ماركس يهتم قبل كل شيء بمصالح نضال البروليتاريا الطبقي في البلدان المتقدمة. وبلاستناد الى مصالح حركة العمال الالمان الثورية على وجه الدقة، طالب ماركس عام ١٨٤٨ بان تعلن الديمقراطية الطافرة في المانيا حرية الشعوب التي يضطهدها الالمان وبان تحقق هذه الحرية. وبلاستناد الى نضال العمال الانجليز الثوري على وجه الدقة، طالب ماركس عام ١٨٦٩ بفصل ايرلندا عن انجلترا. واطاف في هذه المناسبة «ولو ادى الامر بعد الانفصال الى الاتحاد».

بعرض مثل هذا المطلب فقط كان ماركس يربي العمال الانجليز فعلا بالروح الاممية. وعلى هذا النحو فقط كان بوسعه ان يعرض حلا ثوريا لهذه القضية التاريخية يجابه به الانتهازيين والاصلاحية البورجوازية التي لم تحقق حتى الان، بعد مضي نصف قرن «الاصلاح» الايرلندي. وعلى هذا النحو فقط، كان بوسع ماركس خلافا لمداحي الرأسمال الذين يزعمون بطوبوية حرية الامم الصغيرة في الانفصال واستحالة تحقيقها والذين يعلنون بان التمركز الاقتصادي والسياسي ايضا يتسم بطابع تقدمي- على هذا النحو فقط كان بوسع ماركس ان يدافع عن طابع هذا التمركز التقدمي بطريقة غير امبريالية ان يدافع عن تقارب الامم لا على اساس العنف، بل على اساس قيام اتحاد حر بين بروليتاريي جميع البلدان. على هذا النحو فقط كان بوسع ماركس ان يجابه الاعتراف الشكلي او المرئي في غالب الاحيان، بالمساواة بين الامم وحققها في تقرير مصيرها، بعمل الجماهير الثوري فيما يتعلق ايضا بحل قضايا القوميات». لينين ص ٤٥ المجلد-٦- المختارات - الطبعة العربية.

يتبين مما تقدم ان ماركس طالب حتى الديمقراطية الظاهرة ناهيك عن الاشتراكية الظاهرة باعلان حرية الشعوب المظلومة. وان في ذلك درسا وارشادا مفيدا لبعض الماركسيين الذين يزعمون خطأ بان حرية الشعوب في تقرير مصيرها لايمكن تحميلها للديمقراطية، للحركة الديمقراطية، للحكومة الديمقراطية بل يمكن ويجب حصرها على الحركة الاشتراكية والحكومة التي تقودها الطبقة العاملة فقط.

وبينا في هذا البحث كيف اوجب لينين على الاحزاب الاشتراكية ضرورة النضال بكل نشاطها من اجل حق الامم المضطهدة المظلومة في تقرير مصيرها بنفسها اي حقها في الانفصال السياسي وشدد على وجب نضالها لاثبات انها الان، وaban الثورة وبعد انتصار الثورة لاتكتفي باقرار حق تقرير المصير فحسب بل وستحرر ايضا الامم المظلومة وتقيم معها علاقاتها على اساس حرية الاتحاد- مع العلم ان حرية الاتحاد تظل مجرد ادعاء باطل دون حرية الانفصال. ويخون لينين الاحزاب الاشتراكية التي لاتؤدي هذا الواجب، من حيث الاعتراف والاقرار والتطبيق والممارسة.

ولماذا يجب على الاحزاب الاشتراكية تطبيق حق تقرير المصير بنفسها وتحرير الامم المظلومة بممارستها حقها في حرية الانفصال السياسي؟ مادامت الاشتراكية قد انتصرت وظفرت بالسلطة ومادامت الاشتراكية تعني القضاء على الاستثمار الطبقي والاستغلال والاضطهاد القومي؟

١- لأنه لا بد للاشتراكية الظاهرة ان تحقق بالضرورة الديمقراطية الكاملة ومن «ان تحقق بالتالي لا المساواة التامة في الحقوق بين الامم وحسب بل ان تطبق ايضا حق الامم المضطهدة المظلومة في تقرير مصيرها بنفسها اي حقها في حرية الانفصال السياسي». ص٣٦ المجلد ٦-

٢- لأنه لا بد منه لانتصار الاشتراكية على البورجوازية: « فكما انه يستحيل انتصار الاشتراكية اذا لم تحقق الديمقراطية الكاملة، كذلك لاتستطيع البروليتاريا ان تستعد للتغلب على البورجوازية اذا لم تشن نضالاً ثورياً شاملاً دائماً صادقاً في سبيل الديمقراطية». ص٣٧ المجلد ٦-

٣- لانه لا بد من تحرير الأمم المظلومة لتوطيد السلطة الاشتراكية ولانتصارها على اعدائها الطبقيين في الداخل والخارج. وقد برهنت تجربة ثورة اكتوبر الأشتراكية هذه

الحقيقية بشكل ساطع.

وكان بعض البلاشفة وفي مقدمتهم بوخارين يعارض إعطاء حق تقرير المصير للشعوب القاطنة في روسيا القيصرية لابقائها بالقوة في جنة الأستراكية. ووقف لينين والحزب البلشفي بحزم ضد هذه الآراء الخاطئة والضارة بالثورة الأستراكية. وبرهن التاريخ مجددا انه لولا تأييد الشعوب المظلومة والفلاحين في روسيا القيصرية لهلكت الثورة الأستراكية ولما توطدت ابدا.

* وقال لينين «ان القيصرية والملاكين العقاريين والراسماليين قد خنقوا عددا من شعوب اطراف روسيا- خنقوا لاتفيا وفنلندا الخ واستثاروا هناك الكراهية والحقد بالاضطهاد المزمّن. وأمست كلمة فيليكيروس- الروسي العظيم- اكره كلمة الى جميع هذه الشعوب المغمورة بالدماء».

ولكن سياسة البلاشفة عن اقرار وتطبيق حق الشعوب في تقرير المصير قد غيرت الموقف واقنعت الشعوب بان البلاشفة هم غير- فيليكيروس - هم اناس احرار، يؤيدون ويحققون تحرر الشعوب وحقها في تقرير المصير ولذلك فان البلدان التي انفصلت عن روسيا السوفياتية ووقعت تحت الحكم البورجوازي الوطني لم تستطع تعبئة شعوبها ضد روسيا السوفياتية غداة التدخل الخارجي أو الردة الروسية البيضاء. وان «جملة من البلدان قالت لنفسها صحيح اننا نكره شديد الكره روسيا العظمى التي خنقنا ولكننا نعلم ان الذين خنقونا هم يودينيج وكولجاك و دينيكين وليس البلاشفة» «ان الرئيس السابق لحكومة الحرس الابيض الفنلندية لم ينس كيف اخذ هو نفسه شخصا من يدي في نوفمبر ١٩١٧ الوثيقة التي كتبنا فيها دون تردد ان نعترف بلا قيد ولا شرط باستقلال فنلندا».

ويقول لينين ايضا لو ان الدول الصغيرة» سارت ضدنا فليس ثمة ادنى شك في اننا كنا منينا بالهزيمة».

لاحظوا هنا الموقف اللينيني من الشعب الذي يقرر الأنفصال حتى من دولة اشتراكية، وهو موقف الاعتراف دون تردد، دون قيد او شرط باستقلاله. وذلك لان هذا الشعب هو صاحب حق ممارسة حرية تقرير المصير وليس حزب الطبقة العاملة في البلاد الحاكمة. ولاحظوا كيف ادى ذلك الى منع تعاون حتى الحكومات البورجوازية المعادية للاشتراكية وللبلاشفة مع اعدائهما وذلك خوفا من مصير استقلالها وتحررها. وهذا ما ساعد على

توطيد السلطة الاشتراكية في البلاد السوفياتية.

٤- انه لا بد منه لتحقيق الهدف الاشتراكي الرامي الى تقارب الامم واتحادها الاختياري الحر واندماجها في المستقبل بحرية.

فالاشتراكية تريد وتفضل اتحاد الشعوب فيما بينها ولكنها تؤمن بان تحقيق ذلك منوط بتحرر الشعوب اولا و بنيلها حقا لتقرير مصيرها بانفصالها ثانيا ثم اتحادها الاختياري الحر. ان الاشتراكية تعتقد ان الاتحاد الاختياري بين الشعوب يجب ان يسبقه انفصال الشعوب عن الدول البورجوازية والاستعمارية ومن ثم اقتناعها وبقرارها الحر باقامة الاتحاد الاختياري. لقد استشهدنا بنصوص عديدة عن كون الأنفصال ضروريا وشرطا مسبقا وطريقا سليما للاتحاد الاختياري بين الشعوب.

وهكذا فعلت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى: فقد حررت غداة انتصارها جميع شعوب روسيا القيصرية المظلومة وحطمت اسوار سجن الشعوب فخرجت منها الشعوب المختلفة لتعلن دولها المستقلة كفنلندا وبولونيا و لاتفيا و ليتوانيا و استونيا و اوكرانيا والدول المسلمة في الشرق واذربيجان و جورجيا وارمينيا والخ.

وبعد مرور سبع سنوات وبعد ان جرى التمايز الطبقي بين البروليتاريا والكادحين من جهة والاقطاعية والبورجوازية الكبيرة من جهة اخرى داخل الكثير من هذه الشعوب، عادت هذه الشعوب وفكرت وقررت اقامة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عام ١٩٢٤ من دول اتحادية اشتراكية متساوية تملك حق الأنفصال حين تشاء. اي ان البلاشفة لم يحولوا رأسا روسيا القيصرية الى الاتحاد السوفياتي الحالي. بل حرروا الشعوب واعطوها حقا في الأنفصال و جربت هذه الشعوب ممارسة هذا الحق فرأت غالبيتها صلاحها وخيرها ومصالحها الحقيقية في الاتحاد الاختياري فقررت اقامة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ورفضت ذلك فنلندا وبولونيا و لاتفيا و ليتوانيا و استونيا دون ان تكريها او تجبرها الدولة السوفياتية على العيش بالقوة ضمن الأشتراكية الظاهرة بل اعطت لها الخيار التام.

ولكننا رأينا ان اعطاء الشعوب حقا في الأنفصال قد سهل توصلها بقناعاتها الخاصة الى ضرورة وفوائد الاتحاد الاختياري الا في الدول المتحررة التي سادت فيها الدكتاتورية البورجوازية السوداء أو خدعت فيها الجماهير الشعبية من قبلها.

٥- لأنه لا بد منه لتسهيل وتسريع التمايز الطبقي في المجتمع وتسهيل وتسريع التطور الاجتماعي فيه من الأقطاعية الى البورجوازية الديمقراطية ومن الديمقراطية الى الاشتراكية.

فبينما كان بوخارين يعارض اعطاء الشعب حقه في تقرير المصير ويطالب باعطاء العمال والكادحين في الشعب هذا الحق، يرد عليه لينين قائلاً:

«هنا ايضا يعتبر الرفيق بوخارين رغائبه على انها وقائع. فهو يقول «بانه لايجوز الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها. الأمة انما هي البورجوازية والبروليتاريا معا. ونحن البروليتاريين أترانا نعترف بحق بورجوازية حقيرة في تقرير مصيرها بنفسها. هذا لايتفق مع اي شيء. كلا عفوا فان هذا يتوافق مع ما هو موجود. فاذا نبذتم ما هو موجود كان ذلك ضربا من الخيال» ص ٥٧٢ حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية.

وردا على قول بوخارين «انا لا اريد ان اعترف الا بحق الطبقات الكادحة في تقرير مصيرها» يقول له لينين: «فانت اذن تقصد الاعتراف بما لم يتحقق فعلا في اي بلد كان باستثناء روسيا، هذا مضحك» ومالم يتحقق الا في روسيا كان التمايز الطبقي او الفرز الطبقي الواضح. وما العمل ازاء الشعوب المحرومة من هذا الفرز والواقعة تحت تأثير الرجعية؟ لا بد من اعطائها حق تقرير المصير و اذ ذاك لا بد من الأنتظار حتى تتطور الأمة وتتميز البروليتاريا عن العناصر البورجوازية وهذا ماسيحدث فعلا» ويسترد لينين قائلاً: « يجب ان تنال كل امة الحق في تقرير مصيرها بنفسها فان هذا يسهم في حرية الشغيلة في تقرير مصيرهم. ففي فنلندا تجري عملية تمايز البروليتاريا عن البورجوازية بسطوع كبير وقوه وعمق. وفي جميع الاحوال ستجري الأمور هناك على غير ما تجري عندنا. فاذا قلنا اننا لانعترف بالأمة الفنلندية بل بالجماهير الكادحة وحدها كان ذلك منا تفاهة مابعدتها تفاهة فمن المستحيل عدم الاعتراف بما هو موجود. ان الواقع سيفرض نفسه بنفسه» ولذلك يصير لينين على انه: «يجب ان لاينص برنامجنا على حق الشغيلة في تقرير مصيرهم. ان هذا خطأ. انما يجب ان ينص على ما هو موجود. فما دامت الأمم على مراحل مختلفة من الطريق المؤدي من القرون الوسطى الى الديمقراطية البورجوازية ومن الديمقراطية البورجوازية الى الديمقراطية البروليتارية فان موضوعة برنامجنا صحيحة تماماً». ص ٠٨٢ حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية.

٦- انه لابد منه لتحقيق التحالف المبدئي الراسخ بين الروافد الثلاث للثورة الاشتراكية المعاصرة: الدول الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة الثورية في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة والتابعة والمظلومة.

لقد ادركت الاشتراكية الثورية منذ بداية ثورة اكتوبر وبكل وضوح وسطوع بان الثورة الاشتراكية المعاصرة تمتلك ثلاثة روافد وليست الطبقة العاملة الأوروبية وحدها كما كان شائعا في الماضي. وهي عدا حركة الطبقة العاملة الثورية في اوروبا حركة الشعوب التحررية الوطنية والدول الاشتراكية الفتية التي اتحدت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عام ١٩٢٤. ولذلك فان ايجاد التحالف بين حركة الطبقة العاملة الثورية وحركات الشعوب التحررية الوطنية والدولة الاشتراكية الجديدة يتطلب ويحتم لا الاقرار والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وحسب، بل تطبيق هذا الحق ومساعدة الشعوب على نيلها وممارستها ايضا. وذلك لان «الثورة الاشتراكية لن تكون لاكليا ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريين الثوريين في كل بلد ضد بورجوازيتهم- كلا- بل ستكون نضالا من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي تظلمها الامبريالية. نضالا من قبل جميع البلدان التابعة ضد الامبريالية العالمية.» ص ٢٩٦ المصدر السابق ولذلك ينصح لينين الشيوعيين في الشرق قائلًا لهم «ينبغي لكم ان توجدوا اشكالا اصيلة لهذا التحالف بين البروليتاريين الطليعيين في العالم كله وجماهير الكادحين والمستثمرين في الشرق الذين غالبا مايعيشون في ظروف القرون الوسطى. لقد حققنا في بلادنا على نطاق صغير ما ستحققونه انتم في بلدان كبيرة وعلى نطاق كبير.» وكذلك يؤكد لينين على انه «يتوجب السير ايضا على سياسة تحقيق اوثق التحالف بين جميع الحركات التحررية الوطنية وجميع الحركات التحررية في المستعمرات وبين روسيا السوفياتية.» ولتجسيد هذا التحالف رفعت الأممية الشيوعية الشعار التالي «يا عمال العالم ويا ابنتها الشعوب المظلومة اتحدوا».

وخاصة لان الثورة الاشتراكية، لايمكنها ان تحدث الا بصورة عهد يجمع الحرب الثورية التي تشنها البروليتاريا على البورجوازية في البلدان المتقدمة الى «جملة كاملة من الحركات الديمقراطية والثورية بما فيها حركات التحرر الوطني في الأمم غير المتطورة والمتأخرة والمظلومة».

ولتحقيق التحالف المنشود بين الروافد الثلاث يتطلب على الدولة الاشتراكية بجانب اقرار وتطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها ان تحقق التضامن الطبقي البروليتاري بالقضاء التام والمبرم على الاضطهاد القومي والظلم القومي اذ «مامن شيء يعيق تطور وتوطد التضامن الطبقي البروليتاري كالظلم القومي».

ومن ثم لأنه «من المهم للبروليتاريا بل قل من الضروري للبروليتاريا ضرورة مطلقة ان يضمن لها في النضال الطبقي البروليتاري الحد الاقصى من ثقة ابناء القوميات الاخرى. وماذا ينبغي لذلك؟ لاتكفي المساواه الشكلية.» بل لابد من اقرار وتطبيق حق تقرير المصير لضمان المساواة الحقيقية.

اما بالنسبة للطبقة العاملة الثورية واحزابها الماركسية اللينينية فعليها علاوة على الاعتراف والدعاية لحق حرية الانفصال للمستعمرات والشعوب المظلومة ان تقدم المساعدات المباشرة والفعلية لنضالاتها الثورية، لقواها المناضلة. «ينبغي لجميع الاحزاب الشيوعية ان تقدم المساعدات المباشرة للحركات الثورية في الأمم التابعة والمهظومة الحقوق وفي المستعمرات.» وبدون هذا الشرط الاخير الهام منتهى الأهمية يظل النضال ضد ظلم الأمم التابعة والمستعمرات كما يظل الاعتراف بحقها في الانفصال في دولة، مجرد إعلان كاذب». وكذلك يجب جعل « سياسة البروليتاريا الخارجية» هو « السير في تحالف مع الثوريين في البلدان المتقدمة ومع جميع الشعوب المظلومة ضد جميع الامبرياليين بشتى اشكالهم».

ص ٤٩٧ المختارات - المجلد-٦-.

وكذلك على الحركات التحررية الوطنية الثورية للشعوب المظلومة ان تدرك حقيقة انها تشكل رافداً هاماً في الثورة الأشتراكية المعاصرة وبالتالي ان تتحالف مع الدول الأشتراكية والطبقة العاملة الثورية في البلدان المتقدمة.

٧- لانه لابد منه لكسب عطف الشعوب المظلومة للدولة والثورة الأشتراكية الظاهرة. اذ يقول لينين «ان جمهورية روسيا الأشتراكية وحدها قد رفعت علم الحرب من اجل التحرر الوطني الفعلي: وفي الدنيا قاطبة يتحول العطف لصالحها. ولقد ظفرنا نحن بواسطة البلدان الصغيرة بعطف جميع شعوب الارض اي بعطف مئات ومئات الملايين من الناس.

٨- لأنه لا بد منه لمصادقية الاشتراكية ومبدئيتها ولاثبات احترامها لمبادئها وحرصها على الالتزام بها.

اذ من المعلوم ان الاشتراكية تدعو الى تحرير البشر من الاستغلال الطبقي والقومي، الى تحرير البشرية من المظالم الطبقية والقومية انها تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، بتحرير المستعمرات، وبمنع «ابقاء أمة بالعنف ضمن حدود دولة معينة» وهي التي رفعت شعار أية مصيبة تحل بشعب يضطهد شعبا آخرا و ان أمة تضطهد الأمم الاخرى لايمكن ان تكون حرة. لذلك فانها تفقد مصداقيتها و مبدئيتها وتبرهن على الانتهازية والمتاجرة بالمبادئ والشعارات اذا لم تطبق هي نفسها الشعارات التي رفعتها وطالبت الديمقراطية بتحقيقها.

٩- لان الاشتراكية الظاهرة لاتستطيع فرض نظامها بالقوة على الشعوب دون ان تدرك هي ضرورته وتبلغ مرحلة انجازه «ولان البروليتاريا الظاهرة لاتستطيع ان تفرض اية سعادة على شعب اجنبي دون ان تقوض بذلك انتصارها بالذات «على حد تعبير انجلز. ولان الاشتراكية ستقضي على كل اضطهاد قومي لانها تقضي على المصالح الطبقية التي تقود الى هذا الاضطهاد لذلك فحسب زعمهم لاجابة لتطبيق حق تقرير المصير في المجتمع الاشتراكي، ولكن الجواب هو:

« ماشأن هذه المحاكمة حول الشروط الاقتصادية للقضاء على الاضطهاد القومي التي يعرفها الجميع منذ زمن بعيد والتي لاجدال حولها حين تتناول المناقشة احد اشكال الاضطهاد السياسي ونعني به الحفاظ بالعنف على امة ضمن حدود دولة امة اخرى؟» علما بان مثل هذا الحفاظ مدان وممنوع من الاشتراكية. ثم ان انجلس لايعتقد مطلقا ان «العوامل الاقتصادية» تكفي بحد ذاتها للتغلب مباشرة على جميع المصاعب» و« ان البروليتاريا لن تصبح قديسة لمجرد انها قامت بالثورة الاجتماعية ولن تكون معصومة من الأخطاء و نواحي الضعف» «وان المبدأ الأممي الواحد بنظر انجلس الذي يطبقه على جميع الشعوب الاجنبية اي ليس فقط المستعمرة هو: ان فرض اية سعادة عليها يقوض انتصار البروليتاريا» ص ١٣٢ المختارات -٦-

حول الامكانية العملية لتحقيق حق تقرير المصير

كان «الأساس» الذي يعتمد عليه خصوم حرية تقرير المصير انما هو استحالة تحقيقها ولذلك كان يوصف الدفاع عنها بالطوبوية وباسناد التعصب القومي لدى الأمم المظلومة وبان الأستراكية وحدها تستطيع تحقيقها وفيها الكفاية.

الا ان الحياة وثورة اوكتوبر الأستراكية قد بددتا هذه المزاعم الباطلة. فقد تحققت حرية تقرير المصير على ايدي البلاشفة لجميع الشعوب التي كانت رازحة في سجن القيصرية الروسي للشعوب. وحصلت عشرات الأمم على استقلالها من بلدان المستعمرات. فقد ظهر الان للجميع ان ممارسة حق تقرير المصير ممكنة بل ضرورية ومشروعة. وان معارضتها طوبوية. مثلما ان الزعم بأن تأييد حق الأنفصال يعني مساندة نزعة التعصب القومي لدى الشعوب المظلومة زعم سخيف بل العكس هو الصحيح. يقول لينين:

« من يقول لنا: انكم بتأييدكم حق الأنفصال تؤيدون نزعة التعصب القومي البورجوازية لدى الأمم المضطهدة. هكذا تزعم روزا لوكسمبرك وهكذا يردددها بعدها في صحيفة التصويين، الانتهازي سيمكوفسكي الممثل الوحيد- ونقول هذا بالمناسبة - لاراء التصويين حول هذا الموضوع «ويرد لينين قائلاً» ونحن نجيب: كلا. إن البورجوازية هي التي يهملها هنا الحل «العملي». اما العمال فيهمهم التمييز مبدئياً بين اتجاهين: فطالما تناضل بورجوازية الأمة المضطهدة ضد الأمة المتسلطة فنحن معها دائماً وأبداً في جميع الظروف بعزيمة تفوق تأييد الاخرين جميعاً، لأننا ألد اعداء الأضطهاد نكافحه بجرأة واستقامة وطالما تعمل بورجوازية الأمة المضطهدة في سبيل تعصبها القومي البورجوازي فنحن ضدها اي اننا نقاوم امتيازات الأمة المتسلطة الظالمة واعمالها العنيفة من جهة ولا تسامح مطلقاً مع سعي الأمة المضطهدة وراء الامتيازات.

« واذا لم نرفع شعار حق الأنفصال ولم نجعله موضوعاً من مواضيع التحريض فاننا لانخدم مآرب البورجوازية وحسب بل نخدم ايضاً مآرب الأقطاعيين» واستبداد الأمة المتسلطة. وقد اورد كاوتسكي هذا البرهان ضد روزا لوكسمبورغ منذ زمن طويل وهو

برهان قاطع لا يدحض. فروزا لوكسمبورغ حين ترفض الأءتراف بحق الأنفصال الذي تضمنه برنامج ماركسيي روسيا وتخشي «مساعدة» البورجوازية القومية البولونية انما تساند عملياً غلاة القوميين الروس من جماعة المائة السود. انها تساعد عمليات المصالحة الأنتهازية مع امتيازات الروس (أومع ما هو شر من تلك الامتيازات).

« ان روزا لوكسمبورغ حين اندفعت في نضالها ضد نزعة التعصب القومي في بولونيا، قد نسيت نزعة التعصب القومي لدى الروس على الرغم من ان هذه النزعة هي الآن الأكثر خطرا اي انها اقل بورجوازية واشد اقطاعية وانها هي العائق الأساسي في وجه الديمقراطية والنضال البروليتاري. (ص 65-66) المجلد 5- ونقول نحن نعلم كما هي قريبة من واقعنا الحالي حيث يندفع البعض في محاربة (نزعة التعصب القومي الكردي)» المزعومة بذريعة معاداة الأنغالية القومية ويتناسون نزعة التعصب القومي البورجوازي العربي لدى العصابة العفلقية السوداء والحركة القومية البورجوازية العربية وهي النزعة الأشد خطرا والاكثر خطرا وهي النزعة التي تحارب الديمقراطية وتقمعها بوحشية وتفرض الفاشية في الحياة وتقمع الحركة العمالية والديمقراطية والتقدمية والاسلامية والقومية بوحشية متناهية، وهي التي اصبحت العائق الرئيسي والاساسي في وجه الديمقراطية والنضال العمالي في العراق. نعم كم هي جديرة بالتفحيص والاستيعاب والأعمال اقوال لينين الرائعة هذه بالنسبة للشيوخيين والاشتراكيين والتقدميين العرب في العراق وكردستان العراق. فهلا يفقهون ويستوعبون؟.

استحالة تحقيق حرية تقرير المصير للشعب الكردي !

لم يعد واردا من حيث المبدأ وبشكل عمومي الاعتراض القديم عن استحالة تحقيق حرية تقرير المصير للشعوب المظلومة بعدما تحررت الشعوب في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من الاستعمار المباشر وحققت عشرات الشعوب استقلالها الوطني وتجاوز عدد الدول مائه وستين دولة.

ولكن الاعتراض العتيد حول استحالة تحقيق حرية تقرير المصير للشعب الكردي مازال واردا لدى العديد من القوى. بدءاً بالدول الاستعمارية المعادية لشعبنا التي تحرص على صيانة الحدود الدولية القائمة في شرقنا ومرورا بالدول الأستراكية المتعاطفة مع شعبنا التي تعتبر المطالبة، بحق تقرير المصير طوبوية ولا تجد امكانية لتطبيق حرية الشعب الكردي في تقرير مصيره ومرورا بجميع الاحزاب العراقية المعارضة ووصول الى بعض الاحزاب الكردستانية نفسها وذلك على اختلاف مشارب واغراض ونيات هذه القوى من دول واحزاب وهيئات.

فالعديد من اصقاء الشعب الكردي ومحبي الخير له يرون استحالة تحرير وتوحيد الأمة الكردية في الظروف الراهنة. فما هو موقف الاتحاد الوطني الكردستاني من هذا الموضوع؟

ان الاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر الأمة الكردية، امة جديدة بحقها في تقرير مصيرها بنفسها أسوه بسائر الأمم أولاً ويعتقد ان الحل الجذري والنهائي للقضية الكردية لايمكن ان يتم إلا باستحصال الأمة الكردية لحقها في تقرير مصيرها بنفسها ثانياً فالحكم الذاتي مثلا ليس حلا للقضية الكردية بل هو اجراء ديمقراطي للتخفيف من آلام الشعب الكردي والتقليل من مصائبه وتلطيف المظالم القومية النازلة به.

والاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر ان المطالبة بحق تقرير المصير للامة الكردية مطالبة عادلة ومشروعة وضرورية. ولا يعتبر المناداة بحق تقرير المصير للامة الكردية كفرا

وضلالا ولا النضال الواعي والبصير والمبرمج في سبيل استحصاله طوباوياً أو ركضاً وراء حلم مميت.

وبالتالي فالأتحاد الوطني الكردستاني يرفض فكرة استحالة تحقيق حرية تقرير المصير للأمة الكردية ولكنه يعترف بصعوبات النضال الطويل الضروري لاستحصاله وبكون شعار حق تقرير المصير للأمة الكردية هدفاً استراتيجياً هدفاً من أهداف البرنامج الاستراتيجي للحركة التحررية للأمة الكردية وليس هدفاً آنياً ولا مرحلياً.

اما على النطاق العراقي- الدولة العراقية - فيرى في شعار حق تقرير المصير الشعار الصائب والضروري والممكن التحقيق بل واسهل منالاً من تحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان معا خاصة عندما يطالب الأتحاد الوطني الكردستاني بممارسة هذا الحق بشكل دولة قومية اتحادية في عراق ديمقراطي مستقل يضمن المساواة الحقيقية على اساس حق تقرير المصير للشعبين العربي والكردى. وكيف ذلك؟ يقينا ان تحقيق الأهداف الديمقراطية واستحصالها للشعب من برائن الطبقة البورجوازية البيروقراطية التي تستأثر بالحكم وخيرات الوطن، يقينا ان تحقيق هذه الأهداف كلها او بعضها مهمة صعبة يتطلب تحقيقها وانجازها جهوداً مضنية وشاقة وتضحيات جسام. وهذه الأهداف هي:

١- الديمقراطية تشمل حكم الاغلبية من الشعب عن طريق الانتخابات الحرة واطلاق الحريات الديمقراطية حرية الاحزاب والصحافة و النقابات والمنظمات المهنية والديمقراطية، و

٢- اقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي بمفهومه الحقيقي و

٣- تحرير المرأة ومساواتها بالرجل و

٤- اجراء الاصلاح الزراعي الجذري لصالح جماهير الفلاحين و

٥- عصرنة المجتمع العراقي والقضاء على بقايا الأقطاعية و العشائرية و خرافات القرون الوسطى.

٦- تصنيع البلاد لصالح التطور الاجتماعي ولصالح الشعب العراقي لا لصالح

البورجوازية الطفيلية الغير منتجة والغير مثمرة!!.

اذن فان حق تقرير المصير هو هدف واحد رئيسي من الأهداف الديمقراطية التي يجب النضال من اجلها وباعتبار الديمقراطية الهدف الرئيسي والاساسي المباشر للشعبين الشقيقين العربي والكردي بعد ثورة ١٤ / تموز التي حققت التحرر السياسي والاستقلال (بالشكل الذي تستطيع الثورات البورجوازية تحقيقه).

ومعلوم بدهة ان تحقيق هدف واحد من بين جملة اهداف أساسية، حتى اذا كان هذا الهدف اساسيا فهو اسهل منالا من تحقيق عدة اهداف اساسية ضمنها الحقوق القومية للشعب الكردي. هذا اولاً.

وثانياً: فان الهدف الديمقراطي الرئيسي الذي يهدد المصالح والامتيازات للبورجوازية البيروقراطية والذي يهدد وجودها وحكمها وبالتالي يسلبها السلطة والتحكم بمصير العراق كله بكردستانه وعراقه العربي معا هو الهدف الديمقراطي (الذي يحقق الحقوق والحريات الديمقراطية).

ونعني به تحقيق حكم الاغلبية عن طريق انتخابات حرة واطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وقواه.

فهذا يعني اسقاط حكم البورجوازية، يعني القضاء على سلطته وتحكمه بمصائر البلاد السياسية و الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، يعني سلبها الامتيازات والمصالح الهائلة والكثيرة التي تتمتع بها يعني انها دكتاتوريتها، انها حكمها على العراق وكردستان معا. ثالثاً: ولاريب ان هذا هو الخسارة الجسيمة الكبرى للبورجوازية: بينما لا يؤدي حق تقرير المصير للشعب الكردي حتى اذا كان بشكل الأنفصال الا الى خسارة جزئية وليست كلية، خسارة اقليمية وليست شاملة خسارة كردستان مع الاحتفاظ بالعراق العربي يعني خروج المجتمع الكردي من سطوتها وسيطرتها وبقاء المجتمع العراقي تحت سيطرتها وحكمها وسلطانها وبالتالي بقاء الطبقة البورجوازية حاكمة على مجتمعها العراقي.

ولاريب ان مصلحة البورجوازية البيروقراطية الطبقة تنهار وتنتهي باسقاط حكمها وانتقال الحكم الى اغلبية الشعب اي الى جماهير الشعب بينما تنضرر فقط ولاتنهار ولا تنتهي بخروج كردستان من سطوتها وحكمها ونطاق دائرة استغلالها واستثمارها.

هذا علما بان القوى التقدمية الكردية قد اجمعت على استعمال حق تقرير المصير بشكل الاتحاد الاختياري لا الانفصالي. وهذا يعني بقاء كردستان ضمن الدولة العراقية

المتحدة وبالتالي بقاء الروابط الأقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية التي تفيد الطبقة الحاكمة البورجوازية ايضا.

رابعا: ان البورجوازية البيروقراطية هي بحكم طبيعتها الطبقيية طبقة مستغلة تفضل مصالحها الطبقيية على مصالحها القومية فهي مستعدة لخيانة وطنها الخاص وشعبها الخاص لقاء تأمين مصالحها الطبقيية ناهيك عن التنازل عن بعض مصالحها ومجتمع ملحق بدولتها لقاء الحفاظ على مصالحها وسيطرتها على مجتمعها الاصلي فهي تفرز وتبعث شوفينيتها من اجل مصالحها الطبقيية وليست القومية، فالبورجوازية تبيع مصالحها القومية والشعارات القومية لقاء بقائها في الحكم والاحتفاظ بمصالحها الطبقيية الاستغلالية. لقد شهد التاريخ العربي لا خيانة الاقطاعية العربية والعوائل الاميرية العشائرية فقط بل وخيانة البورجوازية البيروقراطية العربية خيانة سافرة ومفضوحة ومن دون حياء وخجل لا امام الاستعمار بل وامام الصهيونية الاسرائيلية ايضا. فكيف بالتنازل عن استغلال لمجتمع غير مجتمعها وعن ارض وطن غير وطنها ولشعب غير شعبها الاصلي.

فاذا هددت الحركة التحررية للشعب الكردي وجود الحكم البورجوازي البيروقراطي فالبورجوازية لن تضحي بحكمها وامتيازاتها ومصالحها الطبقيية لابقاء كردستان تحت الحكم العراقي بل ستفضل حماية وجودها وحكمها في العراق على حماية احتلالها لكردستان العراق.

خامسا: خاصة وان البورجوازية البيروقراطية الحاكمة في العراق لاتفتقد النفط والزراعة والمياه والاراضي الزراعية ومعادن عديدة بخسرتها لكردستان العراق، وبالتالي فان الثروات النفطية العربية الباقية حتى بعد خروج كردستان من سيطرة البورجوازية البيروقراطية ثروات طائلة وهائلة.

فتحقيق حق تقرير المصير للشعب الكردي وحده لايغني القضاء على جميع مصالح البورجوازية ومصالحها وامتيازاتها الطبقيية كافة بل يعني حفاظ البورجوازية السيطرة الطبقيية السياسية والاقتصادية، على مجتمعها الاصلي، على مجتمعها العراقي وفقدان مصالحها الاستثمارية على مجتمع ملحق بها، على مجتمع كردستان العراق فقط بينما تظل الثروات والمصالح النفطية والمعدنية والزراعية والتجارية والسياسية تحت

سيطرته في العراق هذه الثروات والمصالح العديدة والهائلة والسيطرة السياسية والتي ستفقد كلها بتحقيق الديمقراطية الحقيقية في العراق. ولا ريب ان الجزء يضحى به في سبيل الكل، وان الاصل لا يترك للفرع وان كل المصالح لا يمكن ان يفدي بعض المصالح. سادسا: ان الثورة التحريرية للشعب الكردي هي بحكم ظروفها الخاصة والعرقية، الظروف السياسية والقومية ونسبة القوى من نوع الثورات التي تحقق اهدافها لا بتحقيق الانتصار العسكري الحاسم في ميدان المعركة العسكرية بل بالصمود وانزال الضربات المتواصلة بالعدو والحاق اfdح الخسائر والأضرار بالعدو وازعاجه الى درجه يفضل فيها الاقرار بالحقوق على مواصلة القتال مع الثورة. وذلك مثل الثورة الجزائرية او الفيتنامية. لذلك فان استمرار الكفاح الثوري الكردي وتصاعد نضال الشعب الكردي ضد سياسة الاستعمار الاستيطاني وما يشكل ذلك من اخطار على بقاء الحكم البورجوازي البيروقراطي يمكن ان يجبره على التنازل لصالح حق تقرير المصير وبشكل اتحاد اختياري.

سابعا: مثلما فرض النضال الكردي على الحكم العراقي الاقرار بحق الحكم الذاتي يستطيع هذا النضال الكردي الثوري المتعاضد والمتساعد والمتواصل وبعد يأس الحكم البورجوازي من القضاء عليه، يستطيع فرض حقيقة وجود الشعب الكردي وحقه في تقرير المصير بشكل الاتحاد الفيدرالي او الكونفيدرالي خاصة في ظروف استدامة التناقضات داخل المجتمع العراقي وظروف الحروب والمشاكل التي اوجدها الحكم مع ايران وسورية.

خاصة وان الحكم الصدامي هو الحكم الذي يحمي بقاء صدام في الحكم اولا ومصالح الطبقة البورجوازية البيروقراطية ثانيا وبقاء حزب البعث العفلقى كواجهة لحكم صدام الفردي الدكتاتوري وكمبرر ومسهل «لدكتاتورية صدام الفردية» باعتباره «القائد الضرورة والفذ والعبقري والاعظم وفارس الامة وباعت مجدها وباني وحدتها المستقبلية مع بضع عشرات من الاوصاف والامجاد» التي تسبغها عليه ابواقه الدعائية المأجورة. «فالرئيس القائد المهيب الركن صدام حسين العوجوي». هو فوق الجميع. فوق الشعب. وفوق الوطن. وفوق الجيش وحقوق الدولة. فبقائه اولا وبقاء حكمه ثانيا وبقاء البورجوازية البيروقراطية ثالثا والحزب العفلقى رابعا ويأتي بقاء كردستان ضمن حكمه في الدرجة الخامسة.

اذن فان اعطاء الحكم الفدرالي لكردستان ضمن الدولة العراقية اسهل عطاء او اقرارا من التنازل التام عن القيادة والحكم في العراق وكردستان، من عودة « الرئيس القائد » الى التسكع في المنافي والغربة- هذا اذا سلم بعد خروجه من الحكم بحياته - ومن اسقاط الحكم الدكتاتوري البورجوازي البيروقراطي ومن اخراج العفالققة من الحكم وما سيعقبه من اصدار الكتب السوداء بل المجلدات السوداء عن جرائم « الحزب وقائده الضرورة » وما سيعقبه من الانتقام والأشهار والفضح والادانة، ومن انتهاء للبعث العقلي ومن القصاص العادل الذي سينزل حتما بقادته المجرمين وجلاوزته الأثمين. ان «زعامة الرئيس القائد صدام حسين» وصيانتها وادامتها هي اغلى واثمن من العراق كله بكردستانه ووسطه وجنوبه لدى العفالققة ومن اجلها اريقت وتراق دماء مئات الالوف من العراقيين وتهدر عشرات الالوف من ملايين الدنانير وخربت الصناعة والزراعة والحياة الأقتصادية والاجتماعية في العراق كله. فما شأن كردستان العراق؟ وما قيمتها بالقياس الى بقاء زعامة صدام وحكمه الدكتاتوري وحزبه العقلي ونظامه البورجوازي البيروقراطي؟ انه لاشك ولاريب لدى احد من العارفين بحقيقة نوايا صدام ورهطه الذين يضحون بالعراق كله فداء لقيادة صدام، ان التضحية بكردستان العراق حتى (بانفصالها عن العراق) اسهل وافضل واكثرقبولا ورواجا مئة مرة من التضحية بقيادة صدام و وجود حزبه وحكمه ونظامه، وهي النتيجة المنطقية لتحقيق الديمقراطية الحقيقية في العراق والحكم الذاتي لكردستان.

لذلك فان استحالة تحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان الاكثر احتمالا من استحالة تحقيق حق تقرير المصير للشعب الكردي. علما باننا لانرى استحالة أية واحدة منهما بل نرى امكانية تحقيق الديمقراطية وحق تقرير المصير للشعب الكردي اذا هبت الجماهير العربية من غفوتها و وجدت الطليعة القادرة على تنظيمها وتعبئتها وزجها بجانب الثورة الكردية التحريرية في معمعان المعركة الكبرى لتحرير العراق وكردستان من الطغمة الصدامية الآثمة.

هذه الطغمة التي برهنت - في تعاونها مع المستعمرين وتخاذلها مع الشاه الايراني وتحالفها مع الرجعيين العربية والتركية - انها مستعدة للمخاطرة بكل شيء من اجل البقاء في دست الحكم في العراق. فهي قد خانت العروبة و البعث ومبدئهما و داست على

القيم العربية والاسلامية وفضلت عار التعاون مع الاستعمار والمساومة مع الشاه من اجل الوصول للحكم والبقاء فيه. فهو اذن لايعبأ بأية روادع او شعارات قومية شوفينية و متطرفة لقاء البقاء في الحكم العراقي.

اذن فان تحقيق حق تقرير المصير للشعب الكردي بشكل اتحاد اختياري اسهل منالا من تحقيق الديمقراطية الحقيقية بمعنى انهاء الدكتاتورية الصدامية وتسليم الحكم الى ممثلي الشعب وتحقيق الحكم الذاتي الحقيقي معاً.

هنا وفي حالة بقاء الحكم البورجوازي في بغداد فان تحقيق الحكم الذاتي الحقيقي لايقبل صعوبة عن تحقيق حق تقرير المصير بشكل الاتحاد الاختياري خاصة اذا تبدلت موازين القوى لصالح الحركة التحررية الثائرة للشعب الكردي.

اما في حالة النضال لاسقاط النظام فيجب التأكيد على ان الاسقاط لايقبل بل يزيد صعوبة وتحقيقا من حق تقرير المصير للشعب الكردي.

واذا تم الاسقاط الحقيقي للنظام (للابتديل في الوجوه او بحركة تصحيحية) فان المجال سيكون مفتوحا وان الضرورة ستكون ماسة لحل جميع المعضلات التي تواجه المجتمع العراقي وفي مقدمتها المسألة الكردية: وهي مسألة قومية لاتحل الا بحق تقرير المصير لان الحكم الذاتي ليس حلا للمسألة القومية بل هو تخفيف للام مصائب المظالم القومية النازلة بالشعب المحروم من حق تقرير المصير. فالحل الصحيح والمطلوب للمسألة القومية ليس الا حق تقرير المصير. وسنشرح هذا الموضوع في الفصل الخامس بمزيد من التفصيلات.

فالتطور والتحرر في المجتمع العراقي وحل المعضلات العراقية المستعصية وكذلك ايجاد الحلول لمشاكل العراق الاساسية، كل ذلك يتطلب حل المسألة الكردية، وهذا الحل لا يكون الا بحق تقرير المصير كما برهنت الاشتراكية العلمية وتجارب نضالات الشعوب. هذا فضلا عن حقيقة ان النضال من اجل الاهداف الديمقراطية والأشترابية لايتطلب الا عدالة وصواب الهدف وانسجامه مع مستلزمات التطور الاجتماعي وليس وفق الامكانيات الحالية او الانية لتطبيقه.

فالديمقراطية الحقيقية مثلا هدف يناضل من اجله الشعب العراقي منذ ثورة ١٩٢٠ العراقية دون ان تتحقق الديمقراطية بعد مرور ٦٧ عاما على ثورة العشرين بل تفاقمت

الدكتاتوربة الفردية حتى اصبح الناس يترحمون على العهد الملكي ناهيك عن عهد ثورة الرابع عشر من تموز الوطنية.

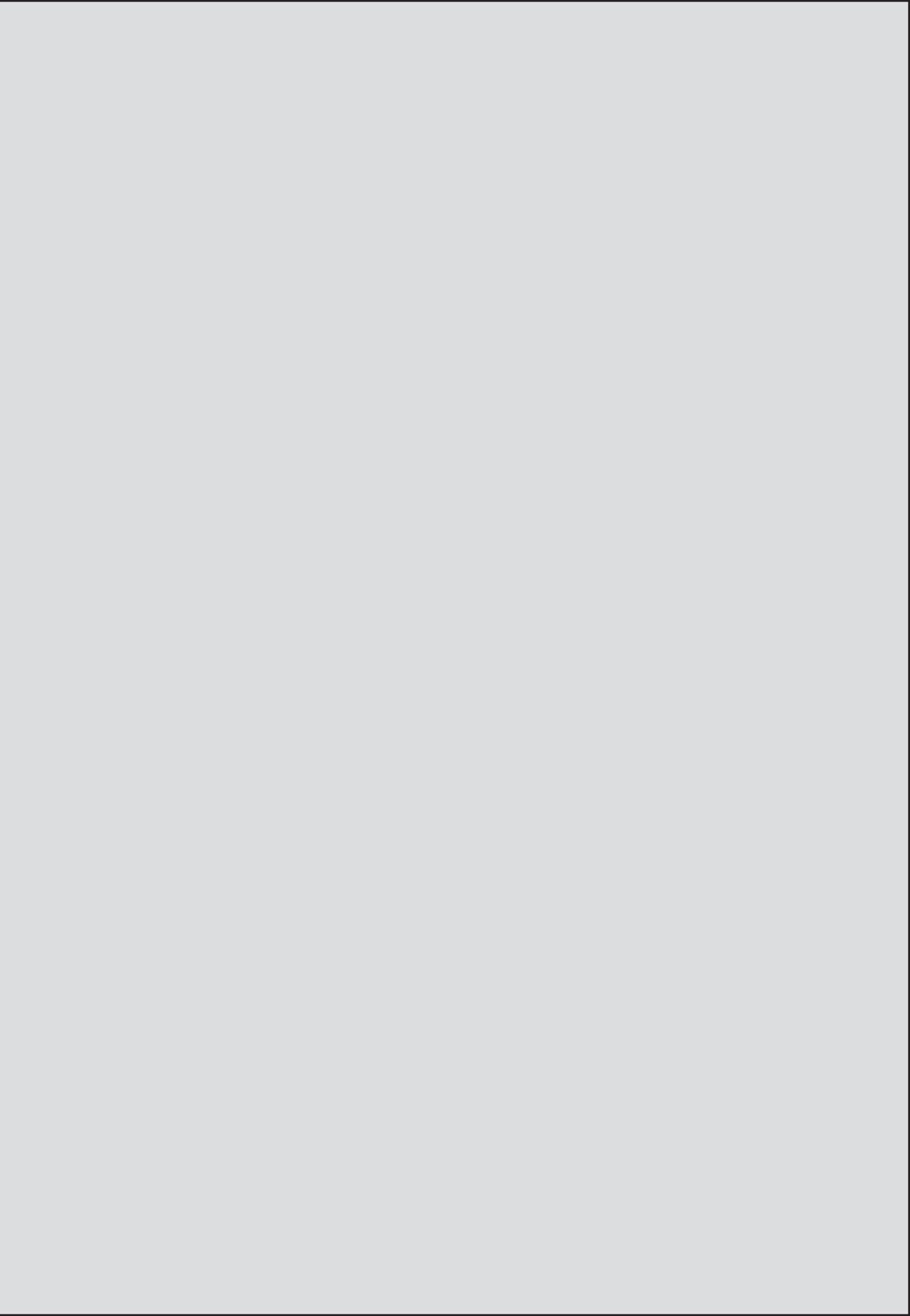
كما ان الأمة العربية تناضل منذ قرن من الزمن في سبيل التحرر والديمقراطية والوحدة القومية دون ان تحقق اياً من هذه الاهداف الاساسية بشكل سليم وصحيح. كما ان الحركة الاشتراكية العالمية تناضل منذ صدور البيان الشيوعي قبل ١٤٠عاما من اجل تحويل اوربا الى الأشتراكية دون ان تحقق الهدف حتى الان. وهكذا دواليك. فاذا ليس من الضروري لوضع حق تقرير المصير كبنء في البرنامج او كشعار رئيسي لحركة تحررية ثورية ان يكون قابلا للتحقيق فورا أو قريبا. علما بان الشعب الكردي لم يحقق حتى الحكم الذاتي في العراق حتى الان رغم نضاله منذ ٧٠ عاما في سبيل التحرر الوطني والديمقراطية.

ان النضال من اجل هدف اساسي (كحق تقرير المصير) يكون واجبا وصائبا ولازما وضروريا عندما يكون الهدف حلا لمعضلة حقيقية تواجه المجتمع في تطوره وبالتالي تتطلبه مستلزمات التطور الأجتماعي وقوانين التطور الاجتماعي.

والشعب الكردي بنضاله من اجل حق تقرير المصير يحقق فوائد اخرى مثل تحديد الحل العلمي و وضعه في برنامج النضال بينما يعني تبديل هذا الحل العادل بالحكم الذاتي خءاءا للجماهير وتضليلا لقواها المناضلة وتحريفا لنضالها الثوري، ومثل كسب العطف الدولي والأممي جراء مطالبته بحق مشروع معترف به دوليا وانسانيا واشتراكيا كحق تقرير المصير ويخرج به القضية الكردية من نطاق قضية داخلية عراقية بحتة الى الميدان الدولي. ومثل تحديد الحلفاء والاعداء على اساس الموقف من القضية الكردية وحلها. فكل من يعارض حق تقرير المصير للشعب الكردي انما يعارض في الحقيقة والواقع الحل الحقيقي للقضية الكردية كما يعادي نضاله التحرري العادل ويدوس على المبادئ التقدمية والاشتراكية. وتحديد الحلفاء والاعداء شرط اساسي للانتصار في الثورة.

الفصل الخامس

نعم للاتحاد الاختياري لا للوحدة اللاحقية



نوعان من العلاقات بين الشعوب

عرف التاريخ نوعين رئيسيين من العلاقات والارتباطات بين الأمم المختلفة العائشة تحت ظل دولة واحدة. وتحددت طبيعة ونوعية هذه العلاقات والارتباطات بطبيعة الدولة المركزية ونوعية نظامها ويكيفية جمع ولم هذه الأمم في ظل الدولة المركزية بمعنى هل ان هذه الأمم أخصعت وأدخلت ضمن هذه الدولة بالاجبار والاحتلال والقهر أم انها قررت بارادتها الحرة وعبرت في جو من الحرية والديمقراطية عن رغبتها في العيش معا تحت ظل دولة مركزية واحدة وذلك دون اكره او اجبار.

والنوعان الرئيسيان لهذه العلاقات والارتباطات بين الأمم هما الوحدة الأحاقية اولا التي ظهرت في العهود الاقطاعية والاستعمارية والبورجوازية. وثانيا الاتحاد الاختياري الذي ظهر مع تطور وتنامي وتوسع الديمقراطية في بلد غير استعماري هو سويسرة، والذي تحقق بأجلى مظاهره واحسن انواعه في عهد الثورة الاشتراكية وفي الدولة الاشتراكية الاولى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن ثم ظهر الاتحاد الاختياري في بعض الدول الديمقراطية الشعبية. ولكن الدول المتحررة في اسيا وافريقيا لم تستطع تحقيق الاتحاد الاختياري في دولها المتعددة القوميات حتى بعد التحرر من الاستعمار وتحقيق الأستقلال السياسي وذلك في العديد من الدول المتعددة القوميات مثل العراق والسودان وتركيا ونيجيريا وباكستان و الخ.

ان الوحدة اللاحاقية قائمة على الضم والاجبار بالاكراه، على ضم ارض شعب او قومية بالعنف ودون رغبته الى دولة معينة واجبار ذلك الشعب على الرضوخ والرزوخ لسيادة هذه الدولة. وذلك دون موافقة هذا الشعب في استفتاء حر ودون احترام حق هذا الشعب في تقرير مصيره بحرية تامة. وتتميز هذه الوحدة فضلا عن كونها قسرية واجبارية وبالاكراه، بغمط حقوق القوميات المحكومة وتعرضها الى الأضطهاد القومي والتمييز وحرمانها من المساواة الحقيقية والحقوق والحريات الديمقراطية. وتسود في مثل هذه الدول المتعددة القوميات قومية اكثر تطورا أو عددا تعتبر القومية السائدة او الحاكمة او الظالمة وتخضع

فيها القوميات الاخرى لحكم هذه القومية وتدعى بالقوميات المحكومة او المسودة والمظلومة. وطبيعي ان الحاكم الحقيقي في الأمة السائدة أو الحاكمة والظالمة هو طبقة استغلالية أو طبقتان كالاقطاعية والبورجوازية والملاكين العقاريين. هو الطبقة الأقتصادية الاقوى اقتصاديا والسائدة سياسيا في الأمة الحاكمة والسائدة.

فالجوهر الحقيقي لهذه الوحدة اللاحاقية هي سيادة المصالح الأقتصادية التجارية والأستغلالية والستراتيجية وغيرها لهذه الطبقات الظالمة الأقوى اقتصاديا والسائدة سياسيا والتي لاتكتفي باستثمارها واستغلالها للكادحين من بني جلدتها في مجتمعها الخاص فقط بل توسع استثمارها واستغلالها ومظالمها لتشمل الشعب المحكوم والمظلوم مجتمعة الملحق بالدولة المتعددة القوميات.

ان هذا النوع الألاحقي من الوحدة لايمكن ان يحقق التأخي والتضامن والتلاحم بين الأمم العائشة في ظلها بل تخلق البغضاء والأضطهاد والتنافر و توجد التمييز والتفرقة والامتيازات مما يؤدي الى جعلها وحدة قسرية مكروهة من القوميات المظلومة، وحدة اجبارية ضعيفة البنيان، هشة الكيان والتركيب، تعرقل التطور الأقتصادي والأقتصادي والسياسي والثقافي والحضاري لشعوب الدولة المتعددة القوميات كما تجعل تلك الدولة نفسها ضعيفة ومعرضة للانهييار.

اما النوع الثاني فهو الاتحاد الأختياري الحر وهو اتحاد اخوي بين قوميات وشعوب متحررة من المظالم القومية والأمتيازات والتمييز، وراغبة في العيش معا بمحض ارادتها تحت ظل دولة واحدة متحدة ويتالف هذا الأتحاد بعد تحرر هذه القوميات والشعوب من الوحدة الألاحاقية ونيلها حقها في تقرير المصير ومن ثم بالاعراب الحر عن الارادة الشعبية للشعوب المكونة للاتحاد الأختياري الارادة التي تؤسسه في ظل دولة ديمقراطية حقيقية أو ديمقراطية شعبية أو اشتراكية، تضمن المساواة التامة لهذه الشعوب والقوميات وحقوقها القومية بما فيها حق الأنفصال عن الدولة الديمقراطية المتحدة.

ان هذا النوع يتميز بكونه اتحادا حرا واختياريا بارادة حقيقية للشعوب التي تؤلفه وبالمساواة التامة بين اطرافه في الحقوق والواجبات وبممارسة السلطة على ارض وطن كل طرف من قبل شعبه، وبصيانة الوجود القومي وارضه وثرواته وثقافته الديمقراطية وتمثيل الدولة المركزية الديمقراطية لهذه الشعوب جميعا دون ان يكون هناك سائد أو

مسود ودون تمييز أو تفريق وذلك بعد انتهاء الأضطهاد القومي و بتحريم وادانة التمييز على اساس قومي أو لغوي أو طبقي و برفض مطلق لاعطاء امتياز خاص لاية امة من الأمم الأتحادية.

شهد التاريخ هذا النوع من الاتحاد الأختياري لأول مرة في سويسرة الديمقراطية حيث تعيش ثلاث قوميات رئيسية هي الألمانية والفرنسية والايطالية و اقلية قومية صغيرة وحيث تتوفر الديمقراطية باوسع معانيها السياسية والاعلامية والثقافية وبحرياتها الديمقراطية المطلقة والتامة.

اما النوع النموذجي للاتحاد الأختياري بين الشعوب المتحررة من الأضطهاد واللاحق والاستعمار والاستغلال فهو النموذج السوفياتي: اتحاد الجمهوريات الأشتراكية السوفياتية في عهد لينين.

اللاحق والأشترائية والتحرر

ما هو الألاحق؟ وما موقف الأشترائية منه؟ وما هو علاقتة بتحرر الشعوب وتطورها؟ ورد تعريف الألاحق في الأدبيات الأشترائية والسوفياتية بصيغ عدة وجوهر واحد. ولذلك نرى من المفيد ان ننقل اهم الصيغ التي عرفت الألاحق:

١- في مقالة بصد الكاريكاتور عن الماركسية ورد عرضا التعريف التالي.
واقع ان الألاحق- أي ضم ارض اجنبية خلافا لارادة سكانها اي انتهاك حق الأمم في تقرير المصير....الخ.

٢- في بحث خلاصة المناقشة حول حق الأمم في تقرير مصيرها ان مفهوم الألاحق يفترض عادة:

١- مفهوم العنف (الضم بالعنف)

٢- مفهوم الأضطهاد القومي الاجنبي (ضم منطقة اجنبية) الخ

٣- مفهوم ((خرق الوضع الراهن))

((وعيئا تحاولون التهرب فلن تتمكنوا من اجتناب النتيجة المحتومة وهي ان الألاحق خرق لحرية امة من الأمم في تقرير مصيرها وتعيين حدود دولة من الدول خلافا لارادة السكان)) ص ٩٧ المجلد ٦-

٣- وفي بحث عن الحرب والثورة اورد لينين التعرف التالي لللاحق ((ان كل شعب ضم الى شعب اخر بقرار من القيصر ومن الحكومة لا بملء اختيار وحرية اغليبيته هو شعب ملحق مستولى عليه. ان رفض الألاحقات يعني منح كل شعب الحق في تكوين دولة منفردة أو في العيش في اتحاد مع من يشاء. هذا الجواب واضح تماما لكل عامل واع نوعا)). ص ٢٥٨ حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية.

٤- وردفي بيان الحكومة السوفياتية الفتية عن اللاحق بعد يوم من قيام الثورة مايلي:

((وان الحكومة لتقصد باللاحق او الاستيلاء على الأراضي الاجنبية- حسب مفهوم الحق عن الديمقراطية عامة والطبقات الكادحة خاصة- كل ضم لقومية صغيرة أو ضعيفة

تقوم به دولة كبيرة او قوية الى كيانها دون ان تعبر هذه القومية عن موافقتها ورغبتها تعبيرا دقيقا جليا حرا بغض النظر عن الوقت الذي تم فيه هذا الضم القسري وكذلك بغض النظر عن درجة تطور او تأخر الأمة المضمومة بالقوة او المحجوزة بالقوة في حدود الدولة المعنية واخيرا بغض النظر عن المكان الذي تقيم فيه تلك الأمة سواء في اوربا أو في البلدان النائية ماوراء المحيطات. ((واذا احتجرت امة اي كانت بالقوة في حدود دولة معينة ولم تمنح الحق- على الرغم من الرغبة التي عبرت عنها سواء في الصحافة أو في المجالس الشعبية أو في قرارات الأحزاب أو بالتمرد أو الانتفاضات ضد الأضطهاد القومي نقول لم تمنح الحق لتقرر بتصويت حر بعد الجلاء التام لجيوش الأمة الظالمة أو بشكل عام أمة اقوى من دون ادنى اكراه مسألة اشكال كيانها السياسي فان ضم هذه الأمة يعتبر الحاقا اي استيلاءا وعنفاء)) ص ٢٧٠ حركة شعوب الشرق. اذن ما هو جوهر الألاحق في، المفهوم الأشتراكي العلمي؟!
جوهرة الألاحق هو:

- ١- ضم شعب وارض اجنبية الى دولة شعب اخر بالاكراه والاجبار أو العنف.
 - ٢- ضم شعب وارض اجنبية الى دولة شعب اخر دون اجراء استفتاء حر ودون موافقة الشعب الملحق بالدولة التي ستحكمه ودون رضاه واختياره هذا الضم بتصويت حر.
 - ٣- ابقاء شعب أو احتجازه ضمن حدود دولة متعددة القوميات بالقوة أو بالاكراه وعدم اعطائه الحق بتصويت حر وبارادته الحرة ليقرر بمحض رغبته شكل كيانه السياسي وذلك بعد جلاء قوات الأمة الحاكمة عن ارض هذا الشعب كي يكون اختياره حرا وحقيقيا وصادقا.
 - ٤- رفض حق هذا الشعب في تقرير مصيره بنفسه، وحرمانه من اقامة دولته القومية المستقلة وتعيين حدود الدولة خلافا لرغبة السكان.
- فاللاحق هو خرق لحرية الشعب في تقرير مصيره بنفسه، هو انتهاك لحق تقرير شكل الكيان السياسي الذي يريده، هو اجبار لشعب مظلوم محروم من حقوقه القومية والديمقراطية على البقاء ضمن الدولة التي تحكمه، هو منع الشعب المظلوم من حقه في تكوين دولة منفردة أو اختيار العيش بحريته في اتحاد حر مع من يشاء من الأمم.

اضرار اللاحق ولماذا تعارضه الاشتراكية؟

اللاحق الذي هو وليد الأحتلال والاستعمار والاستيلاء على ارض شعب مظلوم، يلحق الألاحق اضرارا فادحة بحقوق وباخوة الشعوب وكذلك بالتضامن والتلاحم الكفاحي بين العمال والكادحين و الشعوب المناضلة ضد الأستعمار والرجعية ويعرقل التطور والتحرر للشعوب المظلومة خصوصا وكذلك للأمة الحاكمة التي لايمكن ان تكون حرة لانها تضطهد الأمم الأخرى. وتوضيحا نقول ان اللاحق يسبب الأضرار الأساسية التالية:

١- ان الألاحق يعرقل التحرر الوطني للأمة المظلومة ويسلبها حقها في تقرير المصير وبالتالي يعرقل نيلها الحرية و الأستقلال والحرية السياسية والثقافية. اما بالنسبة للأمة الحاكمة فان الألاحق يحد من حريتها ومن اعتاقها من القيود الدكتاتورية والرجعية. فالطبقة السائدة في الأمة الحاكمة تجعل من الألاحق في كثير من الأحيان وسيلة وذريعة لفرض الدكتاتورية أو قيود رجعية أو اجراءات تعسفية و منافية للديمقراطية تشمل الدولة كلها ولذلك فان شعبا يضطهد شعوبا اخرى لايمكن أن يكون حرا تماما.

٢- ان الألاحق يعرقل التطور الأقتصادي والاجتماعي والسياسي للأمة المحكومة ويعرقل التنمية والتحضر والعصرنة ونشر الثقافة والعلوم والفنون. اما بالنسبة للدولة نفسها فقد بينا سابقا كيف ان الدولة القومية هي التي تناسب التطور الراسمالي والاجتماعي بينما تكون الدولة المتعددة القوميات اقل تقدما وتحضرا وتطورا.

٣- ان اللاحق الذي يقوم اساسا على المظالم القومية والأضطهاد القومي و الأمتيازات لأمة على اخرى وحرمان شعب من حق تقرير المصير ومن السلطة وامتيازاتها، يسبب خلق البغضاء والتنافر ومن ثم العداوة بين الشعوب **الظالمة و المظلومة** ثم تؤدي هذه العداوة الى المنازعات والأختلافات والكراهية.

٤- ان الألاحق يمنع التحالف النضالي المتين أو يعرقل التلاحم الكفاحي بين الشعوب المظلومة ويشكل عقبة كبرى في هذا الطريق المؤدي الى الأنتصار على الأستعمار و الدكتاتورية.

٥- ان الألاحق يعرقل التضامن الطبقي بين الطبقة العاملة في الأمة المظلومة

والطبقة العاملة في الأمة الظالمة.

٦- ان الألحاق يؤدي الى تفاقم التناحرات واشتداد خطر الحرب بين الأمم المظلومة والظالمة و كذلك في المنطقة المتواجدة فيها تلك الدولة المتعددة القوميات.

٧- ان الألحاق يسبب استنزاف طاقات وقدرات الشعوب المظلومة والظالمة معا في العالم الثالث خصوصا وهدر امكانياتها العسكرية والأقتصادية والثقافية وغيرها في منازعات ومشاحنات عقيمة لاتفيد الا المستعمرين. والمثال على ذلك الحرب الكردية العراقية منذ اكثر من ربع قرن والحرب في جنوب السودان وفي اريتريا.

٨- ان الألحاق يخلق في الدولة المتعددة القوميات و خصوصا في العالم الثالث، الأرضية المناسبة والمجال الملائم للاستعمار كي يلعب لعبته القذرة وفق سياسة فرق تسد واشعال الفتنة و الأقتتال الداخلي فيها وكذلك استثمار الألحاق لصالح فرض مشاريعه ومخططاته. فالأستعمار فرض المعاهدات الجائرة على العراق باستغلال الحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية و فرض معاهدة سعد اباد ومن ثم حلف بغداد المشؤوم باستغلال تقسيم كردستان والحاق اجزائها بالدول التركية و الايرانية والعراقية مثلا.

اضرار الالحاق في العراق

صحيح ان الأستعمار البريطاني قد استفاد كثيرا وحقق اغراضا استعمارية هامة بالحاقه كردستان الجنوبية بصنيعته الدولة العراقية كما بينا وشرحناه في الفصل الثاني و ذلك في المجالات الأقتصادية والنفطية والاستراتيجية والعسكرية و غيرها ولكن الخاسر الأءظم كان الشعب الكردي الذي فقد حريته و حقه في تقرير المصير وتشكيل دولة قومية وحقه في استثمار ثروات كردستانه النفطية والزراعية والمعدنية لصالح تطوير مجتمعه، كما ان الجماهير الشعبية العربية قد خسرت بدورها خسائر عديدة. فالأستعمار البريطاني قد حقق **الفوائد** والمكاسب التالية من الحاق كردستان الجنوبية بصنيعته الدولة العربية العراقية التي قرر تشكيلها عام ١٩٢٠ بعد ثورة حزيران/١٩٢٠/ الوطنية العراقية.

فوائد الالحاق للاستعمار البريطاني

- ١- تفادي النفقات الباهظة التي يقتضيها الأحتلال. فقد وجد الأستعمار البريطاني في حكام العراق البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان ويجبي نفقاتها ونفقات سحق الحركة القومية الكردية من جماهير العراق الكادحة بدلا من ان تقع على كاهل الحراسة البريطانية على حد التعبير الرائع للاستاذ عزيز شريف.
- ٢- تحقيق نهب ثروات كردستان النفطية بهدوء وتحت العباءة العربية للحكومة العراقية حيث عقدت بريطانيا اتفاقية نفطية معها.
- ٣- منع قيام حكومة كردية برئاسة الشيخ محمود الحفيد، الأثر الرافض للعبودية والتبعية لبريطانيا والمتجه نحو الأتحاد السوفياتي لاقامة الصداقة والتحالف معها. هذه الصداقة و هذا التحالف اللذان كانا يشكلان خطرا على المصالح البريطانية والفرنسية والأميركية في الشرق الأءنى والاوسط كليهما نظرا لأهمية كردستان الاستراتيجية والنفطية والسياسية وبالتالي الأبقاء على كردستان تحت السيطرة البريطانية.

- ٤- دفع الأخطار الناجمة عن وجود حكومة كردستان المستقلة على المصالح الأستعمارية الأقتصادية والسياسية والأستراتيجية. خاصة لما لكردستان من اهمية استراتيجة ونفطية وسياسية و جغرافية والخ.
- ٥- ان احكام السيطرة البريطانية على كردستان بضمها الى العراق الواقع تحت انتدابه والمقيد باغلال المعاهدات الجائرة يعني احكام السيطرة على العراق كله. اذ ان ((من الجلي جدا ان موقع كردستان الستراتيجي يسيطر سيطرة مباشرة على بقية العراق (العربي) ويجعل من تحرير عرب العراق شبه مستحيل مادامت كردستان تحت السيطرة الأمبريالية. وهو فضلا عن ذلك يؤثر بدرجات مختلفة على مصائر شعوب الشرق الأدنى جمعاء)) كما يفسر الأستاذ عزيز شريف بحق.
- ٦- جعل الكيان العراقي هزيلا وعرقلة تطوره الأقتصادي والسياسي والصناعي والثقافي بجعله دولة متعددة القوميات، مشغولة بالمشاكل القومية و مهام سحق الحركة القومية الكردية لصالح بريطانيا ومصالحها.
- ٧- الابقاء على الأرضية اللازمة لممارسة سياسة فرق تسد واللعب بالورقة الكردية بوجه اية حركة قومية عربية شوفينية تنكر حقوق الشعب الكردي اي لاتستطيع ضمان التحالف معها ومعادية لبريطانيا أو متعاونة مع دولة استعمارية اخرى او مع الفاشية الايطالية ومن ثم النازية الالمانية.
- ٨- تسهيل مهمة بريطانيا الاستعمارية لانجاز مساوماتها مع تركية الكمالية وايران البهلوية بارضائهما بعدم السماح لقيام دولة كردية مستقلة، تلك الدولة الكردية التي كانت تشكل خطرا كبيرا على كيانهما المتعدد القوميات حيث يعيش الكرد مظلومين ومحرومين من الحقوق القومية والانسانية والديمقراطية.
- ٩- جعل تقسيم كردستان والحاق اجزائها بالدول التي تتقاسم كردستان قاسما مشتركا بين هذه الدول لجمعها في الأحلاف الاستعمارية والمؤامرات المعادية للحركة التحررية لامة الكردية وحلفائها من الدول الأشتراكية والتقدمية.
- ١٠- عرقلة التحرر والتطور ولصالح الأستعمار ومصالحه الأقتصادية في العراق بما فيه كردستان.

نعم هذه الفوائد الأساسية التي جناها الأستعمار البريطاني من الحاق كردستان الجنوبية بالعراق. اما الطغمة الملكية الحاكمة التي كانت تمثل مصالح الأقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية والفئات العميلة لهما فكانت تقف على فتات الأستعمار البريطاني الأستعماري لكردستان فتحصل على حصة معينة من نفط كردستان مقابل قيامها بدور البوليس الذي قام لصالح الأستعمار بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان.

اما البورجوازية البيروقراطية الطفيلية التي خلفت الطغمة الملكية في الحكومة وتبلورت في طبقة حاكمة، استغلالية و ذات سياسة استعمار استيطاني في كردستان، فانها تجني الفوائد الجمة من نهب نفط كردستان و ثرواتها الزراعية كالتبغ والمياه حيث تقوم السدود بغرق احسن اراضي كردستان وحيث منع الفلاحون الاكراد جراء تشريدهم وتهجيرهم من الزراعة والارواء فتستخدم مياه كردستان في مشاريع الاستيطان الاستعماري جنوب كركوك (مشروع صدام) وفي ارواء الأراضي العربية في الوسط والجنوب. فضلا عن جعل كردستان سوقا للانتاج الصناعي و للتجارة التابعين للبورجوازية البيروقراطية والاستفادة من الايدي العاملة الكردستانية الرخيصة وتجنيد عشرات الالوف من الاكراد لجعلهم وقودا لحربها المجرمتين، حرب الابداء ضد شعب كردستان والحرب العدوانية ضد الجارة ايران.

واما اضرار الألاحاق الجسيمة والفادحة للشعب الكردي و اما اضرار اللاحاق الكثيرة للجماهير الشعبية العربية في العراق فهما موضوعان سنبحثهما بعد بيان موقف الأشتراكية من اللاحاق و بعد تأكيد وتوضيح الطبيعة اللاحاقية للوحدة العراقية.

اللاحق ولماذا تعارضه الاشتراكية؟

جوابا على لماذا تعارض الاشتراكية- الديمقراطية الألاحق؟ يقول لينين:

١- (ذلك لان اللاحق يخرق حرية الأمم في تقرير مصيرها وبتعبير (اخر لانه شكل من اشكال الأضطهاد القومي) ص ١٠٦ المجلد ٦ (وان تكون ضد الألاحق يعني انك تؤيد حق حرية تقرير (المصير) وان تكون (ضد ابقاء اية امة من الأمم بالعنف ضمن حدود دولة معينة) ص ٩٧ المجلد ٦-

٢- (ان الألاحق يحفر هوة بين بروليتاريا الأمة السائدة المتسلطة وبروليتاريا الأمة المضطهدة) وفي حال الألاحق (تتحد بروليتاريا الأمة المضطهدة مع بورجوازيته وترى (في بروليتاريا الأمة السائدة عدوا لها وبدلا من نضال) (البروليتاريا الطبقي الأممي ضد البرجوازية الأممية يدب) (الشقاق والتفسخ الفكري في صفوف البروليتاريا) ص ١٠٧ المجلد ٦-

٣- وبعض الأشتراكيين الديمقراطيين كالبولونيين فهم مثلا يعتقدون ((ان اللاحق لا يؤدي الا الى تفاقم التناحرات وبالتالي الى اشتداد خطر الحرب).

٤- تعارض الأشتراكية الألاحق معارضة شديدة بسبب الأضرار التي تنجم عن الألاحق التي سبق لنا بيانها في موضوعنا اضرار الألاحق ولماذا تعارضه الأشتراكية؟

هنا نود الإشارة الى حقيقة ان الأشتراكية العلمية التي رفع البلاشفة لواءها قد ابرزت في موضوع المسألة القومية عدة موضوعات وبلورت عدة مفاهيم اشتراكية واضحة عنها مثل حق تقرير المصير ومضمونه بمعنى حق الأنفصال والدولة المستقلة سبيلا للاتحاد الأختياري الحر وتطبيقا لحق الشعوب في تقرير المصير ومفهوم الدعاية لحق حرية الأنفصال باعتباره حقا مطلقا وقابلا للتحقيق ووجوب التحريض له من قبل الأحزاب الأشتراكية في الأمم السائدة سبيلا لتحرر الشعوب ولتشويقها على التقارب والاتحاد والاندماج في المستقبل. وكذلك مفهوم الألاحق ومفهوم الأمم السائدة الظالمة والأمم المظلومة المحكومة.

وفيما يتعلق بالألحاق فقد شدد لينين على ضرورة إبرازه وتعريفه وتوضيحه والتمييز بين الألقاق الأقتصادي القابل للتحقيق تماما بدون الألقاق السياسي وبين الألقاق السياسي الذي يعني انتهاك الأستقلال السياسي وانتهاك حق تقرير المصير. يقول لينين ((ان استقلال الأمم السياسي يسمى بحقها في تقرير مصيرها. والامبريالية تسعى الى انتهاكه لان الألقاق الأقتصادي في حال الألقاق السياسي هو في كثير من الأحيان اكثر ملائمة وارخص (من الاسهل رشوة الموظفين ونيل الأمتيازات وتمير قانون مفيد وما الى ذلك) واسهل منالا واكثر هدوءا- كما تسعى الامبريالية بالطريقة نفسها تماما الى الاستعاضة عن الديمقراطية عموما بالاوليجاركية- ولكن الكلام عن «عدم قابلية» حق تقرير المصير «للتحقيق» اقتصاديا في ظل الامبريالية هو مجرد لغو وهراء)) ص ١٧٥ المجلد -٦-.

ولما كان الأشتراكيون الشوفينيون والقوميون الشوفينيون يتهربون من تعريف جامع شامل للألقاق ويحاولون طمس موضوع الألقاق شأنهم في ذلك شأن موضوع تقسيم الأمم في عهد الأمبريالية والدول المتعددة القوميات الراسمالية والتابعة لها الى امم ظالمة وسائدة وحاكمة وامم مظلومة ومسودة ومحكومة، فان لينين يصر على ضرورة تقديم تعريف شامل وجامع يعبر عن الوقائع بحيث تكون حقيقته مستخرجة من الوقائع. يقول لينين:

(وعندما نجادل في الألقاقات نلتقي دائما باساليب لاتصمد من الناحية العلمية لاي نقد وباساليب لايمكن من الناحية الأجماعية والسياسية نعتها الا بانها كذب فقط. اسألوا الشوفيني الروسي أو الأشتراكي الشوفيني الروسي يوضح لكم بصورة ممتازة ماهو الألقاق من جانب المانيا- فهو يفهم هذا بصورة رائعة. ولكنه لن يجيبكم ابدا اذا طلبتم منه ان يعطى تعريفا عاما للألقاق يصح على المانيا وانجلترا وروسيا سواء بسواء.) (ص ٢٥٧ حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية.

ويعتبر لينين الموقف من الألقاقات محكا جيدا للأشتراكيين للتمييز بين الأشتراكي الحقيقي والأشتراكي المزيف والأشتراكي الشوفيني. اذ يعتبر لينين مسألة الألقاقات مسألة جذرية كبيرة الأهمية لذلك فهو يدين كل تشويش فكري حولها بل يريد وضوحا وموقفا صريحا في تعريف الألقاقات وادانة الألقاقات في اوربا واسيا وافريقيا قبل الحرب

العالمية الأولى وبعدها.

وفي دحضه لآراء الشعبيين والمناشفة الروس حول تبرير الألقاق والسكوت عنه بحجة انه توجد ثورة في روسيا يقول لينين: ((انهم يستنجدون في المعتاد بالحجة «الاخيرة» ويقولون عندنا ((ثورة الا انها حجة كاذبة من الفها الى يائها)). ص ٢٦٢ ح. ش. ش. و. ت

ويستطرد لينين قائلا: ((..... وعلى ذلك فالاستناد الى الثورة بوجه عام هو افحش خداع للشعب وهو مخادعة لانفسنا)).

((ان مسألة الألقاقات هي محك طيب للشعبيين والمناشفة الذين ضلوا في متاهات الكذب والزيف. لقد ضلوا كما ضل بليخانوف و هندرسون وشيدمان وشركاهم. وهم لا يختلفون بعضهم عن بعض بغير الهذر وهم عمليا موتى جميعهم على حد سواء بالنسبة للاشتراكية)) ص ٢٦٢ المصدر السابق.

وقد الح البلاشفة على ضرورة شرح معنى الألقاق واتخاذ موقف مبدئي منه واعتبار ذلك مدخلا للحل الصحيح للمسألة القومية وشرطا له. مثلما اعتبروا ضرورة التمييز بين الأمم الظالمة والأمم المظلومة.

ولكن مما يؤسف له ان الأشتراكيين في العراق (بما فيهم الماركسيون اللينينيون والأشتراكيون البعثيون والناصريون و الأشتراكيون الديمقراطيون) لم يبحثوا في موضوع الألقاق في العراق ولم يكلفوا انفسهم عناء تحليل جدي واضح وصريح للوحدة العراقية عدا الأستاذ عزيز شريف ورفاقه في حزب وحدة الشيوعيين الذي انضم فيما بعد الى الحزب الشيوعي العراقي. نعم لقد اشار الدكتور ماجد عبدالرضا في كتابه المسألة الكردية في العراق الى الحاق كردستان بالعراق ولكن دون ان يعني بذلك المفهوم اللينيني الواضح للألقاق.

فقد جاء في تعريفه عن كردستان العراق ما يلي:

« كردستان العراق هي جزء من كردستان وطن الاكراد الذي جزأه الأستعماربيون بعد الحرب العالمية الأولى والحقوا اجزائه بثلاث دول هي العراق وايران وتركيا تنفيذا لأغراضهم الأستعمارية العدوانية.

« وبذلك عقدوا تطور المسألة الكردية والحقوا الأضرار الجسيمة بها وعرقلوا تحقيق امانى الشعب الكردي المشروعة في التحرر الوطني والوحدة القومية والتقدم الأءتماعي» ص ٦ من المسألة الكردية.

اذن فالءكتور ماجء عبدالرضا- هو ايضا- يقول بحقيقة ان الأستعماريين هم الذين جزأوا كردستان والحقوا اجزاء ها بالدول الثالث والحقوا الأضرار الجسيمة بالمسألة الكردية ومنعوا تحقيق امانى الشعب الكردي المشروعة في التحرر والوحدة القومية والتقدم. بعكس ما تقول به زمرة دكلة- والملقن المتواري بوجود مشروع استعماري قءيم- جءيد لايجاد دولة كردية.

ان الءكتور ماجء- والحق يقال- يكرر في عدة اماكن من كتابه استعمال كلمة الأءحاق دون ان يبلور مفهوم الأءحاق اللينيني بل انه يتحاشاه حتى عندما يءكر كيفية الءاق كردستان الجنوبية معترفا بان مايسميه (اتءاد العرب والاكراء) لم يكن نتيجة الراءة الحقيقية لهما مما يعنى تشويه الحقيقة في هذه المسألة الهامة مسألة الأءحاق. لنتمعن فيما يقول:

« هذا مع العلم ان مخططات الأستعماريين الانجليز كانت قد استقرت منذ اضطرارهم على تأسيس الدولة العراقية بعء الحرب العالمية الأولى على ان تكون كردستان الجنوبية ضمن ميزوبوتاميا اي بلاد ما بين النهرين. وهذا الواقع الجءيد، وجود الاكراء مع العرب ضمن اطار دولة واحدة، الدولة العراقية، والاعتراف بهذا الواقع من الناحية الدولية والحقوقية، اوجد ظرفا موضوعيا هاما صار لزاما على الحركة الوطنية الكردية والعراقية عامة اخذه بكامل الاعءبار عند رسم المهام الاساسية التي تواجهها وان تبني سياستها العامة على اساس الأءتراف بهذا الواقع. هذا بالرغم من ان اتءاد العرب والاكراء ضمن اطار دولة واحدة لم يكن نتيجة الراءة الحقيقية لهما معبر عنها باسلوب ديمقراطي شعبي». ص ٦٦ المسألة الكردية في العراق.

من تحليل هذا المقتطف من كتاب الءكتور ماجء نءبين الحقائق التالية:

- الاعتراف بان المخطط الأستعماري قد استقر على اءخال كردستان الجنوبية ضمن الميزوبوتاميا - بلاد ما بين النهرين- في اطار الدولة العراقية.

وهذا يعني باللغة الأستراكية الفصيحة بعيدا عن اللف والدوران والتلاعب بالكلمات ان الأستعمار البريطاني الحق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية، تنفيذًا لمخطط استعماري وان هذا الألتاق لم يكن نتيجة الإرادة الحقيقية للعرب او للكرد ولم يعبر الشعبان العربي والكردي عنه بأسلوب ديمقراطي ولاشعبي. وهذا هو الألتاق بعينه وبالتعريف اللينيني الذي ذكرناه. هذا على الرغم من محاولة الدكتور ماجد عبدالرضا تحريف هذا الواقع الحي وتسميته زيفا وتشويها ب (اتحاد العرب والاكرد من اطار دولة واحدة).

فاي اتحاد هو هذا الذي يفرضه مخطط استعماري بريطاني؟.

واي اتحاد هو هذا الذي لم يكن نتيجة الإرادة الحقيقية للاكرد وللعرب؟ واي اتحاد هو هذا الذي لم يعبر عنه لا الاكرد ولا العرب بأسلوب ديمقراطي وشعبي؟ انما فرضه الأستعمار البريطاني وتنفيذًا لمخططات الاستعماريين الانجليز؟ ولماذا يجب الاعتراف بهذا الواقع الاستعماري المفروض تنفيذًا لمخططات الاستعماريين الانجليز من قبل الحركة الوطنية الكردية؟ علما بان ادراك هذا الواقع الجديد واستيعاب المهام الجديدة التي يقرها شيء والأعتراف بهذا الواقع شيء اخر..

فاحتلال العراق وفرض حكم ملكي موال للاستعمار من قبل الأستعمار البريطاني ونهب نفط كردستان والعراق من قبل شركات استعمارية مفروضة على العراق بمعاهدات جائزة، ان ذلك كله كان وقائع جديدة. ولكن لا الشعب لعراقي ولا الشعب الكردي اعترفا بهذه الوقائع الجديدة بل ناضلا للتخلص من الأحتلال ومن ثم لاسقاط النظام الملكي ومن ثم لانهاء الشركات الاحتكارية النفطية وتأميم النفط. وبالتالي لم يعترفا لا بواقع الأحتلال ولا بواقع النظام الملكي ولا بواقع وجود الشركات الاحتكارية النفطية. فلماذا اذن يجب ان تحجب حقيقة الطبيعة اللاحاقية للوحدة العراقية عن اعين العرب والاكرد وان تصور وتشوه لجعلها (اتحاد العرب والاكرد) الذي لم يكن نتيجة الإرادة الحقيقية لهما والذي لم يعبروا عنه بالاسلوب الديمقراطي او الشعبي . ولماذا الافتراض بأن على الحركة الوطنية الكردية ان تعترف- نعم الاعتراف - بهذا الواقع ؟. لماذا لم تفرض على الحركة الوطنية الديمقراطية العراقية اذن الاعتراف بواقع وجود الأحتلال البريطاني ولا بواقع وجود النظام الملكي ولا بواقع وجود الشركات النفطية الاحتكارية؟

يقينا اننا لانقصد عدم» اخذه بكامل الاعتبار عند رسم المهام الاساسية» التي تواجه الحركة الوطنية الكردية بل نحن مع الاخذ به وبكامل الاعتبار ولكن دون الاعتراف بهذا الواقع بل على اساس ادراك وجود هذا الواقع الظالم والباغي والقائم على اللاحق وبالتالي على اساس وجود هذا الواقع الذي يجب النضال لانهائه مثلما انجز النضال العراقي انهاء واقع الاحتلال وواقع النظام الملكي وواقع وجود الشركات الاحتكارية النفطية. فالاعتراف بالشيء يعنى القبول به يعنى الرضا والسكوت عن وجوده يعنى التعامل معه وكأنه باق ومشروع.

اذن فأذا اردنا ان نكون امناء وصادقين مع التعريف الاشتراكي لللاحق وقياس الوحدة العراقية بمعياره فأننا نرى ان الوحدة العراقية وحدة الحاقية واستعمارية.» فالوحدة العراقية «هي وحدة السلاسل والاعلال الاستعمارية» على حد التعبير الرائع للاستاذ عزيز شريف، ولم تكن اتحادا حراً او اختيارياً بين العرب والاكرد حتى بأعتراف د. ماجد عبدالرضا الذي يعبر في الحقيقة عن الذهنية السائدة في الحركة الشيوعية حيال مسألة اللاحق وتجاهل مفهومه اللينيني مع تجاهل المفهوم اللينيني عن تقسيم الشعب العراقي الى قومية حاكمة ظالمة وقومية مظلومة محكومة ايضاً بينما يعبر عن **هذين** المفهومين و يطبقهما على المسألة الكردية في العراق.

الاستاذ عزيز شريف في كراسه العلمي الجريء المسألة الكردية في العراق الصادر عام ١٩٥٠ في طبعتها الاولى السرية و ١٩٥٥ في طبعتها الثانية السرية.

وهناك ملاحظة اخرى على تحليل د. ماجد عبدالرضا لربط كردستان بالعراق. اذ يذكر الواقع الاقتصادي من حيث وجود النفط في كردستان العراق في مناطق خانقين حتى كركوك وسهل اربيل ووجود المعادن والثروات الحيوانية والزراعية في كردستان بشكل يسيل لعاب لا البورجوازية الطامعة والتوسعية بطبيعتها بل وحتى لعاب الجماهير وسكان منطقة السهل العراقي الحار ايضاً وبحيث يجلب انتباه الجميع لاهميته الحياتية للعراق كله فأسمعه يقول:

((ولكردستان العراق اهمية كبيرة بالنسبة لعموم العراق من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية ويمكن القول بأن المنطقة الجبلية وشبه الجبلية التي يقيم فيها الاكرد تمثل حوالي ١٦% من المساحة العامة للعراق. الا انها في الوقت نفسه تحوي اهم مصادر

ثروته النفطية. واطافة على الاهمية الاقتصادية التي تتمثل بوجود المعادن والغابات فأن القدر الاعظم من المياه التي تصب في نهري دجلة والفرات تنبع من جبال هذه المنطقة. ومن جهة اخرى فأن جمال المنطقة واعتدال صيفها يجعلها خير مصيف لسكان منطقة السهل الحار)) ص ١٩ المسألة الكردية في العراق - د.م. عبدالرضا.

لاحظوا ايها القراء الاعزاء كيف يزين للعراقيين ويضخم ويهول اهمية كردستان - لا لشعبها وعمالها وفلاحيها الكادحين - بل للعراق و «سكان السهل الحار» من العراق اي جنوب ووسط العراق. ويبرز اهمية كردستان من الناحية الاستراتيجية اولا والاقتصادية حيث لايكفيه النفط فيشير الى المعادن ايضاً ثانياً والغابات ثالثاً وجمال المنطقة رابعاً واعتدال صيفها بحيث يجعلها خير مصيف لسكان منطقة السهل الحار خامساً واخيراً فأن القدر الاعظم من المياه التي تصب في دجلة والفرات تنبع من جبال هذه المنطقة سادساً. وفي النقطة الاخيرة مبالغة كبيرة لعله يستهدف بها تحقيق هدفه الاصلي من ابراز كل هذه الاهمية لكردستان الكبيرة بالنسبة لعموم العراق بحيث يروع المواطن العراقي بأية محاولة لتحرر كردستان او حقها في تقرير المصير وكانها تعني موت العراق عطشا من المياه وجوعا من الفقر المدقع الذي سيحل به انذاك والحرارة القائلة جراء حرمانه من جمال المنطقة واعتدال صيفها ومصائفها اللطيفة.

والحقيقة هي خلاف ذلك كله . فأن النفط العربي في العراق في مناطق البصرة والعمارة والاهوار لايقبل عن النفط الكردستاني الذي نهب قسم كبير منه في مناطق خانقين وعين زالة وبابا كركر الموشكة على الجفاف. وان المعادن موجودة في العراق في مناطق غربي دجلة (الكبريت والفوسفات) وان الثروة الزراعية العراقية في الاراضي الجنوبية والوسطية اكثر من الثروة الزراعية الكردستانية.

اما المياه فلا تنبع - بالقدر الاعظم - في كردستان العراق ابدأ. بل ان منابع المياه التي تصب في نهري دجلة والفرات من كردستان المركزية (تركيا) وكردستان الشرقية اساسا. والغريب من امر الدكتور ماجد عبدالرضا انه يذكر في عدة فصول من كتابه نفط كردستان واهميته ووفرتة ولكنه يعيب على البارتي بل ويكفره لانه يتحدث عن نفط كردستان المنهوب في احدى مجلاته. وهو يتحدث في بحثه عن تنصيب ملك عربي على العراق ولكنه يدين البارتي (الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق) ((بالقومية الضيقة

وېث سىياسة الانعزال والحذر والتشكك تجاه حلفاء الحركة التحررية الكردية... الخ)) لانه ((يتحدث البارتى عن « الملك العربى » وعن نفط كركوك بأعتباره « كرىيا...)) هنا نرى الدكتور يتراجع عن ما ذكره ويتناساه ليلصق بالبارتى كذبة الانعزالية والحذر من الحلفاء للاكراد. ص ٩٤ من كتابه .صيف وشتاء على سطح واحد لى الدكتور ماجد عبدالرضا.

تلاعب بالجمال والكلمات وهروب من المصطلحات العلمية الاشتراكية واللينينية- رغم ادعائه بالماركسية اللينينية بل بالاساتذة فى الماركسية اللينينية . وخاصة المصطلحات اللينينية حول مفهوم اللاحق، ومفهوم الامم الظالمة والمظلومة، ومفهوم حق حرية الانفصال وتشكيل الدولة القومية وحق الحكم الذاتى الذى ليس الا مطلباً ديمقراطياً لايحل القضية القومية ابداً.

الوحدة العراقية اللاحقة

يقينا ان الوحدة العراقية ليست اتحادا اختياريا حراً باعتراف الجميع. وحتى المرحوم الفريق الركن عبدالكريم قاسم قائد ثورة الرابع عشر من تموز والذي عرف بتعصبه العراقي وبالمناداة بالجمهورية العراقية الخالدة كان ينادي بالوحدة العراقية الصادقة وذلك لتميزها وفصلها عن الوحدة العراقية - الغير صادقة - . وذلك هو الاعتراف بأن الوحدة العراقية ليست اتحادا اختياريا ولاهي بالوحدة المطلوبة والمنشودة والمقبولة بل لابد من جعلها وحدة صادقة كي يقبل بها الشعب، حتى من قبل اشد المتعصبين لتخليد الكيان العراقي الحالي. كما ان الاقرار بالحكم الذاتي الحقيقي من قبل جميع القوى العراقية السياسية وكذلك بحق تقرير المصير للشعب الكردي من قبل العديد من القوى يعني في الحقيقة والواقع ان الوحدة العراقية ليست بالاتحاد الاختياري ولا بالشكل المطلوب والمنشود للعلاقات الدستورية بين الشعبين العربي والكردي. هذا بأعتراف الجميع. وهو يعني ان كون ((الوحدة العراقية ليست اتحادا اختياريا)) حقيقة صارخة تفقأ عيون كل من يتجاهلها. فضلا عن عدم انطباق جميع شروط وخصائص الاتحاد الاختياري على الوحدة العراقية. فلم تقم الوحدة العراقية على اساس ممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير مصيره بنفسه ولم تقم الوحدة العراقية على ارادة الحرة للشعبين الكردي والعربي المعبر عنها في استفتاء حر ولا توجد المساواة ولا توجد الديمقراطية كقاعدتين اساسيتين لازمتين للاتحاد الاختياري ولايوجد الاقرار بحق الانفصال للشعب الكردي في الدستور العراقي كشرط للاتحاد الاختياري الحر.

اذن فأن الوحدة العراقية هي من النوع الثاني للوحدات بين الشعوب. من نوع الوحدة اللاحقة الاستعمارية، وحدة الاغلال والسلاسل بين الشعبين العربي والكردي كبلهما الاستعمار البريطاني تنفيذا لمخططاته الاستعمارية ولمصالحه الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والتجارية وغيرها.

فلقد اصاب الاستاذ عزيز شريف كبد الحقيقة حين وصفها بقوله:

اولاً : الوحدة العراقية الحاضرة وحدة مصطنعة قائمة على الضم الاستعماري (البريطاني) الذي يضطهد جماهير العرب والکرد معا ويستغلهم جميعا، هذه الوحدة لايديمها سوى القمع البوليسي العسكري المستمر، فهي وحدة السلاسل والاغلال . وكل سعي لادامتها انما هو سعي لادامة السياسة الاستعمارية التي اوجدتها والعبودية التي تنطوي عليها وانه سعى لتوطيد الاستعمار البريطاني . ومايفرض على جماهير العراق من اذلال واستغلال . ليس من الصواب الظن بتغير الاحوال تغييرا اساسيا وتحقيق الحرية والمساواة في نظام قائم من اساسه على الضم والاستغلال الاستعماريين . فمن واجب الجماهير العربية الكادحة ومن مصلحتها تحطيم هذه السلاسل والاغلال التي تشد وثاقها ووثاق القوميات الاخرى بنظام الاستغلال الاستعماري البريطاني القائم)) ص ١٤١ المسألة الكردية في العراق - الطبعة العربية الثالثة.

هنا تظهر لنا خصائص الوحدة العراقية اللاحاقية الاستعمارية: فهي وحدة مصطنعة اي غير طبيعية اولا وهي وحدة قائمة على الضم الاستعماري اي وحدة اللاحاقية استعمارية ثانياً: وهي وحدة لايديمها سوى القمع البوليسي العسكري المستمر. بمعنى انها غير محمية او مرغوبة من الجماهير الشعبية، ثالثاً: وهي وحدة لاتجسد العلاقات النضالية او الاخوية بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي، بل هي وحدة السلاسل والاغلال التي كبلهما بها الاستعمار البريطاني رابعاً كي يستبعدهما ويمتص دماءهما وينهب خيراتها وكذلك يخرب علاقاتهما الاخوية ويلغمها لمنع ارسائها على اسس سليمة متينة قابلة للحياة، بمنع اقامتها على اساس الاتحاد الاختياري المستند الى المساواة الحقيقية والديمقراطية الصحيحة والمنبعثة من حق تقرير المصير للشعبين وارادتهما الحرة. وبالتالي فالوحدة العراقية لاتستوعب الاخوة العربية الكردية ولا تصونها بل تلغمها وتهدها بالنسف ولا تصلح لادامة هذه العلاقة او للعيش المشترك بين العرب والکرد كما هي وحدة ضعيفة هشة غير قادرة على البقاء والصمود بوجه الاعاصير وتقلبات الزمن ولا بوجه التطور التاريخي الحتمي الذي يتطلب تحرير الشعوب ونيلها حقها في تقرير المصير وبالتالي هدم وانهاء الوحدة اللاحاقية وارساء العلاقات بين الشعوب الراغبة في

العيش تحت ظل دولة متحدة واحدة على اساس الاتحاد الاختياري الحر. فالسعي لادامة هذه الوحدة العراقية هو سعي لادامة السياسة الاستعمارية التي أوجدتها ولادامة العبودية التي تنطوي عليها ولادامة الاصطهاد القومي الذي جلبته على الشعب الكردي وبالتالي ادامة استعباد كردستان وحرمان شعبها من حق تقرير المصير. كما هو سعي لادامة الربط بين الشعبين العربي والكردي بالسلاسل والاغلال الاستعمارية وبالتالي هو سعي لمنع اقامة العلاقات الاخوية القابلة للحياة بين الشعبين العربي والكردي، هذه العلاقات التي لاتحيا ولا تدوم الا بأرئائها على اسس حق تقرير المصير وحرية الاختيار والمساواة التامة والديمقراطية الحقيقية.

فالساعون الى ادامة هذه الوحدة العراقية يسعون الى نفس الاخوة العربية الكردية والى هدم العلاقات الاخوية الثابتة بين الكرد والعرب والى دق اسفين من العداة والبغضاء والكراهية بينهما وبالتالي فهم رغم صراخهم العالي بالوحدة والحرص على الوحدة العراقية انما يخدمون في الواقع والعمل والقول اعداء الاخوة العربية الكردية وانما ينسفون اسس الاخوة والعلاقات والعيش المشترك بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي. وبالعكس فأن الدعوة الى انهاء الوحدة العراقية اللاحاقية الاستعمارية وتحرير الشعبين العربي والكردي من قيودها واغلالها وسلاسلها الاستعبادية، تعني الدعوة الى ايجاد الارضية المناسبة لتعزيز الاخوة العربية الكردية وتمتينها واقامة العلاقات التعايشية بين الشعبين العربي والكردي على اسس الاتحاد الاختياري وحق تقرير المصير والمساواة والديمقراطية.

تأكيد البراهين على حقيقة الوحدة العراقية اللاحقية

لو قيمنا الوحدة العراقية بمفاهيم الوحدة اللاحقية ومقياسها لتبين لنا بوضوح ان الوحدة العراقية وحدة الحاقية واستعمارية، قائمة على الضم الاستعماري بالقوة الغاشمة وذلك بالادلة التالية:

اولاً: اذا كان اللاحق ضم ارض اجنبية خلافا لارادة سكانها- وهو كذلك - فأن كردستان الجنوبية ضمت الى الدولة العراقية خلافا لارادة سكانها. فقد قاطعت محافظة السليمانية الاستفتاء الذي جرى لتنصيب فيصل وتأسيس الدولة العراقية وصوتت محافظة كركوك ضدهما وذلك باعتراف المصادر البريطانية والعراقية الرسمية.

وصوت الكثيرون في محافظة اربيل ضدهما ولكن بعضهم في محافظة اربيل ومحافظة دهوك صوتوا بشرط اعطاء الاكراه حكما ذاتيا. هذا علما بأن الاستفتاء جرى تحت الاشراف البريطاني الذي حاول التدخل بشتى الاساليب لاجبار الناس على التصويت لصالح الملك فيصل ودولته العراقية. راجع كتاب مشكلة الموصل - لمؤلفه الدكتور فاضل حسين.

ثانياً: اذا كان اللاحق انتهاكا لحق الامم في تقرير المصير- وهو كذلك- فأن اللاحق كردستان بالدولة العراقية كان انتهاكا واضحا وفاضحا لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه اي لحق تشكيل دولته القومية المستقلة كما بينا ذلك في الفصلين الثاني والثالث.

ثالثاً : واذا كانت اللاحق ضم لشعب او لقومية صغيرة تقوم به دولة كبيرة او قوية الى كيانها او كيان تابع لها - وهو كذلك -فأن كردستان العراق الحقت بحراب جنود الاحتلال البريطاني الى كيان العراق الذي كان محمية بريطانية حينئذ عام ١٩٢٤ وتحت الاحتلال والهيمنة والانتداب البريطاني الاستعماري . وقد شرحنا ذلك في الفصلين الثاني والثالث بوضوح وبلاستناد الى الوثائق والوقائع التاريخية مما يبرهن ان الوحدة العراقية الحاقية واستعمارية.

رابعاً : وإذا كان اللاحق احتجازاً لامة بالقوة داخل حدود دولة معينة وعدم منحها الحق لتقرر بتصويت حر، بعد الجلاء التام لجيوش الامة الحاكمة او الاقوى، دون ادنى اكرام، مسألة اشكال كيانها السياسي، وهو كذلك - وذلك بالرغم من الرغبة التي عبرت عنها في الصحافة او في قرارات الاحزاب او التمرد. والانتفاضة ضد الاضطهاد القومي.

فأن الوحدة العراقية تعتبر الحاقية وقسرية لان الشعب الكردي يعبر منذ اكثر من ربع قرن في قرارات احزابها وصحافتها الحرة او بالتمرد المسلح او بالانتفاضة المسلحة ضد الاضطهاد القومي، معاداته للحكومة العراقية ومطالبته بحقوقه القومية في اختيار نظامه السياسي الخاص وهو يثور الان مطالباً بحق تقرير المصير.

خامساً : اذا كان اللاحق مفهوم الضم بالعنف والاضطهاد القومي وخرق لحرية امة من الامم في تقرير مصيرها وتعيين حدود دولة من الدول خلافا لارادة السكان- وهو كذلك - فأن الوحدة العراقية قد اقيمت نتيجة الضم بالقوة الغاشمة التابعة للاستعمار البريطاني لكرديستان الجنوبية الى الدولة العراقية ونتيجة خرق حرية الامة الكردية في تقرير مصيرها بنفسها كما نصت على ذلك معاهدة سيفر في بنودها ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ وبعد قيام قوات الاحتلال البريطاني باستعمال الطائرات والمدافع والمدركات باسقاط حكومة كردستان الملكية التي تأسست في كردستان واعترفت بها بريطانيا والعراق ببيانهما المشترك الصادر في ٢٢ كانون الاول ١٩٢٢ وبالتالي حددت حدود الدولة العراقية خلافا لمعاهدة سيفر الدولية ورغبة الشعب الكردي واعتراف الدولة البريطانية والحكومة العراقية بحكومة كردستان.

سادساً : اذا كان رفض اللاحق يعنى منح كل شعب الحق في تكوين دولة منفردة او في العيش في اتحاد مع من يشاء وهو كذلك، فأن الوحدة العراقية هي التي اغتصبت من الشعب الكردي هذا الحق في تكوين دولته القومية او الاتحاد الاختياري مع الشعب العربي في العراق او مع من يشاء. وهذه حقيقة واضحة للجميع وفصلناها في بحثنا هذا بشكل موثوق مما تبرهن ان الوحدة العراقية الحاقية.

سابعاً : واذا كان اللاحق يعنى وجود الاضطهاد القومي وعدم المساواة الحقيقية بين القوميات العائشة تحت حكم دولة واحدة فأن الجميع حتى المعادين لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وتشكيل دولته كالسادة دكلة وغيره من الشوفينيين العرب

لاينكرون وجود الاضطهاد القومي وعدم المساواة بين الكرد والعرب.
ثامناً : ان الطبيعة البورجوازية والدكتاتورية للحكومة العراقية تتناقض مع الاتحاد
الاختياري الحر بين الشعبين العربي والكردى ولاتجعل من الوحدة العراقية الا وحدة
الحاقية قسرية اذ لاتحتمل اتحادا اختياريا، بل تحوله الى وحدة قسرية حتى اذا وجد
قبلها فكيف اذا كانت الوحدة اصلا الحاقية وقسرية و استعمارية!؟

السياسة الاستعمارية الحرباوية تفرز الوحدة العراقية اللاحاقية

انتهت الحرب العالمية الاولى بانتصار الثورة الاشتراكية والدولة السوفياتية في الشرق
وبانتصار الحلفاء الغربيين. الانجليز والاميركان والفرنسيين في الغرب وباستسلام الالمان
والعثمانيين وحلفائهما.

ففي الشرق حطمت الثورة الاشتراكية السوفياتية اسوار سجن الشعوب اي حدود
الامبراطورية القيصرية الروسية وانتهت الوحدة اللاحاقية الاستعمارية وحررت الشعوب
المظلومة الراححة تحت انيار القيصرية الروسية واعطتها حقها في تقرير مصيرها فاستقلت
الامم البولونية والفنلندية والاوكرانية والارمنية والجيورجية والاذرية والشعوب الشرقية
المسلمة ثم عادت اغلبيتها فاخترت بارادتها الحرة وبعد ما مارست حقها في تقرير
المصير وذاقت طعم الاستقلال الوطني لتؤسس مع الجمهورية الروسية الاشتراكية
السوفياتية، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

ولم تكتف الدولة السوفياتية بتحطيم السلاسل والاعلال التي كانت تشد الشعوب
المأسورة في سجن الشعوب القيصري ولا بأعطائها حق تقرير المصير بمعناه السياسي،
بمعنى الانفصال والاستقلال، بل ورفعت عاليا راية تحرير الشعوب المظلومة وتلاحمها
الكفاحي مع الثورة الاشتراكية وحركات العمال الثورية في اوربا، وكذلك فضحت ومزقت
المعاهدات السرية التي عقدها فيما بينهم اللصوص الاستعماريون الروس والانجليز
والفرنسيون. فكان لكل ذلك تأثير عميق وكبير في انهاض وتوعية شعوب شرقنا وفضح

الطبيعة الاستعمارية للحلفاء امامهم وازاحة القناع عن الوجوه الكالحة للدول الاستعمارية البريطانية والفرنسية والاميريكية خصوصا التي غزت الشرق تحت شعار وبادعاء تحريرها من الظلم العثماني وافساح المجال امامها لتتحرر وتقيم دولها المستقلة. اما الحلفاء المنتصرون (الانجليز والفرنسيون والامريكان) فقد خدعوا الشعوب اثناء الحرب ونوموها بوعود معسولة ثم غدروا بها بعد الحرب فاخضعوها بالقوة الغاشمة لهيمنتها ونفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري والخ. لقد كالوا الوعود والعهود للعرب وللكرد وللارمن وجميع الشعوب الرازحة تحت النير العثماني بتحريرها ومساعدتها على تشكيل دولها المستقلة بل وحتى بمساعدتها على التطور والنمو والتقدم لبلوغ المستوى الحضاري الرفيع. ولكنها ظلت وعودا جوفاء واقوالا مكتوبة على ورق.

ومع ذلك فلا بأس من ان نستذكر اهمها:

١- كتب الرئيس الاميركي ودرو ويلسن وعوده في البنود ١٤ التي اشتهرت بأسمه والتي نصت مادته الثانية على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وعندما كتب ويلسن مسودة ميثاق عصبة الامم اعطى ثلاثة امثلة لتطبيق مبدأ القوميات وحق الشعوب في تقرير مصيرها وذلك في الفصل الخاص بالانتداب اذ انه ذكر اسميا ثلاثة بلاد غير تركية يجب سلبها من الامبراطورية العثمانية المنهارة ومنحها الاستقلال بعد فترة قصيرة توضع فيها تحت الانتداب الدولي لعصبة الامم وهذه البلاد كما سماها وبالترتيب الذي خطه هي: ارمينيا وكردستان، ارابيا اي البلاد العربية (بلاد الجزيرة وسوريا بما فيها فلسطين ولبنان والاردن والعراق العربي بدون كردستان الجنوبية التي الحقت به عام ١٩٢٥).

اجل لقد اعطى ويلسون عام ١٩١٩ نفس الوزن ونفس المصير - الاستقلال الوطني - لكل من ارمينيا وكردستان والبلاد العربية. د. عصمت شريف ص ٨ - حول الاستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية.

٢- جاء في البيان الفرنسي البريطاني المشترك الصادر في ١٩١٨/١١/١٨ حول حق الشعوب الغير تركية في التحرر من النير العثماني بأن الدولتين لاتسمحان بأعادة رضوخها الى الترك مرة اخرى بل ستعملان على تحريرها ومساعدتها لنيلها حريتها وحقوقها القومية. فقد ورد بالنص مايلي:

((ان الغاية التي ترمي اليها كل من فرنسا وبريطانيا العظمى في خصوص غمار الحرب في الشرق من جراء اطماع المانيا هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت اعباء استعباد الاتراك تحريرا نهائيا وتأسيس حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم))

عبدالرزاق الحسني - الثورة العراقية الكبرى ص ٢٨ - ٢٩ الطبعة الرابعة.

٣- نشر الجنرال ماك اندرو قائد القوات الانجليزية في كردستان منشورا باللغة الكردية ورد فيه ما يأتي:

((بما ان مصير الاراضي العثمانية التي اكثرية سكانها من العنصر الكردي سيتقرر في مؤتمر الصلح الذي سوف يحقق الاماني القومية الكردية والحقوق الطبيعية للکرد وكردستان، فأنة والحالة هذه يجب على الاكراد ان يلتزموا الهدوء والسكينة وان يطمئنوا الى عدالة انجلترا التي ستحافظ على حقوق الكرد)) ص ١١٧ القضية الكردية د. بلة ج شيركو - الطبعة الثانية.

٤- امرت الحكومة البريطانية الميجر نوئيل من رجالاتها في الشرق بأن يصدر في حزيران ١٩١٩ بأسمها بيانا موجهها الى الكرد جميعا ورد فيه.

((ان مستقبل البلاد التي تعرف بأسم ارمينيا او كردستان هو من القضايا التي يجب ان يبت فيها في مؤتمر الصلح. وليس لأحد ان يشك بأن مؤتمر الصلح سيصدر مقرراته على ضوء المبدأ الذي كثيرا ما كان يعلن عنه وهو ان الامم لها الحق في تعيين نوع الحكم الذي ترتضيه. وقد اعطت الحكومة البريطانية في السابق تطميناتها بأن مصالح الاكراد سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح. وحتى تعرف ماهية القرار الذي سيصدر يكون من مصلحة الشعوب والطبقات الموجودة في كردستان ان تحافظ على السلم والامن)) ص ٢١٤ فصول من تأريخ العراق القريب المس بيل ترجمة جعفر الخياط.

٥- وعد الانجليز الشريف حسين لتحريضه على التمرد المسلح ضد الدولة العثمانية بتحقيق الاماني العربية بأقامة دولة عربية تحت زعامته تشمل الجزيرة وسورية الطبيعية والولايتين العربيتين بغداد والبصرة. ان تفاصيل هذه الوعود والتعهدات المسجلة في مراسلات الحسين ماكماهون والوثائق الانجليزية والعربية كثيرة ومنشورة لاجابة بنا

الى تكرارها ولكن ما يهمننا هنا هو انه لا الشريف حسين ولا ابنه فيصل كانا يعتبران كردستان الجنوبية ارضا عربية. سنفصل في اطماع فيصل في كردستان لكنه بوصفه عراقيا كما يقول هو لا بصفته العربية التي يعترف فيصل نفسه انها لاتعطيه حق المطالبة بكردستان الجنوبية.

٦- وعد الحلفاء المنتصرون الشعب الكردي بدولة كردية تتأسس على ارض كردستان الشمالية اولاً على ان تضم اليها كردستان الجنوبية ثانيا وذلك وفق بنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من معاهدة سيفر الصادرة في عام ١٩٢٠.

السياسة السرية - الحقيقية - للاستعمار

ماسبق بيانه كان يشكل التصريحات العلنية، السياسية التضليلية لبريطانيا التي كما يقول المؤرخ السوفياني لوتسكي «ان المستعمرين كانوا يتبعون قاعدة» يمكن اعطاء ما يحلوا من الوعود فالوضع يتغير فيما بعد «ص ٤٦٢ تأريخ الاقطار العربية الحديث طبعة موسكو العربية.

وكانت هذه القاعدة تتبع من قبل المستعمرين الانجليز لا مع الشعوب المظلومة التي كانوا يخدعونها بأحيايلهم فقط بل وحتى مع اقرانهم المستعمرين الفرنسيين والايطاليين ايضا. وكانت فرنسا وبريطانيا قد اتفقنا سراً عام ١٩١٦ على اتفاقية سايكس-بيكو الاستعمارية التي وافقت عليها روسيا القيصرية. وكانت تلك الاتفاقية تجسد جوهر السياسة الاستعمارية الحقيقية (السرية) حيايل شعوب شرقنا او حيايل المسألة الشرقية كما كانت تدعى علنيا ورسميا. وكانت اهم مواضيع المسألة الشرقية عبارة عن: ((استغلال الحركات القومية من قبل الدول الاستعمارية المتنافسة التي تنصب نفسها محررة وخوف تلك الدول من النهوض العام الذي يوقف تنافسها احيانا والتناقضات الناشئة من الحال والصفة ((الخاصة للدول المتجاورة المتعددة القوميات وهي تركيا والنمسا وروسيا القيصرية وبينما كان بنيان الدولة التركية العثمانية الرخو الاقطاعي الضعيف جداً اخذا بالتفكك كان توسع الرأسمالية البريطانية ورأسمالية اوربا الغربية يزيد باستمرار في اهمية تركيا بوصفها الباب الى الشرق . وهو لذلك يزيد في عدد الحماية المتنافسين))- الماركسية والقومية والحرب ص ٢٩

((وقد تمت في القرن التاسع عشر تصفية بعض مواضيع المسألة الشرقية فأنفصلت بعض الاقطار عن تركيا الاوروبية . وفي اوائل هذا القرن تقاسمت الدول الاستعمارية بعض الاقطار الاخرى في شمال افريقية وفي اسيا وتضامن الاستعمار البريطاني وروسيا القيصرية على تحديد نفوذهما في كردستان وعينا الحدود بين تركيا وايران (وقد تم ذلك عند اندلاع الحرب الاستعمارية العالمية ١٩١٤) ثم كان احتلال كردستان الجنوبي من قبل

((الجيش البريطاني الزاحفة في العراق في اوائل تلك الحرب)) ص ٨ المسألة الكردية في العراق- عزيز شريف- الطبعة الثالثة.

والحقيقة ان للسياسة الاستعمارية هدف عام واساسي هو السيطرة على مصائر الشعوب وبلدانها وخياراتها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والحربية. ولكن لهذه السيطرة اساليب تختلف باختلاف الاوضاع في الاقطار والشعوب والمناطق والبلدان المختلفة.

وكانت السياسة الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا قد تحددت لا في اتفاقية ومراسلات الحسين- مكماهون التضليلية الخداعة بل وفي اتفاقية سايكس - بيكو السرية التي نصت على تقسيم تركة الدولة العثمانية من البلدان الراحة تحت احتلالها كأرمينيا وكردستان والبلاد العربية (ارابيا) وحتى بعض اجزاء تركيا. وبموجب اتفاقية سايكس- بيكو التي صادقت عليها روسيا القيصرية وفضحها البلاشفة غداة انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى فأن:

أ- فرنسا تستولي على سورية الحالية ولبنان وكيليكييا والجزء الجنوبي الشرقي من الاناضول(بما فيها الاراضي الكردستانية) وولاية الموصل وتسمى في الخريطة السرية المرفقة بالاتفاقية بالمنطقة الزرقاء.

ب- بريطانيا تستولي على وادي الرافدين(العراق الاصلي) ومينائي عكا وحيفا وشرقي الاردن وتسمى المنطقة الحمراء، بينما توضع فلسطين تحت ادارة دولية.

ج- روسيا تستولي على ارمينيا وشمال كردستان مع تأكيد ((حقوقها المزعومة)) في القسطنطينية والدردينيل وتسمى بالمنطقة الصفراء.

كما وعدت بريطانيا وفرنسا بأعطاء ايطاليا منطقة جنوب غربي الاناضول بشرط موافقة روسيا.

اذن فقد كانت السياسة البريطانية سياسة الاحتلال والاستعباد سياسة الغدر بالشعبين الشقيقين العربي والكرد، تحت ستار خداع من الشعارات المعلنة والمضلة. فتم تنويم الشعبين وخذع قادتهم ومناضليهم بالوعود المعسولة في اتفاقية الحسين وماكماهون ومعاهدة سيفر بخصوص الشعب الكردي، ومن تنفيذ هذه السياسة الاستعمارية الاستعبادية الغداره نجمت الوحدة العراقية اللاحاقية. وكيف؟

الغدر الاستعماري بالعرب والوحدة العراقية الناجمة منه

من المعروف ان الوحدة اللاحقية العثمانية قد اذقت العرب والكرد والارمن وغيرها من الشعوب التي رزحت تحت قيودها وانيارها، قد اذقتهم العذاب والاضطهاد القومي والحرمان من الحقوق الديمقراطية والانسانية.

فقد كانت الدولة العثمانية قائمة في جوهرها على الوحدة اللاحقية بين الشعوب الرازحة تحت سيطرتها وان كانت الدولة اسلامية المظهر والادعاء .

فالوحدة اللاحقية التي قيدت الشعوب العربية والكردية والتركية باغلالها وبسلاسلها وقيودها الجائرة كانت وحدة ضعيفة ومنبوذة ومكروهة لدى الشعوب فلم تصمد امام الاعاصير ومخاطر الحرب شأنها في ذلك شأن جميع الوحدات اللاحقية.

لذلك فأن العرب وخصوصا احرارهم وقادتهم قد اغتنموا فرصة الحرب التي زجت الدولة العثمانية مملكتها فيها فسعوا الى الاتفاق مع اعدائها حتى وان كانوا مسيحيين معادين للمسلمين ودولتهم العلية. فقد اتفق قادة العرب واحرارهم بزعامة الشريف حسين بن علي مع الاستعمار البريطاني على اعلان الثورة ومقاتلة الدولة العثمانية الاسلامية بجانب القوات البريطانية (المسيحية) شريطة اعتراف بريطانيا بأستقلال العرب وتشكيل دولة عربية تضم من الجزيرة العربية(الحجاز اساسا) وسورية الطبيعية (سوريا الحالية ولبنان وفلسطين والاردن) و وولاياتي البصرة وبغداد. فلم يرد اسم العراق في الاتفاق المذكور لانه لم يكن شائعا ولعدم وجود كيان خاص بهذا الاسم. نرجو من القاريء الا يفهم اننا نعارض اتفاق الحسين - ماكماهون بصورة عمياء ومن منطلق كردي اسلامي. بل اننا نريد ان نذكر القاريء اولاً : بأن بعض الاخوة العرب يجيزون لانفسهم من اجل استحصال حقوقهم القومية، التعاون مع دولة استعمارية (مسيحية) ضد دولة ظالمة (اسلامية) ولكنهم يحرمون موقفا مماثلا او متشابها او حتى شبح موقف كهذا على احرار الكرد وقادتهم .

وثانياً: بأن الحركة القومية العربية التحررية لم تستهدف اقامة دولة عربية في العراق ابدًا بل استهدفت اقامة دولة عربية واحدة في المشرق العربي كله. وثالثاً : فأن الاستعمار البريطاني هو الذي غدر بأحرار العرب وقادتهم ونكث عهوده وداس اتفاهه معهم بأقدام

جنود احتلاله. واربعا: ان الاستعمار البريطاني هو الذي جزأ الوطن العربي الى كيانات عديدة ودول مختلفة بما فيها الدولة العراقية تنفيذا لمخططاته الاستعمارية ومصالحه الاقتصادية والاستراتيجية وتنفيذا لمخطط صهيوني بأحتلال فلسطين واقامة دولة يهودية فيها.

فالدولة العربية المنشودة كانت دولة واحدة لبلدان المشرق العربي بما فيها ولايتا البصرة وبغداد اي العراق الاصلي.

ولذلك فأن تجزئة المشرق العربي الى دول عديدة - منها الدولة العراقية - كانت مؤامرة استعمارية ضد الامة العربية وضد حقها في تقرير المصير، حقها في تحرير وتوحيد وطنها العربي واقامة دولتها القومية العربية عليها، مثلما كانت عملية غدر وتلاعب بعواطف العرب وخذع لقادتهم والتحايل عليهم ودفعهم الى تنفيذ ما هو في صالح بريطانيا ثم النكوث بالعهد والتراجع عن تنفيذ ما هو حق ومشروع للعرب.

فبعد انتصار الحلفاء نفذ الاستعمار البريطاني اتفاهه مع الاستعمار الفرنسي على اشلاء الامة العربية الممزقة والوطن العربي المجزأ بأيدي المستعمرين الذين وعدوا العرب بالتحرير والتوحيد. نفذ اتفاهه المعروف باتفاقية سايكس - بيكو الا فيما يتعلق بنقطة هامة تخص الشعب الكردي ونعني بها مصير كردستان الجنوبي الذي كان من المقرر ان يكون تحت الانتداب الفرنسي . اذ خدع الاستعماري البريطاني لويد جورج خدع الاستعماري الفرنسي كليمانصو حينما اقنعه بالتنازل لبريطانيا من الانتداب على ولاية الموصل (كردستان العراق) مقابل شراكة فرنسا في نفط كردستان والسكوت عن احتلالها لسورية وتنفيذ الاتفاقية المبرمة بين سايكس وبيكو.

وهكذا اقام الاستعمار البريطاني الوحدة العراقية على اشلاء الاماني القومية والوحدوية للعرب ولاشقاؤهم الكرد. فبدلا من الدولة العربية الموحدة في المشرق العربي وبدلا من الدولة الكردستانية الشاملة لكردستان الشمالية والجنوبية وفق معاهدة سيفر، اقام الاستعمار الوحدة اللاحاقية العراقية من العراق (ولايتي البصرة وبغداد) ومن كردستان الجنوبية حيث كبل جزئين من الامتين الشقيقتين العربية والكردية بقيود الاحتلال الاستعماري وفرض الشركات النفطية الاستعمارية اي بقيود الاستعمار السياسي والاقتصادي واوجد الوحدة العراقية، وحدة السلاسل والاعلال الاستعمارية لتكبييل الشعبين العربي والكردي معا ومنعهما من التحرر والتوحيد مع سائر اجزاء امتيهما العربية والكردية.

مضار اللاحق للجماهير العربية

لم يستفد غير الاستعمار البريطاني والطبقتان الحاكمتان في العهد الملكي الاقطاعية والبورجوازية العميلة وغير البورجوازية البيروقراطية والملاكين العقاريين وسماسة وعملاء الحكم البورجوازي العفلي، لم يستفد غير هؤلاء من الوحدة العراقية اللاحقية. فالجماهير العربية والشعب الكردي كانا من الخاسرين والمتضررين من تلك الوحدة.

فما هي مضار الوحدة العراقية اللاحقية للجماهير العربية اذن؟!

١- جاءت الوحدة العراقية لِتحرم الجماهير العربية من حق أمتها العربية في التحرر والوحدة وإقامة الدولة العربية الواحدة في المشرق العربي.

٢- جاءت الوحدة العراقية لتحرم الجماهير العربية من خيارات ونعم الدولة العربية الواحدة وقدراتها على تحقيق امانها السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية وغيرها.

٣- جاءت الوحدة العراقية لتحرم الجماهير العربية من الاستقلال والسيادة الوطنية حيث اتخذ الاستعمار وعملاؤه الاقطاعيون والبورجوازيون الكومبرادوريون من هذه الوحدة ذريعة لوضع العراق تحت الانتداب ومن ثم تقييده بمعاهدة جائرة دامت حوالي الثلاثين عاما وللقبول بالسيطرة الاستعمارية على العراق.

٤- اتخذت الرجعية الحاكمة من الوحدة العراقية وحمائتها بالقوات البريطانية ذريعة لاعطاء ثروات العراق النفطية للشركات الاستعمارية ولجعل الاسواق العراقية مليئة بالبضاعات البريطانية مما الحق افدح الاضرار بالجماهير العراقية ومعيشتها.

٥- جعلت الرجعية الحاكمة من الوحدة العراقية دليلا وسببا لتحميل الجماهير العربية اعباء مصاريف وتكاليف الحاق كردستان وحكمها لصالح الامبراطورية البريطانية ولتحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لبريطانيا.

٦- جاءت الوحدة العراقية لتتخذ منها الرجعية الحاكمة للقبول بالاحتلال العسكري البريطاني للعراق ووجود المطارات والقواعد الاستعمارية البريطانية في الشعبية والحبانية واستعمالها لقمع الحركات التحريرية والقومية العربية في العراق وفلسطين

- مما الحق الخسائر بالجماهير العربية وأمانيتها وأهدافها.
- ٧- اتخذت الرجعية الحاكمة العميلة للاستعمار من الوحدة العراقية وحمائتها ذريعة لربط العراق بمعاهدات صداقة مع تركيا الكمالية وإيران البهلوية والرضوخ امامها والقبول باحتلال الاراضي العربية ومن ثم للدخول معهما في حلف بغداد الاستعماري العدواني الذي كانت معاداة حركتي التحرر الوطني العربية والكردية من اهم اهدافه والذي دبر مؤامرات عديدة ضد مصر وسورية وحاول جعل الشعوب العربية وقودا للحروب الاستعمارية . وكل ذلك لم يجلب الا الكوارث والمصائب والاضرار للجماهير العربية.
- ٨- اتخذ الاستعمار من الوحدة العراقية وسيلة وذريعة لتكبييل الجماهير العربية والجماهير الكردية بقيود وسلاسل واغلال استعمارية مما جعلها وحدة السلاسل والاغلال في الواقع حيث فرضت قيود المعاهدات الاستعمارية العسكرية والنفطية والمالية والسياسية على الجماهير العربية والكردية معاً.
- ٩- لقد عَقَدت الوحدة العراقية معضلات العراق الاساسية، معضلات تحرره وتطوره وغدت عقبة كأداء في طريق التحرر الوطني والتطور الاقتصادي والحضاري والثقافي والخ بحيث ان هذه المعضلات لا تحل الا بفك الوحدة العراقية اللاحاقية وتحقيق حق تقرير المصير للشعب الكردي.
- ١٠- اوجد الاستعمار بالوحدة العراقية أرضية صالحة لبذر بذور العداوة والتناحر والبغضاء بين العرب والکرد ولتمرير سياسة فرق تسد الاستعمارية ولايجاد وتشديد التعصب القومي (الشوفيني والانعزالي القومي معا) ولخلق التمييز العنصري والسياسي والقومي مما الغم الاخوة العربية الكردية وهياً مجالاً صالحاً للاستعمار ليلعب بورقة الوحدة العراقية في وجه النضال العربي الكردي المشترك وفي وجه محاولات العرب التحريرية والوحودية والديمقراطية.
- ١١- لقد اصيبت الجماهير العربية بجميع المصائب التي تصيب شعبا عندما يضطهد شعباً اخرأ كما بين فريديريك انجلس ولايمكن لشعبها العربي ان يكون حراً مادام حكامه يضطهدون الشعب الكردي لان الشعب الذي يضطهد شعباً اخر لايمكن ان يكون حراً-ماركس.

١٢- خلقت الوحدة العراقية تعقيدات وتشويهات عرقلت ومانعت تربية الجماهير العربية بالروحية الاممية الحقيقية وبالروحية الاخوية الصميمة مع الجماهير الكردية وافسدت الدعايات الشوفينية والمفاهيم اللاحاقية والاندماجية والانصهارية التي افرزتها الوحدة العراقية، اقساماً من الجماهير العربية تراوحت بين الكثرة والاعلبيية والاقليية حسب الظروف وسهلت انخداعها بالقيادات البورجوازية والقومية والرجعية والشوفينية((مما يفسح المجال لسيادة الشعارات الرجعية الشوفينية)) في صفوفها ومن ثم سيطرة الرجعيين وعملاء الاستعمار على قيادة الجماهير وتوجيهها في خدمة الاستعمار (في العهد الملكي) كما يقول الاستاذ عزيز شريف وسهل سيطرة القيادة البورجوازية القومية الشوفينية العفلقية في العهد الجمهوري على قسم من الجماهير العربية وتوجيهها في خدمة الدكتاتورية وسياسة الاستعمار الاستيطاني العفلقية. كما ان ذلك من شأنه ((ان يفسح المجال لنمو بذور الشك لدى جماهير الكرد في الاكثريية العربية. وفي هذا خطر على وحدة كفاح الجماهير العراقية ضد عدوها المشترك))على حد تعبير الاستاذ عزيز شريف.

الفدر الاستعماري بالشعب الكردي وكيف فرض الوحدة العراقية اللاحقة

مثلما غدر الاستعماريون الانجليز والفرنسيون بالشعب العربي غدروا بشقيقه الشعب الكردي. فقد خدعوا وخدروا القادة الاكراد ايضاً بالوعود المعسولة التي كاله الرئيس الامريكي ودر ويلسن والبيان البريطاني الفرنسي المشترك الصادر ١٩١٨/١/١٨ وبيان الجنرال الانجليزي ماك اندرو لشعب كردستان وتصريح الميجر نوئيل (حزيران ١٩١٩) وهي الوعود التي صدرت قبل عام ١٩٢٠ حيث وقعت فيه معاهدة سيفر التي جسدت الحقوق الكردية في بنودها ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ والتي نصت على تأسيس كردستان مستقلة من جزئها المركزي والجنوبي.

ماذا لو نفذت معاهدة سيفر؟

تضمنت معاهدة سيفر في بنودها ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ اعتراف الحلفاء بحق الشعب الكردي في كردستانه المركزية والجنوبية لاقامة كيان سياسي خاص قابل للتحويل الى دولة مستقلة بعد عام من قيامه فكيف اعترف الحلفاء بهذا الحق؟
نعتقد أن أسباب هذا الاعتراف عديدة ولكن أهمها هي:
١- نضال الشعبين الكردي والارمني ومطالبتهما بحقوقهما.
٢- جهود الوفدين الكردي والارمني في باريس اثناء مؤتمر الصلح.
٣- كانت الظروف الدولية تتطلب اقرار حق الشعب الارمني في تشكيل دولته وكذلك الاقرار بنفس الحق للشعب الكردي الذي تداخلت وتشابكت قضيته بالقضية الارمنية بحيث تعذر الفصل بينهما او تغافلها وتجاهلها.
٤- كانت كردستان المنوي تشكيل دولته خارج مناطق النفوذ لبريطانيا وامريكا واطاليا وفق اتفاقية سايكس-بيكو.

فهذه الدول وخاصة بريطانيا المتنفذة في الشرق الاوسط انذاك وفي مؤتمر الصلح كانت لاتخسر شيئاً من مناطقها المخصصة لها في الاتفاقية السرية الاستعمارية .بل على العكس فقد كانت تأمل عن طريق الاقرار بهذا الحق للشعب الكردي ان توسع نفوذها ليشمل كردستان برمتها وكما كان هناك اتجاه لدى بعض الخبراء الانجليز يجعل كردستان المستقلة حاجزا بين تركيا والبلدان العربية المنسلخة منها من جهة وبين روسيا السوفياتية وبلدان المشرق العربي من جهة ثانية .

٥- كانت بريطانيا تخطط ومنذ اتفاقها مع فرنسا في اتفاقية سان ريمو (١٩١٩) لضم كردستان الجنوبية الى الدولة العربية التي كانت تروم اقامتها في ولايتي البصرة وبغداد وكانت معاهدة سيفر التي تفصل كردستان المركزية عن تركيا وسيلة لابعاد الاتراك ومطابتهم بولاية الموصل عن كردستان الجنوبية مما يسهل تحقيق هذه النية البريطانية التي ينقل الدكتور ماجد عبدالرضا تأييداً لرأية القائل بان((جهود بريطانيا اتجهت نحو اقامة دولة واحدة تحت سيطرتها تشمل ولايات الموصل والبصرة وبغداد، ينقل عن عليم بخبايا الامور القول التالي:

((وجعلني مستر لويد جورج استنتج شخصياً بأن مسألة الموصل انتهى امرها بالنسبة لفرنسا وانه لم يبق غير المفاوضة لانجاز معاهدة الصلح مع تركيا على اساس تشكيل حكومة عربية واحدة في الموصل وبغداد والبصرة)) د.ماجد عبدالرضا -المسألة الكردية - ص ٤٧

٦- لم يكن بإمكان بريطانيا ان تبتلع كردستان كلها امام انظار حلفائها الفرنسيين والايطاليين والامريكان فكان املها ان تستحوذ على كردستان اذا قامت عن طريق الشخصيات الكردية الصديقة معها.

٧- كانت الدول الحليفة تريد اضعاف تركيا وعدم السماح لها بأن تقوم ثانية وتصبح دولة قوية فكان الاقرار بحقوق الكرد والارمن وسيلة لذلك.

٨- كانت بريطانيا تنوي استغلال معاهدة سيفر وسيلة تحرير مناوراتها ومؤامراتها ومشاريعها في تركيا وايران والدولة العربية العراقية المرشحة للتأسيس.

هذه هي اهم الاسباب التي جعلت بريطانيا وحليفاتها توافق في معاهدة سيفر على اقرار الحقوق القومية للشعب الكردي. وان كانت بريطانيا وحليفاتها مسؤولة ايضاً لالغاء

معاهدة سيفر واستبدالها بمعاهدة لوزان التي تنكرت لحقوق الشعب الكردي المشروعة بعد ان تمت المساومات الاستعمارية ونفذت المشاريع الاستعمارية مع تركيا وفي ايران والعراق.

ومع ذلك فإن معاهدة سيفر تظل وثيقة دولية هامة أقرت وجود وحقوق الشعب الكردي القومية وكانت تقدم فوائد جمة للشعب الكردي لو استطاعت قواه الوطنية من انجاز منطوقها وتطبيق نصوصها بعد اقرارها دولياً.

فلو تحققت بنود معاهدة سيفر الخاصة بكردستان لظهرت دولة كردية وتأسست كردستان مستقلة او شبه مستقلة في قسمين هامين من كردستان. وبالتالي لتقدم الشعب الكردي نحو ممارسة حقه في تقرير مصيره ونحو تحقيق استقلاله الوطني وبالتالي نحو التحرر الوطني وما ينجم عنه من فوائد سياسية واقتصادية واجتماعية وصناعية وزراعية وثقافية وعمرانية والخ. ولأدى الى تجنيب الشعب الكردي جميع خسائر اللاحق وأضراره الفادحة.

وكذلك الى تجنيب الحركة التحريرية الكردية التعقيدات والمصاعب الجمة الناجمة عن تقسيم كردستان واستعباد شعبها الكردي بدءاً بأهم المسائل ووصولاً الى المشاكل الفكرية والسياسية القائمة حول ضرورة او عدم ضرورة وجود الطلائع السياسية الكردية او حول شعار الدولة الكردية المستقلة.

ولما تجرأ شوفينيون من طراز دكلة والعبد على اعتبار النضال من اجل حق تقرير المصير او الدولة الكردية حلاً مميتاً ((ومن احلام العصافير)) لأيدت الاحزاب الناصرية والبعثية والشيعوية والديمقراطية العربية نضال الشعب الكردي لاستكمال استقلاله وتحقيق وحدته القومية وتمتين وتعزيز الدولة الكردية المستقلة وبالتالي لما اتخذت مواقف شوفينية او معادية للدولة الكردية. فماعد المعاني السياسية والقومية- وهي كثيرة وهامة ومشروعة فإن الدولة الكردية المستقلة كانت تعني ان تصرف ثروات كردستان النفطية والمعدنية والزراعية الهائلة على تصنيع وتعمير وتحديث كردستان وتطوير المجتمع الكردي وتنميته وازدهاره وتقدمه. لنتصور معاً كيف كانت حياة الشعب الكردي تتطور وتزدهر لو صرفت واردات النفط الكردستاني التي بلغت البلايين والبلايين من الدولارات كل عام من أجل خير الشعب الكردي وتقدمه وتنميته. بدلاً من ان تغتصب

من قبل حكم بورجوازي عفلي وتنهب ليشترى بها الطائرات والدبابات والمدافع التي تصب حممها وقنابلها على الشعب الكردي لتدمرَ بها مُدننا وقرانا وتحرق الاخضر واليابس في كردستان. ان مجرد مثل هذه المقارنة تكفي لادراك الفوائد الكثيرة والجمّة لتحرر كردستان ولممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير مصيره بنفسه.

والدولة الكردية المستقلة كانت تعني ان تقام الصناعة في كردستان وتؤسس فيها مشاريع السكك الحديدية والكهربائية والعمرائية مما يعني بدهة تطوير المجتمع الكردي وظهور طبقة عاملة كردستانية كبيرة وقوية تسهل وتحقق مهمة تحقيق الاشتراكية في كردستان.

كما كانت الدولة الكردية تعني اقامة مشاريع الري والسدود في كردستان لا لتغمر احسن واخصب اراضي كردستان- كما هو الحاصل الان- بل لتروي الاراضي الكردستانية البور فتزدهر الزراعة والبستنة.

ان السدود المقامة في كردستان هي مثال حي على سياسة استعمارية استيطانية في كردستان: فهي تغمر اخصب اراضي كردستان في سهلي شهرزور وبيتوين لتحجز المياه المستعملة في مشاريع الاستعمار الاستيطاني في سهل كركوك ولخزن المياه لوسط وجنوب العراق حيث لايستفيد الفلاحون الاكراذ من قطرة واحدة من مياه السدود بل شردوا من قراهم ومنازلهم المغمورة بالمياه هائمين على وجوههم ليس امامهم الا التجنيد العسكري او في وحدات الجحوش للحصول على لقمة العيش لاولادهم.

فلو تحققت بنود سيفر وظهرت دولة كردستان المستقلة لكان بالامكان اقامة السدود حيث نفيذ الارواء والكهرباء وازدهار الزراعة والصناعة وال عمران ولتحولت كردستان الى مصدر هائل للكهرباء والمنتوجات الزراعية كالقمح والرز والفواكة تكفي شعبها وجيرانها. ولو حصل الشعب الكردي على حقه في الاستقلال لازدهرت الثقافة والفن والادب في كردستان وتم القضاء على الجهل والامية والتخلف. ولتوفرت المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والدراسية وغيرها في كردستان ولازدهر العلم والفلسفة. ولو تحققت حرية واستقلال كردستان لانتشر العمران والمصائف والمشاتي الرائعة في كردستان التي كانت تتحول الى بلد سياحي جميل يفيد الشعب الكردي والبشرية جمعاء وخاصة شعوب الشرق.

ولكان بإمكان الاخوة العرب من سهول الجنوب والجزيرة العربية ان يصطافوا في كردستان جميلة عامرة مزدهرة متحضرة.

وللاشركيين نقول انه لو تحررت كردستان واستغلت وحققت التصنيع وال عمران ومحو الامية والازدهار الثقافي والحضاري لاقترب المجتمع الكردي بخطى متسارعة وكبيرة من تحقيق الاشتراكية ومن ثم التحول الى مركز للتحرر والديمقراطية والاشتراكية في الشرق الاوسط.

ولو كانت كردستان مستقلة ومتطورة ومزدهرة موجودة لخدمت الامم العربية والتركية والفارسية ولحلت الاخوة الحقيقية محل التنافر والبغضاء والشكوكية والظنون، ولقدمت مساعدات وخدمات جلية لنضالات هذه الامم الشقيقة.

ان كردستان مستقلة ومتطورة ومتحررة ومزدهرة كانت تكون قلعة للحرية وللانتماء وللمقاومة النفوذ الاستعماري وسدا منيعا بوجه المؤامرات الاستعمارية ضد شعوب ودول المنطقة وضد الاتحاد السوفياتي.

لو كانت كردستان مستقلة ومتحررة لنجت ملايين الاكراد من الابداء والتهمجير والتشريد ومن الموت جوعا وفقرا ومن الامراض وكذلك من الحملات الوحشية القمعية والمتواصلة. وكان الشعب الكردي اليوم ضعف ما هو عليه الان على الاقل.

ولو كانت كردستان متحررة ومستقلة لامكن الحفاظ على الثروة الاثرية التاريخية الضخمة للشعب الكردي ولما تم نهب الاثار التاريخية والتمثيل والمخلفات التاريخية من قبل الدول الاستعمارية والتركية والعربية واليرانية من كردستان.

ولتم التدقيق والتحقيق في تاريخ الكرد وكردستان بشكل علمي ودقيق وبالاستناد الى الحفريات والاثريات المكتشفة في كردستان بدلا من التشويه والتزييف اللذين يتعرض لهما الان التاريخ في كردستان. وكذلك لتم الحفاظ على الالحن والانغام الموسيقية والغنائية الكردية بدلا من سرقتها من قبل الترك مثلا ولتطور الغناء والموسيقى والتمثيل والمسرح والنحت والفنون المتنوعة في كردستان. ولتطورت السينما والفولكلور ولبعثت الامجاد التقدمية والثورية لشعبنا ولنال الفنانون والممثلون السينمائيون والمسرحيون الكرد التقدير والمساعدة اللازمة لتوعية جماهير شعبهم وتفريحتها وتثقيفها وتسجيل ملاحمها النضالية ومآثرها الحياتية.

ولو كانت كردستان متحررة ومستقلة لانتشرت المستشفيات والمصحات والمستوصفات والصيدليات في كردستان ولتمت مكافحة العديد من الامراض ولتحسنت الصحة العامة وتمت صيانة ارواح المواطنين والمواليد وتحقيق الضمان الصحي والاجتماعي للمواطنين في كردستان.

ولو كانت كردستان متحررة لتمت عمليات تحرير المرأة ومساواتها بالرجل وتحقيق حقوقها ومطالبها وكذلك الاصلاح الزراعي وتحرير الفلاحين من الاقطاعية والقيود العشائرية والاقطاعية وسائر مهمات مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي حتى ولو بشكلها البورجوازي الديمقراطي.

ان الأهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية والحضارية لتحرر كردستان واستقلالها كانت جليلة الفوائد وعظيمة المنافع للشعوب المناضلة في الشرق وبالغة الخطورة وفادحة الاضرار للاستعمار ومشاريعه وشركاته الاحتكارية لذلك وقف الاستعماريون بكل قواهم ودهائمهم ضد تحرير واستقلال كردستان.

وماذا لو كانت كردستان تحت الانتداب المباشر للاستعمار؟

لاريب ان النضال ضد الاستعمار كان مستمر ويتواصل وان الفداء من اجل التحرر والاستقلال كان يتعاضم ولكن المهمات النضالية للحركة التحررية الكردية كانت اسهل بكثير من المهمات المعقدة والصعبة والمتشابكة الناجمة عن تقسيم واستعباد كردستان هذا التقسيم والاستعباد اللذين نفذهما الاستعماريون البغاة.

ولو كانت كردستان مستعمرة مباشرة او تحت الانتداب المباشر لتحررت بعد الحرب العالمية الثانية شأنها في ذلك شأن العراق وسورية ولبنان ومصر والدول العربية والافريقية والاسيوية.

ولتجنب جماهير كردستان ويلات وكوارث حروب الابداء والتتريك والتعريب والحملات القمعية الوحشية.

ولو كانت كردستان مستعمرة لتطورت من النواحي الاقتصادية والصناعية والزراعية والعمرائية والثقافية أو لكانت على مستوى التطور الحضاري والصناعي والثقافي والاجتماعي،التطور الذي بلغته الشعوب التركية والعربية والفارسية ولظهرت لدينا مدن ومعاهد ومصانع ومؤسسات حديثة.

ولو كانت كردستان مستعمرة لنال نضالها التحرري عطف واسناد جميع الشعوب والدول الاشتراكية والمتحررة ولما حرم من الدعم العربي والاممي والعالمي. ولهرعت الامم العربية والتركية والفارسية الى اسناد نضالها بدلا من وقوف دولها وقواها القومية واليمينية ضدها.

وطبيعي اننا لانقصد القبول بأن تكون كردستان مستعمرة بل نناقش شرين كان الشعب الكردي معرضاً لهما فكان شر تقسيم واستعباد كردستان الشر الأشد والخطر والافدح خسائرا واضارا من شر جعل كردستان مستعمرة تحت الانتداب.

ولو كانت كردستان مستعمرة أنئذ لكانت مستقلة ومتحررة الان. ولالتجأ اليها العديد من أمثال دكلة والعبد للاحتماء وللأرتزاق مما كان يمنعهما من معاداة حق الشعب الكردي في تقرير مصيره ودولته المستقلة. ولما كنا نحن بحاجة - على الاقل - الى خوض جدال فكري حول مشروعية وأحقية التحرر والاستقلال للشعب الكردي مثلا.

ولكفانا الله شر كل هذه المشاكل والمنازعات مع الشوفينيين العرب والاشتراكيين القوميين والشيوعيين والعروبيين.

ولو كانت مستعمرة لكفانا الواقع شر الخلافات الشديدة والعنيفة حول ضرورة وجود احزاب ومنظمات طليعية كردستانية ام لا؟

ولتوحدت العناصر التقدمية والثورية والاشتراكية الكردستانية في أحزابها الخاصة بدلاً من التنافر والاقتنال حول هل يجوز وجود حزب طليعي كردستاني ام يجب وجود حزب لجميع المناضلين في الدولة. ولتجنب الحركة التحريرية شرور وأضرار الاختلافات الموجودة في الميدان الفكري والسياسي بين الكرد انفسهم وبين الكرد والمناضلين العرب والتركي والفرس مثلا. وكان طريق التحرر والاستقلال واضحاً ومحدداً ومعروفاً للجميع.

لهذه الأسباب وللأسباب التي ذكرها الاستاذ عزيز شريف في كراسه لم يوافق الاستعمار البريطاني على ان يحكم كردستان الجنوبية كمستعمرة تابعة له، ان يحكمها مباشرة، بل فضل الحاقها بالعراق وكما وسبق لنا بيان فوائد الحاق كردستان بالعراق للاستعمار البريطاني.

كيف انجز الاستعمار عملية اللاحق ؟

لقد نفذ المستعمرون مؤامراتهم بدهاء وذكاء، مستغلين شعبنا وخادعين قياداته السياسية والدينية ومستأجرين رؤساء العشائر والاقطاعيين والرجعيين. فخدروا شعبنا وقادته بالوعود المعسولة اولا حتى تم لهم الاستيلاء على كردستان الجنوبية التي كانت مدنها الاساسية كركوك واربيل والسليمانية وغالبية مناطقها خارج منطقة الاحتلال البريطاني التي كانت تشمل مندلي وخانقين وكفري من كردستان الجنوبية فقط، لذلك سعت بريطانيا للوصول الى كردستان مع اعطاء شرعية لاحتلالها لكردستان حيث كانت اتفاقية الهدنة بين تركيا والحلفاء تتضمن شروطا توجب توقف القوات البريطانية على الحدود التي وصلتها. وهذا كان يعني عدم تقدم القوات البريطانية نحو كركوك والسليمانية واربيل و بهدينان والموصل اي ولاية الموصل.

وفي مدينة السليمانية عاصمة امارة بابان الكردية كان المرحوم الشيخ محمود الحفيد الرجل الديني الوطني الاشهر حاكماً بامر من السلطة التركية المنسحبة «كما كان يتمتع بنفوذ واسع بين الاكراد. وكان الوطنيون الاكراد يلتفون حوله لتحقيق «الحلم المميت» !اي الدولة الكردية المستقلة. وكان الاكراد العاملون في الحقل الوطني يأملون خيرا من الاتصال بالحلفاء الذين كانوا يغرون الشعوب الشرقية بالوعود المعسولة عن التحرير والاستقلال والحرية. وعقدت الشخصيات الكردية اجتماعا برئاسة الشيخ الخالد واستقر رأيهم على ارسال وفد مؤلف من المقدم المرحوم عزت المدفعي (الطوبجي) والمرحوم احمد فائق الى كفري حاملا رسالة من الشيخ محمود وموقعة من العديد من الرؤساء والمتنفذين الكرد الى الحكومة البريطانية يطلبون فيها تشكيل حكم كردي مستقل بأشراف بريطانيا وذلك كما يروي المرحوم رفيق حلمي في مذكراته (ياداشت) باللغة الكردية. وعندما اوصلت الرسالة الى السير ارنولد ويلسن الحاكم العسكري البريطاني في بغداد اغتنمها فرصة ذهبية لارسال الميجر نوثيل الى السليمانية مزودا بتعليماته فوصلها في تشرين الثاني ١٩١٨ حيث عقد اجتماعا وحضره رجال الدين والشخصيات الكردية العشائرية والمثقفة ووجهاء البلدة اعلن فيه باسم الحكومة البريطانية الموافقة

على تعيين الشيخ محمود -حكما-اي حاكما عاما - على كردستان الجنوبية وتعيين الميجر نوئيل نفسه مستشارا سياسيا لحاكم كردستان العام.

ويفسر المرحوم رفيق حلمي ذلك بقوله ((ان نوئيل ومن ورائه ويلسن اراد الاستفادة من نفوذ الشيخ محمود وتثبيت النفوذ البريطاني في هذه المنطقة دون استخدام القوة العسكرية)) بينما يقول الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني في كتابه كردستان والحركة القومية الكردية ((ص ١٢٢ الطبعة الاولى ١٩٦٩ حول الموضوع نص مايلي))

((وكانت تلك مناورة بارعة قام بها الانجليز في كردستان ارادت بها بريطانيا الاستعمارية فرض سيطرتها على كردستان المحررة - من الجيوش الاجنبية حيث لم تكن فيها جيوش انجليزية او تركية - اولا ثم تثبيت نفوذها في العراق وخلق اقدام لها في كردستان وشراء بعض رؤساء العشائر والمنتفذين ثانيا وذلك لايجاد نفوذ لها في كردستان ووضعها تحت اشرافها لترجح كفتها في مساوماتها مع فرنسا التي كانت كردستان الجنوبية من حصتها وفق اتفاقية سايكس - بيكو السرية الاستعمارية ثالثا ولتتخذ من كردستان الجنوبية منطلقا لبطس نفوذها الى كردستان الشرقية والمركزية التي كان وطنيها قد طالبوا بحق تقرير المصير والاستقلال وارسلوا وفدا بقياده الجنرال شريف باشا الى باريس لحضور مؤتمر الصلح والمطالبة باستقلال كردستان رابعا واكثر من ذلك فان تفاصيل المخطط الاستعماري البريطاني وكيفية تنفيذه في الشرق الاوسط لم تكن قد تحددت نهائيا وكانت المنافسة الاستعمارية قد بدأت على تقسيم الشرق الاوسط.....))

هكذا اوصلت بريطانيا نفوذها لكردستان سياسيا دون ان تخرق المادة السادسة عشرة من اتفاقية موندورس المنعقدة في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ التي نصت على ((تسليم جميع المواقع العسكرية في سورية والحجاز والعسير واليمن ومابين النهرين الى اكبر قائد من دول الائتلاف وانسحاب القطعات التركية من ولاية اظنة ماعدا العساكر التي تلزم لتأمين النظام حسب المادة الخامسة)).

يلاحظ القاريء الفهيم ان كردستان الجنوبية كانت خارج هذه المناطق كما ان اسم العراق لم يكن موجودا كعنوان للعراق الحالي حتى يطلق على ولايات البصرة وبغداد والموصل بل كان الاسم المعروف «مابين النهرين».

ولكن قيام حكم وطني كردى بزعامة شخص كالشيخ محمود الحفيد الذي كان يعتبر الانجليز انجاسا ثم فهمهم مستعمرين وطغاة وبغاة والذي فيما بعد حاول التحالف مع السوفيات والحركة الكمالية ضد الاستعمار البريطاني حتى ببريطانيا الى استعمال القوة المسلحة لاحتلال السليمانية ولسقوط الحكم الكردي الوطني بزعامة الشيخ الخالد كما سبق بيانه .

وبعد احتلال السليمانية عام ١٩١٩ لم تفلح الحكومة البريطانية في فرض الامن والاستقرار وثبتت احتلالها في كردستان بل جوبهت بمعارضة واسعة من قبل الشعب الكردي تحت تأثير العوامل الوطنية والدينية والدعاية التركية التي نشطت للمطالبة بأعادة ولاية الموصل الى حكمها استنادا الى اتفاقية الهدنة التي نصت على وقوف القوات البريطانية حيث كانت. وهذا يعني خارج ولاية الموصل التي لم تكن القوات البريطانية قد احتلتها أنئذ. ولم تكن الحكومة العراقية موجودة اصلا. بل كانت ولايتا بغداد والبصرة تحت الاحتلال البريطاني المباشر.

وما كانت السياسة الاستعمارية البريطانية قد استقرت بعد على اسلوب خاص لاستعمار كردستان فقد كانت تتأرجح بين اقرار وجود دويلات كردية متحدة» امارات كردية متحدة» او بين دولة كردية تابعة لها او تقسيم كردستان والحاق ولاية الموصل بما فيها كردستان الجنوبية بالادارة البريطانية في بلاد ما بين النهرين وتقرير مصيرها مع ولايتي بغداد والبصرة فيما بعد .وان كان احد المطلعين على خبايا السياسية البريطانية قد قال وقت اتفاقية سان ريمو (١٩١٩) بأن«مستر لويد جورج» جعله يستنتج شخصياً ((بأن مسألة الموصل قد انتهى امرها بالنسبة لفرنسا وانه لم يبق غير المفاوضات لانجاز معاهدة الصلح مع تركيا على اساس تشكيل حكومة عربية واحدة في الموصل وبغداد والبصرة)). اي الحاق كردستان الجنوبية بالدولة العربية التي سميت بالعراق بعد اخراجها من منطقة النفوذ الفرنسي بموجب اتفاقية سان ريمو التي اعطت فرنسا حصة في نفط كردستان لقاء تنازلها عن مضمون اتفاقية سايكس بيكو حيال كردستان الجنوبية.

وحتى اثناء سعي بريطانيا لاقامة علاقات ودية ولمد نفوذها مع الزعماء الاكراد في كردستان ايران وتركيا كالسيد طه وسمكو فقد رفضت بريطانيا اعطاء وعد بأقامة كردستان موحدة.

وتكتب الخاتون مس بيل عن ذلك من اتصال السيد طه ١٩١٩ بالانجليز مايلى ((وكان غرض السيد طه من زيارته لبغداد ان يلح على الجهات المسؤلة في تشكيل كردستان موحدة تحت الاشراف البريطاني ومن ضمن ذلك اكراد البلاد الايرانية .وعندما شرح له بأنه لا يستطيع الحصول على مساعدة من عندنا في تحقيق هذا المشروع بالنسبة لما يختص اكراد ايران ابدي كثيرا من خيبة الامل.)) وتستطرد المس بيل قائلة:

((ولما كانت ثورة السليمانية تهدد السلم في جميع الحدود الكردية كان المستحسن ان يستفاد من شعور سيد طه الودي. وعلى هذا سلمه وكيل الحاكم الملكي العام كتاباً بالفارسية كانت ترجمته كالاتي:

((لقد خولتني حكومة صاحب الجلالة ان اطمئنكم شخصيا بأنها لا تنوي انتهاج سياسة انتقامية نحو الاكراد عن الاعمال التي ارتكبت خلال الحرب لكنها مستعدة لمنح العفو العام عن الجميع.....))

((وترغب حكومة صاحب الجلالة ان اطمئنكم بصورة ودية بأن المصالح الكردية سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح)) المس بيل فصول من تأريخ العراق الحديث ترجمه د.جعفر الخياط بغداد ١٩٧١ ص ٢١٣-٢١٤.

وفي حزيران ١٩١٣ كانت الحكومة البريطانية قد اوعزت الى مندوبها بين الاكراد الميجر نوئيل بأصدار البيان الذي سبق لنا الاشارة اليه حول التأكيد بأن مؤتمر الصلح سيبت في مستقبل كردستان وارمينيا على ضوء المبدأ الذي يقول بأن الامم لها الحق في تعيين نوع الحكم الذي ترتضيه. وقد اعطت الحكومة البريطانية في السابق تطميناتها بأن مصالح الاكراد سوف تحترم فيه.

وبعد مرور سنة تقريبا على هذين البيانين حدثت ثورة حزيران الوطنية في المناطق الشيعية من ولايتي البصرة وبغداد وهبت الجماهير تلبية لنداء العلماء الاعلام والقيادات الوطنية ومنها المغفور له جعفر ابو التمن هبت تقاثل جيش الاحتلال البريطاني. مما اجبر بريطانيا على الاسراع في تشكيل حكومة عربية في بغداد.

سعي الادارة الاستعمارية لتشكيل دولة عربية تضم كردستان الجنوبية

ولكن الحقيقية التي يجب ان نؤكد عليها ونبرزها هي ان الادارة البريطانية الاستعمارية في العراق وفي مقدمتها السير ارنولد ويلسن نائب الملك العام في بلاد ما بين النهرين، كانت تبيت لادارة عربية تحت الاشراف البريطاني تشمل ولايات البصرة وبغداد والموصل اي ان كردستان الجنوبية يجب ضمها الى العراق المنوي تشكيله على الرغم من كل ما كان يقال في اروقة مؤتمر الصلح بباريس وماتم بيانه في الاعلانات البريطانية عن حقوق الشعب الكردي ومصالح الكرد ومن ثم فقد عملت الادارة الاستعمارية البريطانية في العراق بقيادة السير ارنولد ويلسن والسير بيرسي كوكس والمس بيل بشتي الاساليب وبذلت كل مافي طاقتها من جهد من اجل الحاق وضم كردستان الجنوبية بالعراق رغم صدور معاهدة سيفر ورغم الراء التي كانت تصدر من وزارة المستعمرات البريطانية او في مؤتمر القاهرة فيما بعد. ودأبت هذه الادارة الاستعمارية على مواصلة سياستها المعادية للشعب الكردي حتى افلحت في اقناع الحكومة البريطانية في لندن بخطتها لتأسيس حكومة عربية عميلة لبريطانيا في العراق من ولايتي البصرة وبغداد أولاً ومن ضم كردستان الجنوبية الى هذه الدولة الواقعة تحت الانتداب البريطاني ثانياً.

وقد عملت هذه الادارة الاستعمارية بقيادة السير ارنولد ويلسن على فرض احتلال بريطاني مباشر ولكن الصعوبات المالية ومطالبة الرأي العام البريطاني بسحب الجيش البريطاني الى الوطن الام والثورة العراقية في حزيران ١٩٢٠ قد اجبرتها على القبول بحكم عربي عميل لبريطانيا في العراق.

ففي كانون الثاني ١٩١٩ شرعت الادارة البريطانية الاستعمارية باجراء استفتاء صوري لمعرفة رأي الاهالي في ولايتي بغداد والبصرة لخصت نتائجها هذه الادارة فيما بعد في برقية ويلسن الى حكومته البريطانية زاعمة بأن ((الاکثرية في العراق لاترغب في تبديل الحكم القائم وان الاقلية ترغب في امير عربي تحت الهيمنة البريطانية، وانه يرتأي رأياً لو اخذت به الحكومة وسمحت بعرضه على الجمهور لما تأخر احد عن تأييده وهذا الرأي

هو ان يكون للعراق مندوب سامي بريطاني يساعده بعض الوزراء العرب المسندين من الانجليز))

ولكن يبدو انه«لم ترق هذه المقترحات للحكومة البريطانية فأبرق اليه مونتاكو وزير الهند برقية بتاريخ ١٦ / شباط / ١٩١٩» هذا نصها((ان حكومة صاحب الجلالة تقدر كثيرا العناية والدقة اللتين اتخذيتموها في سبيل انجاز المهمة الدقيقة التي عهدت اليكم ولكنها سوف لاتتخذ اي عمل - اذا استطاعت تجنبه- حتى تصل المس بيل وتعرض الايضاح التام حول الموضوع ((الا انها ستكون ممتنة لو ابرقتم خلاصة القانون الاساسي لحكومة عربية او مجموعة حكومات عربية الذي تقترحونه على ان يكون مبنياً على رغبات السكان كما اوضحتم ذلك في برقياتكم وكذلك على الهيمنة البريطانية المطلقة الفعالة. اننا ملزمون بموجب التصريح البريطاني- الفرنسي ان نمنح ادارة وطنية وعلينا ان نتمسك بذلك نصاً وروحاً.

ان غرضنا تنظيم قانون اساسي مرن يتمثل فيه جميع السكان على اختلاف عناصرهم ويعترف بالميزات والسجايا لوطنية ويقضي باشتراك العرب الفعلي بمرور الايام في ادارة الحكومة الفعلية وادارة البلاد وبحول دون توجيه القومية العربية الى معارضة السيطرة البريطانية. ان هذه الاراء قد لاتكون عائقاً كبيراً في سبيل سعيكم لوضع حل لهذه المشكلة العسرة جداً وقد تساعد في تبيان مافي خاطرننا لكم)). السيد عبد الرزاق الحسني ص ٦١ و ص ٦٢ من كتابه الثورة العراقية الكبرى الطبعة الخامسة الموسعة. لاحظوا ايها القراء الاعزاء الحقائق التالية.

- ١- ان الاستفتاء كان محصوراً على ولايتي البصرة وبغداد ومدينة الموصل القديمة فقط. فلا شمول لكردستان بالموضوع حتى الان.
- ٢- ان المطلوب هو حكومة عربية وليست عراقية (عربية وكردية وتركمانية).
- ٣- ان المطلوب هو الهيمنة الاستعمارية البريطانية المطلقة والفعالة.
- ٤- الاشتراك العربي هو كما قالت المس بيل في رسالة الى والدها ان تكون الادارة البريطانية والاستشارة عربية بدلا من حكومة عربية بأستشارة بريطانية!
- ٥- وجود اختلاف بين وزارة المستعمرات والادارة البريطانية في بغداد.

ولحل هذا الاختلاف سافر السير ارنولد ويلسن من بغداد في ٢٥ / شباط / ١٩١٩ الى باريس فلندن ((فأجتمع بأقطاب السياسة وحادث رجال الاستعماريين السياسي والمالي من الفرنسيين والانجليز الصهيونيين وحظي بالمثل بين يدي الملك جورج الخامس في لندن ١٤ / نيسان / ١٩١٩ فنال التفاتاً خاصاً ولما سئل عن رأيه في مستقبل العراق ورغبة الاهلين في نوع الحكم الذي يرتضونه قدم المقترحات التالية وقد عرضت على اللجنة الشرقية))

((١- سوف لا يكون هناك امير عربي وانما يكون معتمد سامي بريطاني .

((٢- سوف تلحق ولاية الموصل ودير الزور بالعراق كما تلحق النواحي الكردية التي تؤلف الان جزءا من ولاية الموصل ولا تدخل ضمن الدولة الارمنية المنتظرة اعني شمال الزاب الكبير برمته وهذا ضروري لتأمين ضم الاشوريين.))

((٣- ان الهيمنة البريطانية التي مهما عبر عنها اللسان سيظهر اثرها عند التنفيذ وعندما تتأيد بابقاء قوات عسكرية وجوية كافية تتوزع بحسب قدرتها لتساعد السلطة المدنية على توطيد الامن)) ص ٦٣٧ المصدر السابق.

وعن الحقوق الكردية فقد كان رأي ويلسن بعد الحاق كردستان الجنوبية بالعراق ان تترك لحكمة الادارة الاستعمارية اذ يقول بالنص.

((اما منح اكراد كردستان نوعاً من الحكم الذاتي فالافضل ان يترك ذلك الى حكمتنا والا نضعه ضمن ابحاث مؤتمر الصلح اذا كان في الامكان تجنبه، اما اذا منح كردستان كياناً خاصاً فتصبح المناطق خمساً)) ص ٦٤ من كتاب السيد الحسني الذي يستطرد قائلاً ((وكان ولسن قد حضر امام لجنة كرزى اثناء جلستها المنعقدة في ٦ نيسان ١٩١٩ لمناقشة مقترحاته فقبلت اللجنة بعد تحوير بسيط كأن تشكل خمس ولايات بدل الاربعة التي اقترحها وان تستبعد ولاية الموصل من كل تنظيم اداري وتشريعي حتى يتقرر مصير العراق ككل بعد مؤتمر الصلح ولكن ولسن لم يستبعد الموصل من دستوره فجمد المشروع.)) لاحظوا اصرار وعناد ولسن على وجوب ضم كردستان الجنوبية (ولاية الموصل) الى ادارته البغدادية الى مشروعه في العراق الذي كان ينوي ادارته من قبل بريطانيا مباشرة.

واستحصلت بريطانيا من الحلفاء قرار بوضع العراق تحت الانتداب البريطاني في سان ريمو بتاريخ ١٩٢٠ / ٣ / ٣ وقرر مجلس الحلفاء الاعلى في ٢٥ / نيسان / ١٩٢٠ فرض الانتداب البريطاني على العراق والفرنسي على سورية ولبنان.

ونصت المادة ١٦ / من لائحة الانتداب بصدد كردستان الجنوبية نص مايلي
((لاشيء مما ورد في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة ادارياً في المقاطعات الكردية كما يلوح له)) . هذا بينما كان المندوب السامي البريطاني قد اصدر منشورا حول ادارة كردستان ورد فيه مايلي
((١- فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل والداخلة في حدود الانتداب البريطاني يشكل لواء فرعي يكون مركزه دهوك.

((٢- سيدير المندوب السامي امر اشتراك الضباط البريطانيين في ادارة اربيل وكويسنجق ورواندوز ضمن لواء فرعي تابع لكركوك ويديره مساعد ومتصرف وقائم مقام .
((٣- تعامل السليمانية كمتصرفية يحكمها متصرف على ان يعين من قبل المندوب السامي ويلحق به مستشار انجليزي)) السيد الحسني تاريخ الوزارات العراقية الجزء الاول ص ٢٢٣ .

ولكن اندلاع الثورة العراقية في حزيران ١٩٢٠ وما لحقت ببريطانيا من خسائر بشرية ومالية في ظروف كان الشعب البريطاني يطالب بسحب ابنائه الى الوطن والخزينة البريطانية تنوء تحت اعباء المصارف الباهظة للاحتلال والحرب اجبر بريطانيا على اعادة النظر في كيفية استعمار العراق ومن ثم كردستان. فقد قررت استبدال الحاكم الملكي البريطاني السير ارنولد ويلسن بالسير بيرسي كوكس واصدرت حكومة الجلالة البريطانية بياناً في ١٧ / حزيران / ١٩٢٠ بأنها قررت تأسيس حكومة عربية بأسم الحكومة العراقية وتكليف السير بيرسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة وتقليده وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية في بغداد بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة على ان تعطى له السلطة اللازمة لتنظيم مؤقت اولا مجلس شورى تحت رئاسة عربي، ثانياً مؤتمر عراقي يمثل جميع الاهالي لتجهيز القانون الاساسي. ورجع السير بيرسي الى العراق فوصل البصرة في الاول من تشرين الاول ١٩٢٠ ووصل بغداد في ١١ / تشرين الاول حيث ادلى بتصريح امام مستقبله قائلاً بالنص ((ان دولة انجلترا ارسلتني للمساعدة والاتفاق مع اشرف

ورؤساء العراق لنحصل على الغاية المطلوبة للطرفين وتأليف الحكومة العربية، حكومة مستقلة بنظارة دولة انجلترا. ولقد جئت لهذا المقصد ولكن مازال الاعتشاش مستمرا. طبعاً لا يمكن العمل وأنا حاضر عن ماتحصل الفرصة وهذا شيء بيدكم)) جريده العراق العدد ١١٤ عام ١٩٢٠.

ثم شرع السير بيرسي كوكس بتنفيذ مهمته فقام بما يلي

١- تشكيل مجلس وزراء عراقي في ٢٥ / تشرين الاول / ١٩٢٠ برئاسة نقيب اشرف بغداد السيد عبدالرحمن الكيلاني النقيب.

٢- تأليف مجلس استشاري من «١٢» عضواً من شخصيات تمثل الاسر المعروفة في العراق بأعتبارهم وزراء دولة يكونون مجلساً استشارياً لمجلس الوزراء العراقي. ولكن كردستان الجنوبية ظلت خارج صلاحية وحكم هذين المجلسين بل تابعة مباشرة للإدارة الاستعمارية البريطانية رسمياً وان كانت كردستان عملياً في حالة غليان وعصيان ضد الحكم البريطاني .

وفي ١١ / تشرين الثاني / ١٩٢٠ اصدر السير كوكس بلاغاً أعلن فيه ان (حكومة جلاله ملك بريطانيا اذنت بتشكيل مجلس نيابي منتخب لسن قانون اساسي للعراق)) وحتى يتم ذلك يجب ان تدير دفة الحكم حكومة وطنية مؤقتة بأرشاده ونظارته هو. وعين لكل وزير مستشاراً بريطانياً كان الوزير الفعلي في الواقع.

العرش العراقي

لقد استقرت السياسة البريطانية في عهد السير بيرسي كوكس على تعيين حاكم عربي للعراق على الحكومة العربية التي اسستها بريطانيا. اما بخصوص كردستان الجنوبية التي كانت حتى أنئذ خارج نطاق وسلطة الحكومة العربية فلم تكن السياسة البريطانية قد استقرت بعد على اسلوب معين لاستعمارها. لذلك نرى الحديث بين الانجليز والحكومة في بغداد يجري بوضوح عن حكم عربي وملك عربي لا عراقي مثلا.

ولم تجد بريطانيا خبرا من عميلها العتيد فيصل الاول لتنصيبه ملكا على العراق. فقد كان «زبونا» قديما و «رفيق سلاح» مطيع للجاسوس المعروف لورانس العرب . ومستعدا لتنفيذ الاوامر البريطانية وخاصة بعد اخراجه من دمشق حيث كان تنصيبه ملكاً مرفوضاً من الفرنسيين الذين حصلوا على حق الانتداب على سورية فرفضوا تعيين عميل بريطاني ملكا على مستعمرتهم. وبعد ما فقد فيصل عرش سورية وأضطر الى مغادرة دمشق في ٢٥ / تموز / ١٩٢٠ ابرق وزير الخارجية البريطاني اللورد كرزن بصفته رئيسا للجنة الشؤون الشرقية في تلك الوزارة برقية الى نائب الحاكم الملكي البريطاني في العراق السير ارنولد ويلسن في ٣٠ / تموز / ١٩٢٠ يبسط فيه ما اصاب الامير العربي ويطلب منه موقفا لمساعدته خاصة وانه فقد عرش سورية في المساومة الفرنسية الانجليزية حول ولاية الموصل.

فرد نائب الحاكم الملكي البريطاني على الوزير ببرقية يقول فيه ان اجلاء فيصل من قبل الفرنسيين الى ذلك الجزء من سورية الواقع تحت الاحتلال البريطاني يؤدي اما الى عودته الى الحجاز او ابقائه في درعا حيث يجمع حوله انصار وموظفيه السابقين مما يصبح مصدر ازعاج للفرنسيين ويجعل بريطانيا في وضع صعب.

ويقول بالنص ((فهل لحكومة صاحب الجلالة ان تفكر في امكان اسناد امارة العراق (اليه))؟ ثم يستطرد قائلا في برقيته ((ان فيصلا هو الوحيد بين الزعماء العرب الذي

يدرك المشكلات العملية في ادارة حكومة متمدنة بموجب الطرق العربية. وانه لا يخطيء في التقدير بأن المساعدة الاجنبية امر حيوي لاستمرار وجود دولة عربية كما انه يدرك الخطر الذي ينجم من الاعتماد على جيش عربي. فأذا قدمنا امارة العراق اليه فأنا لانسترجع مكانتنا في نظر العالم العربي فحسب ولكننا قد ننجح الى حد كبير في القضاء على التهمة التي توجهه الينا بخيانتنا لفیصل ولاهل هذه البلاد، فأذا عزمت حكومة صاحب الجلالة انقاص نفقاتنا في هذه البلاد انقاصا محسوما فأن ذلك لا يتحقق بصورة اتم الا بواسطة فیصل دون اي حلول اخرى)) ص ٢٢٩ من السيد الحسني - الثورة العراقية الكبرى نقلا عن السير ارنولد ويلسن في مذكراته ص ٣٠٥ في الطبعة الانجليزية . ويضيف السيد الحسني قائلاً.

((ارتاح اللورد كرزن لجواب نائب الحاكم الملكي العام في العراق)) ثم قررت الحكومة البريطانية دعوة فیصل الى لندن حيث استقبله الملك جورج الخامس في ٤/كانون الاول / ١٩٢٠ لتقديم الشكر الى جلالته ((على الهدايا التي اهداها الى والده الملك حسين)) كما جاءت في التايمس اللندنية الصادرة في ٥/كانون الاول / ١٩٢٠. ثم اوفدت الخارجية المستر كورنواليس الى الامير فیصل ليعرض عليه عرش العراق فقبله الامير بعدما اطمأن على ان اخاه عبدالله رضي بأمارة الاردن. ثم بدأت الخاتون المس بيل والسير بيرسي كوكس والمستر كورنواليس بتهيئة المستلزمات اللازمة لتنصيبه ملكا على العرش العراقي وتطريز التاج الملكي اللازم له وفرضه على الشعب العراقي ملكاً مالياً لبريطانيا وخادماً لمصالحها وعارفاً بجميلها عليه. وذلك بعد استبعاد منافسيه طالب النقيب والامير خزل وغيرهما من العراقيين.

الا ان ترشيح فیصل لعرش العراق رسمياً تم في مؤتمر القاهرة الذي عقد ابتداءً من ١٢/اذار / ١٩٢٠ برئاسة السير ونستون تشرشل وزير المستعمرات آنذاك بحضور الممثلين العسكريين والسياسيين البريطانيين في الشرق الاوسط.

يذكر السيد عبدالرزاق الحسني في كتابه الثورة العراقية الكبرى كيفية رفض جميع المرشحين من قبل تشرشل عدا فیصل ويقول فلما عرض اسم الامير فیصل علت وجوه الحاضرين (في مؤتمر القاهرة) ابتسامه رقيقة لكنها مصطنعة فقال تشرشل ((ان فيصلا من بيت رفيع وهو ابن الملك حسين شريف مكة الذي وطد نفوذه بين العرب وثبت

شخصيته بين رجال الدين فهو خليق ان ينال تشجيع الحكومة البريطانية اذا انتخبه العراقيون» فأومت الرؤس ان نعم. فهتف الناس ليحيا الملك فيصل ملك العراق وهمس ابليس في اذن الزمان ليحيا تشرشل. وقد« اوجب تدخل البريطانيين في اختيار فيصل لعرش العراق مباحثات دقيقة واقوالاً كثيرة.» ويستطرد السيد الحسني قائلاً ((ومن لطيف مايروى عن مؤتمر القاهرة أن ساسون حسقيل وزير المالية العراقي سأل المستر تشرشل مداعباً قائلاً:

« جرت العادة في البلاد المنسلخة من الامبراطورية العثمانية ان يأتيها امرؤها من الشمال الى الجنوب ولم يسبق ان جاءها امير من الجنوب فكيف تعلقون هذا الحديث» فأجاب تشرشل ان ذلك لصحيح ولكن لاتنسى ياساسون افندي ان المستر كرنواليس ذاهب مع الامير فيصل وهو من الشمال.) ص ٣٥٣ و ٣٥٤ من المصدر الانف الذكر. ولمبايعة الامير فيصل اجتمع مجلس الوزراء للحكومة المؤقتة في دار رئيسه السيد النقيب في ١١/تموز/ ١٩٢١ وتلى كتاب سكرتير المعتمد السامي المرقم ٥٣٥/١ والمؤرخ ٨/تموز/ ١٩٢١ ورد فيه. ((ان فخامة المندوب السامي يأسف للتأخير الذي حصل في امر الموافقة على قانون الانتخاب والناشيء عن الاشكال الحادث في ايجاد حل موافق للمصالح الكردية في مناطق مختلفة بحسب معاهدة سيفر ولقد زاد في الاشكال تباين اراء الطوائف الكردية في موقفهم ازاء الحكومة المركزية وفخامة المندوب السامي البريطاني)).

((وفخامة المندوب السامي يعرف الاسباب القاطعة التي تستفز مجلس الوزراء للحث على نشر قانون الانتخاب. ومع علم فخامته بجميع الاحوال فإنه مستعد لتنفيذ مواد القانون المذكور بشرط ان تكون المناطق الكردية مخرية من الاشتراك في الانتخاب او عدمه ولايؤثر ذلك على قرارهم النهائي في خصوص موقفهم تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها)) المصدر السابق ص ٣٦٩ اما مجلس الوزراء فقد اتخذ بصدد الكرد والقضية الكردية ما يلي:

((ثانياً : المسألة الكردية فمادامت الحكومة البريطانية تفسح للمناطق الكردية مجالاً للاشتراك او عدمه في الانتخاب للمجلس التأسيسي بحسب منطوق معاهدة سيفر، يرى مجلس الوزراء أيضاً ان لتلك المناطق الحرية التامة للاشتراك او عدمه بحسب المعاهدة

المذكورة والا يعتبر اشتراك الاكرد او عدمه حجة عليهم في المستقبل، والحكومة العراقية تود اشتراك المناطق الكردية معها وترغب في عدم انفصالها عن جسم المملكة العراقية)) ص ٣٧٠ المصدر السابق.

هكذا فأن الكرد لم يكونوا مشمولين بالحكومة العربية ولا بأمر اختيار الامير العربي فيصل ملكا على عرش العراق لانهم كانوا خارج نطاق العراق ومشمولين بمعاهدة سيفر التي نصت على انشاء دولة كردستان مستقلة تضم كردستان الجنوبية ايضاً وكانت بريطانيا ملزمة بحكم معاهدة سيفر بأحترام هذه الوقائع.

كما كانت المؤامرات الاستعمارية بصدد تدجين تركيا الكمالية وأجبارها على القبول بالسيادة الاستعمارية البريطانية لم تكن قد انجزت. وان كانت علامات مساومة بريطانية مع تركيا باادية وموجودة على اساس تنازل بريطانيا عن معاهدة سيفر مقابل تنازل تركيا عن ولاية الموصل لبريطانيا ولنفوذها ومصالحها.

وهذا هو مفهوم مضمون البرقية التي ارسلها وكيل الدولة **لوزارة** الخارجية البريطانية في ٨/٨/١٩٢١.

الى وكيل وزارة المستعمرات البريطانية لندن اس-ئو جاء فيها
(سيدي)

((اسمح لنفسي بالاشارة الى الرسالة الصادرة عن هذه الادارة في ٤/مارس ومرفقها تقرير مخابرات ما بين النهريين المرقم في ٣١/ ديسمبر/ ١٩٢٠.

يلاحظ من الفقرتين ٢ و ٣ من ذلك التقرير بان القانون الانتخابي الذي اعد لما بين النهريين قد صيغ بما يشمل المناطق الكردية وبأن السير ب. كوكس قد اكد نيته في معالجتها بصورة خاصة مع مجلس الدولة على ضوء صياغة المادة ٦٤ من معاهدة سيفر. غير ان من المفهوم ان الوفد التركي سبق ان اثار مسألة صياغة هذه المادة خلال المؤتمر هنا، وثمة احتمال بتعديلها بطريقة تحذف كل اشارة الى دولة كردية مستقلة في المستقبل، وبالتالي حذف حق كردستان الجنوبية (داخل حدود ما بين النهريين) بالانضمام الى مثل الدولة. ومن اجل اعطاء السير ب. كوكس تحذيرا مسبقا وفي الوقت المناسب حول اي تعديل من هذا النوع على معاهدة سيفر، فأني ارجو اعلام الادارة بقرارات المؤتمر حول هذا الموضوع)).

وإذا قارنا مضمون هذه البرقية مع مضمون برقية وزير الدولة للمستعمرات الى المعتمد السامي في بلاد ما بين النهرين في ١٣/حزيران/ ١٩٢١ لتبين لنا صدق تحليلنا المتقدم. وقد جاء فيه.

((.....كما دعوني اتعرف الى وجهات نظركم حول امكانية استثمار القومية الكردية وعدائها المحتمل للقومية التركية استثماراً أكثر لمصلحتنا. انني لا ازال افضل السياسة التي تأملناها في القاهرة بأقامة دويلة كردية بين العرب ((والاتراك)) ص ١٥٥ و ١٥٦ الدكتور عزيز الحاج القضية الكردية في العشرينات.

ولكن ماذا جرى في مؤتمر القاهرة بخصوص القضية الكردية والسياسة البريطانية في كردستان وحيال المصالح البريطانية الملحة انذاك؟ وعلاقتها بمصير الكرد؟

كان هناك رأيان حول كيفية استثمار كردستان من قبل بريطانيا. رأّت الادارة البريطانية في بغداد التي كانت تبغي ضم والحق كردستان الجنوبية بالدولة العربية في بغداد بذرائع ضرورة منطقة جبلية مشجرة وخط دفاعي شمالي والروابط التجارية والاقتصادية بين كردستان والعراق وعدم وجود شخص موثوق موال لبريطانيا يوكل اليه ادارة كردستان ولفرض نفقات استثمار كردستان على الدولة العراقية وجعل حكامها العملاء حراسا على المصالح النفطية والاستراتيجية البريطانية والخ.

والرأي الثاني كان رأي ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني انذاك الذي كان يفكر في طريقة مأمونة لاستعمار كردستان الجنوبية تضمن المصالح النفطية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لبريطانيا اولاً : وتضمن ابعاد ولاية الموصل ومن ثم العراق عن الخطر التركي ثانياً : وتقليل النفقات البريطانية التي اثقلت كاهل الخزينة الامبراطورية ثالثاً وتدجين وترويض تركيا الكمالية وابعادها عن السوفيات ومعاداة الغرب رابعاً.

وكان هذا الاتجاه يحمل في طياته امكانية المساومة مع تركيا بحذف الدولة الكردية واستقلال كردستان من المعاهدة المقترحة مع تركيا لقاء تنازلها عن ولاية الموصل لبريطانيا حيث لايبقى مجال لدولة كردية مستقلة تزعج تركيا وايران معاً فلا بد حينئذ من الحاقها بالدولة العراقية . فقد ورد هذا الاحتمال في برقية وكيل الدولة لوزارة الخارجية الى وكيل وزارة المستعمرات في ٨ / اذار / ١٩٢١ مما يعني تمثيل هذا الاتجاه نحو تلك المساومة مع تركيا لدى وزارة الخارجية البريطانية اي لدى الحكومة البريطانية . وكان

اتجاه المستر تشرشل في الواقع يخدم تلك السياسة «العليا» للامبراطورية البريطانية فقط خاصة وهو يقول صراحة باستغلال القومية الكردية ضد القومية التركية في برقيته المرقمة ١٣ / حزيران / ١٩٢١ الى المندوب السامي البريطاني ببغداد .
ويبرهن سير الاحداث ان المثلث المسيطر على الادارة الاستعمارية البريطانية في بغداد السير ب.كوكس والمس بيل وكرنواليس واصلوا العمل بسياسة تؤدي في النهاية الى ضم والحاق كردستان الجنوبية بالحكومة العربية في بغداد. وكانت الخطوط العريضة والاساسية لمفردات السياسة البريطانية قد رسمت في مؤتمر القاهرة وبالشكل التالي

اولاً :

بصد كردستان ((لقد تمت مناقشة بدليلين سياسيين في مؤتمر القاهرة.

أ- ان تكون المقاطعات الكردية جزءا من العراق.

ب- ان تشجع على الاستقلال.

((وبشكل عام فأن كفة الميزان كانت تميل الى الرأي الاول))

((ولقد عقدت مؤتمرا للخبراء المحليين لدى عودتي وكان الرأي المرجح هنا ايضا ان

يتم الارتباط بالعراق ماليا (كمجموعة واحدة مع ضمان حد معين من الادارة الانجليزية-

الكردية))

((كما جاء في البرقية المرقمة ٢٠١ المرسله يوم ٢١ /حزيران / ١٩٢١ من المعتمد

السامي البريطاني في بغداد الى وزير الدولة للمستعمرات ردا على برقيته المرقمة ١٤٨

في ٩/حزيران / ١٩٢١ بشأن كردستان.))

هذا بينما كان تشرشل يرى حصر منطقة الحكومة العربية العراقية على ((اننا نقتراح

اعطاء حكومة ما بين النهرين حرية تامة ولا ارى من المحبذ ان يمتد نفوذها الى المناطق

غير العربية)) ويقول أيضاً

((ان المعيار لتقدير خط الحدود بين المناطق التي تديرونها وتديرها حكومة بلاد

ما بين النهرين يجب ان تكون الحد السكاني للمناطق العربية الصرفة بدلا من المناطق

الكردية الصرفة. ان المدن اربيل وكفري وكركوك هي ليست عربية بأية حال من الاحوال

وان لم تكن كردية صرف)) برقية وزارة المستعمرات المرقم ١٦٩ في ٢٤ /حزيران / ١٩٢١.

اما الادارة الاستعمارية البريطانية في بغداد فاصرت على معاداة قيام كردستان مستقلة وعلى ضرورة الحاق كردستان الجنوبية بالدولة العربية المقامة في بغداد . ففي برقية مرقمة ٢٥٣ ومؤرخة ٥ / تموز / ١٩٢١ يقول المعتمد السامي الى وزارة المستعمرات: وفي الواقع فأننا قد ناقشنا رد الفعل المحتمل لخطة تكاد تتطابق في خطوطها مع تلك التي قمتم بوضعها بشأن مقاطعة منفصلة في كردستان يسيطر عليها وكيل للمعتمد السياسي..... ((ولكنني اجد نفسي ملزماً بأن أطرح امامكم بصراحة الصعوبات التي ترافق التنفيذ كما اراها وذلك لكي تتمكن حكومة صاحب الجلالة ان تكون على بينة من المخاطرة التي تدخلها فيما اذا قررت اخيراً وبعد دراسة عميقة تبني سياسة انفصالية تامة. اولاً : اننا سوف نفرض على بعض الاقليات المعينة نظام حكم لا يرغبون فيه)). ((ثانياً : ان المتطرفين من القوميين العرب سوف يستاءون من تصرفنا وسيعارضونه ولن يقبل من جانب مجلس الدولة الا بعد احتجاج.

((.....ثالثاً : ان المملكة العربية التي سيكون عليها يوماً ما الوقوف بمفردها قد اعطيت من وجهة نظر الاستراتيجية حدوداً غير محمية . والقوميون العرب مدركون تماماً لهذه النقطة))

ثانياً : ((ان جميع مداولاتنا ومقترحاتنا في مؤتمر القاهرة حول التقليل الفوري للقوات العسكرية كانت بالتأكيد قائمة على شرط أولي وهو انتهاء الخطر التركي على حدودنا الشمالية حال تعديل معاهدة سيفر التي كانت قائمة انذاك)) هذا ماجاء في البرقية المرقمة ٢٩ / كردستان والمرسلة في ١٩ / نيسان / ١٩٢١ من المعتمد السامي الى وزير الدولة للمستعمرات.

هنا تظهر الاشارة الى تحقيق هدف اساسي لبريطانيا وهو التقليل الفوري للقوات العسكرية كي تعود الى الوطن الام حتى اذا كان تحقيق الهدف على حساب تعديل معاهدة سيفر بما يرضي تركيا وينهي الخطر التركي.

ثالثاً : تخفيض النفقات الناجمة عن تقليص القوات وسحبها عن تحميل الحكومة العربية في بغداد مصاريف تأليف «جيش عربي» محلي من ١٥ الف مقاتل وتخصيص ١٥% من إيرادات العراق العامة له على ان يزداد هذا المبلغ الى ٢٥% حسب اقتراح السير كوكس الذي ارتاح له تشرشل ارتياحاً كبيراً» ثم وقف في مجلس العموم البريطاني

معلنا انقاص النفقات البريطانية في الشرق الاوسط من ٣٥ مليوناً الى ٢٧ مليوناً ونصف ومؤكداً امكان خفض الى ٩ او ١٠ ملايين في العام القادم.

رابعاً الموافقة على تنصيب الامير فيصل ملكاً على العراق. وذلك كما سبق لنا بيانه. ويتبين من نتائج قرارات مؤتمر القاهرة برئاسة تشرشل ان السياسة الاستعمارية البريطانية حيال كردستان العراق قد ارسيت على الاساس التالية.

- ١- تثبيت وحماية النفوذ والمصالح النفطية والاستراتيجية والسياسية البريطانية.
- ٢- تقليص عدد القوات البريطانية ونفقاتها.
- ٣- تأسيس حكومة عربية وتحميلها نفقات الاحتلال والانتداب ومهمة حراسة المصالح البريطانية.

٤- دفع الخطر التركي على العراق وكردستان الجنوبية بشكل لا يحتمل الحكومة البريطانية النفقات الباهظة او الابقاء على القوات الكبيرة.

٥- جعل القضية الكردية ورقة لعب بيد بريطانيا تلوح بها لتخويف تركيا واجبارها على الرضوخ للمطالب البريطانية وبوجه القوميين العرب المتطرفين واجبارهم على الخضوع للانتداب البريطاني والقبول بحماية مصالحها النفطية والاستراتيجية في العراق وكردستان.

ان هذه الاسس هي التي حددت السياسة البريطانية حيال كردستان وحركتها ودفعتها في النهاية الى الاستقرار على ضم والحاق كردستان الجنوبية الى الحكومة العربية العراقية كما اشتهت ورغبت في ذلك الادارة الاستعمارية البريطانية في بغداد اصلاً. وكانت عملية الضم واللاحاق الاستعماريين حصيلة المناورات الانجليزية الاستعمارية التي بدأت بالتلويح علناً بالموافقة على كردستان مستقلة وفق معاهدة سيفر والتلويح سرا بالاستعداد للتنازل عن دولة كردية مستقلة لقاء قبول تركيا والعراق بمطالب بريطانيا.

ففي عام ١٩٢٢ اشتدت المقاومة الوطنية الكردية في كردستان الجنوبية وزاد التدخل التركي بعودة اوزدمير باشا الى راندوز بأسم الحكومة التركية واليا على ولاية الموصل وذلك في وقت كانت المطالبة في بريطانيا شديدة باعادة الجنود والضباط الانجليز الى الوطن والخطة الحكومية البريطانية قائمة على تقليص النفقات مما لم يكن بمقدور الحكومة البريطانية ارسال قوات ضخمة او خوض حرب واسعة في كردستان العراق

فاضطرت الى اعادة الشيخ محمود الحفيد من منفاه في الهند الى الكويت ثم الى كردستان والاعتراف به حاكما على كردستان كي يعيد به الامن والاستقرار الى ربوع كردستان ويبعد به النفوذ التركي المتعاطم اي «مقاومة القومية التركية بالقومية الكردية» كما ارادها تشرشل. وتم في كانون الاول ١٩٢٢ صدور بيان بريطاني عراقي مشترك يعترف بحكومة كردية في كردستان الجنوبية وتشكلت تلك الحكومة ونصب الشيخ محمود ملكا عليها بأسم الملك محمود الاول.

وقد سبق هذا الاعتراف ووقوف المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم ليعلن في تموز ١٩٢٢ مايلى

((نحن لانريد ان نجبر اهالي كردستان الجنوبية ليكونوا تحت حكومة الملك فيصل وهم احرار في الاستفتاء المزمع اجراؤه قريبا)) ولكنه اضاف ((ان الحكومة البريطانية تدرس رغائب الكرد في تحقيق الاستقلال الذاتي وانها تعتقد ان مصالح كردستان الجنوبية تندمج لاكمال الاندماج في مصالح العراق. وبدون اجبار من بريطانيا سيصبح القطران في نهاية الامر على اتفاق تام))

ولكن السياسة الحقيقية البريطانية قد انعكست على حقيقتها في اتفاق بريطانيا مبدئياً مع تركيا عام ١٩٢٣ على الغاء بنود معاهدة سيفر الخاصة بكردستان وارمينيا لقاء اقرار تركيا باحالة قضية ولاية الموصل الى عصابة الامم مما كان يعني عمليا الاقرار بأعطائها لبريطانيا. وهكذا زال الخطر التركي عليها وتم لبريطانيا تقليص القوات والنفقات وحماية مصالحها النفطية والاستراتيجية في كردستان والعراق. لذلك لم يبق لبريطانيا مبرر لاشهار «القومية الكردية» بوجه «القومية التركية» مما ادى الى تراجع بريطانيا والعراق عن الاعتراف بالحكومة الكردية ومن ثم الى العدوان البريطاني المسلح على كردستان للاحاقها بضيعة بريطانيا الجديدة اي الحكومة العربية العراقية وضمها الى اراضي مملكة الملك فيصل الاول. وبذلك تم للادارة الاستعمارية البريطانية في العراق ماكانت تلح فيه وتصر عليه وهو الحاق كردستان بالحكومة العراقية عن طريق اجبار الاكرد على الاشتراك في المجلس التأسيسي العراقي بعد الاشتراك في الاستفتاء حول اختيار الامير فيصل ملكا على العرش العراقي .

وكانت نتيجة الاستفتاء الحقيقية في كردستان الجنوبية معارضة انتخاب الملك فيصل. يقول الاستاذ عبدالرزاق الحسيني انه ((ويجب ان نذكر للتأريخ فقط ان لواء كركوك صوت معظم اهله ضد الامير فيصل وان لواء الموصل اشترط عن نص البيعة ضمان حقوق الاقلييات في تأسيس الادارات التي وعدوا بها من قبل الحلفاء في معاهدة سيفر وان لواء السليمانية لم يشترك في التصويت اصلا)) ص ٢٧٤ من الثورة العراقية الكبرى. هذا علما بأن لواء اربيل لم يكن موجودا اذ كان تابعا بمعظمه الى كركوك التي صوتت ضد الامير فيصل. مما يعني تصويت شعب كردستان العراق ضد الحاقها بالدولة العراقية و ضد ضمها الى اراضي مملكة فيصل العربية العميلة لبريطانيا . وبالتالي ضد الحاق كردستان الجنوبية بالعراق.

عصبة الامم والحق كردستان بالعراق

بعدها ضمن الاستعمار البريطاني موافقة تركيا الكمالية على احالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم وضمنت زوال الخطر التركي على مصالحه في العراق وكردستان عمليا وضمنت موالاة وعمالة الملك فيصل وحكومته العربية في بغداد والاستعداد لديهما لحراسة المصالح البريطانية النفطية والاستراتيجية وتيقنت ان كردستان الجنوبية المستقلة لاتصلح لحراسة وحماية هذه المصالح فضلا عن ان وجودها كان يستفز الكماليين والعميل البريطاني رضا خان في بلاد فارس ويزعج القوميون المتعصبين العرب الذين توحدت مواقفهم مع الحكام الترك والفرس على معاداة كردستان المستقلة وبعدها تأكدت بريطانيا ان الدولة الكردية المستقلة لن تكون عميلة لبريطانيا بل ستكون معادية لمخططاتها ومصالحها وبعد اكمال المساومات الدولية حول الغاء معاهدة سيفر واستبدالها بمعاهدة لوزان, حينئذ صرفت بريطانيا النظر نهائيا عن اقرار حقوق الشعب الكردي وداست باقدام جيوشها الغازية وعودها المعسولة وبنود اتفاقية سيفر وتعهدات مندوبيها الساميين في العراق والبيان العراقي- البريطاني المشترك لعام ١٩٢٢ واتجهت نحو تطبيق السياسة الاستعمارية التي دأبت الادارة الاستعمارية البريطانية في بغداد على المناداة بها والسعي لها منذ عهد ويلسن وحتى المس بيل والسير بيرسي كوكس وكرنواليس وهي سياسة الحاق كردستان بالحكومة العربية وضمها الى العراق الواقع تحت الانتداب البريطاني . واختارت اسلوبها الخاص لاستعمار كردستان الجنوبية نهائيا بضمها والحاقها بالعراق للأسباب التي شرحناها سابقا.

وكانت عصبة الامم في الواقع عصبة اللصوص الاستعماريين وتحت النفوذ البريطاني لذلك فقد استطاعت بريطانيا توجيه دفة سفينة الهيئة التي الفتها العصبة لبحث ودراسة مشكلة الموصل على هواها . ومع ذلك فان بريطانيا لم تنتظر تحقيقات اللجنة الدولية ولا قراراتها بل شنت عدوانها المسلح على كردستان فقصفت في ٤/مارت/ ١٩٢٣ بوحشية متناهية عاصمة كردستان المستقلة «مدينة السليمانية» مما ادى الى قتل العشرات

وجرح العشرات الاخرين ثم شرعت بتجهيز الجيوش لاحتلال كردستان المحررة وضمها بالقوة الغاشمة الى ضيعتها الدولة العراقية الجديدة.

وقد وصلت لجنة التحقيق الدولية التابعة لعصبة الامم في ١٦ / كانون الثاني / ١٩٢٥ الى مدينة بغداد وبعد تجوالها ثلاثة اشهر في كردستان العراق وضعت تقريرها.

١- حول حدود العراق الحقيقية ووجود ثلاث مناطق واضحة منفصلة عن بعض وكون كردستان الجنوبية منطقة خاصة وغير تابعة ابدأ الى العراق وجاء فيه:

((فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة: العراق العربي، والجزيرة وكردستان. لايمتد العراق شمالاً بعد من هيت - تكريت او منطقة جبل حميرين. ولم يمكن التأكد من ان جزءاً من الاراضي المتنازعة لم تكن يوماً ما ضمن العراق العجمي. واكدت انه في جميع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تأريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضي المتنازعة يوماً - اي ولاية الموصل - كجزء من العراق. وفي الماضي لم يكن الاسم (العراق) مألوفاً عند سكان ولاية الموصل كأسم بلادهم ولكنه على كل حال اكثر قبولا لدى العرب من الاسم - ميزوبوتاميا - الاوروبي غير المعروف عندهم. وتضم ميزوبوتاميا النصف الغربي من الاراضي المتنازعة فقط.

اما قول الحكومة التركية بأن ولاية الموصل كانت جزءاً من الاناضول فتعتقد اللجنة انه غير صحيح لان المنطقتين تفصل بينهما سوريا وكردستان (الغربي)) (ص ٧٨ مشكلة الموصل - الدكتور فاضل حسين / طبعة عام ١٩٧٧ / جامعة بغداد) ويتبين مما تقدم ان العراق لم يكن موجوداً حتى كأسم ولا مألوفاً لدى الاهالي. وان كردستان لم تكن يوماً ما جزءاً من العراق العربي مما ينفي ويبدد اكدوبة البعث العفلقى وسائر الشوفينيين العرب بكون كردستان جزءاً من العراق أو ارضاً عربية او ذات هوية عربية فكردستان الجنوبية مترابطة مع كردستان الغربي والشمالى والشرقى لتكون كردستان وطن الامة الكردية وذلك بشهادة عالمية. وان منطقة جبل حميرين هي اقصى حدود العراق الشمالية وبالتالي فهي الحدود الطبيعية لكردستان التي الحقت بالعراق على حراب جنود الاستعمار البريطانى.

٢- حول ضرورة عدم تقسيم المنطقة اذا روعيت مصالح اهالي المنطقة.

٣- حول الاقتراح بربط المنطقة بالعراق على ان:

- أ- توضع المنطقة تحت الانتداب لمدة ٢٥ عاما.
- ب- يجب مراعاة رغبات الاكراد فيما يخص تعيين موظفين اكراد لادارة بلادهم وترتيب الامور العدلية والتعليم في المدارس وان تكون اللغة الكردية لغة رسمية في هذه الامور)).
- ج- واذا لم يعط الاكراد بعد الاربع سنوات تعهدا بجعل ادارة محلية لهم فأن الاهلين يفضلون الاتراك على حكم العرب)).
- وهذا يدل على مطالبة حتى الاكراد المؤيدين للالتحاق بالعراق واصرارهم على حكم ذاتي. وذلك وفق المادة ١٦/من لائحة الانتداب على العراق التي نصت على:
(لاشيء في هذا الانتداب سيمنع الدولة المنتدبة من اقامة نظام من الحكم الذاتي المحلي في المناطق ذات الاكثرية الكردية وبمقدار ما ترى ذلك مناسباً)).
- وقد تعهدت الحكومتان البريطانية والعراقية باحترام حقوق الاكراد الادارية واللغوية وبعدم المساس بهذه الحقوق لا حاضرا ولا لاحقا ولا مستقبلا. فالتصريح العراقي المقدم الى عصبة الامم،التصريح الذي يتضمن تعهدات العراق جاء فيه:
(المادة الاولى يعترف (العراق) بالشروط الواردة في هذا الفصل (الذي وصفته عصبة الامم) كقوانين اساسية في العراق فلايجوز ان يناقض هذه الشروط او يعارضها اي قانون او نظام، او عمل رسمي، كما انه لايجوز ان يتغلب عليها اي قانون او نظام او عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل)) ص ٢٠٩ - المرتد الخائن عزيز الحاج القضية الكردية في العشرينات.
- ويستنتج مما تقدم ان الحكومة العراقية قد فقدت الشرعية الدولية في حكم كردستان الجنوبية الملحقة بالعراق لانها ناقضت تعهداتها الدولية بقيامها بتعريب كردستان وبالتنكر لحق الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان وبقيامها بتدمير القرى والمدن الكردية وتهجير سكانها. مما يعني ان الحكومة العراقية الان تعتبر حكومة غاصبة تحتل كردستان بالقوة الغاشمة بعدما فقدت الشرعية القانونية التي الحقت كردستان بالعراق بقرار دولي صادر من عصبة الامم. وهذا يعني ان الشعب الكردي يستطيع وفق الشرعية الدولية اعلان بطلان الحكم العراقي واعتباره حكماً غاصباً واحتلالياً وظالماً وبالتالي اعلان حقه في تقرير مصيره كما يشاء.

اضرار الالحاق للشعب الكردي

بيننا اضرار الالحاق للجماهير العربية و اشرنا الى فوائد تطبيق بنود معاهدة سيفر لو تم في حينه. بقي ان نشير بايجاز الى الاضرار الفادحة والجسيمة التي سببها الحاق كردستان الجنوبية بالحكومة العربية العراقية للشعب الكردي واهمها هي:

- ١- حرمان الشعب الكردي من حقه الطبيعي والمقدس في تقرير مصيره بنفسه.
- ٢- قمع الحركة التحريرية للشعب الكردي بالنار والحديد وبالارهاب والتنكيل والتشريد والسجن والاعدام والقتل الجماعي وما سببه من خسائر بشرية جسيمة واضرار اجتماعية وسياسية وحضارية بالشعب الكردي.
- ٣- تخريب العديد من المناطق الكردستانية بدءا بشهربان وحتى المناطق المحيطة بمدينة الموصل الاصلية (غربي الدجلة) ونيوى وتلعفر وسنجار. ثم تعريب مناطق بدره وجصان ومندلي و خانقين وجلولاء والسعدية وكفري وطوز وداقوق وكركوك وآلتون كوبري وسهل اربيل حتى شرقي دجلة والسليفاني .وتشريد مئات الالوف من العمال والفلاحين والكسبة الاكراد من مناطق الاباء والاجداد وبالتالي تقليص المناطق الكردية.
- ٤- حروب العدوان والابادة ضد الشعب الكردي التي شنتها الحكومات العراقية الملكية والجمهورية و اشرسها واكثرها وحشية وفضاعة واجراما حرب الابادة التي يشنها العفالق الان ضد الكرد وكردستان.
- ٥- نهب ثروات كردستان النفطية والمعدنية والزراعية (التبغ خصوصا) واستثمار وارداتها لتقوية وتغذية الاجهزة القمعية والحرب العدوانية وحرب الابادة ضد شعب كردستان وحرمان جماهيرها من خيارات ونعم هذه الثروات الطائلة المسروقة والهائلة المنهوبة.
- ٦- تقتيل الوطنيين والمواطنين الاكراد مما ادى الى عرقلة النمو السكاني والحضاري والصناعي والزراعي والثقافي في كردستان.
- ٧- تخريب وتدمير الاف القرى الكردية وعشرات الالوف من البستانين والمزارع و حرق ادغال وغابات كردستان وجبالها وسهولها مما خلف الخراب والدمار والتخلف في كردستان بشكل مروع.

- ٨- عرقلة ومنع التطور الاجتماعي والصناعي والزراعي والثقافي والحضاري في المجتمع الكردي وابقائه مجتمعا متخلفا.
- ٩- الحفاظ على الاقطاعية والعلاقات الاقطاعية وبعثها من قبل الحكومة العراقية للارتكاز عليها في تنفيذ سياسة الاستعمار الاستيطاني.
- ١٠- فرض سياسة الاستعمار الاستيطاني بكل مآسيها وجميع ويلاتها وكوارثها كافة على الكرد وكردستان.
- ١١- ايجاد التعقيدات والمصاعب والمشاكل العويصة للحركة التحررية الكردية فيما يتعلق بحقها في النضال والتنظيم والطلبيعة الخاصة والجبهة الخاصة وعلاقاتها بالقوى العراقية والكردستانية.
- ١٢- خلق المشاكل والتعقيدات والمصاعب للقضية الكردية حيث تم تقسيم كردستان بين دول ذات انظمة اجتماعية متباينة وعلاقات دولية متعددة ومصالح متشابكة مع الدول المختلفة..
- ١٣- افتعال وايجاد مشاكل وصعوبات وتعقيدات في العلاقات العربية الكردية وبما يضعف الاخوة العربية الكردية والكفاح المشترك العربي الكردي والعلاقات بين القوى السياسية والقومية وبما يخلق المنازعات والاختلافات بين اهدافهما وحقوقهما والخ.
- ١٤- التخلف الحضاري والثقافي والفني والصحي والعمراني في كردستان.
- ١٥- ايجاد مشاريع السدود والري بالضد من مصالح فلاحي كردستان والتي ادت الى غمر احسن اراضي كردستان الخصبة بالمياه وتشريد عشرات الالوف من الفلاحيين الاكراد كسدي دوكان ودرينديخان.
- ١٦- حرمان الشعب الكردي من خيارات ونعم التحرر الوطني والديمقراطية والتطور الحضاري والصناعي والزراعي والثقافي والخ.. وهي عديدة وهامة وضرورية وشاملة لجميع نواحي الحياة.
- ١٧- دق اسفين في العلاقات بين الامتين الشقيقتين العربية والكردية وحركتهما التحريرية جراء السياسة اللاحاقية وحرب الابداء وسياسة الاستعمار الاستيطاني الناجمة اصلاً واساساً عن اللاحاق وحمائته.
- ١٨- تشويه وتحريف تاريخ الشعب الكردي وسرقة اثاره التاريخية لاستعمالها لهذا الغرض الخبيث ولحرمان شعبنا من هذه الكنوز الاثرية.

النضال ضد اللاحق حق و واجب

خلف الاستعمار البريطاني في العراق معطيات ومخلفات عديدة كالحكم الملكي والقواعد العسكرية والنظام الاجتماعي الرجعي والدكتاتورية والاقطاعية والكيان العراقي اللاحق و بوجوازية كومبرادورية وعميلة ومؤسسات قمعية كالجيش والشرطة والبوليس السري والبيروقراطية والاجهزة الادارية الرجعية والشركات النفطية والاقتصادية المتنوعة والمعاهدات العسكرية والسياسية بما فيها حلف بغداد وكذلك الشورور الاجتماعية والسياسية والثقافية والتخلف والامية والخ.

وقد اعتبر الوطنيون والقوميون العرب والكرد ورجال الدين الوطنيون والديمقراطيون جميعا اعتبروا النضال ضد الاستعمار ومعطياته ومخلفاته واجبا مقدسا ولا يبرز الخلاف الجدي بينهم الا على واحدة من هذا المعطيات والمخلفات هي الكيان العراقي المجسد والمحتوي للوحدة اللاحقية القسرية.

فالنضال ضد الحكم الملكي وقتل العائلة المالكة اعتبر حلالاً زلالاً بل واجباً وطنياً وانجازاً تقديمياً وهو كذلك.

والنضال ضد القواعد العسكرية والاحلاف الاجنبية اعتبر واجباً وطنياً ودينياً مقدساً وهو كذلك.

والنضال ضد النظام الاجتماعي والاقطاعية والبوجوازية الكومبرادورية اعتبر نضالاً ثورياً وتقديمياً ومبعث الاعتزاز والافتخار وهو كذلك.

والنضال ضد الدكتاتورية واجهزتها القمعية والادارية والبيروقراطية واجب انساني وتقدمي وديمقراطي باعتراف الجميع.

والنضال ضد الشركات النفطية والاستعمارية واجب تقدمي «واشتراكي» وثورى وهو كذلك.

اما النضال ضد الكيان العراقي اللاحق القائم على الضم الاستعماري واغتصاب حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه والمانع لوحدة الامة العربية ايضاً يثير الخلاف

والاتهامات الظالمة بالانفصالية و« خدمة الاستعمار والصهيونية» والاسهام في خدمة المشاريع الاستعمارية القديمة والجديدة» بالانعزالية القومية وبشتى التهم والنعوت الباطلة والسخيفة الاخرى.

والحقيقة ان التمسك بهذا الكيان اللاحقي الذي افتعله الاستعمار لخدمة مخططاته المعادية للامتين الشقيقتين العربية والكردية ولتمشية مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، ان هذا التمسك الان منبته ومبعثه المصالح الاقتصادية للبورجوازية البيروقراطية والكبيرة اولا والافكار الشوفينية ونزعة التوسع والاعتصاب لدى الفئات القومية العربية ثانياً وانكار وجود الشعب الكردي وحقة الطبيعي المشروع في تقرير مصيره بنفسه ثالثاً والمصالح الاستعمارية ومصالح الدول الغاصبة لكردستان رابعاً لذلك فأن النضال ضده هو واجب وحق معاً.

المنبت والاساس الاقتصادي

ان البورجوازية البيروقراطية العراقية تثرى وتستفيد على حساب نهب ثروات كردستان والعراق النفطية والمعدنية والزراعية والتجارية والخ. وكذلك تستفيد البورجوازية العربية من هذه الثروات واسواق كردستان والايدى العاملة الرخيصة فيها.

ان المصالح الاقتصادية لهذه البورجوازية الحاكمة هي منبت ومبعث افكارها التوسعية والاستيطانية والشوفينية حيال كردستان. فأن السياسة الاستعمارية الاستيطانية في كردستان هي التعبير المركزي عن هذه المصالح النفطية والاقتصادية. فأن تهجير الكرد من المناطق النفطية واسكان العرب محلهم وطرد العمال الاكرد في المنشآت النفطية واحلال العرب مكانهم كان الخطوة الاولى في هذه السياسة الاستعمارية الاستيطانية والتوسعية للبورجوازية العربية البيروقراطية او الكبيرة والافكار العفلية التوسعية والشوفينية انما هي التعبير النظري عن هذه المصالح النفطية والاقتصادية للبورجوازية العربية التوسعية بطبيعتها الطبقية.

ان استغلال ونهب ثروات كردستان النفطية والمعدنية والزراعية (التبغ خصوصا) هو الاساس المادي للسياسة الاستعمارية الاستيطانية والتوسعية العفلية وللنظريات الداعية الى تعريب كردستان والكرد والى تأمين الامن القومي الاستراتيجي العربي في العراق. وهي النظريات التي روج لها البعث العفلي بصراحة ووضوح ودعا اليها حزب البعث في العراق عموما.

وكل ماتقدم يجعل من النضال ضد اللاحاق ضرورة وطنية للحركة التحريرية الكردية وللحركة الثورية العراقية وواجبا مقدساً على عاتق كل كردي شريف فضلاً عن كونه حقاً دفاعياً مقدساً.

الاساس النظري هو الفكرة البعثية العنقلية

ان الاساس النظري والفكري للسياسة التوسعية التعريبية وسياسة الاستعمار الاستيطاني هو الافكار العنقلية التي سادت في حزب البعث العربي الاشتراكي خصوصا والنزوع القومي الشوفيني العربي عموما. وقد استوردت هذه الافكار الى العراق بواسطة القوميين المتعصبين العرب السوريين من الحصري وحتى العفالق حديثا. اما الفكر القومي العربي العراقي فلم يتنكر لوجود كردستان وطناً تاريخياً للشعب الكردي منذ بداياته وحتى تبلوره في حزب الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية. فلم ينكر وجود كردستان وشعبها الكردي الضباط القوميون العرب امثال الهاشمي والعقدا الاربعة الشهداء ومحمود الدرة بل ذكروا في كتبهم وابحاثهم حقيقة وجود كردستان والشعب الكردي وان حاولوا التقليل لمساحة كردستان وحدودها وادخال بعض المناطق النفطية كمنطقة وسيطة مثل كركوك وكفري وطوز وسنجار وتلعفر. ولكن السديين طه الهاشمي ومحمود الدرة يذكران في كتابيهما وجود كردستان ويرسمان لها حدودا ويعترفان بوجود الشعب الكردي على وطنه كردستان.

كما جاء في «الميثاق القومي العربي» الذي كان برنامجا لكتلة الضباط العرب القومييين في الجيش العراقي بقيادة الشهيدين صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد المتبلور منذ عام ١٩٢٧ بصدد الكرد مايلي:

((التعاون والتآخي مع الاكراد اذ تعتقد الهيئة ان القضية الكردية لاتتعارض مع القومية العربية طالما تشهد في طموحها الى التوسع في داخل الممالك المجاورة للعراق من الشرق والشمال ويكون التعاون مع الاكراد على هذا الاساس)) ص ١٤٧-١٤٨ من كتاب تأسيس الجيش العراقي - رجا حسين الخطاب بغداد ١٩٧٩.

بل وحتى الملك فيصل الاول كان يعترف بوجود كردستان والشعب الكردي ولم يكن يتنكر لهما مثل العفالق كما يتبين من برقية المعتمد السياسي - المرسل الى وزير المستعمرات المؤرخة في ٢٠/ايلول/١٩٢١ والمرقمة ٥٠٣ فقد جاء فيها ((قال الملك فيصل انه لما كانت لم تتضح له بعد الرغبات والسياسات الحقيقية لحكومة صاحب الجلالة فإنه يجد من الصعب عليه ان يختار طريقه. وازاف بأنه بمقدار

ما فهم من محادثاته مع واحد او اكثر من المنفيين الاكراد الموجودين حالياً في بغداد فثمة في الوقت الحاضر حركة قائمة وواسعة جداً في كردستان الشمالية للاستقلال عن تركيا في حين ان العناصر الكردية التي لاتزال تابعة لفارس قد اتفقت كما يقال مع اكراد تركيا وقد اتجهت هي الاخرى لتحقيق الاستقلال عن فارس. ومادامت هذه هي الحالة وما لم يتقرر مصير المناطق الكردية في العراق فيمكن الافتراض ان بعضها ان لم يكن جميعها سوف تنفصل بالتأكيد وتلحق بالعناصر المار ذكرها. وقد طلب مني ان اذكر له بصراحة ماذا نريد. فهل ان ما نريده حقا هو انفصال المناطق الكردية انفصالا تاما عن العراق واللتحاق بالاكرد الشماليين؟ واذا لم يكن هذا هو الامر فما هي اذن اهدافنا)) ص ١٨٢ من كتاب المرتد الخائن الدكتور عزيز الحاج القضية الكردية في العشرينات. اما العناصر القومية العربية التي تبلورت في حزب الاستقلال فقد اعلنت احترامها لحقوق القوميات كافة ونص برنامجها على مايلي.

((كما يعتز الحزب بقوميته فإنه يحترم القوميات الاخرى ويعتبر المواطنين العرب والاكرد شركاء في الوطن)). وفي الميثاق المشترك ومع الحزب الوطني الديمقراطي للمؤتمر الوطني العراقي جاء النص التالي:
((يعمل المؤتمر الوطني على التعاون بين المواطنين كافة وذلك بأحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكرد شركاء في الوطن ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.))

فليس غير حزب البعث العربي الاشتراكي من نقل الافكار العنصرية والفاشية الى العراق، هذه الافكار الداعية الى صهر القومية الكردية وتعريب كردستان بأستعمال القوة الغاشمة وحرب الابداء اذا اقتضى الامر.

هذا بينما دعا الزعيم العربي الخالد جمال عبدالناصر الى تحريم الحرب ضد الاكراد والتوصل الى تفاهم واتفاق معهم على اساس الحكم الذاتي وقرار وجود الشعب الكردي ووطنه كردستان والى التعاون والتلاحم النضالي بين الامتين العربية والكردية. فالبعث العفلقى هو الذي تحول الى عت قومي ينخر كيان الامة العربية ويسمم افكارها القومية بالفاشية والعنصرية ويخلق العداوة والبغضاء بين الامتين الشقيقتين العربية والكردية.

الحل الصائب للقضية الكردية وللعلاقات العربية الكردية في العراق

لقد برهنا على الطبيعة الرجعية واللاحاقية والاستعمارية للوحدة العراقية الرجعية وبيننا اضرارها للعرب والكرد وخطرها على العلاقات الاخوية بين الشعبين الشقيقين العربي والكردى وعدم صلاحها كاساس متين للتعايش والتآخي بين الكرد و العرب في ظل دولة واحدة فضلا عن مخاطرها في العهد الملكي على وجود الشعب الكردي وحقوقه الوطنية. فما هو اذن الحل الصحيح للقضية الكردية في العراق؟ وما هو الشكل الدستوري المقبول و الصائب واللازم للعلاقات الاخوية بين الشعبين الكردي والعربي في الدولة العراقية؟ هل هو في الحكم الذاتي؟ ام في حق تقرير المصير؟ وهل هو في ممارسة هذا الحق بشكل الانفصال ام بشكل دولة اتحادية ديمقراطية؟ ان قناعة الاتحاد الوطني الكردستاني الراسخة النابعة من الدراسة التاريخية والواقعية والمهتدية بالمباديء الانسانية والتقدمية والديمقراطية هي ان الحل الصائب الان للقضية الكردية هو ممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير مصيره بشكل جمهورية مستقلة اتحادية لا انفصالية في الدولة العراقية الاتحادية الديمقراطية. لان الحكم الذاتي ليس حلا ولا قادرا على انهاء المظالم القومية ولان الانفصال عن العراق في الظروف التاريخية الراهنة لا يحقق المصالح الحقيقية للشعب الكردي ولا يؤمن التلاحم الكفاحي والتآخي المنشودين بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي.

والحقيقة ان الحكم الذاتي كان مشروعا بوجوازا يمينيا منذ نشأته بينما كانت الحركة التحريرية للشعب الكردي والحركة التقدمية العراقية(وخصوصا الحركة الشيوعية) تناضل لتحقيق استقلال كردستان بين الحربين العالمتين ولحق تقرير المصير بشكل الاتحاد الاختياري بعد الحرب العالمية الثانية ولم يظهر الحكم الذاتي ثانية الا عام ١٩٥٦ كشعار للحزب الشيوعي العراقي، لم يقبل به الحزب الديمقراطي الكردستاني (والحركة القومية الكردية) الا بعد انتصار ثورة ١٤ /تموز، مما يعني التراجع المتواصل في الحركة التحريرية للشعب الكردي عن الحل العلمي والصائب للقضية الكردية وعن الحق الطبيعي للشعب الكردي وذلك تحت تأثير العوامل التالية.

تراجع الى الوراء

يلاحظ الدارس لتاريخ الحركة التحررية الكردية في كردستان العراق تراجعاً الى الوراء في شعاراتها بدلا من التقدم بالشعارات والاهداف وفق تقدم المجتمع وتطوره وفي عصر انهيار الاستعمار وتحرر الشعوب كافة. ان شرف ايقاف التراجع والعودة بالحركة التحررية الكردية الى مسارها الثوري الصحيح والى الحل العلمي الصائب للقضية الكردية (حق تقرير المصير) قد اوكله التاريخ الى الاتحاد الوطني الكردستاني.

١- فقد بدأت الحركة التحررية الكردية نضالها في كردستان الجنوبية - بعد الحرب العالمية الاولى - بالمطالبة بالاستقلال وبتأسيس دولة كردية خاصة تحت الاشراف البريطاني ونجحت في تأسيسها واستحصال اعتراف الحكومتين البريطانية والعراقية بالحكومة الكردية عام ١٩٢٢. بينما تأسست الادارة الوطنية الكردية الاولى عام ١٩١٨ اي قبل تأسيس الحكومة العراقية بعامين. وظلت الحركة التحررية الكردية تطالب بالاستقلال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولم تشذ عن المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الكردي من المثقفين والمتعلمين الاكراد الا الفئة الكردية المساومة والمساهمة في الحكم العراقي (في البرلمان أو الوزارة) التي دعت الى «التعقل» و«الواقعية» والاهتمام بالتعليم والتقدم والرضوخ للامر الواقع . ودعا مفلسف هذه المفاهيم المرحوم امين زكي بك الى الحكم الذاتي لكردستان وايدة ستة من النواب عام ١٩٢٩. ولكن نوري السعيد بتحريض من الملك فيصل رفض الحكم الذاتي لكردستان ايضا.

اما الحركة الشيوعية العراقية فقد ايدت استقلال كردستان وحق الشعب الكردي في انشاء دولته القومية المستقلة. فقد حملت جريدة كفاح الشعب الناطقة بأسم الحزب الشيوعي العراقي غداة ظهورها عام ١٩٤٣ شعار استقلال كردستان كحل للقضية الكردية. ودعا فريق من شباب الكرد في كراس اصدرة الاستاذ ابراهيم احمد في عام ١٩٣٦ بعنوان الاكراد والعرب الى حق تقرير المصير بأعتبره القاعدة الذهبية للعلاقات بين

الشعبين الشقيقين العربي والكردي.

وعمل حزب (هيو) القومي الكردي ذو القيادة اليمينية الميالة للمساومة مع الانجليز لاستحصال حقوق الاكراد الى استقلال كردستان.

اما حزب رزكاري كورد- حزب التحرر الكردي- الذي تأسس بتشجيع من الحزب الشيوعي في كردستان العراق (شورش) فقد جاء في بيانه الصادر من الهيئة التأسيسية نص مايلي:

اولاً: ((هدفنا الاسمى هو توحيد وتحرير كردستان الكبرى وبما ان مركز الحزب في كردستان العراق فأنا نكافح لنجاة العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التي لم تزل من اكبر العوائق في طريق تقدم اكراد العراق للوصول الى الغاية الكبرى وهي الحرية وحق تقرير المصير)).

ودعا الحزب الى النضال لنيل الاستقلال الذاتي كخطوة كبيرة لتقرير مصير الشعب الكردي . ص ١٠٢- قاسم والاكرد - خناجر وجبال للسيد احمد فوزي.

٢- اما البارتى - الحزب الديمقراطي الكردستاني - الذي تأسس عام ١٩٤٦ بأسم الحزب الديمقراطي الكردي العراقي فقد طوى شعار استقلال كردستان وحق تقرير المصير وحمل بدلا من ذلك شعار جمهورية كردستان الاتحادية ضمن الدولة العراقية على ان تكون لهذه الجمهورية حقوق واسعة بما فيها حق اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول. ولكن هذا الشعار تبلور في المؤتمر الثالث للحزب الذي بدل اسمه الى الحزب الديمقراطي لكردستان - العراق الى جمهورية عراقية ديمقراطية شعبية اتحادية تكون جمهورية كردستان الديمقراطية الشعبية الاتحادية ضمنها على اساس حق تقرير المصير وابرز المؤتمر شعار حق تقرير المصير وبعث برسالة تحية وتقدير الى الاستاذ عزيز شريف على افكاره الواردة في كراسه الرائع «المسألة الكردية في العراق» تلك الافكار التي كانت مثار خلافات ونزاع شديد في الحركة الشيوعية العراقية وقد اشرنا الى مقتطفات من تلك الافكار الانسانية النيرة في هذا البحث.

وقد بلور الحزب الشيوعي العراقي شعاره في ميثاقه الصادر عام ١٩٥٣ بشعار حق تقرير المصير للشعب الكردي بما فيه حق الانفصال.

٣- ولكن الاستقلال الذاتي عاد كشعار في مضمار القضية الكردية على ايدي الحزب الشيوعي العراقي وفي كونفرانسه الحزبي المنعقد عام ١٩٥٦ وان كان الحزب الشيوعي العراقي قد اقر ان الاستقلال الذاتي هو تدبير مؤقت موكول بظروفه وليس بديلاً عن حق تقرير المصير الا ان الحكم الذاتي قد ثبت بعد ثورة ١٤/ تموز المجيدة وفي ظروف اسقاط النظام الملكي والغاء حلف بغداد والمعاهدات الاستعمارية وبشائر الديمقراطية في الحياة السياسية والثقافية والعامية فقد اقر الحزب الشيوعي العراقي والبارتي الحكم الذاتي لكردستان ضمن الجمهورية العراقية. ولكن البارتي (الحزب الديمقراطي الكردستاني) هو الذي جعل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان شعاره المركزي بعد اندلاع ثورة /ايلول/ الوطنية الكردية عام ١٩٦١.

هكذا نلاحظ التراجع المتواصل من الاستقلال الى حق تقرير المصير، فالاتحاد الاختياري فالحكم الذاتي الى ان ظهر الاتحاد الوطني الكردستاني ورفع مجدداً شعار حق تقرير المصير.

فما هي اسباب هذا التراجع الى الوراء؟

اولاً : فشل الحركة القومية الكردية في تحقيق اهدافها وما تركه ذلك من اثار سلبية وخيبة امل ويأس في نفوس قيادة الحركة القومية الكردية ذات الطبيعة العشائرية والبورجوازية، هذه الطبيعة التي لاتحتمل النضال الشاق الطويل الامد في سبيل الاهداف الاساسية والمستعدة للمساومة والقبول بالحلول الاصلاحية.

ثانياً : تكالب القوى الاستعمارية والرجعية الغاصبة لارض كردستان وتعاونها ضد الحركة التحررية الكردية مما جعل تحقيق الاستقلال صعباً ومتعزراً.

ثالثاً : التعقيدات والصعوبات التي اوجدها تقسيم كردستان واستعباد شعبها مما جعل من غير الواقعي المطالبة بالاستقلال.

رابعاً : نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية والادارية والثقافية والسياسية الناجمة عن الحاق كردستان بالعراق والتي شكلت البناء التحتي للافكار الكوسموبوليتية «العراقجية» والمعارضة لحقيقة وجود حركة تحررية كردية موضوعية ذات خصائص واطوار خاصة ولها مستلزماتها الخاصة للانتصار كالتطبيع الثورية والجهة الموحدة والقوات الثورية

المسلحة والنهج النضالي الخاص بها.

خامساً : الجو الارهابي والتخويفي الذي خلقتة الحكومة العراقية وسيدها الاستعمار البريطاني وتسميمها للجو السياسي في العراق بالاتهامات الظالمة كالانفصالية والتمرد والعصيان ومحاربتها بقوة ووحشية وما تركه هذا الجو من تأثيرات على الحركة القومية الكردية.

سادساً : المواقف والافكار الخاطئة للحركة الشيوعية والتقدمية والديمقراطية العراقية ووقوفها ضد ضرورة وجود طليعة ثورية خاصة بالحركة التحررية الكردية ونثرها لاتهامات «الانعزالية القومية» و« التفرقة» و« الانفصالية» و«شق الصف الوطني» و« شق وحدة الطبقة العاملة» والخ

سابعاً : التأثيرات الكبيرة التي تركتها ثورة وجمهورية ١٤ تموز على مسار واهداف الحركة التحررية الكردية. فأن هذه الثورة الوطنية التي حررت العراق من الاستعمار- العدو الاول والمسؤول الاكبر عن تقسيم واستعباد كردستان- واسقطت النظام الملكي الموالي للاستعمار والمعادي للحركتين التحرريتين العربية والكردية وما وفرته من حريات ديمقراطية في عاميها الاولين، ان هذه الثورة قد جاءت في ظروف كان الشعب الكردي يعاني الامرين في جميع انحاء كردستان من المظالم القومية والاستغلالية والحرمان من ابسط الحقوق القومية والديمقراطية لذلك فأن مهمة صيانة جمهورية ١٤/ تموز ونهجها الديمقراطي قد اصبحت المهمة المباشرة للجميع بما فيه الحركة التحررية للشعب الكردي التي تنفست الصعداء بعد طول حرمان وعذاب واصبح لها حزبها العلني وجرائدها ومجلاتها السياسية ونصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على الشراكة بين الكرد والعرب في الوطن وحقوقهما القومية. اضع الى ذلك كله عدم وضوح الرؤية والتحليل العلمي السليم لطبيعة هذه الثورة والجمهورية الوطنية البورجوازية ولحقيقة انهما حققنا المهمة الوطنية فقط دون المهمة الديمقراطية التي تشكل جوهر الثورة الوطنية الديمقراطية.

ان الدعاية الصاخبة التي خلقها الحزب الشيوعي العراقي والتيار التقدمي لزعامة وتجميد هذه الثورة والجمهورية والمحاولات المسعورة والمحمومة للقوى القومية العربية للوحدة الفورية الديمقراطية مع الجمهورية العربية قد شوشت الرؤية والموقف

في الحركتين التحريريتين العربية والكردية وجعلت من صيانة الجمهورية العراقية وخطها الوطني والديمقراطي، المهمة الاولى وبالتالي اجبرت الحركة التحررية الكردية على مراعاة الظروف المستجدة والاهتمام اللازم بصيانة الجمهورية التي اعلنت جمهورية للعرب والاكرد معا وبخطها الديمقراطي. لذلك اصبح الحكم الذاتي هو الشعار المقبول لدى البارتى وبالتالي شعارا على اساس المساومة مع الجمهورية الجديدة وضمن الشروط الموضوعية والذاتية المستجدة.

ثامناً التركيبية الاجتماعية والذهنية السياسية لقيادة الحركة التحررية اللتين فرضتا الحكم الذاتي بدلا من حق تقرير المصير او الاتحاد الفدرالي.

الحكم الذاتي لا يحل القضية القومية الكردية

طرح الحكم الذاتي كحل للقضية الكردية في العراق لأول مرة من قبل الاستعمار الدولي الذي مثلته بريطانيا في الانتداب على العراق اذ وردت عبارة «الحكم الذاتي المحلي» في المادة ١٦ / من لائحة الانتداب البريطاني على العراق.

واثير الحكم الذاتي للاكراد ثانية عام ١٩٢٩ من قبل النواب الاكراد السادة سيف الله خاندان ومحمد الجاف وجمال بابان وحازم شمدين واسماعيل الرواندوزي ومحمد صالح بن محمد صالح اذ قدموا الى البرلمان العراقي اقتراحا داعين فيه الى اعطاء الكرد نوعاً من الحكم الذاتي الا ان نوري السعيد عارض ذلك وان كان نوري باشا نفسه قد عاد اثناء الحرب العالمية الثانية وفي خطبة موقوتة ومقصودة في كركوك الى التلويح بأعطاء الكرد نوعاً من الحكم الذاتي.

وغداه الاعلان عن المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠ التي تجاهلت الحقوق الكردية خلافا لتعهدات العراق وبريطانيا لعصبة الامم حيال حقوق الكرد، ثارت ثائرة الجماهير الكردية في مدينة السليمانية وحدثت انتفاضة ١٦ ايلول الاسود التي دبر فيها الاستعماريون وخدامهم مذبحه للوطنيين الاكراد. وقد علقت على هذه المذبحة النشرة الصحفية السوفياتية للشرق الاوسط في عدد (١٠- ١١) لعام ١٩٣١ بما يلي:

((واما الحكومة العراقية وبريطانيا الاستعمارية اللتين دبرتا للاكراد هذه المذبحة الدموية فقد اخطأتا في تقديراتها حيث ان اطلاق النار على المتظاهرين الاكراد ليس فقط لم يتمكن من اخماد واسكات الاكراد فحسب بل وبالعكس فقد سكب النفط على لهيب النار. اما الدمار والخراب القاسي الذي سببته الازمة الاقتصادية للفلاح الكردي وعلى ايدي الحكام العرب الرجعيين وضغط هؤلاء على الشعب الكردي لسحقه وكذلك نضال الشعب الكردي التحرري في تركيا وايران ضد الترك والايروانيين، كل هذا جعل الجو في كردستان العراق بين الاكراد جواً ثورياً مكهرباً ومتوتراً جداً يشبه برميلا من البارود ويكفي اشعال عود ثقاب لتفجيره)).

وقد ادت الانتفاضة الشعبية في ٦/١٧/١٩٩٠ الى تجدد الفعاليات الثورية والمسلحة للزعيم الكردي الشيخ محمود الحفيد الذي نزل من الجبال الى السهول مجددا لخوض غمار حرب الانصار ضد الحكومة من جديد فعاد استقلال كردستان شعارا للحركة التحررية الكردية.

وفي بداية الاربعينات حدثت المقاومة الوطنية المسلحة في بارزان بقيادة المرحوم الجنرال مصطفى البارزاني وبأسناد ومباركة الضباط الوطنيين من اعضاء حزب هيووا الكردي فعادت المطالبة بالحكم الذاتي ضمن المطالب التي صاغتها لجنة (ازادي) الحرية وقدمها المرحوم البارزاني بأسمه الى الحكومة العراقية عام ١٩٤٣. ولما كانت الحرب العالمية الثانية على ضراوتها والموقف التركي غامضا بل وماليا للمحور الفاشي فقد لوحث الحكومة البريطانية بواسطة عميلتها الحكومة العراقية بنوع من الحكم الذاتي لكردستان العراق سرعان ما طواه النسيان بعد انحياز تركيا تدريجيا نحو الحلفاء الغربيين. اما الحزب التحرري الكردي فقد دعا الى الاستقلال الذاتي لكردستان العراقية كخطوة كبيرة نحو تقرير المصير للشعب الكردي بينما نص برنامجه صراحة على ان هدفه الاسمي هو تحرير وتوحيد كردستان الكبرى وعلى حق تقرير المصير والحرية للشعب الكردي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية باندحار الفاشية وانتصار الديمقراطية نادى الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران واسس جمهورية كردستان الديمقراطية التي كانت جمهورية فدرالية (لا حكما ذاتيا) تملك وزارتي الدفاع والخارجية ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة.

اما الحزب الديمقراطي الكردي العراقي (البارتي) الذي تأسس من مؤتمر حزب رزكاري واغلبية مؤتمر الحزب الشيوعي لكردستان العراق (شورش) فقد دعا الى جمهورية كردستان الاتحادية في العراق تملك حقوقا مشابهة لجمهورية كردستان (مهباد) الديمقراطية. بما فيها حق العلاقات الدبلوماسية. وفي المؤتمر الثالث للبارتي تبنى المؤتمر حق تقرير المصير وجمهورية ديمقراطية شعبية وحيا الاستاذ عزيز شريف على كراسه «المسألة الكردية في العراق» الذي دعا الى حق تقرير المصير للشعب الكردي بما فيه اقامة الدولة الكردية المستقلة وحق الانفصال.

وعاد الحكم الذاتي الى الظهور كشعار في كونفرانس الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٥٦ وبالشكل الذي شرحناه سابقا. ثم في الميثاق المشترك بين البارتى والحزب الشيوعي العراقي ومن ثم في شعارات البارتى بعد انتصار ثورة ١٤ / تموز وفي ظل جمهورية ١٤ / تموز.

هذا هو سرد موجز لظهور الحكم الذاتي كشعار في كردستان العراق اما لماذا لايمكن اعتبار الحكم الذاتي حلا للقضية الكردية خصوصا والقضية القومية عموما فأن الاسباب هي بايجاز واختصار مايلي:

اولاً : ان الحكم الذاتي لا يحقق المساواة الحقيقية بين الامم كما سبق بيانه.

ثانياً : ان الحكم الذاتي لايزيل الاضطهاد القومي وجميع اثاره بل يظل جانب هام منه موجودا.

ثالثاً : ان الحكم الذاتي لا يحقق الحقوق القومية الاساسية كحق السيادة الوطنية والاستقلال الوطني وهو الحق القادر على حل المسألة القومية حلا صائبا.

رابعاً : الحكم الذاتي لايزيل اللاحق وأثاره ومضاره العديدة.

خامساً : الحكم الذاتي حل اصلاحي غير ثوري حل تخديري، حل لتخفيف الالام وليس لازالة المرض واجتثاث جذور المسألة القومية كما بينا سابقا.

سادساً : حل بورجوازي ديمقراطي يحفظ المصالح الاقتصادية والمنافع الاستغلالية الطبقيّة للطبقة الاقوى اقتصاديا و السائدة سياسيا وهي استغلالية واستثمارية وبالتالي يحفظ الاستغلال الطبقي.

سابعاً : ان الحكم الذاتي لا يحقق التطور الاجتماعي المطلوب ولا التطور الطبقي والفرز الطبقي اللازمين لانتصار الاشتراكية.

ثامناً : ان الحكم الذاتي يعرقل الاتحاد الاختياري المطلوب لاقامة احسن العلاقات بين الامم المتعايشة في ظل دولة واحدة.

تاسعاً : لايتفق الحكم الذاتي ولاينجسم مع تطلعات الامتين الشقيقتين العربية والكردية ولا مع سير تطور حركتهما التحريرية الوجودية الديمقراطية. فمن المعلوم ان الحركتين التحريريتين للامتين الشقيقتين تناضلان من اجل التحرر والوحدة القومية (توحيد اقسام الامتين المجزأتين) واقامة الدولة القومية المستقلة المتحدة بينما

يخلد الحكم الذاتي الكيانات المفتعلة والمصطنعة من قبل الاستعمار والمعرقلة للوحدة القومية للامتين.

ولكن هل يعني كل ذلك رفضنا المطلق ودائماً وابدأ وفي جميع الظروف والاحوال للحكم الذاتي؟ كلاطبعاً. اننا نرفض الحكم الذاتي كحل صائب و اساس للقضية القومية عموماً وللقضية الكردية خصوصاً.

ولكننا لانرفض الحكم الذاتي كأجراء ديمقراطي، كمطلب ديمقراطي وفي الظروف والمناسبات التالية:

- ١- اذا وافق الشعب الكردي على الحكم الذاتي في استفتاء حر.
 - ٢- اذا فرضت موازين القوى وحتمت الحكم الذاتي لكردستان.
 - ٣- اذا وجدت حكومة ديمقراطية توفر الحريات الديمقراطية للشعب العراقي كله ولا توافق الا على منح الحكم الذاتي لكردستان .
 - ٤- اذا تطلبت مصلحة حركة التحرر الوطني العربي الديمقراطية موافقة الكرد وقبولهم بالحكم الذاتي لكردستان.
 - ٥- اذا تطلبت مصلحة حركة التحرر الوطني الكردية الديمقراطية قبول الكرد بالحكم الذاتي لكردستان.
 - ٦- اذا كان الحكم الذاتي سبباً وخطوة لتجميع قوى الشعب الكردي وتعبئتها وتهيئتها للاعلان على الطريقة النرويجية عن ممارسة حق تقرير المصير.
 - ٧- اذا تطلبت ظروف دولية قاهرة قبول الكرد بالحكم الذاتي الحقيقي لكردستان.
 - ٨- اذا تطلبت مصلحة الثورة الديمقراطية والشعبية في العراق ذلك. وكان الحكم الذاتي ضروريا لاقامة نظام ديمقراطي، شعبي ومستقل في العراق.
- ولكن قبولنا بالحكم الذاتي لايعني قبولنا بأن القضية الكردية قد حلت بل يعني تشديد نضالنا و عبر الحكم الذاتي ايضاً للحل العلمي والصائب على اساس ممارسة حق تقرير المصير من قبل الشعب الكردي.
- فالحكم الذاتي ليس حلاً للقضية الكردية في هذه الحالات ايضاً وليس بديلاً عن حق تقرير المصير، بل هو تدبير موقوت بظروفه وزمانه وموازن القوى والحرص على المبادئ التقدمية فقط.

الاتحاد الاختياري

لقد بينا في هذا البحث مضار اللاحق (الوحدة العراقية اللاحقية) للجماهير العربية وللشعب الكردي وفوائده للاستعمار وللبورجوازية البيروقراطية والاقطاع. كما بينا ان الحكم الذاتي ليس حلاً للقضية القومية، بل ان الحل الصائب الوحيد للقضية القومية هو حق تقرير المصير حق تأسيس الدولة المستقلة بما فيه حق الانفصال . لذلك فإنه اذا كنا نريد التعايش بين العرب والکرد في ظل دولة عراقية لا يبقى امامهم الا سبيل الاتحاد الاختياري المستند الى حق تقرير المصير. فكيف يكون هذا الاتحاد الاختياري وما هو اسسه ومقوماته؟

الاتحاد الاختياري هو الحل الصائب الامثل لاقامة التعايش الاخوى بين العرب والکرد. فالاتحاد الاختياري ينبثق من حق تقرير المصير وبالارادة الحرة بين الشعبين العربي والكردي وعلى اسس متينة. والاتحاد الاختياري يحقق للشعبين حق السلطة، الدولة القومية الخاصة. والاتحاد الاختياري يحقق الطموحات الوطنية والديمقراطية . وهو يحقق جوهر حق تقرير المصير مع ضمان التعايش والتعاون والتلاحم الكفاحي بين الشعبين العربي والكردي.

ان الاتحاد الوطني الكردستاني الذي دأب على تربية الجماهير الشعبية الكردية بالاخوة الكفاحية العربية والكردية وبالتلاحم الكفاحي بين الامتين الشقيقتين العربية والكردية وبالنضال المشترك لقواهما التقدمية والثورية ضد الاستعمار والدكتاتورية والرجعية ومن اجل ان يختار الشعب الكردي الاتحاد الاختياري الحر لى ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره بنفسه بدلا من الانفصال الذي هو جزء من حقه في تقرير مصيره وذلك لان الاتحاد الاختياري الحر بين الشعبين الشقيقتين العربي والكردي في ظل دولة اتحادية واحدة وعلى اسس المساواة الحقيقية التامة وممارسة الديمقراطية الحقيقية التامة هو الذي يحقق المصالح الحقيقية والاساسية لجماهير الشعبين العربي والكردي ويعزز من نضالهما المشترك ضد الاستعمار والدكتاتورية وهو الذي يتفق مع تحالفهما المصيري وصمودهما المشترك بوجه الاعداء والطامعين في العراق و ثروات شعبيه الشقيقتين العربي والكردي.

اذن يتبين مما تقدم ان الاتحاد الاختياري هو ممارسة لحق تقرير المصير لا بشكل الانفصال بل بشكل التعايش المشترك الحر المبني على الاسس التالية:

١- حق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال- مما هو جدير بالذكر ان الدول الاشتراكية الاتحادية تنص دساتيرها على حق الانفصال للجمهوريات الاتحادية متى تشاء بأرادة شعبها الحرة.

٢- الديمقراطية التامة داخل الجمهورية الاتحادية وفي الجمهورية المتحدة ايضاً بحيث تتوفر الحقوق والحريات الديمقراطية الحقة دون دكتاتورية او ظلم او اكراه واجباراً.

٣- المساواة التامة في الحقوق والواجبات.

٤- ضمان المصالح والمنافع المشتركة ومراعاة المصالح والمنافع لكل شعب في جمهوريته الاتحادية والمتحدة.

٥- القضاء على جميع اثار الظلم والاضطهاد القومي في الماضي والحاضر. هكذا يحقق الاتحاد الاختياري الحقوق القومية والديمقراطية والمساواة والمصالح الاساسية للشعب، مثلما يحقق تعايشه وتأخيه ومصالحه المشتركة مع الشعب الذي يكون الاتحاد الاختياري معه.

والشكل الذي نراه مناسباً في الدولة العراقية هو:

حصول الشعب الكردي على حقه في تقرير مصيره بنفسه وقرار هذا الحق من قبل الدولة العراقية ومن ثم اجراء استفتاء حر ليقدر الشعب الكردي بأرادته الحرة حقه في ممارسة تقرير مصيره. على ان تناضل القوى التقدمية الكردستانية - الاتحاد الوطني الكردستاني وسائر القوى الكردية التقدمية - لتربية الجماهير الشعبية في ممارسة حقه في تقرير مصيرها بشكل اتحاد اختياري.

حينئذ يتم تأسيس جمهورية كردستان الاتحادية التي تشكل مع الجمهورية العربية الاتحادية الدولة العراقية المتحدة التي ستأخذ التخصص في الامور المعروفة للدولة المركزية المتحدة. ويشكل مجلس للقوميات بنسبة متساوية في المندوبين ومجلس الشعب العام حسب عدد الناخبين لكل نائب كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي مثلاً. ويجب ان ينص الدستور المركزي على حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بما فيه حقه في الانفصال وعلى تحريم وتجريم التبويض والاضطهاد القومي والتعريب والتهمجير والتشريد كما حدث في العهد العفلقى الفاشي .

وكذلك يجب ان ينص الدستور المركزي على حقيقة ان الشعب العربي في العراق هو جزء من الامة العربية مثلما ان الشعب الكردي في العراق هو جزء من الامة الكردية. وكذلك على حقهما في النضال لتحرير وتوحيد امتيهما بأعتبار حق التحرر والوحدة جزءا اساسيا من حق تقرير المصير لكل من الامتين الشقيقتين العربية والكردية.

وفيما يتعلق بالقوات المسلحة فلا بد من ان تكون قيادتها موحدة وواحدة على ان لاتكون لحزب واحد او قومية واحدة بل على اسس الكفاءة والدراية والاختصاص بعد ازالة اثار الاضطهاد والحرمان القومي. او ان يكون تنظيمها على غرار الجيش في الجمهورية العربية المتحدة بحيث يكون لكردستان الجيش الثاني وللعراق الجيش الاول يخضعان لقيادة مشتركة واحدة. فلا يمكن القبول مطلقا بأن يكون الجيش عربيا وقيادته لحزب عربي واحد. فأما يكون جيش العراق بعربه وكرده وسائر مواطنيه يحرم ويجرم فيه التبعيض والاختلاف والطغيان والسيطرة الحزبية او القومية او يكون هناك جيشان لهما قيادة مشتركة واحدة . فلن يقبل الشعب الكردي مطلقا وابدأ ومهما كلف الامر بوجود سيطرة حزب معين او قومية معينة على الجيش ان تكون قياداته عربية وبعثية وان يكون دور الكرد فيه دور الجنود والضباط المرتزقة العاملين في جيش عربي فأما جيش عراقي واحد للجميع دون تمييز او تفرقة او جيشان عربي وكردى لهما قيادة مشتركة واحدة ونظام واحد في التدريب والاسلحة والتعبئة والخ.

ومن المستحسن ان تكون لكل من الجمهوريتين الاتحاديتين حق اقامة علاقات دبلوماسية مثل اوكرانيا وبييلوروسيا في الاتحاد السوفياتي وحق العضوية في الامم المتحدة.

وفي حالة انضمام الجمهورية العربية الاتحادية العراقية الى وحدة عربية يتم اقرار حق الانفصال للجمهورية الكردستانية الاتحادية اتوماتيكيا على ان يكون لها حق الاختيار التام في الانضمام الى الدولة العربية المتحدة بشكل اتحاد اختياري او الاستقلال التام. هذا هو جوهر ومضمون الاتحاد الاختياري الحر كما طرحه التاريخ وبرهنت عليه الحياة منذ ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى.

كيفية اقامة الاتحاد الاختياري

ان اقامة الاتحاد الاختياري بين الشعبين العربي والكردي تتطلب انهاء الوحدة العراقية اللاحاقية والقضاء عليها كي يقوم الاتحاد الاختياري بديلا عنها. لقد ادرك القائد الوطني والعربي الاستاذ عزيز شريف هذه الحقيقة بوضوح تام وبشر بالطريق السليم حين اكد على ((ان حل المسألة الكردية في العراق يتضمن.

١- نضال الجماهير العربية الكادحة في سبيل حرية تقرير المصير للقومية الكردية بما في ذلك الانفصال وتأليف دولة مستقلة.

٢- نضال التقدميين الكرد المطلق ضد الميول الانعزالية بين الجماهير الكردية ودعوتهم الى الاتحاد الاختياري بالعراق (في الظروف الراهنة القائمة).

كذلك فقد دل الاستاذ شريف على السبيل المؤدي الى كيفية اقامة الاتحاد الاختياري على انقاض الوحدة اللاحاقية بعباراته الاتية.

((اولاً : الوحدة العراقية الحاضرة وحدة مصطنعة قائمة على الضم الاستعماري (البريطاني) الذي يضطهد جماهير العرب والكرد معاً ويستغلهم جميعاً. هذه الوحدة لايديمها سوى القمع البوليسي العسكري المستمر فهي وحدة السلاسل والاذلال. وكل سعي لادامتها انما هو سعي لادامة السياسة الاستعمارية التي اوجدتها والعبودية التي تنطوي عليها وانه سعي لتوطيد الاستعمار البريطاني ((وما يفرض على جماهير العراق من اذلال واستغلال. وليس من الصواب الظن بتغيير الاحوال تغييراً اساسياً وتحقيق الحرية والمساواة في نظام قائم من اساسه على الضم والاستغلال الاستعماريين. فمن واجب الجماهير العربية الكادحة ومن مصلحتها تحطيم هذه السلاسل والاذلال التي تشد وثاقها ووثاق القوميات الاخرى بنظام الاستغلال الاستعماري البريطاني العام.

ثانياً : ان الدعوة من جانب الجماهير العربية الى الانتقال المباشر من هذه الحالة الى اتحاد عربي كردي دعوة خاطئة لان الاساس الوحيد الذي يمكن ان يقوم عليه اتحاد صحيح هو حرية الاختيار. ولا حرية اختيار الا في حالة تطور حقيقي في علائق القوميتين ينعكس عنه شعور القومية المضطهدة بأنها اصبحت مختارة حقاً في تكوين الاتحاد ولا

سبيل الى ايجاد مثل هذه الحالة وهذا الشعور بمحض الادعاء بها والدعوة اليها. ثالثاً: اما الطريق الصحيح الوحيد الى بعث الثقة لدى الجماهير الكردية والى تقريبها من الجماهير العربية فإنه في تأييد الجماهير العربية لحرية تقرير المصير للقومية الكردية تأييدا صميما وفي كفاحها العتيد لتحقيق هذه الحرية كاملة غير منقوصة . ولذلك بأن تحارب الاستعمار البريطاني والرجعية العربية اللذين ينكران على الشعب الكردي حرية تقرير مصيره بنفسه. ان الكفاح النشط من جانب الجماهير العربية في سبيل حرية تقرير المصير للقومية الكردية من شأنه ان يخلق شعور الاخاء لا في نفوس جماهير الكرد فقط بل وفي نفوس جماهير العرب ذاتها ايضا. بل ان هذا الكفاح هو السبيل الوحيد الى تثقيف الجماهير العربية تثقيفا صحيحا بروح الاممية الحقة واجثاث الجذور التعصبية من اذهانهم وتخليصهم من القيادات الرجعية التي تقودهم في طريق خدمة الاستعمار واضطهاد القوميات الاخرى. ان التأييد الصميم والكفاح النشط من جانب الجماهير العربية الكادحة في سبيل حرية تقرير المصير للقومية الكردية وللقوميات المضطهدة بوجه عام وتثقيفهم بروح الاممية الحقيقية ليس في صالح حرية الاقليات القومية المضطهدة فحسب بل وانه في صالح ومن ضرورات تحرير العرب انفسهم من الاستعمار. ص ٤١-٤٢ من المسألة الكردية في العراق - الطبعة الثالثة.

نستنتج من الحقائق التي يذكرها الاستاذ عزيز شريف ماييلي:

١- ان الاتحاد الاختياري وحده بل وتحقيق المساواة والحرية ايضا ومصالحة الجماهير العربية ايضا والسعى لاجراء التغييرات الاساسية ايضا ان ذلك كله يتطلب ((تخطيط السلاسل والاغلال التي تشد وثاق)) الجماهير العربية بوثاق ((القوميات الاخرى بنظام الاستغلال الاستعماري)) وبالتالي فلا بد من انتهاء الوحدة العراقية المصطنعة القائمة على الضم الاستعماري والتي لا يديمها سوى القمع البوليسي العسكري المستمر. لان ادامتها تعني ادامة السياسة الاستعمارية التي اوجدتها والعبودية التي تنطوي عليها وبالتالي منع تحقيق الاتحاد الاختياري والتآخي الحقيقي العربي الكردي.

٢- ان الدعوة الى الانتقال المباشر الى اتحاد عربي كردي من جانب الجماهير العربية دعوة خاطئة. ان مثل هذه الدعوة يجب ان تنطلق من الجماهير الكردية. لان الجماهير العربية من واجبها الدعوة الى حرية تقرير المصير، حرية الانفصال وحرية تأسيس الدولة

الكردية المستقلة.

٣- ان الاساس الوحيد السليم لاتحاد صحيح ومتين وقابل للحياة بين الشعبين العربي والكردى هو حرية الاختيار. ولاحرية اختيار من دون حرية الانفصال حرية تقرير المصير دون اكراه او ترغيب او تهديد.

٤- لابد من خلق شعور الاخاء والمساواة الحقيقية في نفوس الجماهير الكردية والعربية لايجاد الاتحاد الاختياري. وشرط ذلك هو الكفاح النشط من جانب الجماهير العربية في سبيل حرية تقرير المصير للقومية الكردية بأعتبار ان هذا الكفاح النشط هو السبيل الوحيد الى تثقيف الجماهير العربية بالاخوة الحقيقية والى اجتثاث الجذور التعصبية والرجعية.

٥- ان الاتحاد الاختياري السليم يتطلب انهاء القمع البوليسي والعسكري المستمر وسحب الاجهزة البوليسية والعسكرية القمعية من كردستان(بما فيها الجيش والجيش اللاشعبي وقوات المرتزقة والبوليس والشرطة واجهزة الامن والاستخبارات والمخابرات) كي يتم ايجاد جو من الحرية والديمقراطية يقرر فيه الشعب الكردي مصيره بحرية تامة بعيدا عن الاكراه والتخويف والترعيب.

٦- الاتحاد الاختياري يتطلب الاقرار الصريح والواضح لحق تقرير المصير للشعب الكردي وخلق جو يمارس فيه هذا الشعب حقه هذا بحرية تامة.

٧- ان ايجاد الديمقراطية الحقيقية في العراق والمساواة التامة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وفي المجالات كافة من ضرورات ومن مستلزمات الاتحاد الاختياري المنشود.

٨- ايجاد مجلس وطني كردستاني منتخب بحرية تامة من قبل شعب كردستان للصياغة الدستورية للاتحاد الاختياري واقراه ومما هو جدير بالذكر ان تجارب بعض البلدان كالاتحاد السوفياتي قد برهنت ان الاتحاد الاختياري قد سبقه انفصال الامم المظلومة وتشكيلها لدولها القومية المستقلة ثم اتحادها الاختياري الحر وان الدستور

السوفياتي يضمن حق الانفصال واقامة العلاقات الدبلوماسية لجمهورياته.
اما التجربة اليوغوسلافية فقد شهدت تحطيم النظام الملكي الرجعي والوحدة اللاحقية
والاجهزة القمعية القديمة ومن ثم بناء يوغوسلافيا على اساس اتحاد الجمهوريات
اليوغوسلافية الذي اشار دستوره الى حق الانفصال للجمهوريات الاتحادية ايضاً.
اما نحن فنرجو ان تتم التجربة العراقية على انقاض النظام البورجوازي الدكتاتوري
الفاشي العفلقى وتحطيم اجهزته القمعية وبناء عراق متحد جديد في كل شيء في نظامه
الديمقراطي والشعبي واجهزته الحديثة وكيانه الدستوري الذي يتشكل من جمهوريتين
(كردستانية وعربية) اتحاديتين ضمن الدولة العراقية المتحدة.

الانفصال العربي الحلال والانفصال الكردي الحرام !

ليست المساواة بين الكرد والعرب مفقودة ومعدومة في واقع الحياة السائدة لدى الحكومات العراقية المتعاقبة وفي دساتيرها وقوانينها فقط بل وهذه المساواة معدومة ومفقودة حتى في منطق **الاحزاب** القومية العربية وبعض الاطراف الوطنية والديمقراطية بما فيها تلك التي تدعي الماركسية اللينينية ايضا وخصوصا في المجالات السياسية والمطالب القومية. ان هذه الحقيقة تتجسد ساطعة واضحة في المناداة بالاهداف القومية في جميع العهود الملكية والجمهورية الديمقراطية (عهد الجنرال قاسم في بدايته) والحكومات القومية البعثية والناصرية والعفلقية. فمناداة الاخوة العرب بالوحدة والقومية العربية والقضاء على الكيان العراقي باذابته او الحاقه او دمج بدولة عربية، مناداة مقبولة ومشروعة في احلك الايام وفي جميع العهود اما مناداة الكرد بالقومية الكردية وبوحدة كردستان او القضاء على «شمال» الكيان العراقي باذابته في دولة كردية فاعتبرت وتعتبر جريمة وخيانة وهما للعراق وتخريبا اجراميا والخ. مما ينفي في الواقع المساواة في الحقوق السياسية والقومية بين الكرد والعرب. هذا في عرف الحكومات العراقية المتعاقبة.

اما في عرف الاحزاب العراقية، القومية والتقدمية والديمقراطية والاسلامية فالمساواة في الحقوق السياسية والقومية مفقودة وليست الاحوال باحسن اللهم الا عدم قدرتها على انزال العقاب الجزائي بالكردي المنادى بنفس الاهداف والمطالب القومية حتى ولو كانت بنفس الصيغة التي ينادي بها الاخوة العرب مع احلال كلمة «الكردي» محل العربي وكردستان بدل الوطن العربي و «الكردية» بدلا من العربية.

فالاخوة العرب لم يحاسبوا لا حكوميا- اي جزائيا واجرائيا - ولا سياسيا من قبل الاحزاب المعارضة والمخالفة، اليسارية واليمينية ولا يحاسبون الان على المناداة بتحرير وتوحيد الامة العربية بينما تعتبر مناداة الكرد بتحرير وتوحيد الامة الكردية انفصالية واجراما وخيانة وطنية عظمى!

والاخوة العرب لم يحاسبوا ولا يحاسبون الان لا من قبل الحكومة ولا من قبل الاحزاب المعارضة اذا نادوا بالوحدة العربية ودمج الكيان العراقي (بشقيه العربي والكردي اي بعراقه الاصلي وكردستانه الجنوبية) في وحدة عربية اقليمية او شاملة. بينما يكفر ويخون الكردي المنادي بدمج» القسم الكردي من العراق لا العراق كله «بدمج كردستان الجنوبية في كردستان الايرانية او التركية او في جمهورية كردستانية مستقلة.

وهذا يعني ان المناداة المشروعة والمسموحة للعرب في هدف قومي هي نفسها المناداة المحرمة والمعتبرة جرما وخيانة وانفصالية للکرد المفروض فيهم ان يكونوا متساوين مع اخوتهم المواطنين العرب في العراق. وقس على هذا في جميع الحقوق السياسية والقومية الاساسية.

حتى الاحزاب المعارضة تدين الانفصالية الكردية ولكنها تمجد الانفصالية العربية او تروج لها ولو بشروط. لناخذ الامثلة التالية.

١-المثل العراقي

بعد انتصار الثورة التحريرية في ١٤/تموز اختلفت القوى والجماهير العراقية على شعاري الاتحاد الفدرالي او الوحدة الاندماجية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. اذ بينما نادت القوى التقدمية والديمقراطية العربية والكردية بالاتحاد الفدرالي اصر حزب البعث العربي الاشتراكي بتوجيه مباشر من (القائد المؤسس ميشيل عفلق على الوحدة الاندماجية). وبالتالي لم يتحقق اي شكل من اشكال الوحدة او الاتحاد.

وعندما تسلمت القوى القومية (البعثية والناصرية والمستقلة) الحكم جراء انقلاب شباط ١٩٦٣ تغلبت الميول الانفصالية لدى القوى القومية على الميول الوحدوية فلم يفلحوا في تحقيق الوحدة في حدها الادنى ولا الاتحاد الفدرالي في ابسط اشكاله. فالبعثيون والناصريون معا لم يفلحوا في مفاوضات الوحدة الثلاثية في الاتفاق مع القائد العربي الخالد ناصر ومع مصر الثورة لتأسيس نوع من انواع الاتحاد او الوحدة. بل ظهروا على حقيقتهم انفصاليين في الحقيقة والواقع بتذرعون ويتمسكون بالمصالح الحزبية والفئوية وبالافكار الاقليمية للتهرب من تحقيق الاتحاد ناهيك عن الوحدة مع مصر بقيادة المرحوم جمال عبدالناصر.

وعندما تسلم البعث العفلقى الحكم العراقى عام ١٩٦٨ من جواسيس الاستعمار الانكلو - الاميركى كانت المهمة الموكولة اليهم معاداة ومحاربة الزعيم العربى جمال عبدالناصر وتخريب الجبهة الشرقىة ومنع تكامل الطوق العربى العسكرى والسياسى حول اسرائيل فقاموا بهذه المهمة-والحق يقال-خير قيام اذ شنوا حملات دعائىة صاخبة ضد الزعيم العربى الخالد عبدالناصر بذريعة القبول بمشروع روجرز وهدموا الجبهة الشرقىة وسحبوا الجيش العراقى منها تحت لافتة متطرفة من الادعاءات الكاذبة! وهكذا لم يمنعوا تحقيق الوحدة او الاتحاد مع مصر فقط بل نسفوا ايضا التضامن العربى والعلاقات الطبيعىة مع مصر وخربوا الجبهة الشرقىة مما خدم الاستعمار واسرائيل خدمة عظمى. وهكذا ظهر البعثيون العفالقة كانفصاليين خونة ومجرمين بحق العربوة والوحدة العربىة والتضامن العربى والجبهة العربىة العسكرىة الموحدة. كما داسوا بالاقدام والغوا عمليا جميع الاتفاقات الاتحادىة مع مصر من سياسىة وعسكرىة واقتصادىة وثقافىة وغيرها.

٢- المثل السورى

بتحقيق الوحدة بين مصر وسورىة تأسست الجمهورية العربىة المتحدة. لقد تحققت هذه الوحدة باستفتاء شعبى عام. ووافقت الاحزاب السورىة كلها عدا الحزب الشىوعى السورى الذى ابدى بعض التحفظات. وكان حزب البعث من اشد المتحمسين للوحدة. ولكن بعد مرور ثلاثة اعوام حدث انقلاب عسكرى اعلن فصل سورىة عن الجمهورية العربىة المتحدة واعلان استقلال سورىة مجددا. وقد ايد الانفصال جميع الاحزاب السورىة بما فيها حزب البعث العربى الاشتراكى ووقع «قائده المؤسس» ميشيل عفلق وثيقة الانفصال. ثم حدث فى ٨/مارس/١٩٦٣ انقلاب عسكرى تقدمى نظمه البعثيون والناصريون ومع ذلك فلم يعيدوا سورىة الى الجمهورية العربىة المتحدة. وحاولوا الاتفاق مع مصر على اتحاد ثلاثى بحجة ان الوحدة العربىة تتطلب المساواة والاختيار والديمقراطىة (وهى حجج معقولة ومنطقىة). ولكنه لم يتم الاتفاق فتم الانفصال السورى وبورك فيه. وتعليقنا هو ان الاخوة العرب- حكاما ومعارضين - يؤكدون من اجل لم شمل امتهم واعادة توحيد اجزائها-على ضرورة وجود المساواة وحرية الاختيار والديمقراطىة لتحقيق

هدفهم القومي الاسمي. فلماذا اذن يجب حرمان الشعب الكردي (وهو غير عربي) من نفس الشروط (المساواة، الاتحاد الاختياري، الديمقراطية) للبقاء على تعايشه (لا للانفصال) مع الشعب العربي في العراق؟ علما باننا بذلك لانحقق هدفنا القومي الاسمي؟ لماذا يجوز الانفصال السوري والعراقي (الانفصال العربي عن العرب) عن العرب لعدم وجود حرية الاختيار «المساواة» والديمقراطية ولا يجوز بل يحرم الانفصال الكردي عن غير الكرد عن دولة مغرقة في الرجعية والفاشية والدكتاتورية لا وجود في ظلها لا للمساواة ولا للديمقراطية ولا لحرية الاختيار؟ لدولة غير كردية بل معادية للكرد؟

لماذا يجوز الانفصال العربي عن حلم العرب التاريخي عن دولة الوحدة العربية وبعد اقرار الوحدة باستفتاء شعبي من قبل الشعوب التي تكون الامة العربية الواحدة، لاسباب عدم وجود المساواة والديمقراطية، ولا يجوز الانفصال الكردي لا عن حلم الكرد ولا عن دولة الوحدة الكردية، بل عن وحدة الحاكية قسرية صوت الشعب الكردي- بخلاف العرب - ضدها وضد ملكها، عن دولة فاشستية تشن حرب اباداة وحشية ضد الشعب الكردي وتمارس سياسة استعمارية استيطانية خربت وهدمت بموجبها الاف القرى وهجرت اكثر من مليون كردي وتعريب كردستانه كلها بعدما اكمل تعريب مناطقها النفطية؟

لماذا يجوز الانفصال العربي عن حلم الجنة الموعودة ويحرم الانفصال الكردي عن جهنم حرب الابادة وتعريب وتدمير كردستان؟

لقد تحققت الوحدة العربية بالارادة الشعبية الحرة التي عبر عنها الاستفتاء وانجزت الوحدة العربية هدفا عربيا قوميا نبيلًا. بينما الحقت كردستان الجنوبية وضمت الى العراق بالصد من الارادة الشعبية التي عبرت عن نفسها في الاستفتاء بمعارضة الانضمام ورفض الامير فيصل ملكا.

فلماذا يجوز الانفصال العربي عن الوحدة العربية المقررة بالارادة الحرة ويحرم الانفصال الكردي عن الوحدة القسرية الاستعمارية المفروضة بحراب الاستعمار البريطاني.

لماذا يجوز الانفصال العربي عن الوحدة العربية المنشودة ويحرم الانفصال الكردي عن الوحدة العراقية المفروضة والمرفوضة علما بان الكرد كاشقائهم العرب يحق لهم النضال من اجل تحرير وتوحيد وطنهم.

٣- الانفصال الفلسطيني المباح والانفصال الكردي المستباح

الشعب الفلسطيني جزء من الامة العربية. والشعب الكردي جزء من الامة الكردية وليس جزءا من الامة العربية.

فلسطين جزء من الوطن العربي وكردستان الجنوبية جزء من كردستان الوطن الكردي وليست جزءا من الوطن العربي.

وحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وحق تقرير المصير معترف به عربيا (في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الشعبية) ودوليا ونحن ايضا نؤيد حقه في تقرير المصير والاستقلال. اي في الانفصال عن دولة عربية هي الاردن وعن شعب عربي اخر هو الشعب الاردني. ان هذا الانفصال مباح ومشروع لدى الجميع بالرغم عن كل ما يقال عن العروبة والوحدة العربية والامة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة وعن شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية او الحرية والاشتراكية والوحدة.

ولكن الانفصال الكردي عن الدولة العراقية الفاشية الدكتاتورية التي تشن حرب اباداة وحشية لباداة الكرد وتعريب كردستانهم. ان هذا الانفصال الكردي الذي هو هروب من الجحيم ومآسي جهنم هو مدان ومستنكر ويعتبر «جزءا من المشروع الاستعماري القديم-الجديد» او «حلم مميت» و «جريمة» و «خيانة» وتنفيذ «للمشروع الاستعماري الصهيوني الذي يستهدف تقسيم وبلقنة المنطقة».

اما ايجاد دويلات صغيرة نفوس سبعة منها كالكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان واليمن الجنوبية لتتجاوز نفوس كردستان العراق، فتعتبر حقوق مشروعة ومنشودة وعادلة.

اما ايجاد دولة كردية في كردستان العراق حتى ولو كانت اتحادية هو «حلم مميت» و «مشروع استعماري قديم» يبعث حيا.

اليس مرد ذلك كله الشوفينية والنزعة التوسعية لدى البرجوازية الحاكمة او ليست التعليقات والالتهامات كلها باطلة وسخيفة ورجعية؟ اليست هذه الاتهامات الظالمة نابعة اصلا عن ذهنية شوفينية تنكر وجود شعب كردي وتجحف حقه في تقرير مصيره بنفسه وتريده تابعا ومحكوما لبورجوازيته القومية.

الاصوات العربية الكريمة والشريفة والبصيرة

ومن حسن الحظ فان الاصوات الشوفينية والقومية البورجوازية والاشتراكية الشوفينية ليست كل الشعب العربي على العكس فانه توجد اصوات قوية ومؤثرة، عربية كريمة وشريفة وبصيرة، تدعو الى اقرار حقيقة وجود الشعب الكردي واحترام حقوقه والى تحريم الحرب ضد الثوار الاكراد.

ففي العراق مثلا يوجد الى جانب الاقزام الشوفينية، عرب عمالقة يقرون وجود حقوق الشعب الكردي. فالقائد الوطني والتقدمي العراقي المعروف الاستاذ عزيز شريف نموذج حي.

والشاعر العربي العراقي الاعظم الجواهري الكبير نموذج حي اخر. وقصيدته العصماء كردستان او موطن الابطال تظل خالدة خلود الاخوة العربية الكردية وتظل صارخة وناطقة باسم ضمير الامة العربية.

العون العربي الكريم

وفي العالم العربي ايضا عرف شعبنا الكردي القائد العربي الخالد جمال عبدالناصر، عرفه صديقا للشعب الكردي معاديا للحرب العدوانية ضده، مطالبا بحل سياسي عادل للقضية الكردية. وبادر الرئيس عبدالناصر عام ١٩٥٦ الى تأسيس اذاعة باللغة الكردية لتوعية وتنوير الجماهير الكردية في جميع انحاء كردستان.

وقد اعترف الرئيس الخالد بوجود الشعب الكردي وبوجوب اقرار حقوقه القومية. كما ارشد رئيس الوفد الكردي المفاوضات عام ١٩٦٣ الى عقد مؤتمر صحفي كبير في بيروت ليشرح فيه بناء على توجيهاته حقائق معينة للعرب منها.

١- ان الكرد شعب اصيل يعيش على ارض وطنه كردستان منذ الاف السنين اذن فليسوا كاليهود يتجمعون في فلسطين قادمين من شتى ديار العالم.

٢- ان الكرد شعب مسلم وشقيق تاريخي للعرب.

- ٣- ان الشعب الكردي لايعارض الوحدة العربية.
- ٤- ان اعطاء الشعب الكردي حقوقه القومية يجعلهم شعبا شقيقا لطيفا للعرب وبمثابة سد شرقي للامة العربية.
- وقد واجه الرئيس الخالد الوفد العربي العراقي بهذه الحقائق عندما زاره للاستشارة حول القضية الكردية في العراق. وكانت لمواقف الزعيم العربي الخالد المؤيدة لاعطاء الاكرد الحكم الذاتي في العراق اثره الكبير في اقراره.

الصوت العربي البصير

وكان الرئيس احمد بن بلة القائد التاريخي للثورة الجزائرية واضحا تماما في استقباله للوفد العراقي الذي ضم رئيس الوفد الكردي المفاوض عام ١٩٦٣ الاخ جلال الطالباني ايضا. فقد دعا الحكام العرب في العراق الى اقرار وجود حقوق الشعب الكردي والاستجابة الفورية لمطالبته بالحكم الذاتي لان اي تأخير في تلبية الحكم الذاتي سيؤدي الى استفحال الخلاف بين الكرد والعرب ومن ثم الى مطالبة الكرد باكثر من ذلك او الى استغلال الشاه الايراني لقضية الاكرد العادلة ضد العرب والكرد معا. وهذا ماحدث بالضبط.

واستشهد الرئيس بن بلة بالجزائر قائلا ان الفرنسيين اعتبروا الجزائر جزءا من فرنسا ومارسوا سياسة استعمارية استيطانية ورفضوا الاعتراف بحقها في الحكم الذاتي مما ادى في النهاية الى الثورة الجزائرية والى استقلال الجزائر وفشل السياسة الاستعمارية الاستيطانية.

وفي رسالته الجوابية الى الاخ جلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني قال المجاهد الكبير احمد بن بلة نص ما يلي:

«ان قضية الشعب الكردي الذي يكافح من اجل التحرر والتقدم وتقرير مصيره، تستحق من القوى العربية والاسلامية كل عطف وتأييد لكي يبقى هذا الكفاح جزءا من كفاح الشعوب الاسلامية ضد الامبريالية والهيمنة الاجنبية ومن اجل التحرر والانعقاد

من عبودية الغرب وبناء عالم جديد...

ان وحده شعوبنا الصلدة لايمكن ان تؤسس الا على اساس حرية الاختيار، والسماح بتعددية سياسية وثقافية واسعة، هذه التعددية التي ستكون غنى وقوة لبلداننا بينما تؤدي الحلول القسرية والقمعية الى تعميق التناقضات واهدار طاقات شعوبنا».

والصوت العربي الشريف العادل

والصوت العربي الشريف العادل، الناطق بالحق والداعي الى الاخوة التاريخية بين الامتين الشقيقتين العربية والكردية هو صوت الاخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح المجيدة. لقد وضع الاخ القذافي في نظريته الثالثة حلا للمسألة القومية في العالم. فقال انه بالنسبة للامم يجب الاعتراف لها بحق الاستقلال والوحدة القومية وضرب مثلا بالاكرد الذين لهم امة هي الامة الكردستانية ولهم ارضهم هي ارض كردستان لذلك يجب قيام الامة الكردستانية مستقلة على الارض الكردستانية بجانب الامة العربية والتركية. وقد كرر الاخ قائد ثورة الفاتح هذه المفاهيم في مناسبات عديدة من اشهرها الندوة العالمية التي عقدت حول الكتاب الاخضر في مدريد حيث سألته سيدة لبنانية (صحفية) عما اذا كان ذكره لحق الاكرد في دولة مستقلة لايؤدي الى خلق مشكلة اخرى في المشرق للامة العربية هم في غنى عنها؟ فرد الاخ القائد القذافي قائلاً انه على العكس من هذه المزاعم يقدم الحلول لمشكلة موجودة وقائمة وملتهبة. لكنه يقدم حلاً لاعنصرياً لا استعماريّاً بل انسانياً وعربياً اصيلاً.

واليكم بعض الجوانب الهامة من جوابه:

«الحقيقة انني لا استطيع لاني عربي ان اتحايل على الحقيقة. انا عربي طبعاً ويهمني وحده التراب العربي ووحده الامة العربية والقضاء على اعدائها وعلى المشكلات التي تواجهها. ولكن هذا لايجعلني اتجاهل الحقيقة واتحايل على الحقيقة واتصرف تصرفاً

عنصرها واستعماريا. فالاكرد لهم ارض كردستان، والاكرد لهم امة: الامة الكردستانية، وهي امة شقيقة يحب ان تحترم. انا ضد التنكيل بهم وضد تشتيتهم في العالم. وانا أؤيد كفاح الاكرد لا لمعاداة الامة العربية والايرائية والتركية او اي امة اخرى. كلا انا معهم في سبيل جمع شتاتهم واقامة كردستان تاخذ مكانها في الشرق الادنى الى جوار الامة العربية والامة الايرانية والامة التركية وتكون امة حليفة لهذه الامم بل وشقيقه لهذه الامم. وليس هناك اي مبرر للتنكيل بالاكرد. والعرب اذ لا يريدون المشاكل مع الاكرد يدعون الاكرد يقيمون دولتهم في ارضهم ويسمحون لهم بالعودة الى بعضهم للبعث. والاكرد قد يكونون مضطرين للقتال لانه لايسمح لهم باقامة امة... وهذه الحروب والاصطدامات مع الاكرد لاتحل المشكلة. لان الكفاح الكردي يستمر الى ان تستقل الامة الكردية ويلم شملها المبعثر. وانا ارى ان حل المشكلة هو في قيام الامة الكردستانية على الارض الكردستانية في الشرق الادنى وان تكون حليفة للامة العربية وشقيقة للامة العربية وللامة الايرانية وللامة التركية اذن فانني قدمت الحلول للمشاكل وليس لاثارة المشاكل وشكرا». وظل الاخ القائد العقيد معمر القذافي على موقفه الانساني والتقدمي والعربي الاصيل من القضية الكردية. وقد تبلور موقفه هذا في القرار الذي اصدره مؤتمر الاحزاب والقوى التحررية والثورية والتقدمية الذي انعقد عام ١٩٨٦ في طرابلس بحضور الاحزاب التقدمية العربية والاحزاب الشيوعية العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الاشتراكي اليمني والقوى التقدمية والتحررية في العالم هذا القرار الذي اقر حق قيام الامة الكردستانية مستقلة على الارض الكردستانية مما دفع بالقضية الكردية خطوات كبرى الى الامام ورفعها الى المستوى الاستراتيجي مستوى اقرار الامة الكردية وحققها في تقرير المصير.

الحلم المنعش الخالد

يزعمون ان الدولة الكردية حلم وحلم مميت ومستحيل التحقيق وهو حلم ادنى منه الى التحقيق احلام العصافير. وان مصيبة السيد نوشيروان (اي الاتحاد الوطني الكردستاني) انه يحلم بشعب سعيد «وبالاستقلال والديمقراطية والاشتراكية، وبالجنة على الارض او الجنة في السماء انما هم الخاضعون، الالذاء المستكينون الساكنون الصابرون على كل ضيم وظلم ومكروه.

اما الاحرار والثوار فهم الرافضون للوقائع الظالمة القائمة والمناضلون لتغييرها وتطويرها ولتحقيق الاحلام والاماني الانسانية الخيرة. فلقد حلم العبيد بالحرية ومنذ ظهور الظلم والاستغلال. وحلم العبيد الافا من السنين وارقوا انهرا من الدماء وقدموا الالاف والالاف من الشهداء حتى حققوا الحرية لانفسهم بعد طول عذاب ومئات الالاف السنين من الحرمان والفشل.

و «العبيد المعاصرون» للرأسمالية الحديثة يحملون منذ اكثر من (١٤٤٠) عاما بما نص عليه «المانيفست» من عالم خال من الاستغلال والاستثمار ونهب فائض القيمة، عالم اشتراكي يكون فيه لكل حسب حاجاته ومن كل حسب طاقته وذلك دون ان يتحقق هذا الحلم الذي قامت من اجل تحقيقه منذ ثورة كومونة باريس وحتى الان عشرات الثورات الفاشلة والعديد من الثورات الناجحة اريققت فيها جداول الدماء الزكية دون الوصول الى الجنة المنشودة والموعودة (وقتل في سبيلها الالاف والالاف من الشهداء من قادة وكوادر ومناضلين في الحركة، الثورية والاشتراكية التي فشلت حتى الان في تحقيق حلمها العتيد. وقد حلم كارل ماركس وفردريك انجلس بثورة عمالية اوربية قريبة تنقذ الانسانية كلها من شرور الراسمالية والاستعمار والاستغلال. ولكن الحلم لم يتحقق في اوربا، لا في وطنهما ولا في فرنسا وبريطانيا والنمسا وايطاليا بل تحقق بعض الحلم في اسيا وبعض منه في افريقيا بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا. فهل يمكن وصف حلم العبيد بالحرية وحلم العمال بالاشتراكية وحلم ماركس وانجلس بالثورة الاشتراكية الاوربية بالحلم المميت الذي هو ادنى منه الى التحقيق

احلام العصافير؟! لقد حلم العرب منذ عشرات السنين بالتححرر والوحدة العربية وقدموا في سبيلها الالاف والالاف من الشهداء فهل كان حلمهم مميتا ومستحيلا ايضا؟ وقد حلم الفلسطينيون ومايزالون بتحرير وتوحيد فلسطين واستقلالها وقدموا الالاف والالاف من الشهداء ومنذ اكثر من نصف قرن وذلك دون تحقيق حلم التحرر والاستقلال. فهل يعتبر حلم الفلسطينين ايضا حلما مميتا هو ادنى منه الى التحقيق احلام العصافير رغم قوة الصهيونية العسكرية والسياسية وعظمة نفوذها السياسي وقوة حليفها اميركا القوية والمقتدرة؟

الجواب العلمي هو ان الحلم حق مشروع وواجب مفروض على المناضلين. فهو حق لكل مناضل ولكل انسان شريف كي يحقق اماله وامانيه فلا بد له ان يحلم، ان يحلم على اسس منطقية وعلمية ومستقبلية.

والحلم حق ثوري يدفع الانسان الى النضال، والى الصمود في تحمل الصعاب وفي تحدي المشاكل والعقبات نحو اهدافه النبيلة.

حق ثوري يدفع الانسان الى التغلب على الاستسلام والخضوع للامر الواقع الجائر، الى الفداء والتضحية في سبيل تحقيق الاماني العادلة والمشروعة وبالتالي فهو حلم منعش للروح الجهادية. والحلم حق محفز ومشجع للانسان للنضال في سبيل تحقيق اهدافه الاساسية والبعيدة مثلما هو حافز ودافع الى التغلب على اليأس والقنوط والى مواصلة النضال الثوري والمجيد للوصول الى الاهداف فهو حلم منعش للامال اذن. ولقد حلم الثوريون والمناضلون الشرفاء والمفكرون العظام والفلاسفة الكبار منذ بداية الخليقة وحتى الان.

لقد حلم الانبياء والاولياء والعباد الصالحون دوما.

وحلم الابداء والشعراء والفنانون كثيرا.

والحلم الجميل المبني على التحليلات العلمية لما هو ات وقادم ومتوقع في المستقبل القريب والبعيد، هو حلم خالد وحلم عادل وثورى ونبيل. والذين لا يحلمون هم الذين يستكينون ويستسلمون للظلم والطغاة والواقع المرير والقاسي والفاسد. هم الاذلاء والمتخاذلون. والذين يخوفون الشعب بالاحلام الجميلة العادلة هم الذين يخدمون الطغاة والظالمين والمستعمرين والغاضبين لحقوق الشعوب والكادحين والمظلومين

من امثال دكلة وعبداائمة والملقن المتواري.
ان الثوار الاكراد يحلمون كما حلم الجيل الثوري الكردي القديم بحق شعبهم في تقرير
المصير بالدولة المستقلة، يحلمون بكردستان متحررة وموحدة وديمقراطية ومزدهرة
وسيواصلون النضال لتحقيق هذا الحلم الجميل المجيد العادل والمتفق مع ضرورات
التطور الاجتماعي وقوانين الحياة لانه حلم منعش للامال وللروحية الثورية وخالد خلود
جبال كردستان الشماء.
وسيتحقق هذا الحلم الجميل والوردي النبيل يوما ما وفي غد مشرق وديمقراطي
حقيقي وان غدا لناظره قريب.

